

Copyright © King Saud University



التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية في مذهب  
السادة الحنفية ، تأليف الشرنبلالي حسن بن عمار  
١٠٦٩ هـ . كتبت سنة ١٣١٦ هـ .

٢ ج (٢٢٤ + ١٨٢ اق) ٢٥٠ س ، ٢٤٤ × ١٧ سم  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٩٤٤

الاعلام ٢: ٢٢٥ الأهرية ٢: ١١٨

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف ، ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- رسائل  
الشرنبلالي .







بسم الله الرحمن الرحيم حمد لمن بعنايته لذوي رعايته قد اسعد  
وشكر له تعالى لمنه عليهم بمعرفة احكام الوقف واشهد فاطمهم علي  
دقايق اسرار النصوص واوجد الصلاة والسلام من الله الواحد  
الاحد على السيد السند الامجد عليا والانبيا ولا الاصفياء اذ يقصد  
الحبيب المصطفى خير خلق الله احمد وعلى آله واصحابه والتابعين  
علي الابد **وبعد** فيقول العبد المذنب الي مولاه الصمد حسن الشربللي  
وقد استمد لبيان حادثة من واقر المدة تتعلق باشتراط استحقاق  
الريع وسكني الولد هل يملك كلا باشتراط الاحد او يقتصر علي ما بين  
له كما ورد **وسميها** باستحقاق السود وباشتراط الريع والسكني  
في الوقف للولد **وهو انه قد ورد سوال** فيمن شرط له الريع هل  
يملك السكني او شرط له السكني هل يملك اجارة الموقوف واعارته  
او ليس له الا القرار وما حكم العمارة بيتوا الجواب باوضح عبارة ولكم  
الثواب من الكرم الوهاب **وهذا الجواب** بالنصوص المصروفة بالحكم  
وبيان ما فيها من الاضطراب وتحريرها ليعلمها اولو الاباب طمعا  
في القبول وتيسير الحساب يوم المكاب **قال** الشيخ الامام المحقق كمال الدين  
ابن الهمام في شرح الهداية فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار  
سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكني الاستغلال  
انتهى **ومثله** في اوقاف الامام هلال والتجنيس والمزيد لكن اقتصر  
الامام هلال في اوقافه علي مسئلة من له السكني ومنعه من الاجارة  
فلم يذكر حكم من له الغلة اذا اراد السكني **واقصر** في التجنيس علي  
قلب المسئلة فذكر مسئلة من له الغلة ومنعه من السكني **فقال**  
الامام هلال رحمه الله ارايت من صار له في سكني هذه الدار حق آله  
ان يواجره قال لا قلت ولم قال لانه يوجب للمستاجر فيها حق  
الاجارة فلا يجوز له ذلك الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول  
لو ان رجلا اوصي لرجل بسكني دار لم يكن له ان يواجرها فكذلك الذي

من وقف عليه الدار لا يملك  
سكنها ومن وقف عليه  
السكني لا يملك الاستغلال

من له الغلة ليس له السكني

يجعل

يجعل له سكني هذا الوقف ليس له ان يواجره **ثم** ذكر انه يسكن من  
احب بغير اجارة كالمستجير بغير للسكني انتهى **وقال** في التجنيس  
والمزيد رجلا وقف منزلا علي ولديه واولادها ابداننا سلوا اذا  
ارادوا السكني ليس لهم حق في السكني لان حقها في الغلة لا غير انتهى  
**فقد** نص الامام هلال علي شرط ما قاله الكمال ونص صاحب التجنيس  
والمزيد وهو مولي الهداية رحمه الله علي الشرط الثاني **وجملة**  
ذلك هو نص الخصاص في اوقافه رحمه الله في الباب الثامن الذي  
ترجمته باب الرجل يجعل داره موقوفة يسكنها قوم باعيانهم ومن  
بعدهم تكون غلتها للمسكين **بقوله** فاذا بقي من اولاده واحد قال  
سكنها له فان اراد هذا الواحد ان يكرها وياخذ كراها قال ليس  
له ان يكرها انما له ان يسكنها قلت وان كان فيها فضل عن سكني  
قال ليس له ذلك اي كراها ليس لمن جعل له سكني دار ان يستغلها  
ولا لمن جعل له غلة دار ان يسكنها انتهى **ثم** ان الامام الخصاص  
رحمه الله تعالى خالف صنيعة هذا من حيثية ان الموصي له بالغلة  
او الموقوف عليه الغلة له ان يسكن **ووجه المخالفة** ما سنذكره عن  
المحيط انه لا اختلاف المشايخ لعدم الرواية فذكر الخصاص رحمه الله  
تعالى خالف صنيعة هذا من حيثية ان الموصي له بالغلة في كل باب  
قولا مشي هنا علي ما قال به بعضهم **ثم** في الثاني علي الاخر **فقال** في  
الباب الرابع والثلاثين الذي ترجمته باب الرجل يقف الدار علي قوم  
يسكنونها او يستغلونها قلت فهل لهذا الموصي له بالسكني ان  
يستغل هذه الدار **قال لا** ليس له ذلك من قبل استغلال اياها انما  
هو بان يواجرها او ياخذ غلتها وليس له ان يواجرها من قبل انه  
اذا اجرها وجب للمستاجر فيها حق باجرها منه قلت فما تقول ان  
اوصي له بغلة الدار ايام حياته او سنين معلومة قال الوصية جائزة  
قلت فهل لهذا الموصي له بالغلة ان يسكن هذه الدار **قال نعم**

من له السكني يسكن من  
احب من غير اجارة

جوز الخصاص لمن له  
الاستغلال ان يسكن

ان ص





له ان يسكنها من قبل ان سكناه وسكننا غيره فيها سواء وليس يوجب  
بذلك لاحد فيها حقا **وهذا** لا يشبه الموصى له بالسكنى ان يواجرها  
لان سكنى الموصى له بالغلة هو مثل سكنى المستاجر لها قلت  
فالوقف بالسكنى والغلة هو مثل الوصية قال نعم الحكم في ذلك سواء  
قلت فاذا وقف الرجل دارا على قوم باعيا منهم على ان يسكنوها  
فليس لهم ان يستغلوها لانهم يوجبون باجارتها حق للمستاجر  
**قال نعم** قلت فان وقف الدار على قوم ياخذون غلتها هل لهم ان  
يسكنوها قال ان اتفقوا على ذلك كان لهم ان يسكنوها قلت فاذا  
اختلفوا فقال بعضهم سكن وقال بعضهم نستغل قال يا مرمم الحاكم  
بالمهاياة فاذا اتوا عليها كان لمن اراد ان يسكن فيها سكن ومن  
اراد ان يستغل استغل انتهى كلام الخصاص رحمه الله **فقد** جواز السكنى  
للموقوف عليه الدار لاخذ غلتها **والموصى** له بالغلة في هذا الباب  
ومنه في الباب السابق **والاختلاف** في البابين لاختلاف المشايخ  
رحمهم الله لعدم الرواية كما سذكره عن المحيط وبين هذا وجه الجواز  
بانه لا يوجب باجارتها للمستاجر لم يكن مشروعيا بل كان مشروعيا لاخذ  
الغلة لمستحقها فسكنى الموقوف عليه المستحق للغلة والموصى لها  
مثل سكنى المستاجر سواء لا يوجب بذلك حقا لغيره فمتنعها فجاز له  
السكنى وانه لا يشبه الموصى له بالسكنى والموقوف عليه للسكنى من  
قبل انه لا يواجرها لانه اذا اجرها المستحق للسكنى وجب للمستاجر  
فيها حق باجارتها منه وهو ليس بمستحق له واما مستحق الغلة  
فالاجارة موجبة للمستاجر حقا فيها لاخذ الغلة منه لمستحقها  
فسكنى مستحق الغلة لا يوجب لاحد غيره حقا فجاز له السكنى وهذا  
الفرق جلي **وفي** الترخائية كان ابو بكر الاسكافي يقول المشروط له  
الغلة والموصى له بها له ان يسكن اه فهو موافق لما قاله الخصاص  
في هذا الباب **ويوافق** ما قاله الخصاص في هذا الباب ما ذكره في

يعلم منه حكم ما لو طلبت بعض  
الموقوف عليه الاستغلال  
والبعض الاخر السكنى

من له الاستغلال يحل له  
الاجارة لاخذ الغلة

البنازية

البنازية عن النوازل بقوله وفي النوازل وقف عليه دار له السكنى  
وان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال **ولكن** قال في البنازية  
قبل هذا ولا يملك المتصرف السكنى في دار او جارتها وقف عليهم  
بدليل ما ذكر ابو جعفر ان اجارته من المتصرف تجوز ومعلوم ان استجار  
دار له حق السكنى لا تجوز فجوازهما دل على ما ذكرنا في **اي** ان من له  
الغلة لا يملك السكنى **ثم عقيب** كلام النوازل فكان على وجهه  
اظهار ما يخالفه فتكون الواو في قوله وفي النوازل للحال **فالتقدير**  
ان افادة كلام ابي جعفر بخالف نص النوازل على استحقاق السكنى  
كالغلة للموقوف عليه والمفهوم لا يعارض المنطوق **واقول** ايضا  
لقابل ان يقول لبيان ترجيح القول بجواز سكنى مستحق الغلة  
بالوقف ما ذكر في المحيط ان الوقف مقيس على الوصية ولا نص  
عن المتقدمين في حكم سكنى الموصى له بالغلة واختلاف المتأخرين  
في جواز سكنى الدار للموصى له بغلتها وجعلوا الاختلاف في الوصية  
اختلافا في الوقف دلالة والحال انه لا مساواة كما نبينه **فالقابل**  
يمنع سكناه جعل وجه منعه احتمال ظهور دين على الموصى ولا  
يستوفي حال سكنى الموصى له بالغلة بسكناه واذا اوجرت  
الدار الموصى له بغلتها امكن قضاء دين الموصى باجرتها **وهذا**  
الوجه لا يتصور في الدار الموقوفة فانها خرجت عن ملك الواقف  
فلا سبيل الي اخذ شي من غلتها لدينه فافترق الحال بين الوصية  
والوقف وامتنع قياس الوقف على الوصية لهذا الفارق **علي**  
**انه** قد يقال ان النظر لتوهم دين علي الموصى لما جعل مانعا من  
سكنى الموصى له بالغلة كذلك يلزم ان يمنع من سكنى الموصى له  
بالسكنى بهذه العلة فتعذر صورة الوصية بالسكنى لهذا وهي  
لازمة وقد نص عليها ابو حنيفة رحمه الله تعالى **فظهر** صحة قول  
مجاز سكنى مستحق الغلة بالوقف **وظهر** توجيه الخصاص

الكلام على وجه ترجيح  
جواز السكنى لمن له  
الاستغلال



لجواز سكنه بان سكنى مستحق الغلة وسكنى غيره في الوقف سوا  
 لانه لا يوجب حقاً للغير **وكذا** **ظهر** توجيه قول القائل بجواز سكنى  
 الموصى له بغلتها فيها لانه لما ملك ان يسكن غيره لا حق الغلة  
 الموصى له بها فلان يملك ان يسكنها بنفسه اولى كما في المحيط **ولم**  
**ينظر** مجوز السكنى الى احتمال ظهور دين على الموصى لانه امر  
 موهوم فكانه يقول يمنع القول بعدم جواز سكنى الموصى له بالغلة  
 اذ لا وجه له الا توهم ظهور دين على الموصى والحال انه لا دين ظاهر  
 حال ارادته السكنى مع قدرته على اسكان غيره فيسكن فان  
 الاصل براءة الذمة حتى يتبين خلافه **وكذا** يقول مجوز سكنى  
 الموصى له بالغلة راد على مانع سكنه متمسكا بذلك المانع لمنعه  
 بصحة اجارة الدار له **لنا** فقول القول بمنع صحة اجارة الدار للموصى  
 له بغلتها فلا يستنتج من صحة اجارته عدم استحقاقه سكنها  
 لان المستحق للغلة اذا استأجر على ما ذكره مجوز اجارته يرد عليه  
 ما اخذه منه من الغلة او انه لا يؤخذ منه اذ لا فائدة في الاخذ  
 ثم الرد عليه كالحري اذا جانا بامان وهم ياخذون جميع ما بيد من  
 دخل منا اليهم بامان لانا نأخذ الجميع بل يبقى له قدر ما يوصله لما  
 منه لانه يجب ان يدفع اليه قدر ذلك لو اخذنا الكل فلا فائدة في  
 اخذه ثم رده عليه كما ذكره الزيلعي كذلك الحكم هنا في الغلة لا فائدة  
 في استيجار الدار لمستحق غلتها فلا يجوز هاله واستحق السكنى  
 وكلبس الرجل اليمني قبل غسل اليسرى وادخالها في الخنق لاجابة  
 الى نزع اليمني ثم لبسها لانه اشتغال بما لا يفيد كما ذكره الزيلعي  
**وكذا** اجارة الدار لمن له غلتها اشتغال بما لا يفيد لان ما يجب عليه  
 من الاجرة على ما ذكر القائل بصحة اجارة المستأجر هو المستحق لما  
 يؤخذ منه فلا فائدة في الاخذ منه ثم رد المأخوذ **وله** ان  
 يمنع من الاعطاء بمنزلة من طفر بجنس ماله على غيره لا ينزع منه

وكن

وكن وجب عليه شيء لمن له عليه مثله **فلزم** ان هذه الاجارة  
 اشتغال بما لا يفيد فنعت **وكذا** يلزم لو صحت الاجارة لمستحق  
 الغلة ان يكون مطالباً ومطالباً بجهة واحدة وهو ممنوع كالوكيل  
 بالبيع والاجارة لا تصح كفالته بالثمن والاجرة لانه يصير مطالباً  
 ومطالباً بجهة واحدة وهو لا يجوز **فهذا** لا يسلم القول بصحة اجارة  
 الدار لمستحق غلتها لانه لا دليل ظاهر عليه لتنتج الصحة عدم  
 استحقاق السكنى لمن شرط له الربيع **وظهر** ان الاشتغال بهذه  
 الاجارة اشتغال بما لا يفيد فانفتحت وثبت استحقاق السكنى لمن  
 له الغلة **وظهر** صحة كلام النوازل المجوز لها واثارة قاضي  
 خان بقوله دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان  
 يسكن الدار الى اخر ما نقل من كلام ابي جعفر الذي تقدم **لان قوله**  
 قال بعضهم يفيد انه يحالفه ويقول بضده وهو كنص الخصاص  
 في الباب الاخير فيكون هو الراسخ على المنع من استحقاقه السكنى  
**خصوصاً** اذا شرطت له النظارة كيف يتصور ان يوجب لنفسه  
 ما يستحق غلته **وقد جعل** الخلاف في الاستحقاق سكنى الموصى  
 له بالغلة اختلافاً في الوقف دلالة لعدم الرواية عن المتقدمين  
 وعلمت عدم المساواة **لان** العلة المانعة في الوصية على احد  
 القولين وهي خشية ظهور دين على الموصى لا يكون في الوقف  
 كما تقدم فلا دلالة على الخلاف في الوقف مسلمة **فظهر** انه لا وجه  
 لمنع مستحق ريع الوقف من سكنه وترجيح كلام الخصاف الاخير المجوز  
 له السكنى ولا يعارض هذا بما قد رايت على هامش او قاف  
 الخصاف في الباب الثامن **وصورته** وما ذكره الخصاف رحمه الله  
 هنا من ان من جعل له الغلة ليس له السكنى هو المذهب وما  
 ما ذكره بعد ذلك اي في الباب الرابع والثلاثين من انه يملك  
 السكنى ايضاً فلعله اختاره انتهى **واقول** ليس ذلك مسلم



والتحريم خلافا لما ذكرناه ولما سنده **لان الذي** يظهر انه اخذه  
من شرح منظومة ابن وهبان حيث قال وقف دار عليه فمال  
والمسئلة من التجنيس ثم قال وفي الظهيرية الموصى له بغلة الدار  
اذا اراد سكناها بنفسه قال ابو بكر الاسكافي له ذلك وقال ابو القاسم  
وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف  
فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل اولي لانه لم ينقل فيه  
اختلاف المتأخرين اهـ واقول ليس ذلك مسلما والتحريم خلافا لما ذكرناه  
ولما ان ابن وهبان جعل وجه منع الموقوف عليه من سكناه احتياج  
الدار للعمارة ولا تعمير سكناه **وقال** ابن الشحنة وهذا لا ينهض لان  
القاضي يامر به بالعمارة فان امتنع او عجز اجرها فتعمر ثم ترد اليه  
بعده فتأمل انتهى فان ارجح ابن الشحنة رحمه الله يخرج الى القول  
بجواز سكناه وهو التحقيق **ثماني** اقول لا يوضح ذلك ان اختيار  
الخصاص في جواز سكني الدار الموقوف عليه في الباب الاخير وانما  
كان اختياره لانه لا يخالف له في نص الرواية لانه لا نص عن  
المتقدمين في المسئلة المقيس عليها وهي استحقاق السكني او  
عدم الاستحقاق في صورة الوصية بالغلة فضلا عن المقاييس  
وهو الوقف ليكون النص هو المذهب او يكون عليه الفتوى  
**والقول** المقابل لما اختاره الخصاص وفيه عليه سابقا هو  
قول لبعض المتأخرين **وقد بين** في المحيط وجهه في حق الموصي  
له بالغلة بانه انما لا يملك الموصي له بالغلة سكني الدار خشية  
ظهور دين على الميت الموصي فيقضي من الغلة ولا يقضي من  
سكني الموصي له فمنع عنها وليست الموقوفة كالموصي بسكنائها  
لخروج الموقوفة عن ملك الواقف بالمرّة فلم توجد المساواة بين  
الموقوف والموصي بغلته من هذا القبيل لمنع المستحق لغلة الوقف  
من السكني خشية ظهور دين على الواقف لعدم تصور اخذه من

الموقوف

الموقوف على هذه الحالة ولمنع وجه منعه باحتياج العمارة كما بيناه **وقد**  
بيننا ارجحية القول بجواز سكني مستحق الربيع وذكرنا اختصار النوازل عليه  
واشارة قاضي خان الى رجحانه **وقد استقدنا** انه لا نص في الرواية على ذلك  
مما قاله في المحيط الرضوي وان شرط الواقف ان غلته له اي للموقوف عليه فلا  
رواية فيه اي في استحقاقه السكني عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصي له  
بغلة الدار اذا اراد ان يسكنها قيل ليس له ذلك وله ان يواجرها لانه لو جاز ان  
يسكنها فربما يظهر ديون على الموصي ولا يمكن ان يقضي ديونه من سكني مستحق  
الاجرة ولو كان اجرها امكن ان يقضي ديونه من الاجرة وقيل له ذلك لانه لما ملك  
ان يسكن غيره فلان يملك ان يسكنها بنفسه اولى فالاختلاف في الوصية بالغلة تكون  
اختلاف في الوقف دلالة انتهى **واقول** لا شك على هذا انك ترى ان منع المستحق للربيع  
من السكني في الوقف على ما قال به بعضهم وذكره الخصاص في الباب الثامن انما هو بالتقاس  
من حيث الدلالة على ان اختلاف المتأخرين في جواز سكني الموصي له بالغلة يكون  
اختلاف في الوقف دلالة **وعلمت** عدم المساواة في وجه منع في جانب الموصي خشية  
ظهور دين عليه فيمكن قضاؤه من الغلة لا من سكني الموصي له فمنع من السكني  
لهذا وليس ذلك يمكن في الوقف فالدلالة ليست مسلمة **كيف** والحال انه لا نص  
في الوصية بالغلة ايضا عن المتقدمين لاجارة سكني الموصي له بالغلة ولا يمنع  
عنها ونص المتأخرين المحققين على سكني الموقوف عليه المستحق غلته كالخصاص  
في الباب الرابع والثلاثين له معارض له بوجه صحيح كما علمته فاعتمد عليه  
لظهور وجه جواز سكني المستحق للربيع الحمد لله الملمم للصواب الى حفظ من الزيف  
**وتنبية** حاصل ما تقدم وهو جواب الحادثة لخصاصه لو كانت منازل موقوفة  
سكني الامم ليس له ان يواجرها كما في الترخانية لاختلاف في انه لا يملك الاستغلال  
مستحق السكني **واختلف** في جواز السكني لمستحق الغلة **والراجح** بما تقدم جوازها  
له **والمانع** من جوازها له تمسك **اقابصية** اجارة الدار له **واما** بخشية ظهور دين  
على الموصي **وعلمت** اندفاع كل من الوجهين بغيرين **وعلمت** اندفاع منع الموقوف  
عليه منها بالاحتياج للعمارة **فبينته** هم لمن يريد عموم نفع الموقوف عليهم فيمنع النفع

من له السكني لا يملك الاستغلال  
من غير خلاف ومن له الاستغلال  
يملك السكني على الرجح  
وفي الفتاوى الخيرية  
ان من له الاستغلال  
ليس له السكني على الاصح  
فتأمل



لهم لهذا سكنوا واستغلا لا ولا يقتصر على السكنى فقط ولا على الاستغلال فقط يدفع  
 هذا الاختلاف والله الموفق بحسنه **تمت** الأحكام السكنى لوزاد المكان الموقوف  
 للسكنى على حاجة مستحقها لا بوجبه وله ان يعيره **قال** في الاسعاف لو لم يبق من  
 اولاد الواقف المشروط لهم السكنى غير واحد واراد ان يوجر الدار وما فضل عنه منها  
 ليس له ذلك وانما له السكنى فقط **ولو كثرت** اولاد الواقف وضائق الدار عليهم  
 ليس لهم ان يوجروها وانما تقسط سكنها على عدد دم **ومن مات** منهم بطل ما  
 كان له من سكنها ويكون لمن بقي منهم **فلو كانوا ذكورا** واناثا واراد كل من  
 الرجال والنساء ان يسكنوهم نسأهم وازواجهن معهن وحشمهم جاز ذلك  
 لهم ان كانت الدار ذات مقاصير ومحجرو يغلق على كل واحدة باب **وان كانت**  
 دارا واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى  
 دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء **ولو جعل** سكنى داره لبناته دون  
 الذكور كانت لبناته لصلبه فقط **ولو كان** لهم ازواج كان الحكم فيهم  
 كالمتقدمة **ولو شرط** ان من تزوج منهم فلا سكنى لها سقط حق من  
 تزوجت ثم لا يعود حقها بموته او طلاقها الا ان شرط ان مات زوجها او طلقها  
 عاد حقها في السكنى **تمت** في العمارة ان كان الموقوف عليهم سكنى الدار جماعة  
 فطلب بعضهم مرفتها وامتنع الآخرون تقسم سكنى الدار بينهم فيدفع  
 لكل ما اصابه فيرفه ويسكنه ومن ابى ينبغي للقاضي ان يزججه منه ويوجر  
 حصته فيرقها باجرتها ثم ترد عليه بعد الاستغناء عن الرقة **وجاز للقاضي**  
 اجارته للعمارة لان تركها خرابها وليس كاجارة منزله السكنى لا العمارة  
 يعني حتى تكون ممنوعة فيوجرها القاضي ويرم المستحق بما يمنع الدار من  
 التعرض عن حالها التي وقفت عليه وليست عليه الزيادة **وان صارت** السكنى  
 للمساكين ينبغي عليها من غلتها لعمارتها واصلاحها وما بقي فهو للمساكين  
 والفقراء **واما** الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا  
 لورثته دون اهل الوقف وتوهم الورثة برفعه فان اراد المستحق للسكنى  
 اخذ البناء بقيمته ليس له ذلك الا برضى الورثة واصطلاحهم على شيء

الكلام على عمارة الدار  
 الموقوفة للسكنى

فان كان

**فان كان** الميت عمره بالاجرة حيطانها وجصصها وادخل فيها الجذوع ولا  
 تخلص الا بضرب رشيد على البناء لا يرفع ولو رضى به المستحق الآن للسكنى  
 لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحق بعد  
 العمارة فان لم تحمل الضرر لاختصاصه به ويقال للميت الذي صار له السكنى الآن ان  
 شئت فاعط الورثة قيمة مرفتهم الساعة فتكون له فان ابى او جرت فاعطى  
 الورثة قيمة مرفتها من اجرتها ثم ترد بعد المدة للمستحق **فان كانت** المرفقة  
 التي رقبها الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا تربي ولا تظهر مثل غسل  
 الحيطان بالجص ومثل الاثارة في الارض وسقي النخل ليس لورثة هذا الميت  
 من مرفقة ذلك قليل ولا كثير وان كان قد انفق الميت فيه نفقة عظيمة لان  
 هذا ليس بشيء قائم بعينه يربي ويظهر ركن غصب ثوبا فقصره لم يستحق  
 اجره وبأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا ولكن اثارا راض غيره ليس له  
 على صاحبها شيء انتهى والله سبحانه الموفق بحسنه وكرمه وكان انتها الفراغ  
 من كتاب هذه الورقات بيد مولفها قبيل الفجر ليلة عرفة تاسع الحجة الحرام  
 سنة تسع وخمسين والفا غفر الله له ولوالديه ولشاخه واخوانه وسر  
 ذريته وبلغه بغيته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم امين

**وفي الفتاوى الخيرية سئل** في رجل وقى دارا على اولاده ثم على اولادهم  
 ثم وثم وجعل آخره لجهة لا تنقطع **فهل** تكون وقف عليهم يسكنونها او  
 يستغلونها اولهم السكنى والاستغلال **وهل** اذا سكنها احد دم لبقيةهم  
 مطالبته باجرة المثل **فاجاب** ليس لهم سكنها **ففي** فتح القدير وليس  
 للموقوف عليهم الدار سكنها بل لهم الاستغلال كما انه ليس للموقوف  
 عليهم السكنى الاستغلال **وصرح** في البحر بوجوب اجرة المثل للشريك اذا  
 سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا اطلق  
 او عين الاستغلال كان للاستغلال **وان قيد** بالسكنى بقيد **ها وان**  
**صرح** بها كان للسكنى وللإستغلال جريا على كون شرط الواقف

حكم ما لواطق الواقف ولم  
 يقيد بالاستغلال او  
 السكنى **وتأمل فيه** مع  
 ترجيح الشربلاني ان من له  
 الاستغلال يملك السكنى



كنص الشارع **فمن له** الاستغلال فقط لاحق له في السكنى **ومن له السكنى**  
 لاحق له في الاستغلال **واذا سكن** الشريك بالغلبة وجب عليه اجر  
 المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى او للاستغلال **واذا سكن في دار**  
**السكنى** والشريك الاخر لم يسكن للمضييق لا يستحق لنصيبه اجرة لان  
 المتضييق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب اجرة  
 حصته **وهو محل** كلام الخصاف بانه لا اجرة على الساكن **يعنى** الذي  
 امتنع عن السكنى للمضييق او لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها فتدبر ذلك  
 وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه انتهى  
**حكم ما لو شرط الواقف سكنا واسكانا فقط وسئل خير الدين**  
**ايضا** في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسماهم سكتا واسكنا  
 ثم من بعد كل منهم على اولاده وثم وثم وثم على جهة بئر لا تنقطع هل اذا  
 سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة له بهذا  
 الشرط يستحق عليه الباقيون اجرة ام لا يستحقون **فاجاب** لا يستحق  
 عليه الباقيون اجرة اذا سكنه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف  
 الذي هو في وجوب العمل كنص الشارع **قال في البحر** ناعلا عن فتح القدير  
 ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت على قدر  
 حاجة سكنه **نعم** له الاعارة لا غير **ولوكثر اولاد** الواقف وولد له  
 ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها تقسط على عددهم  
**وان كانوا ذكورا واناثا ان كان** فيها محجروا مقاصير كان للذكور ان  
 يسكنوا نساءهم معهن وللنساء ان يسكنوا ارجاسهم معهن **وان لم**  
**يكن فيها محجروا** لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع مهايأة انما سكنها  
 لمن جعل له الواقف ذلك لا غيرهم ومن هنا يعرف انه لو سكن بعضهم  
 فلم يجد الاخر موضعا يكفيهم لا يستوجب الاخر اجرة حصته على الساكنين  
**بل ان احب** ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان  
 كان لاحدهم ذلك فعل والآخر المتضييق وخرج او جلسوا معا كلا في

بقعة

بقعة الى جنب الآخر **والاصل** المذكور في الشروح والفروع في اوقاف النخشاف  
 ولم يخالفه احد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور  
 انتهى واشترطا الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من سكن منهم لانه قد  
 استوفى حقه المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقفية نقول  
 بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف  
 فتنبه لذلك انتهى **وسئل** في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكنى  
 فيها لامرأتين مدة حياتهما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكنى فلم  
 تمنعها وابت المهايأة او القسمة وفتح باب اخر فهل للثانية ان تجبر اخوها  
 على القسمة وفتح باب اخر وعلى المهايأة ام ليس لها ذلك حيث ان  
 الواقف شرط السكنى لهما والمحل قابل لسكنهما معا من غير قسمة حيث  
 لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المهايأة **وهل** اذا كان الواقف  
 شرط السكنى للمرايتين بهذه الدار مدة حياتهما هل لهما ان يسكن  
 ازواجهما معهما من غير رضى المتحقيقين في الوقف ام لا **وهل** اذا تراضيا  
 على القسمة وفتح باب اخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضى  
 المتحقيقين ام لا **فاجاب** ليس للثانية ان تجبر اخوها على القسمة ولا  
 على المهايأة **ولكل** منهما ان تسكن زوجها معها **وتمنع** القسمة وان  
 تراضيا على الوجه المذكور **وقد صرح** بالمسئلة صاحب البحر عن  
 فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده انتهى  
**وسئل** في احد الشراكا في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن  
 البقية هل تجب عليه لهم الاجرة ام لا **فاجاب** نعم تجب عليه قال في البحر  
 نقلا عن القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون  
 اذن الاخر فعليه اجرة حصته الشريك سواء كانت وقفا على سكنها  
 او موقوفة للاستغلال انتهى **وسئل** في وقف صورته ان الواقف  
 وقعه هذا على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية واسية  
 بينهم بالسوية شارطا السكنى لهن عند حاجتهن اليها قال الواقف



الى زاهدة وشخصية وآسية فتغلب زوجها زاهدة وشخصية وآسية  
فتغلب زوجها زاهدة وشخصية على دارين من دور الوقف وسكنها مع  
زوجتيهما مع الغنية عنهما وآسية قاصرة لزوج لها نحو احدى عشر  
سنة فلما تزوجت آسية سكن زوجها بها كذلك في دار من دور الوقف  
ايضا والدور متفاوتة في الحكم الشرعي في ذلك اسطوالنا الجواب **فاجاب**  
اعلم اولاً ان من المقرر في المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها  
واخذ غلتها الا بتنصيب من الواقف ومن له ايجار دار واخذ غلتها  
ليس له سكنها الا بتنصيب من الواقف وحيث ان قصر الواقف السكنى  
على حالة الحاجة ليس له عند عدمها السكنى انما لمن الاستغلال فقط  
**فاذا** سكن مع عدمها فاجرة المثل لذلك الدور واجبة لكن على ازواجهن لا  
عليهن **لما تقر** انها على المتبوع لا على التابع في الغصب **فياخذها** النازر  
منهم ويصرفها على العمارة ان كانت هناك عمارة ولا يوزعها عليهن ::  
فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور  
متفاوتة اعتبار كل دار على حدة في اجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة  
في الوقف فيما خص غير الساكن يوزع من الساكن في دفع له **قال في**  
**البحر** نقلاً عن القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة  
بدون اذن الآخر فعليه اجرة حصته الشريك سواء كانت وقفا على  
سكنها او موقوفة للاستغلال انتهى **وهذا صريح** في ان السكنى  
بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لاجرة المثل لخصه  
الشريك **وقد علم** الجواب مما قرناه على كلا الحالتين فتأمل ذلك واعتنه  
فقل من حرر الجواب في المسئلة على هذا الوجه **وسئل** في متولي وقف  
على ذرية شخص فسكنه احد الموقوف عليهم بالغلبة فصارت يدفع عنه  
مغارم السلطان كالعوارض ونحوها بغير اذن شريكه فطلب منه اجرة  
المثل لخصته فابى وتعلل بدفع المغارم **هل** يجب عليه اجرة مثل حصته  
ام لا وهل تعلله مقبول ام لا **فاجاب** عليه اجرة حصته شريكه سواء كان

وقفا

وقفا على السكنى او موقوفا للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية  
**وليس لك** ان يتعلل بما ذكر **اذ لا يلزم** شريكه المذكور شي مما دفع  
من الغرم حيث لم ياذن له بالدفع ليرجع عليه بحصته منها **كما** انه ليس  
للذي لم يكن ان يقول للآخر ان اسكن بقدر ما سكنت لان المهايأة انما تكون  
بعد الخصومة انتهى **شرع** فيما لو وقف زيد دارا وشرط سكنها على  
بنات بكر وجعل اخره لجهة بتر وكتب بذلك صك شرعي **وتزوجت** كل واحدة  
منهن برجل وامتنع امران يسكنها معاً **فهل** لهن السكنى على الانفراد وليس  
لاحداهن الامتناع عن المهايأة **وهل** اذا سكنت احدهن مدة معلومة  
للأخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكنها معاً **فاجاب** ليس  
لواحدة منهن الاختصاص بالسكنى دون غيرها بل حقن في ذلك على  
التساوي فيسكن في الدار كل من **فان اتفقن** في المهايأة جاز **والا فتسكن**  
كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بلامهايأة **كما افاده** في الخلاصة والبرازية  
والترخاينة وغيرها **وتعذر** سكنها معاً غير مسلم **وقد** تقرر ان من له  
السكنى ليس له الاستغلال **ومن له** الاستغلال ليس له السكنى على  
الاصح **والمهايأة** في الوقف لاجبر عليها لانها قسمة **ولا يجوز** قسمة الوقف  
على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم انه ليس للأخري  
السكن نظير ما سكنت احدهن **قال** في فتح القدير بعد ان ذكر من الفروع  
الكثيرة **ومن هذا** يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجز الآخر موضعاً يكفيه  
لا يستوجب الاجرة في حصته على الساكن بل ان احب ان يسكن معه في  
بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان لاهلهم ذلك والابن المتضيق  
وخرج او جلسوا معاً كلاً في بقعة الى جنب الآخر **وقد ذكر** في القنية  
وعبرها ان المهايأة انما تكون بعد الخصومة **فتحن** بعد ان حققنا ::  
وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام  
الاصناف **وهل** ما في اوقاف الخصاص على قسمة التملك **فهل** انما تكون فيما  
يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفتقر خلاف  
ذلك انتهى نقلت تماماً وانتهى نقلهم بل يوم الاربعاء غايه رجب سنة

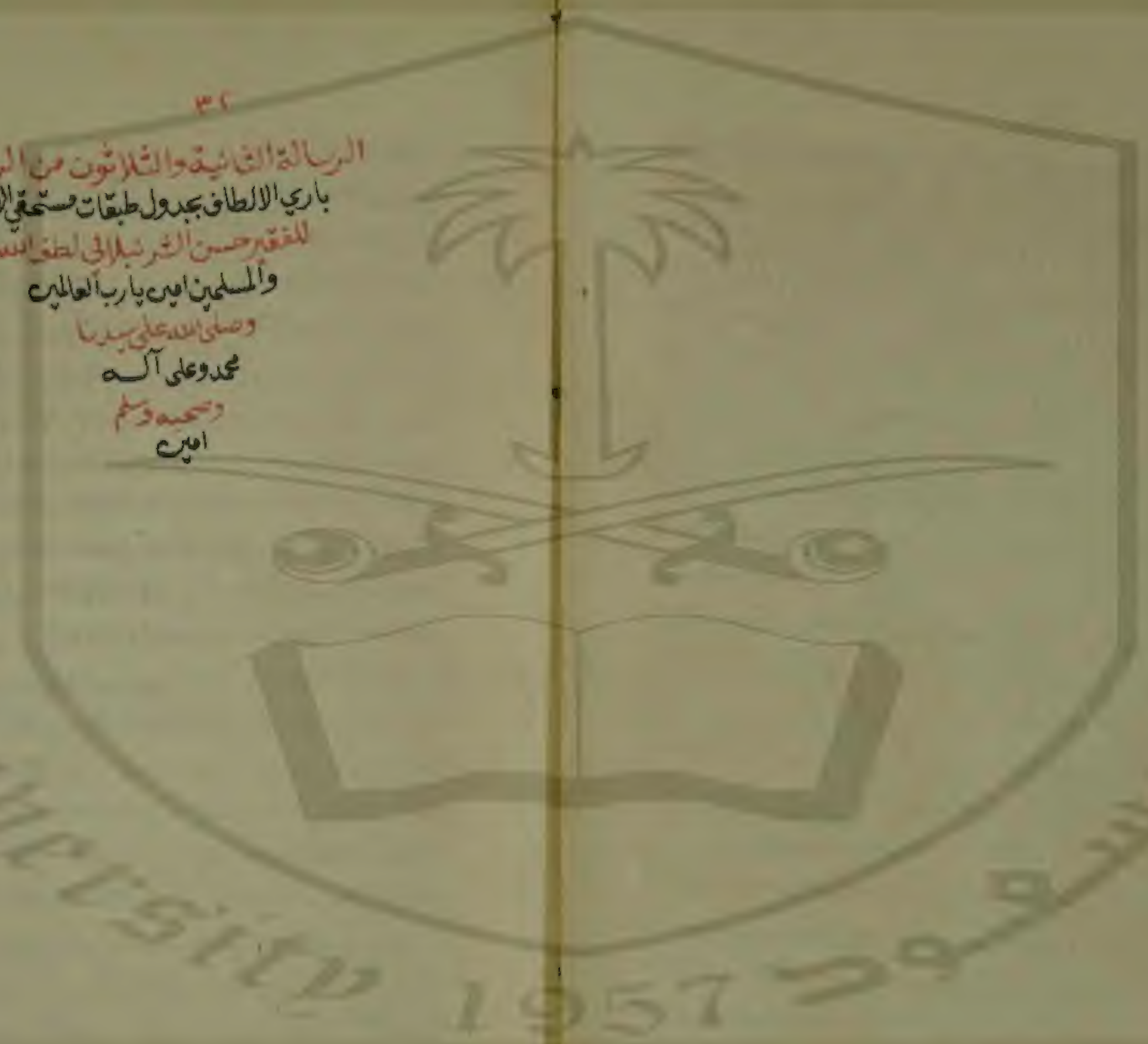
في مقدم الرسالة





٣٢  
 الرسالة الثاشية والثلاثون من الرسايل فتع  
 باري الاطاف بجدول طبقات مستحقى الاوقاف  
 للتقدير حسن الشربل الى لطف الله به  
 والمسلمين امين يا رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم  
 امين

في حوزة محمد صالح بن  
 محمد عباس ميرداد













**ووجدنا** ما بيدها وهو اثنا عشر فنقسمها على مسئلتها فابقينا  
 الجامعة على حالها واعطينا ثمانية من نصيبها لعمها محمد وكان  
 بيده اثنا عشر فاجتمع له عشرون وكان بيد عمها مني ستة وخصها  
 اربعة من نصيب رحمه فاجتمع لني عشرة **فاختصر** عمها وعمها بنصيبها  
 لقربهما **وليس** لهم ابها اسماعيل ولا عمته ليبي شي من نصيبها  
 لبعدهما **ثم** لما ماتت مني عن ابها مصطفى انتقل اليه نصيبها  
 بموجب الشرط **فابقينا** الجامعة بحالها واقضنا مصطفى مقام امه  
**ثم** لما مات مصطفى **وجدنا** خاله محمدا اقرب اليه من عمه اسماعيل  
 ومن عمه امه ليبي **فاعطينا** نصيب مصطفى لخاله محمدا لقربه ولم  
 يستحق عم امه ولا عمه امه من نصيبه شيا لبعدهما بموجب الشرط  
 وهو تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفي **وقد** كان لخاله محمد عشرون  
 من الجامعة التي هي خمسة وسبعون وضم اليها عشرة نصيب  
 مصطفى فاجتمع لمحمد بن ابي بكر ثلاثون **فصار** له من ريع الوقف  
 مثل نصيب عمه اسماعيل وكان لاسماعيل من الجامعة ثلاثون  
**ولبنيت** الواقف ليبي خمسة عشر **ولما** وجدنا بين الانصبا وبين  
 الجامعة موافقة بثلاث الخمس ردينا الجامعة الى ثلث خمسها  
 خمسة وكل نصيب من الخمسة والسبعين الى ثلث خمسة فكانت  
 الانصبا خمسة **وذلك** لان الثلاثين خمسها ستة وثلث الخمس  
 اثنان هما لاسماعيل وكذلك نصيب محمد ثلاثون من الخمسة  
 والسبعين وخمسها ستة وثلث خمسها اثنان فهما له مثل اسماعيل  
 وكان لليبي خمسة عشر وخمس الخمسة عشر ثلاثة وثلث الثلاثة  
 واحد فهو ثلث خمس نصيب ليبي **فلهمذا** اقمنا ريع الوقف  
 اخوانا فله خمسة لاسماعيل وخمسان لمحمد بن ابي بكر وخمس  
 لاخته ليبي **ومثل** هذا الحكم وترتيب الاستحقاق بتقديم الاقرب  
 ومنع الابعد نص الامام الجليل ابو بكر الخصاص والامام الجليل

هلال

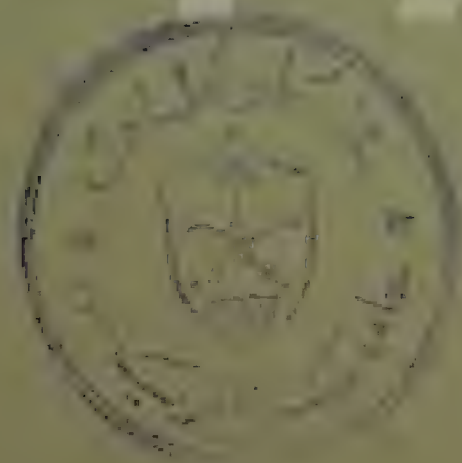
هلال في كتابيهما في احكام الاوقاف رحمهما الله تعالى والله سبحانه  
 اعلم حرره العبد الفقير الحقير حسن الشربلالي الحنفي في عاشر  
 شعبان سنة ١٢٨٠ وجمعها في ثاني عشر رجب الحرام سنة ستين  
 والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام  
 دائما ابدا غفر الله له ولوالديه ولنايحه ومحبيه ولطف به  
 وبذريته والمسامين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم امين غفر الله لمؤلفيها ولكاتبها والمسامين وكان الفراغ من نقلها  
 يوم الاثنين لثمان وعشرين خلت من شهر رجب الاصح احد شهر  
 عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له العز  
 والشرق صلي الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما



٣٣  
 الرسالة الثالثة والثلاثون الإبتسام  
 بأحكام الأفحام ونشق نسيم الشام  
 للمفكر حسن الشرنبلالي  
 لطف الله به والمسلمين  
 أجمعين  
 في حوزة محمد صالح بن  
 محمد عباس بيراد



Copyright © King Saud University





بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعين الله القادر الحكيم الشهيد علي  
كل شي وهو به عليم القائل في محكم الكتاب المبين كونوا قوامين  
بالقسط شهداء لله ولوعلي انفسكم والوالدين والاقربين والصلاة  
والسلام على من كان في بعد القائل اذا اراد الله بعبد خيرا ففعله في  
الدين والهبة رشده لان الله اذا اراد امضاء امر نزع عقول الرجال  
حتى يحضي امره فاذا امضاه رده اليهم عقولهم ووقف الندامة  
ان الله تعالى قد اجار امتي ان تجتمع علي ضلاله لا ينزل من امتي امة  
قدامة با مر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتي ياتي امر الله  
انا الشاهد علي الله ان لا يعثر عاقل الا رفعه الله ابي وفعه للتوبة  
والندم علي ذلك ثم لا يعثر الا رفعه الله حتي يجعل مصيره الي الجنة .  
**وبعد** فيقول العبد الدليل في السور والعلن ابو الاخلاص حسن الشربلالي  
الحنفي **قد ورد** علينا من الثام المانوسة لمصرنا المحروسة **سؤال** عن  
الحادثة التي سطرنا جوابها بالرسالة التي هي فتح باري اللطاف  
بجدول طبقات مستحقو الاوقاف **وعلي** السؤال جواب مفتي الثام  
لطف به الله الملك العلام . وقد جنح الي ما يجب علي اخوانه له التنبية  
**وقد** تكرر الارسال عن ذلك الافتاء وتحرير المقال فموسعنا الازالة  
الالتباس وتحرير حكم الحادثة بنص المذهب ولو كره بعض الناس  
كان اولوا الباب من الصحابة والتابعين وتابعيهم يكرهون الفتوي  
ويعدونها من البلوي **وعن** الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله انه  
قال من ابغضني جعله الله مفتيا من كان له عدو فليدع عليه  
بان يكون مفتيا **وعنه** انه قال لولا الحرج ما فتيت الناس اخوف  
ما اخاف ان يدخلني النار ما انا فقيم عليه من امر الفتوي رحمه الله  
اهل المغفرة والتقوي **وسمي** الاسبام باحكام الاقيام فيام  
ونشئ نسيم الثام كالبثام حفظ الله تعالى مفتيها علي الدوام  
لنفع الانام **وصورة السؤال** هي المسطورة بتلك الرسالة غير انه

اذا اراد الله بقوم خيرا  
اكثفهاهم واقل جهتها لهم  
فاذا تكلم الفقيه وجد اعوانا  
واذا تكلم الجاهل فهدوا  
اراد الله بقوم شرا اكثفهاهم  
واقل فقيهاهم فاذا تكلم  
الجاهل وجد اعوانا واذا تكلم  
الفقيه قهرهم صح

اسقط

اسقط في هذا علامة من مات قبل استحقاقه **ثم قال السائل** بعد ذكر  
شرط الواقف فمات صغير من اولاد اولاد الواقف وله استحقاق في  
الوقف المزبور آل اليه من امة والموجود حين موته جده لابي ابن الواقف  
وبنت الواقف وخالة ابن ابن الواقف وكلهم متناولون من غلة الوقف  
وماتت صغيرة من اولاد اولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف  
المزبور آل اليها من ابيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت  
الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولها ابن اخر للواقف **فهل** ينتقل  
استحقاق الصغيرة والصغيرة المزبورين في الوقف المزبور الي ابن  
الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما اعلي طبقة من بقية اهل  
الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظه ثم حيث لم ينص الواقف علي  
ما يبطل حكمه في نصيب من مات من اهل الوقف عن غير ولد ولا اسفل  
منه ولم يكن في درجتهم احد من اهل الوقف دون خال الصغير ابن  
ابن الواقف ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم اسفل  
درجة اولاد افتونا ما جورين اثابكم الله الجنة **الجواب** **الحمد لله** نعم  
ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الي ابن الواقف  
وبنت الواقف المذكورين لكونهما اعلي طبقة من بقية اهل الوقف عملا  
بالترتيب المستفاد من لفظه ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة  
وعمتها المزبورين لكونهم ادني درجة من ابن الواقف ومن بنت الواقف  
والله الموفق كتبه فلان المفتي بد مشق عني عنه ووضع ختمه ايضا  
به **فلما تأملت**ها تحققت غفلتها ووجب التنبيه بنص المذهب لرد  
شبهتها امثالا لما قد مناه من نص الكتاب وسند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم **فقلت** الحمد لله العلي الاعلي الوهاب ما غ العيوب **ان ذلك**  
**الجواب** خطا عقلا ونقلا **فما قال** الامام الجليل ابو بكر الخفاف  
في احكام الاوقاف **قلت** فمن مات منهم **قال** ان كان الواقف ذكر هال من  
يعتق منهم وعلي من يرجع سهمهم امضيانه علي ما شرط من ذلك وان لم يكن

**واقف** ليلي اسماعيل ابو بكر  
محمد كمال الدين زبيب مني  
رحمه  
رحمه  
رحمه



ذكر حال من مات منهم نظرنا الي من كان موجودا منهم يوم تقع القسمة فقسمنا  
 الغلة بينهم واسقطنا منهم الميت الا ان يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت  
 الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه من ذلك لورثته وراجع الي ماله  
 انتهت عبارة الخصاف رحمه الله **فقد صرح** بخط ذلك المجيب لانه ان كان  
 معتمدا علي عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف اليه في نص الواقف فلا  
 وجه لتخصيصه بنصيب الميت احدا من المستحقين وان كان معتمدا  
 علي بيان نقل فلا وجود له ليكون حجة له **واما خطأه** عقلا فلانه لا  
 يتوهم احد من ينسب الي مقام الفتوي ان العمل بالترتيب المستفاد من  
 لفظه ثم يوجب اختصاص الاعلي من المستحقين المتفاوتين درجة  
 علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الادني درجة لان  
 الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المجوب باصله لا غير  
 فماتوهم ذلك المجيب بعقله فاحرم الاسفل الذي هو اقرب درجة للميت  
 من نصيبه الشروط له وخص به الاعلي درجة مردود عليه اذ لا قابل  
 بحرفان مستحق هو اسفل درجة بوجود مستحق هو اعلي درجة من  
 نصيب ميت لم يشرط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الي اصل الغلة  
 والاسفل والاعلي فيها سوا في الاستحقاق وان تفاوتت الانصبا  
**فهذا** لم نجد حجة صالحة لمنعك الحال والعم والعمة استحقاق شيء  
 من نصيب الصغيرين ولم نجد لك حجة لتخصيصك ابن الواقف  
 وبنته بنصيب الصغيرين **فتفت المستحق** واعطيت حقه لمن لم  
 يستحقه لكونك نظرت الي الادني نظرا واعرضت عن صدره **وقد**  
**ابطل** الواقف اعتمادك في ثلاثة مواطن ونص علي ابطاله بقوله  
 يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الي المتوفي منهم عكس فعلك **فالاول**  
 من تلك المواطن باشرطه انتقال نصيب الميت الي فرعه مساويا لعمه  
 وعمه **والثاني** باشرطه انتقال نصيب من يموت قبل استحقاقه  
 بتقديره حيالولده **والثالث** باشرطه تقديم الاقرب فالاقرب

الي المتوفي

الي المتوفي عن غير فرع لاخذ نصيبه **ولكن** بعد الذي اوقفك قول السائل  
 حيث لم ينص الواقف علي ما يبطل حكمه يعني الترتيب المستفاد من لفظه  
 ثم **وكان حقا** عليك ان لا تقلده وتضمن النظر وتجعل الفكر وتراجع النقل  
 ليرجع بك الي سواء السبيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم حسنا  
 الله ونعم الوكيل **فان قول** السائل حيث لم ينص الواقف علي ما يبطل  
 حكمه في نصيب من مات بموئيه بان الواقف نص علي استحقاق ذلك  
 النصيب مرتبا لترتيب اصل الاستحقاق والواقف بريء من ذلك التمويه  
 المنكر لنصه علي صرفه للاقرب فالاقرب للمتوفي فاحكمه وابطل المنكر  
**واعل** لسان الحال يقول عنك قد يقال ان الاقرب الي المتوفي مشروط بانتقال  
 نصيبه اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فينتفي الشروط  
 بانقضاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الي العمل بعم واجرت  
 الترتيب الذي ذكرته **فنقول في رده الطبقة** تكون طبقة استحقاق  
 جعلية لاطبقات الارث النسبية **كما صرح** بمثلها العلامة ابن العرس  
 صاحب القواكه البدرية وهي كذا لك هنا باشرط الواقف تقديم  
 الاقرب فالاقرب الي المتوفي لاخذ نصيبه زيادة علي ما بيده من الجماعة  
 المستحقين المتفاوتين درجة والاقرب الحال لابن اخيه والعم والعمة  
 لولد الاخ **وقد** بينا لك بطلان تمسكك بالترتيب المستفاد من لفظة  
 ثم فانه باطل بكل اعتبار نصا وعقلا **ومع تنزلنا** الي ان نرجع بنصيب  
 الميت ابن الاخ والعم للعمة نقسم نصيب رحمه علي عمها وعمتها  
 مع ابن الواقف وبنته للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعمها وعمتها  
 نصف نصيبها علي هذا المنزل وهو اسقاط الميت كما قاله الخصاف  
 فلا يختص بنصيبها ابن الواقف وبنته **وكذلك** لو تنزلنا الي ذلك  
 نقسم نصيب مصطفى علي خاله وعلي ابن الواقف وبنته اخواتا  
 فلا يختص به ابن الواقف وبنته كما قاله الخصاف فيبطل تخصيصك  
 ابن الواقف وبنته بنصيب الصغيرين علي كل تقدير **وهذا المنزل**

الطبقة الجعلية



لبيان الخطا الصادر بتخصيص ابن الواقف وبنته بذلك علي ما ذكرته  
 ليعلمه اهل الدراية والرواية ويحفظون به علما فيحذرون تقليد ذلك  
 الفهم **وما سطرته هذه** الورقات الالمنصيح والتنبية وكثرة للرسلات  
 وما سلم من الهفوات غير معصوم وسواه مثلي كثيرا الزلات يغفرها  
 عالم الخفيات والحليات **ومن المقرر** ان العبرة في نص الواقفين باخذه  
 وقد صدر من هذا الواقف ذلك بتقدسيه الاقرب فالاقرب الي المتوفي  
 لاخذ نصيبه **فلم يبق وجه** لمن توهم خلافه بنص ذلك الواقف وهو  
 بحكم رحمه الله **ثم بعد اتمام هذه** الكلمات ابغطني الله تعالى  
 يكشف الغطاء عن هذه القضية **بان علمت** اسوأ القسمة التي  
 ذكرناها على كل اعتبار للذكر مثل حظ الانثيين فيكون ربع الوقف ::  
 منقسما اخماسا فيما بين ابن الواقف وبنته وفيما بين ابن ابن الواقف  
 لاننا ان قسمنا اسقطنا الميتين **كما قاله** الخصافي وقسمنا الغلة  
 بين الموجودين كان **كما ذكرناه** اخماسا للذكر مثل حظ الانثيين  
 وان علمنا بان تقال النصيب عن الميتين للاقرب اليهما كان كذلك كما  
 رسمناه في ذلك الجدول منقسما اخماسا للذكر مثل حظ الانثيين  
 الحمد لله الذي من علي بهذا في الازل فلم يتبدل والله سبحانه وتعالى  
 اعلم في اوائل شهر رمضان **سنة** ١٠٦٠ هـ بحزن تحريك بيد مولفها لطف  
 الله بربوبه ربه ومحبيه واخوانه وزحم مشايخه ووالديه واصولم  
 والمسلمين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما  
 كثيرا الي يوم الدين امين وغفر الله لمولفها ولكاتبها وقارنها والمسلمين  
 يا رحمن يا رحيم وكان انتهاء نفلها يوم الاثنين لثمان وعشرين خلعت  
 من شهر رجب الفرد الحرام احد شهر عام السادس عشر بعد الثلاثماية  
 والالف سبعمائة ربيع رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله  
 رب العالمين كاتبها لنفسه الفقير الي الله تعالى محمد صالح ابن المرحوم محمد  
 عباس ميرداد غفر الله له ولوالديه ولكاتبه ولكافة المسلمين اجمعين



٣٤  
الرسالة الرابعة والثلاثون

هذه رسالة بدعوة مهمة متعلقة ببيان نقض القصة  
مع الإشارة إلى التسوية بين عبارتي السبكي والخضاف  
على وجه التحديد والانتصاف وبيان الرد على صاحب  
الاشباه والتنبية على ما وقع له في ذلك من

في هوز محمد صالح بن  
محمد عباس بن رواد

الخطأ والاشباه تابعاً للإمام المحقق  
والغمامة المدقق خاتمة المتأخرين  
واعلم العلماء المتبحرين نور  
والدين على القديسي الخفني

عافكم الله بطلعة النعم  
والمسلمين وصلاحه  
على سيدنا محمد  
وعلى آله ومحبه  
وسلم



على بن غانم المقدسي الحنفى الانصارى الخزرى شيخ الوقت حالا  
 وعلماء وامام المحققين حقيقا ورسماء كان رحمه الله من الورع وسلك  
 منهاج السلف بالمحل الرفيع ومن العلوم بحيث يقضي له في كل فن بالجميع  
 اما الفقه فهو فيه كاشف غمام الفقه اذا دجت معضلة او حدثت  
 مهمه فلو ادركه عصر امامه لكان لها وارثا ولصاحبيه في الرتبة  
 ثالثا ولوراها قاضي خان لقضى بانه حامل لواء مذهب النعمان  
 او ابصره صاحب جامع الفصولين لقال هذا ثالث الامامين <sup>بغير</sup> <sup>م</sup>  
 او عاصر جامع صدر الشريعة لادعته ناسيه وتفصيله وتفرعه  
 واضمى تابعه ومطيعه او اجتمع به مؤلف فصول العمادي لقال  
 اتبعني لهذا الامام غاية اسعادي او شاهده صاحب الجمع لشهد  
 بانه خاتمة للمحققين اجمع او صاحب درر البحار لقال هذا العمري  
 البحر الزخار واما التفسير فلوراها الفخر الرازي لاثني عليه او العلامة  
 جلاله لقال هذا الامام الذي تشد الرجال اليه واما الحديث فهو فيه  
 ابن عساكر والذهبي حين يقرر او يذكروا ما النحوف لفظه قطر الندى  
 وحفظه وبل الصدا وجمعه بغني اللبيب وتقريره في الكتيب  
 يشهد له نعمته بانه مبتد العلوم وقبيلها واشهر عنه الخبر بانه  
 فاعل الكمالات وشديها فهو مصدرها وموردها وموئلها ومحدثها  
 فلو ادركه ملك النجاة سيويه لسعي بجنده اليه او ابن عصفور لرفرف  
 عليه بجناحيه وجعله الخليفة من بعده واما اللغة فهو قاموس العلوم  
 ونظام غريب منظومها والمفهوم فلو ابصره الجوهرى لاستغنى  
 بالفاظه الصحاح عن صحاحه او المجد لراي تركه قاموسه عين صلا  
 واما التصوف فلوراها ابن عربي لا فخر به الغبي او ابصره امام رباني  
 لقال هذا الجنيد الثاني واما المعاني والبيان فلفظه المختصر  
 والمطول تلخيص المعاني وتاصيله وتايسيه ارواح الباني رحمه الله  
 فمن كل علم حاز اسني فضيلة ومن كل فن حاز اسني المراتب الي غير ذلك

من فنون

من فنون يطول عددها ويقضي الامتحان بانه في المجموع فردها وكان  
 اذا نثر فالانجم الزهر بعض نثاره او نظم لم يقنع من الدرر الا بكباره  
 تفقه في بدايته وربعان بشبابه على قاضي الغضاة الطرابلسي والغزي  
 وغيرهما واخذ الفنون العقلية عن الناصر اللقاني والشيخ مغرر المغربي  
 والشهاب الرملي والناصر الطبلاني والشيخ ابى الحسن البكري وغيرهم  
 وجد واجتهد حتى انفرد والزمان باهله مشحون والعصر بحاسن بنيه مفتون  
 وسار علما مصر قاطبة واستوطنها والارض المقدسة له خاطبة طالبيه  
 وقطع بها مقامه في علم ينشره وحق ينصره وافتا يعتمد عليه فقهاء  
 الافاق ويتمسك به حكام مصر والحجاز والعراق وانتهت اليه مشيخة  
 السليمانية بالاستحقاق ولم يرق صهونها ولا امتطى ذروتها اعلم منه  
 على الاطلاق فشرق قدرها وكل بدرها وشرح بنصوص مذهب الامام  
 ابى حنيفة صدرها وصار يلقي بها دروسا محققة مفيدة ياتي بنقول  
 غريبة واجبات فوايد ها عديده حتى خضعت الاعناق اليه وجئت  
 الاسود بين يديه وعرف بذلك قدره بين الرجال حتى اشد له لسان  
 الحال وحدتني ياسعد عنهم فزدني شجونا فزدني من حديثك يا سعد  
 ثم ولي مشيخة المويدية فسلك فيها سبله المرضية وقام بشروطها  
 وطرز وشي اعلامها ومروطها ثم صار في اخر عمره حفيظا على المراقبة يقوم  
 الليل في عبادة رب العالمين وينام النهار بعد التوقيع على اسئلة المسلمين  
 ويرفق الفقرا ويحيل على كتمان امره ويفرق الذهب ويحافظ على ستره  
 وكان يجتمع بالفقرا ويحبهم ويحسونه ويحرفهم ويعرفونه ويكرم الحاضر  
 والبادي ولم له على مصر من الايادي يعظم الصوفية ويحسن فيهم  
 الاعتقاد ويقول طريق الصوفية اذا صحت طريق الرشاد وراي  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم مرارا عديدة واخبر شيخه الشيخ كرم الدين  
 الخلوقي انه شهد الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة وانه وصل الى مقام  
 اسحق ان ياخذ العهد ويربي واجازه بذلك ولم يزل على هذا حتى حل





بجاء الحام وابكى عليه حتى الحام ليلة السبت ثامن عشر جمادى الثاني سنة اربع  
بعد الالف وصلي عليه بالجامع الازهر في محفل ودفن بين العصرين من يوم  
السبت بتربة المجاورين واجمع اهل الخلاق والوفاق انه لم يخلق بعده مثله  
على الاطلاق اه من اخر طبقات المناوي

١٧  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **الحمد لله** الموفق للسداد:  
الهادي الى سبيل الرشاد المنزه عن الصاحبة والاولاد المنعم علي العباد:  
بالايجاد والامداد المنزل امورهم بقدره وحكمه علي ترتيب جميل وافراد الموضح  
الطريق لمن يركب جواد التحقيق فنال المنى بالمجد والاجتهاد ومن قصر  
في ذلك ولم تسلك تلك المسالك قال عن الصواب وجاءت من يهدي  
الله فهو المهتدي ومن يضل فباله من هاد والصلاة والسلام المتصلان  
الي ابد الابد علي سيدنا محمد احمد الحام واعبد العباد الذي كان يامر  
باتباع الحق وترك العناد وعلي له وصحبه وشيعته ووارثيه وحزبه  
الذين هم لشرعه الشري اوتاد ولا تصالنا به منهم اشرف اسناد قال  
شيخ الاسلام مفتي الانام نور الدين علي المقدسي شارح نظم الكون شيخ فني  
رحمهم الله **وبعد** فقد تكرر السؤال في جميع كلام في مسئلة الوقف علي  
الاولاد مع الترتيب والتعيين المشبهة علي بعض الافراد ووقع من بعض  
المتأخرين تخطية جمع من اعيان الافاضل الذين هم للعلم خصوصاً  
الفقه اطوار ونسبهم الي الغفلة ولعلمهم ينسبونهم الي الرقاد وطلب  
مناخري المقام وبيان ما فيه من الوهم والابهام وما عليه الاعتماد من غير  
تطويل في الكلام وازدياد فتدكر السؤال بعينه لا نور لا تخفى ونسال الله  
الاسعاف والاسعاد في المبدأ والمعاد وان يجعل ذلك خالصاً لوجه الكريم  
الذي هو اسنى مراد الحمد لله رب العالمين فاقولكم رضي الله عنكم في شخص  
وقف وقفاً علي نفسه ايام حياته ثم من بعده علي جماعة معينين بكتاب  
وقفه وما فضل بعد ذلك يصرف بتمامه وكما له لمن يوجد من اولاد الواقف  
المشار اليه اعلاه واحداً كان او اكثر ذكر اكان او انثى ذكر اكانوا او انثى  
بالسوية بينهم يستقل به الواحد اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما  
عند الاجتماع الذكر والانثى في ذلك سواء من بعدهم علي اولادهم واولاد  
اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل  
بحسب الطبقة العليا منهم ابد الطبقة السفلى علي ان من فات وترك ولداً



واقعة  
 شرف الدين زين الدين احمد زينب عايشة فاخنة  
 علي حياة النفوس اولاد سيدة الانام نسب صلاح الدين  
 شرف الدين

او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الي ولده او ولد ولده  
 وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من  
 ذلك الي اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
 انتقل نصيبه من ذلك الي من هو في درجته وذوي طبقة من اهل هذا  
 الوقف فان لم يكن في درجته غيره فالي اقرب الطبقات الي المتوفي المذكور  
 وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من مفاعله  
 وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك وال الوقف الي حال لو كان المتوفي  
 حيا باقيا لاستحق ذلك او شي منه قام ولده او ولد ولده مقامه في  
 الاستحقاق واستحق ما كان اصله يستحق من ذلك لو كان المتوفي حيا  
 باقيا يتداولون ذلك بينهم كذلك الي حال انقراضهم فان انقرضوا  
 باسهم وابادهم الموت عن اخرهم وخلت بقاع الارض منهم اجمعين حين  
 ذلك يصرف ما كان يصرف لهم في وجوه البر والقربات بحسب ما يراه  
 الناظر ويؤدي اليه اجتهاده فمات الواقف المذكور وخلف ستة اولاد هم  
 شرف الدين زين الدين احمد وزينب وعايشة وفاخنة ثم مات شرف الدين  
 عن ولد علي وحياة النفوس ثم ماتت زينب عن ابنتها سيدة الانام  
 ثم ماتت سيدة الانام عن غير ولد والمخلف من اهل هذا الوقف اخوالها  
 زين الدين احمد وخالاتها عايشة وفاخنة واولادها علي وحياة  
 النفوس فبل والحالة هذه تنتقل حصص الانام الي اخوالها  
 وخالاتها او الي اولادها ثم مات علي عن ولده شرف الدين الموجود  
 ثم ماتت حياة النفوس عن غير ولد والمخلفين من اهل هذا الوقف  
 اعمامها وعماتها وولد اخيها شرف الدين فبل والحالة هذه تنتقل حصص  
 حياة النفوس الي اعمامها وعماتها او الي ولد اخيها ثم ماتت عايشة عن  
 غير ولد والمخلف عنها اخوها واخيها ثم مات زين الدين عن غير ولد  
 والمخلف عنه اخوه احمد واخنة فاخنة ثم ماتت فاخنة عن ابنتها نسب  
 ثم مات احمد آخر اولاد الواقف الستة المذكورين اعلاه وخلف اولاده الموجودين

الآن

الآن ثم ماتت نسب عن ابنتها صلاح الدين الموجود فبل والحالة هذه تنتقض  
 القسمة بموت احمد المذكور بمقتضى انه اخر اولاد الواقف الستة ويقسم  
 ربع الوقف على اولاد احمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين  
 بالنسبة بينهم على عدد دروسهم من غير تفاوت لاحد منهم على الآخر  
 والانتقض القسمة بالنسبة الي شرف الدين وصلاح الدين المذكورين  
 ويختص كل منهما بالحصصة التي تلقاها عن والده كثر او قلت  
 افتونا ما جورين واوضحوا لنا الجواب اثابكم الله الجنة بمنه وكرمه  
 امين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلي العلم الهادي الي  
 الصراط المستقيم تنتقض القسمة بموت احمد المذكور بمقتضى كونه  
 اخر اولاد الواقف موتا ويقسم ربع الوقف على عدد دروس هذه  
 الطبقة فمن كان موجودا اخذ نصيبه ومن كان ميتا وولد  
 قام ولده مقامه واخذ نصيبه عملا بقول الواقف المذكور وقد وقعت  
 هذه الواقعة وافتي فيها شيخ منا يخنا وبعض منا يخنا بنقض  
 القسمة ومنهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر ان بعض  
 المحققين من الشافعية كالسبكي والبلقيني يبعان للاوامم الخصاف  
 في ذلك والقي في ذلك رسالة سماها العصمة في نقض القسمة ومن  
 طالعها اطلع على ما يث في العليل بواضح التقدير والتعليل وقد  
 رايت بعض المتأخرين تعرض لهذه المسائل واعترض فيها علي  
 بعض الافاضل وانه ظهر له بالتأمل الفرق بين ما ذكره الخصاف  
 وما وقع في كلام السبكي وقد تعرض بما لا يعنيه من تكلم في مذهب  
 الغير مع كابر المذهب فغايتة ما يعنيه من تحري مذهب فنقول  
 ونستغني عن ذكر الصورتين بكونه ذكرها في كتاب الاشباه في  
 القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولي من اهماله وبين ما وقع له من  
 الاشتباه قال بعد ذكر الكلامين اللامعين هذا اخر ما اوردوه  
 السيوطي ثم اذكر بقده ما عندي في ذلك وانما اطيل فيها لكثرة وقوعها

عايشة وفاخنة زين الدين احمد

Copy ng University



وقد اقيمت فيها امرارا اما حاصل السؤال ان الواقع وقف على ذريته  
 مرتبا بين البطون يتم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب  
 المتوفي عن ولد اليه وعن غير ولد الى من هو في درجته وان من مات  
 قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو كان بقي حيا فمات الواقع  
 عن ولدين ثم مات احد هما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات  
 اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات احد  
 الولدين من غير نسل وحاصل جواب السؤال انما يخص المتوفي وهو  
 النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفي  
 في حياته ومن مات من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته  
 فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام اهل  
 طبقة ابيه فمن مات بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد  
 بالسوية فيدخل ولد المتوفي في حياة ابيه فتتقضى القسمة بموت  
 الطبقة الثانية وينزل الحجب عن ولدي المتوفي في حياة ابيه عملا  
 بقوله ثم على اولاد الاولاد وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل  
 نصيبه اليه مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول  
 انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن  
 الاول تنقضى القسمة وتكون بينهم بالسوية ومن مات من اهل  
 الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان تنقضى اهل تلك الطبقة  
 فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا انتقل في كل بطن  
 وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفي  
 في حياة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم  
 وواقع على نقض القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفي في حياة  
 ابيه فواجبه لما ذكره الاسيوطي واما قوله بنقض القسمة بعد  
 انقراض كل بطن فقد افتي به بعض علماء العصر وعزوا ذلك  
 الى الخصاف ولم يتنبهوا لما صورته الخصاف وما صورته السبكي

نسخة  
السبكي

فانا

فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاف بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق  
 فذكر الخصاف صور هذا الكلام المتأخر وانا اترك من كلامه ما لا حاجة  
 اليه في هذا المقام من الصور واقصر على المتعلق بمقامها استغناء  
 بذكرها في محلها الاصلي او في المنقولة اليه من كلامه فنقول الثانية  
 من الصور التي اختصرها وقف على ولده وولد ولده ونسلم مرتبا  
 شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه لولده وعن غير ولد فراجع الى  
 الوقف وحكمه ان الغلة للاعلي ثم ثم فان قسمت سنين ثم مات بعضهم  
 عن نسل قال يقسم على عدد اولاد الواقع الموجودين يوم الوقف وعلى  
 اولاد الحادئين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت  
 كان لولده وانما جعل لولد من مات حصته ابيه مع وجود البطن الاعلي  
 مع كون الواقع شرط تقدم الاعلي لكونه قال بعده ان من مات عن  
 ولد انتقل نصيبه اليه فنصيبه له كما في اصله وكذا الوفاة الاعلي  
 الاواحد فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود  
 الاعلي ثم قال بعض فروع تعلم من محلها ثم اعاد الامام الخصاف  
 الصورة الثانية من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلي  
 لو كانوا عشرة وكان له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد لاحق  
 لهما مادام واحد من الاعلي لانهما من البطن الثاني فلا حق لهما حتي  
 تنقضى فلو مات العشرة وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه ولا شيء  
 لولد من مات قبل الوقف وان استووا في الطبقة فان بقي منهم واحد  
 قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذه وما اصاب المتوفي كان لاولادهم  
 فان مات العاشر عن ولد انتقضت القسمة لانقراض البطن الاعلي  
 ورجعنا الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل  
 الوقف فتقسم بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا  
 قبل انقراض الاعلي فتقسم على عدد البطن الاعلي فما اصاب الميت  
 كان لولده فاذا انقراض البطن الاعلي نقضت القسمة وجعلناها

بيان  
استغناء



على عدد البطن الثاني ولم نعلم باشتراط انتقال نصيب الميت الى  
ولده هنا لكون الواقف قال علي ولده وولد ولده فلزم دخول  
اولاد من مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة ولو لم يكن له ولد الا  
العشرة فما توا واحد بعد واحد وكلما مات واحد ترك اولادا فمنهم من  
ترك خمسة ومنهم من ترك ثلاثة ومنهم من ترك ستة ومنهم من ترك  
واحد ليس الاقلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر  
كيف يقسم قال انقض القسمة الاولى وارد ذلك الى عدد البطن  
الثاني فاقسمها بينهم على عدد رؤسهم وبطل قوله من مات  
عن ولد انتقل نصيبه الى لولده لان الامر يؤول الى قوله ولو ولد  
ولدي وكذا الوفاة جميع ولذا صلب ينظر الى البطن الثالث ::  
فوجدناهم ثمانية انقض وكذا كل بطن يصير لهم فاعا اقسام علي  
عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيب الميت وبطل  
ما كان قبل ذلك فاخذ بعض القصر الى ولده هنا لكون الواقف قال  
علي ولده وولد ولده بين من الصورة الثانية وبيان حكمها  
ان الخصافي قائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتامل  
الفرق بين الصورتين قال في مسألة السبكي وقف على اولاده  
ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبعين وفي مسألة الخصافي وقف على  
ولده وولد ولده بالاولاد ثم قصد رسيمة الخصافي اقتصي  
اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وصدر رسيمة السبكي اقتصي  
عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا  
والدليل عليه ان الخصافي قال فان قلت فلم كان هذا القول  
عندك المعول به وتركت قوله كلما حدث الموت على احد منهم كان  
نصيبه مردودا لولده وولد ولده ونسبه ابد قال من قبل اننا  
وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابية  
فعلنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم انتهى فقد افاد ان سبب

نقضها

نقضها دخول ولدا الولد مع الولد فكيف يقال بنقض القسمة فان  
قلت صدقت ان الخصافي صورها بالاولاد ولكن ذكر بعد ما يفيد معنى  
ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اخراج بعد ::  
الدخول في الاول بخلاف التعبير بهم من اول الكلام فان البطن الثاني  
لم يدخل مع البطن الاول فلا يصح ان يستدل بكلام الخصافي على مسألة  
السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا  
ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما قال هذا ليس من باب النسخ  
حتى يعمل بالمتاخر فاذا كان هذا راي السبكي في الشرطين فلا كلام  
في عدم التعويل عليه فان كان مذهب الشافعي فهو شك على  
قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر  
وحيث كان مبني كلام السبكي على اصله ذلك لم يصح القول به على  
مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتاخر منهما قال الامام الخصافي  
انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب في  
اخره علي ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بمنه كان له الاستبدال  
قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع ببيعة  
انتهى كلامه فان كان فيه تطويل لكن فيما نقله الخصافي فايفيد  
الحق والصواب تتبعناه في نقله له على وجه الاختصار ولا ريب  
ان التامل فيه بالانصاف يوقف الطالب على الحق الذي لا يحيد  
عنه الا بالاعتساف ثم نقول لازالة الاشتباه بما يحصل به الانتباه  
قوله وانما اطلت فيها لكثرة وقوعها فقد افئدت فيها مرارا قلت  
اما الاطالة فهو فيها صادق المعالة واما ما يتج به من الافتاء فيها  
مرارا فان كان بما فهمه ووجهه وكان الصواب تركه والمسئلة صعبة  
قال الامام السبكي في فتاواه هذه المسئلة قل من يعرفها الا في التام  
ولا في مصرور بما يختر بقول الراعي ان بطنا بعد بطن للتبعية والترتيب  
وقد صفت في ذلك تصنيفا لطيفا بينت فيه انه للترتيب سميته



المباحث المشرقة في الوقف على طبقة بعد طبقة قال وهو موجود  
 فمن اراد فليتنظره وهو تصنيفان احدهما يقول سميت المباحث  
 والنقول المشرقة والاخر سميت المباحث المشرقة ما يخص جمع  
 بينهما لما ورد هذا السؤال في واحد سميت المطالع المشرقة وذكر  
 فيها بعض ما فيها والله تعالى ينفعنا بذلك ويسلك بنا افضل  
 المالك ونحن نساله ذلك قوله واقوله بنقض القسم فقد افتي  
 به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى الخصاص قلت كانه يزعم انهم  
 لم يفتوا وهو على الصواب والامر بالعكس بل ارفعتي بذلك  
 بعض مشايخ الذين هم بالصلاح واتباع النقول معروفون وقد  
 افتي في نظير هذه الواقعة جماعة من افاضل الحنفية والشافعية  
 والرتيب فيها بلفظهم وهم مشايخنا ومشايخهم فممن شيخ الاسلام سري  
 الدين بن عبد البر بن الشحنة الحنفي وبتبعه الشيخ المحقق نور الدين  
 المحامي الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفي  
 وقاضي القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي والشيخ العمدة مجلي  
 الشافعي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي ومنهم قاضي  
 القضاة البرهان ابن ابي شريف المقدسي الشافعي وبتبعه العلامة  
 علا الدين الاحمدي وغيرهم قوله لم ينتبهوا للفرق قلت بل يتوهم عاقل  
 فضلا عن فاضل ان لهؤلاء وغيرهم جميعا لم ينتبهوا للفرق الذي  
 خصه الله به واطلعه عليه مع علو مقامهم وارتفاع شأنهم بل هو  
 المحتاج الى الانتباه وازالة الاشتباه عفا الله تعالى واياهم بل يجب  
 عليك ان ينتبه لما قاله الزيني قاسم في العصمة ونقله عن اكابر  
 الشافعية من متابعتهم للإمام الخصاص في نقض القسم وما نقله  
 عن عبارته قوله ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسألة  
 السبي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي  
 مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالواو قلت هذا

الفرق

الفرق لا يجزى بطايل يتحصل منه حاصل بل هو وصف طردي لا يقول  
 عليه كالدكورة في حديث من اعتق شركا له في عبد قوم عليه نصيب  
 شريكه لا يلتفت الي من يفرق ويقول الحديث ورد في العبد المذكور فلا  
 يحكم بذلك في الامة لما علم ان الشرع لم يعتبر مثل هذا كالطول والقصر  
 ونحوهما كما قرر في شرح ابن الحاجب وغيرها وقد تقرر في النجوم  
 والاصول ان ثم تشارك الواو في افادة التشريك في الحكم وان خالفها  
 في افادة الترتيب والتراخي ومن القواعد في المذهب ان العبرة  
 بالمعاني فلا فرق بين خروج الشيء باول الكلام او بنهايته الا ترى  
 انهم قالوا في الاستئنا هو التكلم بالياء بعد الاستئنا فاذا قال له  
 على عشرة الاثلاثه فكانه قال من الاثلاثه على سبعة قوله فالقول  
 بنقض القسم وعدمه مبني على هذا قلت ليس كذلك بل بناء  
 الاقام الخصاص على ما قرره فقوله في جواب قول السائل فلم كان  
 هذا القول هو المعول به عندك وترك قوله كلما حدث الموت علي  
 احد منهم كان نصيبه مردودا الي ولده وولد ولده الى اخره قال  
 من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه  
 لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا الغلة على عدد دم وتوضيحه ان  
 الواقف على الصورة المشروحة قد رتب في وقفه ترتيبا يقتضي  
 استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع قصد صلة بعض  
 الاسفل مع وجود البطن الاعلى فجعل نصيب الميت من البطن الاعلى  
 مردودا لولده وان سفل قصد عدم حرمانه من الوصول الى شيء من  
 وقفه وصدقته بعد موت ابيه الذي صلته صلة ابيه غالبا  
 فكان كلامه شاملا على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع  
 على اصله وعدم حرمان احد من البطن بفرع غيره وترتيب جملة  
 وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انفراد جملة  
 البطن الاول وهو ترتيب جملة فيكون الوقف مخصصا في البطن

ومن القواعد في المذهب  
 ان العبرة بالمعاني

الفرق بين ترتيب الافراد  
 والجملة



الذي يليه ويبطل حكم ما انتقل من الميت من البطن الاعلى الى ولده  
من الاسفل ويتحقق جميع الوقف جميع البطن الثاني فيضرب معهم بسمه  
الذي يستحقه بقول الواقف وولد ولدي بطن بعد بطن كما يضرب  
ولده من مات قبل الوقف من البطن الاعلى بسمه لانه من البطن  
الثاني يتحقق بعوم قوله وولد ولدي ولم يبق حينئذ صورة  
يحتاج فيها الى انتقال نصيب احد الى ولده لاستواء اهل البطن  
في الاستحقاق لمخصوص بما اذا استواء اهل الطبقة ولم يكن  
هناك ولدا وولدا وولدا لانا نقول صريح كلام الخصاصي بنا دي  
بخلافه فانه قال يقسم على عدد الاولاد الاحياء والاموات فيأخذ  
الاحياء سهمهم وسهام الاموات يعطى الاولاد هم قلت وحينئذ  
فالاستواء قسمان حقيقي وهو الظاهر المتبادر وحكمي وهو ما  
اذا كان ثم اولاد اولاد او استغل وذلك لان الواقف جعل ابن الابن  
عند عدمه قائما بمقامه فقد جعله من تلك الطبقة حكما وهذا  
يقع كثيرا في ابتداء الوقف بان يكون للواقف ولد مات قبل وقفه  
وله ولد فيجعله مقام ابيه مع اعمامه ويترتب البطون والطبقات  
بعد ذلك على هذا النسق وقد ذكر الشيخ العلامة الزيني قاسم  
صورتين افتي فيهما العلامة السبكي والعلامة البلقيني بنقض  
القسمه وقرره كما ذكرنا ويحججنا بموافقه لما في اوقاف الخصاص  
وقال بعض المحققين من الكافيه بعد نقل كلامه وهذا التعليل  
من الخصاص يقتضي ان كلا في الواقف متعارضان ورجح الثاني  
لاستحقاقهم بانفسهم واستحقاقهم في الاول بابهم والاستحقاق  
بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا  
بواسطة واليس بواسطة ارجح مما هو بواسطة وقد رجع ايضا  
بان قوله لولده مطلق وتقييده دون تخصيص العوم اسهل  
والبطن الثاني عموم تنقيصه ضعيف فاحتمل تقييد المطلق لانه

يقسم على الاموات والاحياء

الاستواء حقيقي وحكمي

يجعله مقام ابيه مع اعمامه

الاستحقاق بالنفس مقدم

قد عمل

قد عمل به في حياة اعمامهم ولم يحتمل تخصيص العام لما فيه من حرمان بعض  
الافراد بالكلية ثم قال وعندني لكلام الخصاصي ومن وافقه توجيه  
ببحث اصولي وهوان فيه استنباط معنى من النص يخصه فانه  
فهم ان المعنى في جعل الواقف نصيب من له ولد لولده ان لا يحرم ولده  
مع وجود الطبقة التي هي علامته فاعطاه لذلك نصيب والده وانما  
يعطى بما يقتضيه القسمة على طبقته فيعمل على ما اذا وجد من اهل  
الطبقة الاولى احد فانه لولم يعط في هذه الصورة نصيب محرم ::  
واخرج عنه ما اذا لم يوجد من الطبقة الاولى احد فانه لا يخرج لعدم  
حاجب له فاعطيناه بطبقته وهذا هو المشهور في الاصول عندنا  
وعند غيرنا وقد علم في محله قوله فقد افاد ان سبب نقضها دخول  
ولد الولد مع الولد بصدر الكلام قلت ليس كما يزعم بل دخول اولاد  
الاولاد بتمام الكلام لان محبهم بمن فوقهم لا يخرجهم عن كونهم ::  
موقوفوا عليهم واذا كانوا موقوفوا عليهم فاذا جاء او ان استحقاقهم  
وترتب استحقاق جملة تلك الطبقة على انقراض جملة الطبقة  
العليا فيصير الوقف اليهم جملة فيقسم بينهم قسمة غير تلك  
القسمة الاولى قوله نعم لكنه اخراج بعد الدخول قلت هذا  
وصف طردي غير مقبول كما مثلنا لك في العبد المشترك قوله  
فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاصي على كلام السبكي قلت  
تقدم انها عين مسألة السبكي ويكفي ذكر السبكي بجلالة قدره  
كلام الخصاصي مستدلا به على موافقته في مسئلته على ان في  
كلام الامام الخصاصي التصريح بان الواو اذا التي بها في اول الكلام  
شرا في اخره بما يفيد الترتيب تصير الواو بمنزلة ثم وهذا  
هو الحق الذي انطقه الله به معترفا بقوله نعم ثم تركه والتجالي  
الفرق الذي عرفت حاله قوله مع ان السبكي في القول بنقض  
القسمه على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما



وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالتأخر قلت ليس كما زعمت بل  
ذكرت فيما نقله عنه انه ظهر له طرق في حل هذا المحل الصعب  
قال وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه فاخذت من  
بعض ما ذكر ما وافق غرضك من فتواك بعدم نقض القضية  
وهو انما ذكره على سبيل الاحتمال المرجوح ليشمل كلامه السالم ::  
والمخرج وترك المخرج مما ذكره فيما نقلته عنه وهو الموافق لما  
يفهم من كلام الخصاص وهو قوله ومنها ان من صيغة عامة بقوله  
ومن مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا افراد مجموعهم  
كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد ومن مقتضيات هذا الشرط  
فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغا  
للاول من كل وجه وهو مرجوح ان يفي بهذا كما ترى يوافق كلام ::  
الخصاص وكلام البلعيني ايضا ونقل عن السيوطي قال ولا ينافي  
هذا اشتراط الترتيب في الطبقات بتم لان ذاك عام خصصه  
هذا كما خصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد اخره وايضا  
فانا اذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغا هذا الكلام ::  
بالكلية وان لا يعمل به في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق  
عبد الرحمن وملك لما استواء في الدرجة اخذ من قوله عاد على من  
في درجته فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مما لا يظهر  
له اثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصصنا به عموم الترتيب  
فان فيه اعمالا للكلامين ومجا بينهما قوله وهذا امر ينبغي ان يقطع  
به ح انه قلت والحاصل كما مر انه لا تعارضا وامكن العمل بكل منهما  
وحده في حالة وعمل بهما في حالة ابقيا ولم يبلغ واحد لصون كلام  
الحاقل عن الالتفات اذ مات بعض الطبقة العليا عملا بقوله من مات  
في حق من له ولد وعمل بقوله بحج العليا السفلي في حق من ليس  
له ولد ولد في حق من مات ابوه في حياة الواقف ولم يدخل في قوله

من مات

الحاصل

من مات وله ولد ولد الى اخره فيمنع مادام من فوقه من البطن ويحل  
ولد ولدي فيعطى له بعد انقراض العليا وعمل بهما معا اذ مات  
كل الطبقة وخلف كل ولد وولد ولد قلت فيمنع ما عمود من وجه  
اي في التحقيق كما عرف في محله قوله فاذا كان هذا راي السكي في  
الشرطين فلا كلام في عدم التحويل عليه فان كان مذهبنا في  
هو شك على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي  
العمل بالتأخر الى اخره قلت عدم التحويل ان كان بمجرد قوله كلام  
السكي فهو كلام من جهل مقام السكي وقد اشتهر حاله بين سائر  
الائمة فانه بلغ رتبة الاجتهاد وايضا اذا كان الكلام متجها فيجب  
الالتفات اليه والتحويل عليه سواء قاله مشهور او غيره وهذا  
كلام متجه سيما على مذهبهم لان الوقف اذا تم بمجرد قول الواقف  
وقفت كذا بشرط كذا فالشرط الثاني اذ لو وقع كان بعد خروج الامر  
من يده فيلغو الا كلام في ذلك واستشكل كونه قول الشافعي ::  
رحم الله مع قولهم شرطي الواقف كنص الشارع ساقط بالمدة لان  
هذا لم يرد به انه مثله من كل الوجوه تعالى الله ان يكون كلامه  
يشبه به عموما فانه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد والواقف  
عبد من العبيد وانما يشبه به في لزوم اتباعه بامر الشارع  
فيما لا يخالف الشرع وقال المحقق الحجة قاسم المذكور في قولهم المذكور  
نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني في الفهم والدلالة لا في  
وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصي والمخالف ::  
والناذر وكل عاقد يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم  
بها وافقت لغة العرب اولغة الشارع اولا ولا خلاف ان واقف  
على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير شرعي وغو ذلك لم يصح  
ان يفي فكيف يشبه بنص الشارع ويجعل ماصدق منه اخيرا ناسخا  
لما قبله قوله لم يصح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل

معنى شرط الواقف  
كنص الشارع



بالمتأخر إلى آخره منها قلت لتعايل أن يقول يرد عليه فامر قريبا فيما  
 وجهه على هذا هبنا فإن كان الخصاف قاله فلأنه وشكل إذا لم  
 يشرط الواقع لنفسه تغييرا ولا يتبدل إلا أن خصصتم ذلك  
 بما إذا فعل ذلك وشرط لنفسه التغيير قلنا كلامه مطلق ويحتاج  
 إلى زيادة تأمل في الجواب وفي كلام الأمام الخصاف ما ينزل الارتباب  
 والله سبحانه أعلم بالصواب قوله فالحاصل أن الواقع إذا وقف  
 على أولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته  
 ونسبه طبقة بعد طبقة إلى آخره هذه صورة بحبيبه اخترعها  
 وقضية عربية ابتدئها فإن اتينا به بالواو وذكر الأولاد إلى  
 المرتبة الثالثة قالوا يكونوا على الأولاد أبا فانتا سلوا وذلك  
 يوجب اشتراك ابن ابن الابن مع الولد الصلي وقوله ثم على نسبه  
 إلى آخره يخالف ذلك وقلنا يقع مثل هذا الأمن جملة الموثقين  
 الذين لا يعرفون ما يكتبون وبالجملة هذا الحكم الذي بينه بناه  
 على ما أصله وهو خطأ باطل لا أصل له وليس بمراد للام الخصاف  
 ولأن تابعه من أهل الوفاق والخلاف كما بيناه مرارا لأنه لما ذكر  
 بطن بعد بطن وتجب العليا السفلي وصارت الواو كتم وقد ذكر  
 حكمها بخلاف ما توهمه فعليك أن تبحث فيه قوله ثم أعلم إلى أن  
 قال وشرط الانتقال إلى الولد والمراد أن الأصل يجب فرع نفسه  
 لافرع غيره هذا أيضا مبني على ما توهمه مع أن الأصل يجب فرع  
 غيره ولو شرط ذلك كما في ولد ولد مات في زمن قبل الوقف فإنه  
 بحبيبه الولد لكونه علامة طبقة نعم إذا انقرضت الطبقة استحق  
 ولد الولد المذكور مع من في طبقته فالأطلاق المذكور خطأ قوله  
 ثم أعلم أن العلامة عبد البر بن الشحنة رحمه الله انتهت كتابته  
 هذه النسخة عصر يوم الخميس سبع عشرة خلعت من شهر رجب  
 الحرام عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف والحمد لله رب العالمين

١٧٠ ص



كتاب البيوع الرسالة الخامسة والثلاثون نفيس

المختار بشرى الدرر تاليف العبد الفقير

الى الله تعالى حسن التوفيق

في حوزة محمد صالح بن محمد  
عباس ميرداد

غفر الله له ولوالديه

والسليمين

اجمعين

في رد المختار بعد ما ذكر ملخص هذه الرسالة فانصه قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر  
والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو بيعك حنطة بدرهم ولا قيل به ومثله بيعك عبدا او دارا وما  
قاله من الاكتفاء انتفاء الجهالة بشبوت خيار الرؤية مدفوع بان خيار الرؤية قد يسقط بروية بعض  
المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يبطل خيار الرؤية قبلها بنحو بيع اور هن لما  
اشتراه كما سيأتي بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك صح البيع والشر المالم يراه والاشارة  
اليه او الي مكانه شرط الجواز اه فافاد ان انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط  
جواز اصل البيع ليست بعد خيار الرؤية نعم صح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه  
محمول علي ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها ولذا قال في النهاية هناك صح شراء مالم يره  
يعني شيئا محسوسا او موصوفا او ماثرا اليه او الي مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه وقال  
في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان  
البيع جائزا اه وفي حاوي الزاهدي باع حنطة قدرا معلوما ولم يعينها الا بالاشارة ولا  
بالوصف لا يصح انتهى هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلان المراد بمعرفة القدر  
والوصف ما ينبغي الجهالة الفاحشة وذلك بما يخص المبيع عن نظاره وذلك بالاشارة  
اليه لو حاضرا في مجلس العقد والافيان مقداره مع بيان وصفه لو من المقدرات كبيعك  
كر حنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه او ببيان مكانه الخاص كبيعك ما في هذا البيت او ما  
في كمي او باضا فته الي البايع كبيعك عبدي ولا عبدا لغيره او ببيان حدود ارض ففي كل ذلك  
تنتفي الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بشبوت  
خيار الرؤية فان خيار الرؤية انما يشبث بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لا لرفع الفاحشة  
المنافية لصحته فاعتنم تحقيق هذا المقام بما يرفع الظنون والاهام ويندفع به التناقض  
واللوم عن عبارات القوم اه



بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل **الحمد لله** عالم غيب الدارين . الكاشف عن  
القلب والعين ظلمة الوهم والرين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الكونين وعلي  
اله واصحابه القايمين باداء الفرض والسنة المنزل في شانهم اعظم منه . ان الله اشترى  
من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة . ظفروا بتسليم المشتري بخير بيع سليم عن قلبه .  
فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به **وبعد** فيقول العبد الراعي صحة اولئك الموالى حسن  
الوفاء الحنفى الشربلى هذه نبذة لتحرير صحة البيع المسمى جنسه دون قدره ووصفه  
كالشارية واظهار النص الشاهد بان المخالف له لا يعول عليه **وسميها** نفيس المتجر  
بشراء الدرر قال مولفها افاض الله عليه وعلمنا سجال الرحمة وموت وستر وكفى في صحة  
البيع في اعراض اعم من المبيع والتمن غير ربوية وشرط معرفة مبيع يعني معرفة جنس  
مبيع يحتاج الى التسليم بما يرفع الجهالة بان باع غايبا يعني سمي جنسه واثار الى مكانه  
وليس فيه سمي بذلك الاسم غيره فانه جائز وشرط معرفة قدر ثمن كعشرة في الذمة  
احترازا عن المثار اليه ومعرفة وصفه في الثمن كخاري وسمي عند انتهى **فقد** نص في  
الدرر على ان معرفة قدر المبيع ووصفه ليست شرطا لصحة بيعه سواء كان ماثرا  
اليه او الى مكانه الخاكي عن سمي **وسند** عن المحيط والبرزانية ان الاشارة لا يحتاج اليها  
للصحة وانه يكفي بذكر جنس المبيع مع وجوده في ملكه بايعه **ولا** يدفع هذا قول  
مواهب الرحمن ويشترط معرفة المبيع بما ينفي جهالة قطعا للمنازعة وقد رثمت  
ووصفه في الذمة لا المثار اليه انتهى اذ المعرفة ببيان جنس المبيع فقط لان الوصف  
والقدر ترتفع جهالتهما بخيار الروية في البيع الغايب فلا يشترط لصحة بيعه ذكر وصفه  
ولا قدره لان جهالتهما لا تقضي الى منازعة مفسدة لارتفاع النزاع بخيار الروية  
**فقول** صاحب الاحتبار والبرهان وان كان المبيع غايبا ولا يعرف بالاغوج كالتيثا  
والحيوان فلا بد من ذكر جميع الاوصاف قطعا للمنازعة ويكون له خيار الروية انتهى  
ممنوع من حيثية اشتراط ذكر جميع الاوصاف لصحة بيع غايب لا يعرف الا بالاغوج  
لما قال في الخلاصة باع عبدا له ولم يصف ولم يشر اليه ان كان له عبد واحد يجوز قال  
بعث منك الجارية التي اشتريتها من فلان او الجارية التي في هذا البيت يجوز اشترى  
جرب هروي علي ان فيه عشرين ثوبا وبتن لكل ثمن فوجدها تسعة عشر جاز البيع

اشترى

اشترى مساحة او ارضا وذكر حد ودها ولم يذكر زرعهما لا طول ولا عرضا جاز البيع ولو لم يذكر  
الحد ودول يعرف المشتري الحد وجاز البيع اذ لم يقع بينهما تجا حد قال الاخران لك في يدي  
ارض خربة لا تساوي شيئا فبعتها مني بكذا فقال بعتها ولم يعرفها البائع وهي تساوي  
اكثر من ذلك جاز رجل قال لا خربعتك جميع مالي في هذه القرية من الرقيق او البر او الثياب  
فها هنا خمس مسابيل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة  
الجوالق وكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع او لم يعلم ان علم  
جاز في الكل وان لم يعلم ففي القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز انتهى **وقال المحال**  
وشرطه الى صحة البيع كونه يعني المبيع مالا مقبولا شرعا مقدورا التسليم في الحال او في  
ثاني الحال فيدخل السلم انتهى فلم يجعل ذكر الوصف والقدر شرطا لصحة البيع **وكذا**  
**قوله في الهداية** ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر وان لم يسمه وكذا ابنا  
الدار وان لم يسمه مع ان ذلك كله وصف في المبيع فلم يجعل ذكره شرطا لصحة البيع وكذا  
دخول الشرب والطريق بذكر حقوق المبيع ينبغي اشتراط تعيين اوصاف المبيع فهذا  
كله موجب صحة شراء عالم بربه من غير ذكر اوصافه وقدره وثبت له خيار الروية  
**وبه يندفع** ما في شرح المختار والبرهان لان ذكر القدر والوصف لا يغيدان لزوم بيع عالم  
بربه كما لا يتوقف الانعقاد علي ذكرهما بما ذكرناه من النقول **وقد** تدافع كلام صاحب  
البرهان فانه قال في باب خيار الروية المبيع اي الذي لم ير معلوم العين مقدور  
التسليم ولا ضرر في بيعه فيصح كالمري والجهالة انما تفسد العقد اذا كانت تقضي  
الى المنازعة كشاة في قطيع فاما اذا كانت لا تقضي اليها لا تفسده كبيع قفيز من الصبرة  
وجهالة الاوصاف بسبب عدم الروية لا يقضي اليها بعد ما صار معلوم العين فانما  
تأثير هذه الجهالة في انعدام تمام الرضي به وفاء شرط انبرام العقد لا شرط جوازه  
انتهى كلامه فهو يدفع ما قدمه لان هذا هو التحقيق **والخالف** ذلك قول الكنز  
ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن غير مشارا لان الثمن يتعين ان يكون في قدر  
بل لا عن المضاعف اليه وهو الثمن ان قري منونا ويجوز ترك الثمن علي نية اضا  
للثمن المذكور علي حد قول بعض العرب بعته بنصف وربع درهم بالتقدير ولا بد  
من معرفة قدر ثمن ووصفه ويكون علي حد قول ما بين ذراعي وجهمة الاسد



إشارة إلى أن البيع لا يترط لصحة بيعه بيان قدره ووصفه ولو وقع كونه ليس مثار إليه  
فيكفي ذكر جنسه ومثل هذا شرح من لا مسكين عبارة الكنز بقوله ولا بد من معرفة  
قدره ووصفه ثم غير مثار إلى إذا كان الثمن غير مثار إليه لا بد من معرفة قدره ووصفه  
انتهى قد خص معرفة القدر بالثمن كوصفه **ومثله قد صرح** صاحب الكنز في الكافي  
بقوله والثمن إذا كان غير مثار إليه لا بد من معرفة قدره ووصفه ثم قال وإذا كان  
الثمن أو غيره مثار للاحتجاج إلى معرفة مقداره في جواز البيع لأن الإشارة تبلغ أسباب  
التعريف وجهالة الوصف لا تقضي إلى النزاع ولا تمنع الجواز بخلاف السلم فإن معرفة  
قدر راس المال شرط فيه عند أبي حنيفة انتهى فأراد بقوله وجهالة الوصف  
جهالة القدر بقريته قوله بخلاف السلم فإن معرفة قدر راس المال شرط فيه  
مع الإشارة وكذا في وقع في الهداية وأوله الشراح كما ذكرناه **فان قلت** ان  
مفهوم قوله أو غيره مثار إليه يفيد اشتراط معرفة قدر البيع الذي لم يشر إليه  
قلت هذا المفهوم ليس احترازيا ولا عامًا لأنه معارض بالمنطوق لقوله بعده  
وباع الطعام كيلًا وجزأً وفي سنبله فهو مخصوص براس مال السلم وبالسلم  
فيه وقول الاتقاني في غاية البيان واحتراز بالأعراض المثار إليها لم يشر إليه  
كما في السلم لأن معرفة القدر في السلم فيه شرط للجواز العقد لأن جهالة فيه  
مفضية إلى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم لأن رب السلم يطالب المسلم  
إليه بالسلم فيه زائد على ما يدفعه المسلم إليه فتقع المنازعة لا محالة لأن أحدهما  
لا يرضى بما قال الآخر انتهى لأنه يمنع ما ذكرناه لأن البيع الذي لم يشر إليه  
وقد ذكر جنسه يثبت فيه خيار الروية ولا يثبت خيار الروية في السلم فيه  
فكان هو الفرق بين البيع المطلق والسلم فيه فدل على أن المفهوم من عبارة  
الهداية مخصوص براس حال السلم والمسلم فيه لا غير لوجود النص بمطابقة  
فلا مخالفة **والقدح حسن** صدر الشريعة رحمه الله حيث ميز بين ذكر الثمن  
والبيع فقال ولما ذكر الأيجاب والقبول أراد أن يذكر الثمن والبيع فأنما قدم ذكر  
الثمن لأنه وسيلة إلى حصول البيع وهو المقصود والوسايل مقدمة على المقاصد  
فقال وصح في العوض المثار إليه بلا علم بقدره ووصفه لا في غير المثار إليه فانه

حينئذ

حينئذ لا بد من أن يذكر قدره ووصفه وثن حال وإلى أجل علم ثم بعد ذكر الثمن  
شرع في ذكر البيع فقال **وفي الطعام والحب كيلًا وجزأً ان بيع بغير جنسه**  
**وبأن أو حجر غير لم يدرك قدره** أمه فانظر إلى حسن صنيع صدر الشريعة الموافق  
لما شرح به من لا مسكين كلام الكنز وبه زال الاشتباه الذي يظن من عبارة الكنز  
ويظهر صحة شرحنا عبارة الكنز بأن الثمن في قوله ولا بد من معرفة قدره  
بدل من المضاف إليه وهو الثمن خاصة كما صرح به من لا مسكين رحمه الله  
**واذا علمت** هذا فلا نسلم تفسير العيني وصاحب البحر عبارة البحر بقوله أي  
لا يصح البيع إلا بمعرفة قدر البيع أن لم يشر إليه لأنه يناقض قول الكنز فيما  
بعده وباع الطعام كيلًا وجزأً وبأن أو حجر لم يدرك قدره لأنه عام يشمل  
المثار إليه وغيره ويناقض قوله صح بيع بر في سنبله وبأقل في قشره وقال  
في البرازية يجوز بيع كل ما لا يتفاوت كالبر بلا إشارة ولا إضافة لو كان في  
ملكه قدر البيع كله يعني أن ذكر له قدره وفي البرازية أيضا باع حنطة غير  
معينة ولا مثار إليها لكنها في ملكه في السواد وعلم به المشتري فلا خيار له وإن  
لم يعلم له الخيار وذكر الخيار دل على جواز البيع ولو كان الكل في المصرف موضعين  
يجوز بلا إشارة في الأصح ومثله في الخلاصة ثم قال ذكر الإمام طهيري الدين باع  
كراس الحنطة أن في ملكه أقل منه بطل في المعدوم وإن في ملكه لكن من نوعين في  
موضعين لا يجوز وأن من نوع في موضعين جاز وإذا علم المشتري بمكانها له الخيار  
أن شاء أخذها في مكانها وإن شاء فسخ انتهى وهذا خيار تخيير لا روية لأنه حكم  
به قبل الروية وقال في المحيط من باب خيار الروية باع حنطة له ولم يشر  
إليها جاز لأنه باع ما يملكه كالو باع عبده ولم يشر إليه وإن لم يكن في ملكه حنطة  
أولم يكن قدره باع بطل لأنه باع المعدوم انتهى ولقوله في البحر ومن شرايط الصحة  
أن يكون المبيع معلومًا علمًا يمنع من المنازعة فالمجهول جهالة مفضية إليها  
غير صحيح كناه من هذا القطع انتهى لأن جهالة قدره ما هي جنسه ولم يشر إليه  
جهالة لا تمنع الصحة فلا منازعة لثبوت الخيار برويته كما ذكرناه وكذا قوله  
في باب خيار الروية شراء عالم يره جائز أي صحيح لما رواه ابن أبي شيبه والبيهقي



من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء تركه وجه الله لا  
تفضي الى المنازعة لانه لو لم يوافق يرد فصار كجهالة الوصف او القدر  
في المعين المشار اليه واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس  
المبيع او لا وسواء اشار الى مكانه او الى وجهه وهو حاضر مستورا ولا مثل ان  
يقول بعت منك ما في كمي وعامة المتأخر قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز  
عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع وكذا قوله ولو اشترى عدلا وباع  
منه ثوبا او وهب الى اخره اطلق فيه صحة البيع مع عدم ذكر قدر الثياب  
وعدها والاشارة اليه وكذا بيع ما هو مغيب في الارض وعلم وجوده كالجزر  
والبصل والتفاح الفجل يصح بيعه وان لم يعلم قدره فهذا كله يمنع اشتراط  
قدر معرفة المبيع لصحة بيعه ويوافق كلام الكنتز على ما قدرناه وكما شرحه  
ملا مسكين رحمه الله ولهذا لم يذكر صاحب الكنتز في اصله الوافي وشرح  
الكافي اشتراط معرفة قدر المبيع ولم يذكر الزيلعي شارح الكنتز اشتراط علم  
قدر المبيع الذي لم يشر اليه فلم يكن تفسير العيني وصاحب البحر مقبولا  
لما ذكرناه ويستدل له بقول كل من عثمان بن عفان رضي الله عنه وطلحة  
ابن عبيد الله اني قد عينت لانه يقيد عدم علم كل من البائع والمشتري  
وصف المبيع وقدره مع صحة البيع لقول كل منهما في الخيار لانه لو علم ذلك  
لم يدع الغبن فهذا دليل ما ذكرناه من انه لا يشترط لصحة بيع الغائب  
بيان قدره ووصفه ودافع تفسير العيني وصاحب البحر عبارة الكنتز  
كما ذكرناه ولحذف الصلة في كلام الكنتز حيث لم يقل غير مشار اليه واليهما  
صلح لان ترجع للثمن خاصة فليس فيه ما يعين الرجوع للثمن والمبيع  
فلم يكن شاهدا لهما **ولهذا** قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا في شرح النقاية  
ويعرف المبيع في بيع المثليات بعين المتخلفة الجنس بالاشارة لا بذكر  
القدر والصفة يعني لا يحتاج لذكر القدر والصفة لا في السلم فانه يشترط  
فيه ذكر القدر والصفة انتهى **فقول ابن الملك** وشرط في صحة البيع معرفة  
المبيع بما ينفي الجهالة لان المعاملات شرعت لقطع المنازعات وجهالة قدره

ووصفه

ووصفه تفضي الى المنازعة انتهى قول غير مسلم لانه يجعل العلم بالقدر والوصف  
شرطا للصحة ولم يقل به محقق ائمتنا لان المبيع اذا لم يبر ولم يعلم قدره  
ولا وصفه يصح ويشتهر فيه خيار الروية وبه ينقطع المنازعة فلا احتياج لمعرفة  
قدر المبيع ووصفه وليس في متن الجمع ما يفيد اشتراط معرفة القدر كما يفيد  
الكنتز فقد اتفق المثنان وصدر الشريعة وملا مسكين شارح عبارة الكنتز  
على عدم اشتراط معرفة قدر المبيع بل انه لا يحتاج صحة البيع الى الاشارة  
للمبيع ولا مكانه على ما قال في النزائية باع حنطة او شعيرا في ملكه ولم يصف  
ولم يشر والمبيع موجود في ملكه وكذا الوبايع ارضه ولم يذكر الحدود ولم يشر  
اليها وكذا العوقال بعتك كرا من حنطة وفي ملكه كرا واحد انصرف اليه وان  
كان انقص من كرا فالباع باطل في الكرا لانه باع المعدوم والموجود انتهى وقد منا  
انه يصح بقدر الموجود وكذا لا يصح بيع بزر نحو البطيخ الذي في ضمنه حالة  
كونه صحيحا كنوي التمر قبل استخراجها بالكسر لانه في حكم المعدوم اذا لا  
يسمي بذرا حنيز بخلاف البر في سنبله وفي الفتاوي الصغرى ولو  
اشترى من آخر حنطة او شعيرا وكان المبيع في ملكه البائع لكنه لم يصف  
البيع اليه بالاشارة ولم يبعه بطريق السلم جاز لانه باع ما يملكه انتهى  
**وفي نسخة الدهر** ذكر في حيل الخصاف لو قال بعتك طعامي الذي هيأته  
بكذا يجوز قال الحلواني صاحب الكتاب جواز البيع على هذه الصيغة ::  
وحجاج الجواز هنا شيء آخر وهو ان يشر الى الموضع الذي فيه الطعام  
او يعرفه بشيء فاما اذا قال بعت منك طعاما لا يجوز ذلك ما لم يقل من  
يبيد كذا او من جنق كذا فاما اذا اطلق اطلاقا فانه لا يجوز ذلك ولكن  
صاحب الكتاب يعني الخصاف جواز هذا فهذا مذهبنا انتهى وقد منا  
انه يجوز بلا اشارة في الاصح انتهى ثم قال في البيعة وذكر حسام في واقعة  
في باب البيوع المجازة بعلامة التا انه اذا باع شعيرا ولم يصف المبيع اليه  
بالاشارة ولم يبعه سليما جاز كما قال الخصاف انتهى **وهذا** في بيع الجملة  
اما الوبايع نصيبه من نخود او لم يذكر قدره بان قال لا خربت نصيب منك



من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه ولم يعلمه البائع جاز بعد ان يتقرر البائع  
انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز علم البائع او لم  
يعلم وقال ابو يوسف يجوز علم البائع او لم يعلم كذا في الفتاوي الصغرى **فهذا**  
علمت صحة البيع الموجود بذكر جنسه دون قدره ووصفه ودون الاشارة كما  
لو ذكر قدره ولم يشر اليه وموجود في ملكه وتعلم ما في شرح نظم الكنز لشيخ الاسلام  
العلامة علي المقدسي شيخ مشايخ رحمهم الله من قوله وسكت المعلق عن شرطه  
يعني شرط الوصف في البيع قياسا على الثمن او بطريق الدلالة لانه اذا شرط  
في الثمن الغير مقصود في العقد ففي المقصود اولى علي ما في الفتح من اشتراط  
ذكر الوصف في البيع كالثمن وفي البديع نفاه فيهما المصنف علي ما ذكره في الثمن  
فليتأمل في الفرق انتهى واقول الفرق ان الثمن اذا لم يكن مشارا اليه كما  
يعلم الا بقدره ومع علم قدره لا بد من وصفه لاختلاف اوصاف النفود  
المؤدي الى الجهالة والمنازعة المفضية لابطال البيع واما المبيع فمع ذكر  
الجنس والاشارة الى مكانه الخالي عن تسميته او مع ترك الاشارة علي ما قد مناه  
انه يكفي بذكر الجنس فالصحة حاصلة وعدم لزوم العقد ثابت دافع  
للمنازعة للخيار الذي ثبت بالرؤية فلا يقتصر صحة العقد لذكر القدر  
ولا الصفة ثم ان قول شارح النظم هذا علي ما في الفتح من اشتراط ذكر  
الوصف في البيع كالثمن فاقول ليس في عبارة فتح القدير اشتراط ذكر الوصف  
في البيع بل في الثمن فقط لقوله والاعراض المشار اليها سواء كانت مبيعا  
كالمحبوب والشياب او اثمانا كالدراهم والدنانير لا يحتاج الى معرفة مقدار  
هنا في جواز البيع ثم قال والقييد بمقدارها في قوله لا يحتاج الى معرفة  
مقدارها احتراز عن الصفة فانه لو اراه دراهم وقال اشتريته بهذه  
فوجد هازيوقا او بهرجة كان له ان يرجع بالجياذ انتهى فليس فيه  
اشتراط معرفة صفة المبيع وكان المفهوم المفيد معرفة قدر المبيع  
الذي لم يشر اليه غير مراد لنصه بعلمه علي جواز المبيع جزافا **وقوله**  
وفي البديع نفاه فيهما **فاقول** فيه تأمل ايضا لان عبارة البديع ومنها

واقصر ص

ان الثمن اذا لم يكن مشارا اليه

اي من

اي من شرايط الصحة ان يكون المبيع معلوما وتحت معلوما علما يمنع المنازعة  
فان كانا أحدهما مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة ففسد البيع وان كان مجهولا  
جهالة لا تقضي الى المنازعة لا يفسد لان الجهالة اذا كانت مفضية الى المنازعة  
كانت مانعة من التسليم والتسلم فلا يحصل مقصود البيع فاذا لم تكن مفضية  
الى المنازعة لا تمنع من ذلك فيحصل المقصود انتهى وهذا موافق لما  
قد مناه لانه لا شك ان جهالة وصف الثمن كجهالة قدره مفضية للمنازعة  
المانعة من التسليم والتسلم كما ان جهالة جنس المبيع الذي لم يشر اليه  
مانعة فقد افادت البديع اشتراط معرفة وصف الثمن وقدره وافاد  
معرفة جنس المبيع اذا لم يشر اليه فادعا فيها الوصف غير مسلم وكانت  
مفيدة لما يفيد عبارة الكنز وغيره من ان معرفة قدر المبيع الذي لم يشر  
اليه ليست شرطا لصحة البيع لان ثبوت خيار الرؤية مانع من المنازعة  
المفسدة بخلاف الثمن الذي لم يشر اليه وبيع ثمر علي شجرة استثنى منها  
ارطال صحيح علي رواية الكنز لان الباقي جهالة غير مبطله فهو يفيد  
صحة البيع مع العلم به وجهالة قدره لان الاشارة هنا ليست للمبيع منفردا مع  
حتى يستغني بها عن ذكر قدره لو شرط علمه ولهذا بين في الهداية مفهوم  
كلامه المتقدم بقوله والاشمان المطلقة اي عن قيد الاشارة لا يصح حتى  
تكون معلومة القدر كخمس فالصفة عشرة دراهم بخارية او سمرقندية  
وكذا حنطة بحرية او صعيدية وهذا لانها اذا كانت الصفة مجهولة  
تتحقق المنازعة في وصفها فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب  
الارفع فلا يحصل مقصود شرعية العقد وهو دفع الحاجة بلا منازعة  
وقد بين الشارح ان الحنطة ونحوها ثمن موصوف لا مبيع يعني اذا دخل  
عليها الباء ثم مثل بما اذا باع عبدا بثوب موصوف في الذمة الى اجل جاز  
ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس وهكذا عبارة  
القديري رحمهم الله **فانخص** ما ذكرناه ان جهالة قدر المبيع الذي  
سعي جنسه وجهالة وصفه لا تمنع سواء كان المبيع مشارا اليه او غير



شاركه لان المشار اليه علم بالاشارة والغائب يثبت فيه خيار الروية فانفتت  
الجهالة المانعة من الصحة فلم يحجج الى بيان قدره ولا بيان وصفه لصحة  
بيعه هذا ما تيسر تيسيره ومحريره بفضل الله سبحانه وتعالى كما جري به  
تقديره بتاريخ او اسطجمادي الثاني سنة ثمان وخمسين والفتح تحت بخير  
امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر الانبياء والمرسلين والصحابه  
والتابعين بدوام انعام رب العالمين انتهى نقلها في شعبان سنة ١٣١٦



١٢



الرسالة السادسة والثلاثون مبسطة المقالة  
في تحقيق تاجيل وتعليق الكفالة تأليف  
الفقيه حسن الشربلجي الحنفي

في حوزة محمد صالح  
ابن محمد عبد الله بن محمد

غفر الله له ولوالديه ونفع  
بالمسلمين اجمعين  
امين



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي من على من شاء بما يشاء من جزيل  
 النعم. ووفق من الى حجة الصواب بمحض الجود والكرم. والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد المبعوث ببيان الشرع واحكامه. وعلى اله  
 الذين جاهدوا في الله حق جهاده. فوضع بهم طريق الدين بتشييد  
 اركانه ورفع اعلامه **وبعد** فيقول العبد الفقير الحقير حسن الترنبللي  
 الخنفي عامله الله بملطفه الخفي. اني لما رايت الامام الزليعي شارح  
 الكنز على الاطلاق. من شهد بعلمه وقدره ورسوخه في العلوم خصوصاً  
 اصول الفقه وفروعه علماء العرب والعجم بالاتفاق. قد ذكر حكم مسألة  
 الكفالة على التحقيق. وخطا صاحب الهداية والكافي على ما ذكره  
 ولم يكن بوجه وثيق. ورد مقالته صاحب الدرر والغرر. لكن بحال  
 يرتضيه من مارس الفقه وسبر. ورايت جل الشراح من اهل التحقيق  
 والدراية. قد اقول كلام المير صاحب الهداية بما يوافق ما رآه الامام  
 الزليعي ببداية فتح القدير ونهاية العناية. الا ان بعضهم فشي علي  
 ظاهر العبارة وتبعه الطرسوسي وتحامل في الرد علي صاحب  
 النهاية استخرت الله سبحانه وتعالى وابنت ما فتح به علي في ذلك  
 المرام. وما اطلعت عليه في كلام ائمتنا من متعلق ذلك المقام قاصداً  
 بذلك من الله الكريم الوهاب جزيل الثواب. وبلوغ الامل وحسن  
 المآب. انه على ذلك قد يروى بالاجابة جدير **وسميته** بسط  
 المقالة في تحقيق تاجيل وتعليق الكفالة. ربنا عليك توكلنا واليك  
 انبنا واليك المصير انت مولانا فنعلم المولى ونعم النصير **قال** في الدرر  
 والغرر لا اي لاتصح الكفالة له ان علق بنحو اي بشرط غير ملائم  
 نحو ان هبت الريح او جاء المطر قال في الهداية لا يصح التعليق  
 بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء المطر الا انه تصح الكفالة  
 ونحوه بحال حال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط  
 الفاسد كالطلاق والعناق وتبعه صاحب الكافي وقال الزليعي

هذا

هذا سهو فان الحكم فيه ان يتعلق لا يصح ولا يلزم المال لان الشرط  
 غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملازم كما  
 ذكره قاضي خان وغيره **اقول** قوله سهو خطأ لان المذكور في العباد  
 والاستروثنية ان الكفالة مما تبطل بالشرط الفاسد فالظاهر  
 ان فيه روايتين يورده ان الصدر الشهيد ينقل مسألة هي ان العبد  
 الماذون اذا محقه دين وخاف صاحب المال ان يعتقه المولي فقال  
 رجل لصاحب المال ان اعتقه المولي فانا ضامن لدينك عليه صحت  
 الكفالة ثم نقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط  
 غير متعارف جائز انتهى ما قاله صاحب الدرر والغرر **واقول**  
 وبالله التوفيق فانسبه الزليعي الى الهداية **وما** حكم به من اتباعها  
 الكافي **وما** قاله الزليعي انه سهو **وما** خطا به المصنف الزليعي  
**وما** قاله المصنف في الاستبلال على تخطئة الزليعي **وما** ايد  
 به مدعاه **وما** جعله من المسئلة دليلاً في ذلك نظر سا ذكره  
**فاقول** اما قوله في الهداية الى اخره فاقول ما قاله ليس عبارتها  
 اذ هي ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما بايعت  
 فلانا او ما ناب لك عليه فعلي وما غصبك فعلي والاصل فيه  
 قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم والاجماع على صحة  
 ضمان الدرك ثم الاصل انه يصح تعليقه بشرط ملائم مثل ان  
 يكون شرطاً لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان  
 الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفوف عنك او لتعذر  
 الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن البلد وما ذكر من الشروط  
 في معني ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله  
 اذا هبت الريح او جاء المطر وكذا اذا جعل واحداً منهما احولاً  
 الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة لما صح تعليقها  
 بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق والعناق انتهى





**فقول الهداية** فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط لقوله اذا  
 هبت الريح او جاء المطر مسئلة مستقلة صرح فيها بنفي صحة تعليق  
 الكفالة بهبوب الريح ومجيئ المطر ويلزم منه نفي جواز الكفالة  
 ولا يقال ان نفي جواز التعليق لا يقتضي جواز الصحة كما انه  
 اذا جعل هبوب الريح او نزول المطر اجلًا ينتفى الاجل ولا تنتفى الكفالة  
 لانا نقول يمكن ان ينتفى المجموع بانتفاء جزيه فاذا انتفى التعليق  
 انتفى التكفيل ولا كذلك نفي الكفالة الموجبة بهبوب الريح ان  
 تكون منتفية كانتفاء اجلها لان الايجاب المعلق نوع اذا التعليق  
 يخرج العلة عن العلية والاجل عارض بعد انعقاد الكفالة بقوله  
 كفلته فلا يلزم من انتفاء العارض انتفاء معروضه كما في العناية  
 وغيرها ولذلك قال في شرح النقاية وان علق الكفيل الكفالة بمجرد  
 الشرط الذي بشرط غير ملائم فلا اي فلا يصح الكفالة ولا يجب  
 المال وذكر شرح الهداية ان الكفالة لا تصح فيما اذا علق بهبوب  
 الريح او نزول المطر وكذا ذكر قاضي خان ايضا انه لا يصير كفيلا  
 انتهى ما ذكره شارح النقاية **ولهذا** اي لما قلنا من المزوم فصل  
 صاحب الهداية سيلة جعل هبوب الريح ومجيئ المطر اجلا عن  
 مسئلة التعليق بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا الا انه تصح  
 الكفالة ويجب المال حالا يعني وكذا لا يصح التاجيل والمراد  
 وكذا لا تحقق الصحة او المعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون  
 المراد التاجيل على طريقة الاستخدام كما ذكره سعدى جلبي وبه  
 يندفع الاشتباه الحاصل في معرفة فاعل لا يصح المقدر في قوله  
 وكذا اذا جعل وليست مسئلة التعليق مشاركة لمسئلة التاجيل  
 في صحة الكفالة كما صرح به في البحر حيث قال ان قوله الا انه تصح  
 الكفالة انما يعود الى الاجل بنحو ان هبت الريح لا الى التعليق  
 بالشرط انتهى وقوله في الهداية كالطلاق والعناق **قال** الامام

العيني

العيني في شرحها بعد حكاية ما ذكرناه عن السفتاني والاحمل ومثبه  
 علي ما قاله اي كما ان الشرط المجهول في الطلاق والعناق يبطل  
 ويصح الطلاق والعناق وان قال اعتقت عبدي او قال طلق  
 امراتي الي قدوم الحاج او الحصاد او القطاف انتهى **قلت** وقول  
 العيني اي كما ان الشرط المجهول اراد به التاجيل كما ذكره في تصوير  
 المسئلة انتهى **وقال** الشيخ الامام خدام اهل التحقيق الكمال بن  
 الهمام في فتح القدير فالمراد ان الشرط الغير الملائم لا يصح معه  
 الكفالة اصلا ومع الاجل الغير الملائم تصح حاله ويبطل الاجل لكن  
 تعليل المصنف لهذا بقوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط  
 لا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق يقتضي ان في التعليق  
 بغير الملائم تصح الكفالة حاله وانما يبطل الشرط والمصرح به في  
 المبسوط وفتاوي قاضي خان ان الكفالة باطلة فتصحح ان  
 يحل لفظ تعليقها على معنى تاجيلها بجامع ان في كل منهما عدم  
 ثبوت الحكم في الحال وقد المصنف في هذا الاستعمال لفظ  
 المبسوط فانه ذكر التعليق واراد التاجيل هذا وظاهر شرح  
 الاتقاني المشي على ظاهر اللفظ فانه قال في الشرط اذا كان  
 ملائما جاز تعليق الكفالة ومثل بقوله اذا استحق المبيع فانا  
 ضامن الي ان قال وان كان بخلاف ذلك كهبوب الريح ومجيئ المطر لا  
 يصح التعليق ويبطل الشرط ولكن تنعقد الكفالة ويجب المال  
 لان كلما جاز تعليقها بالشرط لا يفسد بالشرط الفاسدة وفي  
 الخلاصة كفل بجال على ان يجعل له الطالب جعلًا فان لم يكن  
 مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان مشروطا فيها  
 فالكفالة باطلة انتهى وهذا يفيد انها تبطل بالشرط الفاسدة  
 اذا كانت في صلبها انتهى ما قاله الكمال **قلت** فهذا كما ترى يفيد ان  
 هذا المحقق ابن الهمام لم يرضى بما في عليه الاتقاني ولهذا عقبه



بما يفيد بطلان الكفالة بالمرّة فلو كان له وجه رواية لذكره لسعة اطلاعه  
وعدم تحامله كما هو مشهور عنه رحمه الله بل ان قوله وظاهر شرح الاتقاني  
المثني على ظاهر اللفظ يقتضي ان يؤول بما أول به اللفظ **قلت**  
وما فتى عليه الاتقاني نقل صاحب انفع الوسايل عن البخاري ما  
ظاهرة يوافقه بعد ان نقل كلام السعدي في الموافق لما قاله الكمال  
وهذه عبارة جلال الدين البخاري كما نقلها صاحب انفع الوسايل  
قوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا يعني مجيء المطر وهبوب  
الريح لا يجوز تعليق الحمل الكفالة ولا تأجيلها اليه ولو علق الكفالة  
بها مع ذلك صحت الكفالة ولزم المال حالا لان ما جاز تعليقها بالشرط  
لا يبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق انتهى **ثم قال** اعني  
صاحب انفع الوسايل ان الاول ما قاله الشيخ جلال الدين البخاري  
ومن محصل سبب ميله ان صاحب الهداية صرح بلفظ التعليق  
في موضع التعليق بالشرط الملازم وبغير الملازم وصرح بلفظ التأجيل  
في قوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا فعلمنا تعلق كلامه ::  
بالتعليق والتأجيل فلا يجوز ان يقال يحمل كلامه في التعليق انه  
اراد التأجيل اللهم ان هذا يكون ان لو لم يذكر التأجيل اصلا ما بعد  
ذكر التعليق والتأجيل كيف يحسن ان يحمل على انه اراد بالتعليق  
التأجيل لما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه فلا يجوز ان يقال  
اراد بالتعليق التأجيل ولما يلزم منه ترك المسئلة واخلاؤها من  
الكتب انتهى **قلت** وهذا ليس بشيء ليكون وجهها للاولوية  
لان فبناه على ان تأويل التعليق بالتأجيل راجع لاصل المسئلة  
وهو قول الهداية وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا وليس كذلك  
بل انما هو لقوله بعده في التعليل لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط  
لا تبطل بالشرط الفاسدة كما صرح به الكمال فيما قدمناه **قلت**  
وانما كان كذلك ليطابق التعليل المدعي لان المدعي ان الكفالة لا تصح

اذا علقته بهبوب الريح وتصح ان اجلت به لكن يبطل الاجل فلا يحسن  
ان يقال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة  
لما يلزم من مناقضته للمدعي فاولنا التعليق بالتأجيل فصار  
كانه قال وكذا اي لا يصح اذا جعل واحدا منهما اجلا الا انه تصح  
الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تأجيلها بالشرط  
لا تبطل بالشرط الفاسدة غاية ان يكون تعليقها للمسئلة الاخيرة  
فقط وليس بضار بل هو واجب لما قلناه **ثم قال** اللهم ان هذا ان لم  
يذكر التأجيل اصلا **قلت** وهذا مما لم يتعقل معناه لانه اذا سقط  
لفظ التأجيل كيف يحتاج الى تكلف ذكره فتأمل منصف **والوجه**  
**الثاني** بسبب اولوية كلام البخاري ان صاحب الهداية ذكر جملتين  
وعقبهما بالاولوية يقتضي تعليقها بكل من الجملتين على ما عرفت في مسئلة  
الحمل اذا تعقبها استثنى فانه يتعلق بكل جملة ولا يختص بالجملة  
الاخيرة كما اذا قال عبد حر وزوجه طالق ان شاء الله تعالى فان  
الاستثنا ينصرف الى الجملتين ولا ينصرف الى الاخيرة وحدها  
فكذلك هنا الماء حكم التعليق على جملة وعطف عليه بيان حكم التأجيل  
وعقب ذلك بالاستثنا يقتضي ذلك ان ينصرف الاستثنا الى كل من  
الجملتين التعليق والتأجيل ومقتضاه ان الكفالة تصح ويبطل الشرط  
انتهى **قلت** وهذا خطأ محض لم يقل به من يدعي تقليد الامام الاعظم  
نشا من عدم التفرقة بين الشرط والاستثنا لان الشرط مبدل ولا  
كذلك الاستثنا لما قال في شرح المنار لابن الملك والاستثنا متي  
تعقب كلمات اي جملا معطوفة صفة كلمات او حال بعضها على بعض  
ينصرف الى جميع ما تقدم ذكره لقوله لزيد علي الف درهم ولبكر علي  
الف درهم ولحامد علي الف درهم الاستمائية كالشرط اي كما ان الشرط  
ينصرف الى جميع ما سبق حتى يتعلق الكل به كما لو قال عبد حر  
وامراتي طالق وعلي حج ان لم ادخل هذه الدار عند انفاقي بناء علي



اصله انه معارض مانع للحكم المتقدم كالشرط والجامع كون كل واحد  
 منهما مانعا للحكم وعندنا ينصرف الى ما يليه اي الى ما قبله لان  
 الاصل عدم الاستثنا لانه يخرج الكلام من ان يكون عاملا في جميعه  
 وانما وجب رجوع الاستثنا الى ما قبله ليصح ضرورة عدم استقلاله  
 بنفسه وقد اندفعت الضرورة لصرفه الى الاخير بخلاف الشرط لانه  
 مبطل فلا يخرج به اصل الكلام من ان يكون عاملا وانما يتبدل  
 به الحكم لان مقتضى قوله انت حزنزل العتق في محله وبذكر  
 الشرط يتبدل ذلك لانه يبين انه ليس بعلة للحكم قبل الشرط  
 ومطلق العطف يقتضي الاشتراك فلهذا اثبتنا حكم التبديل  
 بالشرط في جميع ما سبق ذكره انتهى **ولما قال المحقق الكمال**  
 ابن الهمام في شرحه فتح القدير ان الاستثنا في قوله تعالى الا الذين  
 تابوا ينصرف الى الجملة الاخيرة او الى الكل فالمسئلة محررة في  
 الاصول وهي ان الاستثنا اذا تعقب جملة متعاطفة هل ينصرف  
 الى الكل او الاخيرة عندنا الى الاخيرة وقد تقدم ثلاث جمل في قوله  
 تعالى فاجلدوهم ثم قال واما رجوع الاستثنا الى الكل في قوله  
 تعالى في المحاربين ان يقتلوا الى قوله تعالى الا الذين تابوا من  
 قبل ان تقدروا عليهم حتى سقط عنهم فلدليل اقتضاه انتهى  
 ونظام الكلام عليه فيه فليراجع من رآه **فهذا** قد علمت به  
 ان حكم الاستثنا خاص بالجملة الاخيرة فلم يصح قول الطرسوسي  
 ان صاحب الهداية ذكر جملتين وعقبهما بالا وهي تقتضي  
 تعلقها بكل من الجملتين الى اخره لانه جعل الاستثنا كالشرط ولا يقال  
 به ممن قلد الامام وصاحبيه على ان الامام وصاحبيه لم يتفقوا  
 على ان الشرط مبطل للكل بل هو قول الامام وقال لا ينصرف الى ما  
 يليه وهو الاخير فيما اذا كتبه في صك اقرارا لما لو قال عبده حر  
 وامراته طالق وعليه المشي الى بيت الله ان شاء الله فانه

يبطل

يبطل الكل اتفاقا كما في فتح القدير **فهذا** ركن سبب الاولوية وقد علمت  
 عدم قيامه **ثم اقول** بل يمكن تاويل كلام الخبازي بما يوافق كلام  
 السفناقي وذلك بتاويل قوله علق من لوعلق الكفالة بهما بمعنى اجل  
 وذلك لانه لو ارد بقوله علق حقيقة التعليق لذكر التاجيل ايضا بعده  
 ولا يقال يلزم منه عدم الكل في تعليق الكفالة بهما لان ذاك قد علم  
 من المتن قبل هذا بقوله ولا يصح بنحو ان هبت الريح فان قلت  
 ذاك صريح في عدم صحة التعليق فهذا البيان الحكم قلت يعلم الحكم  
 منه ايضا كما قد فناه عن العناية فلا ضرورة الى ذكره هنا فلا  
 مخالفة بين الشارحين **ثم لم يبق** سبب للاولوية الا نقل صريح ذكره  
 الطرسوسي ومحمّد للتاويل وليس ذلك بوجه لما قد علمت لانه يمكن  
 ان يكون من صرح بمخالفة السفناقي اخذه من مفهوم ظاهر  
 الهداية فصريح بالمخالفة او مشى على ظاهر العبارة فيحمل  
 كلامه للتاويل او يكون قد اطعم الخالف على نص رواية مخالف للسفناقي  
 فمشى عليه لكن قد علمت ان المحققين كقاضى خان وصاحب المبسوط  
 والكمال والاكمل وشرح الهداية كما في شرح الوقاية وغير ذلك من  
 الفتاوي والشروح كل منهم موافق لما قاله السفناقي ولهذا  
 حكم الزيلعي بتخطية الهداية والكافي لظاهر العبارة كما سنذكر  
 وكذا ذكر الشيخ زين في محله كما قاله السفناقي ولم يذكر خلافه مع  
 سعة اطلاعه فلما ارتضى ما خالف رواية لاثبتته حتى انه قال  
 وقد ظهر لي ان الحاجة الى جعل التعليق بمعنى التاجيل بل المراد  
 انما صححت الكفالة مع هذا التاجيل لان الكفالة لما صح تعليقها  
 بشرط في الجملة وهو الملايم لم تبطل بالشروط الفاسدة والتاجيل  
 بغير المتعارف شرط فلم تبطل انتهى **وقال** الشيخ الامام نور الدين  
 على المقدسى رحمه الله في شرحه لنظم الكثر وقول بعض المتأخرين  
 ظهر لي ان الحاجة الى جعل التعليق بمعنى التاجيل يقال له



فانت اجبت الي جعل التاجيل عين الشرط ولا حاجة اليه بكفي التشبيه  
به في حكمه انتهى **قلت** ومحصله انه اقره على ذلك لكن لا يحتاج  
الي ان يجعل التاجيل عين الشرط ولا حاجة اليه بل يكفي ان تشبيه التاجيل  
بالشرط فيقال والتاجيل بغير المتعارف كالشرط **قلت** لكن اطلق ذلك  
لما في الولوالية ولو قال الي ان تخطر السماء او تحسن السماء فالكفالة  
جائزة والشرط باطل ولما قال في شرح مختصر الكرخي للقدروري  
واذا كفل رجل على رجل الي اجل مجهول لا يشبه اجال الناس مثل  
المطر والريح واشباه ذلك فالكفالة جائزة والشرط باطل انتهى  
**ولما قلنا** ان من اصرح بخلاف ما قاله السفنا في يمكن ان يكون جبراً  
على ظاهر العبارة اثبت في شرح لطايف الاشارات ما يتوهم من الهداية  
والكافي قولاً ضعيفاً مقابل لما في عليه السفنا في كفاضي خان  
لكن لم يرتضه وهذه عبارته رحمه الله ولا يصح تعليقها بحجج  
الشرط اني ان لم يكن الشرط ملائماً لقوله ان هبت الريح او ان جاء  
المطر او ان دخل فلان الدار لا تصح الكفالة لانه تعليق لوجوب المال  
بالخطر فلا يصح كالبيع وهذا لان الكفالة بالمال تشبه النذر ابتداءً  
باعتبار الالتزام وتشبه البيع باعتبار المعارضة انتهى اذ الكفيل  
يرجع على الاصيل بما ادي عنه ويصح التعليق بالاعتبار الاول  
لا الثاني فعملنا بالشبهين فصح التعليق بشرط ملائم لاجل الايلام  
فتبطل الكفالة فيما لا يلائم على ما نقله صاحب النهاية عن فتاوي  
قاضي خزان والمبسوط وكذا نقله صاحب الغاية عن الاجناس ونصح  
الكفالة لا الشرط على ما ذكره في الهداية والكافي **اقول** الاصح عندي  
هو الاول اذ البيع لا يصح بالشرط فالتكفل يشبه البيع لا يتحقق الا  
اذا لم تصح الكفالة فان بطلان الشرط مع صحة الكفالة لا يتحقق به  
شبه البيع لان ما يصح تعليقه بالشرط كذلك كله يصح العقد وبطلان  
الشرط الفاسد فينبغي ان لا تصح الكفالة فيما لا يلائم لما مر ولانه لم

يلتزم

يلتزم الكفالة الامعلقة فلو جعل كفيلاً في الحال يلتزم ان يكفل عالم يلتزمه  
والاصل ان المتبرع لا يلتزمه عالم يلتزمه كما اذا قال ان لم يعط فلان  
مالك عليه فانا ضامن له لا يصير ضامناً حتى يتقاضاه الطالب  
ويقول المديون لا اعطيك والي الثاني اشار بقوله قيل بطل الشرط لا الكفا  
وكذا اذ كفل الي مجيء المطر وهبوب الريح بان قال كفلت الي مجيء المطر  
وهبوب الريح ثم قال فان قيل ما الفرق على القول الاول بين التعليق  
والتاجيل حتى بطل الكفالة في التعليق لافي التاجيل اقول انه لم  
يلتزم الكفالة في التعليق الامعلقة فلا يلتزمه منجزة حذراً عن  
الزام المتبرع عالم يلتزمه بخلاف التاجيل لانه التزمها في الحال  
لكن موجلاً فلما تقررت صحة الكفالة بطل التاجيل الغير المتعارف  
انتهي **فرد** انما اثبتته مقابلاً لما ذكر في النهاية على صيغة التمر  
لما يتوهم من الفهم عن الهداية والكافي وقد علمت اندفاعه عن  
الهداية وسند ذكر اندفاعه عن الكافي ان شاء الله تعالى وايضاً بل  
سند كرايضاً ما يدل على الاتفاق على بطلانها بالتعليق بالهبوب  
مثلاً **ومن** ذكر حكمها على ما يوافق ما في النهاية صاحب البدايع  
حيث قال ركن الكفالة لايجاب من الكفيل والقبول من الطالب عند  
ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف اخيراً وفي قوله الاول الركن  
هو الايجاب فحسب فاما القبول فليس بشرط ثم ركن الكفالة في  
الاصل لا يخلو من اربعة اقسام اما ان يكون مطلقاً او مقيداً بوصف  
او معلقاً بشرط او مضافاً الى وقت فان كانت مطلقاً فلا شك في  
جوازه اذا استجمع شرائط الجواز واما المقيد فان قيد بوصف  
التاجيل الى وقت معلوم كالي سنة او شهر جاز وان كان الى وقت  
مجهول فان كان يشبه اجال الناس كالحصاد والدياس والنيروز  
وغوها جاز عند اصحابنا رحمهم الله وان كان لا يشبه اجال الناس  
نحو المطر وهبوب الريح فالاجل باطل والكفالة صحيحة فاما اذا

لة

يض



كانت معلقة بشرط فان كان المذكور شرطا سببا لظهور الحق او لوجوبه  
او وسيلة الى الاداء في الجملة جاز بان قال ان استحق المبيع فانا كفيل  
لان استحقاق المبيع سبب لظهور الحق وكذا اذا قدم زيد فانا كفيل  
لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا عنه او  
يكون مضاربه وان لم يكن سببا لظهور الحق ولا لوجوبه ولا وسيلة  
الى الاداء في الجملة لا يجوز بان قال ان جاء المطر وان هبت الريح  
او ان دخل زيد الدار فانا كفيل لان الكفالة فيها معنى التهلكة لما  
نذكر فالاصل ان لا يجوز تعليقها بالشرط الا بشرط الحق به تعلق  
بالظهور او بالتوصل اليه في الجملة فيكون ملائما للعقد فيجوز وان  
الكفالة جوازها بالعرف والعرف في مثل هذا الشرط دون غيره انتهى  
ما قاله في البدایع **فان قلت** ما ذكرت من كلام البدایع ليس ظهوره  
تاما فيما ذكرت لان قول البدایع وان لم يكن سببا لظهور الحق ولا  
لوجوبه ولا وسيلة الى الاداء في الجملة لا يجوز بان قال اذا جاء المطر  
الى اخره يحتمل ان يكون المراد به لا يجوز يعني الكفالة او لا يجوز  
يعني التعليق **قلت** قوله بعده ولان الكفالة جوازها بالعرف  
والعرف في مثل هذا يعني شرطا للحق به تعلق دون غيره يعين  
ان احد المحتملين هو عدم جواز الكفالة انتهى **هذا وما قاله في**  
**المحيط** فصل اصله ان الكفالة التزام المطالبة في الحال مبتدأ  
وتعليك الدين عند الاداء فباعتبار معنى الالتزام يستدعي ان يصح  
تعليقها بالشروط المحضنة كالنذور وغيرها من الالتزامات  
واعتبار معنى التملك يقتضي اذ لا يصح تعليقها بالشروط المحضنة  
فوفرنا على الشبهين حظهما فباعتبار الالتزام صححنا تعليقها  
واضافتها الى سبب وجوب الحق او وسيلة وذريعة الى الاداء  
كقوله اذا اقر به زيد فانا كفيل لانه سبب للوصول الى الاداء  
فيكون توثيقا وتوكيدا له وباعتبار معنى التملك اذا علقها بما لا

يكون

يكون سببا لوجوب الحق وللوصول الى الاداء كما اذا قال اذا جاء المطر  
او هبت الريح او دخل زيد الدار ونحوه فانا كفيل لانصح الكفالة  
انتهى تصريح بما اشبهناه ودافع لما يتوهم من احتمال عبارة الهدا  
**ثم قال** اي في المحيط لوقال ان لم اوافق به غدا فامال الذي له علي  
رجل اخر عليه وهو الف درهم جاز عندهما خلافا للمحمد لان هذه الكفالة  
علقت بخاطر التعامل للناس فيه لان التعامل فيما اذا كانت الثانية  
مؤكدته لما وجب بالاولي وليس في الكفالة الثانية هنا تأكيد لما  
وجب بالاولي فكانت معلقة بخاطر التعامل فيه فتفسد كما لوقال  
انا كفيل ان مطرت السماء وهبت الريح لان الكفالة عليك وليس  
باسقاط وتعليق التملكات بالخاطر لا يجوز الا ان يكون للناس  
فيه تعامل ولا تعامل هنا فتفسد انتهى **فهذا** ايضا تصريح بما ذكرنا  
من التاويل على جهة الاتفاق بين الامام وصاحبيه من عدم صحة  
الكفالة المعلقة بهبوب الريح ومجيئ المطر وبه يندفع ما يتوهم  
من عبارة الهداية وجعله قولا ضعيفا كما فعل صاحب لطايف  
الاشارات **ثم قال** اي في المحيط ولو كفلت لي ان تمطر السماء والي  
قدم رجل ليس معه في الكفالة جازت الكفالة والشرط باطل  
ولو قال لي ان يقدم المكفول به صح التاقيت كان القياس ان  
تصح الكفالة ولا يصح التاجيل لانه يتوهم قدمه للحال فلا ينتفع  
به الكفيل لانه يتوجه عليه المطالبة للحال اذا توهم حلوله كل ساعة  
كما لو كفلت لي ان تمطر السماء وهبت الريح او يتوهم ان لا يقدم اصلا  
فلا يتوجه عليه المطالبة اصلا فلا تغند الكفالة شيئا الا ان اتركنا  
القياس للتعامل انتهى **فقد استوفى** قسما من المسئلة التعليق  
والتاجيل مع زيادة ايضاح انتهى **وكذا ما قال** في شرح الجامع  
الصغير المسمى بالتقسيم والتشجير للامام الكبير مفتي الشرق  
والغرب جمال الدين ابو سعد المظهر بن الحسن بن سعد بن علي

ية



ابن بندار المنتخب من شرحه الكبير المطول للجامع الصغير والاصل  
ان كل شيء يذكر على طريق الخطر اذا علق وجوب المال في الكفالة به يصح  
وان كان مجهولا وما يذكر على سبيل الشرط فان كان سببا لوجوب الحق  
مثل ان يقول ان استحق المبيع فعلى ضمان الدرك اول ذكر الاداء اذ  
الاستيفاء مثل ان يقول ان قدم زيد فعلى ادائه جازت الكفالة  
والا فلا مثل ان يقول اذا جاء المطر وهبت الريح لانه شرط محض لا يتعلق  
للكفالة به وجوبا واداء فلا تصح انتهى **وكذا ما قال** الحدادي ويجوز  
تعلق الكفالة بالشرط اذا كانت سببا له وملازمة له مثل ان يكون  
شرط لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لامكان الاستيفاء مثل  
ما اذا غاب عن البلد اما اذا لم يكن الشرط سببا لوجوب الحق مثل اذا  
جاء المطر وهبت الريح او دخل زيد الدار فانه لا تصح الكفالة به انتهى  
**فهذا** ما يتعلق ببيان تعلق الكفالة وتأجيلها وقسم عبارة الهداية  
عن المحققين وما صرح من النقول بما يوافق ذلك **فان قلت** ما  
تقول في قول السفناني وغيره في غير هذا الباب ان الكفالة لا تبطل  
بالشرط الفاسدة اليس ذلك مخالف لما ذكره هنا **قلت** لا مخالفة  
لان قوله وقول غيره في غير هذا الباب ان الكفالة لا تبطل بالشرط  
الفاسدة اي بالشرط الفاسدة في الجملة لا مطلق الشرط والمراد  
بها احوال لا تشبه احوال الناس ولا هي متعارفة لما قد علمت من  
اطلاق الشرط عنها كما نقلناه آنفا فلا مخالفة **واذ قد علمت**  
ما ذكرنا فلا يلحق ان يقال ما ذكره الطرسوسي ان السفناني ناقض  
كلامه الذي في الكفالة القابل بالبطلان بما في الهبة من ان  
الكفالة القابل بالبطلان لا تبطل بالشرط الفاسدة وسهي عن  
ان يصلح ما وقع منه ولا شك ان الذي وقع في الكفالة تنفعه منه ما  
هو على وجه النقل عن الاصحاب والذي اوردته في الهبة نقل  
والنقل لا يدخله الغلط وانما يدخل الغلط في تنفعه كما قيل

وكم من

وكم من غايب قولنا صحيحا **:** وافته من الفهم السقيم **:**  
انتهى كلامه **هذا** ما ذكرته لك فاختر لنفسك ما يحلو والله يهدي  
من يشاء الى صراط مستقيم **واما قوله** اعني صاحب الدرر حكاية  
عن الزيلعي او من نفسه وبتعه صاحب الكافي **فاقول** ليس كما قيل  
فان عبارته ويصح تعليق الكفالة بالشرط كما لو قيل ما يبيع فلانا  
فعلى وما ذاب لك عليه فعلى الى ان قال ثم ان كان الشرط ملازما  
بان كان شرط لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لامكان  
الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء  
كقوله اذا غاب عن البلد يصح وان لم يكن ملازما كقوله ان هبت  
الريح او جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يصح وكذا اذا قل به  
الي مجيء المطر او هبوب الريح بطل الاجل وصحت الكفالة لانها  
ليسا من الاجال المعروفة بين التجار انتهى **فقد** تبع الهداية  
لكن كما قلنا والكلام فيه كالكلام على عبارة ولانه لو كان قوله  
وصحت الكفالة راجعا للمسئلتين لبين ذلك في التعليل ولم  
يقصر في التعليل على قوله لانها ليسا من الاجال الى آخره **وليف**  
يتاى نسبة ما ذكر الى الكافي وقد قال صاحبه في الكنز مختصر  
من الكافي اعني الوافي ولا يصح بخوان هبت الريح فان جعل  
اجلا تصح الكفالة ويجب المال حالا انتهى **ومثلا** هذه التسمية  
اختلاف نسخة من الكنز وعليها شرح الزيلعي بقوله **قال** ولا يصح  
بخوان هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا يعني لا يصح  
تعلق الكفالة بهبوب الريح ونحو كنزول المطر فان علق به  
تصح الكفالة ويجب المال حالا هكذا ذكر في الهداية والكافي فهذا  
سهو فان الحكم فيه ان التعليل لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط  
غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس ملائم  
ذكره قاضي خان وغيره ولو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح



لا يصح التأجيل ويجب المال حالا انتهى **كذا في نسخة** الشيخ ابن الشلبي  
على نسخة الشارح الزيلعي ثم كتب عليها كما نقلته من خطه قوله ولا  
يصح بنحو ان هبت الريح اعلم ان نسخ المتن قد اختلفت في هذا  
الموضع ففي نسخة وعليها شرح الزيلعي رحمه الله كما شاهدته في خطه  
هكذا ولا يصح بنحو ان هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا  
وعلى هذه النسخة يكون ما نسبته الزيلعي من السهول للهداية  
والكافة لعبارة الكنز والذي في غالب نسخ المتن وثني عليه جمع  
من الشراح هكذا ولا يصح بنحو ان هبت الريح فان جعل اجلا تصح  
الكفالة ويجب المال حالا ولا سهو في عبارة الكنز على هذا انتهى  
ما قاله الشيخ ابن الشلبي رحمه الله **قلت** فقول الزيلعي هذا سهو  
لا يرد على النسخ الصحيحة من الكنز وكذا لا يرد على الهداية والكافة  
لما ذكرنا لكن يمكن ان يرد على ما يفهم من تفسير صاحب الهداية  
بقوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة  
وهذا اعني الورود انما يكون على جعل ان الصحة متعلقة بمسئلة  
التعليق بهبوب الريح ومجيئ المطر وعلمت عدم التعلق ودفع  
الورود بحمل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها او ابقاها على حاله  
كما قد مناه انتهى **هذا** وقد ذكر الاقصري التاجيل الذي  
ذكرناه عقب ذكر العبارة المذكورة عن الكنز بعينها لكن لم ينصفه  
الطرسوسي حيث قال ذكر الشيخ حافظ الدين ويصح تعليق  
الكفالة بشرط ملائم الي ان قال ولا يصح بنحو ان هبت الريح  
فتصح الكفالة ويجب المال حالا ثم جاء الاقصري في شرحه  
قال هذه العبارة بعينها ثم قال يعني اذا كفل بالمال الي مجيئ  
المطر وهبوب الريح بطل الاجل وصحت الكفالة لانها ليس من  
الاجال المعروفة بين التجار والكفالة مما يصح تعليقها بالشرط  
فلا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق انتهى كلامه

الاقصري

9  
الاقصري قلت قايله الطرسوسي ليت شعري من لم يفرق بين  
التعليق والتأجيل كيف يتصدي للتصنيف ومن اين له ان مراد  
الشيخ حافظ الدين بهذا الكلام الي ان قال  
فان كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة اعظم  
فالواجب من كلامه على كل فقيه فتر بكلام الاقصري المذكور ان  
يصرف النظر عنه ولا يتبعه فيه ولا فيما اول واخطا بل يتبع ما  
قاله الشيخ حافظ الدين في الكنز فان الذي قاله الاقصري من  
زيد العدة وظاهره فنادي عليه بالجهل وقلة العلم انتهى  
**قلت** نعم الواجب اتباع صاحب الكنز لكن على ما اول به الاقصري  
اذ هو السطور في اكثر نسخ الكنز وثني عليه جمع من الشراح بل لم يقع  
ذلك الا في ناد النسخ فوجب المصير الي ما قاله الاقصري تبع  
المحققين والذي يظهر لي ان الاقصري رحمه الله تعالى نادى مع  
صاحب الكنز بحسب ما وقع له من النسخ فاوله الي ما يوافق اهل  
التحقيق ولم يصح بخطيبته كما فعل الزيلعي وان كان ما مراد الزيلعي  
الاظهار الحق لا الانتقاص فالذي ينبغي ان لا يعامل الا من جنس  
عمله انتهى **واما قوله** اعني صاحب الدرر في تخطية الزيلعي اقول  
قوله سهو خطأ لانه المذكور في العهادية والاستروشنية ان  
الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسدة **فاقول** يلزم منه ان يكون  
ما قاله قبله مثنا لا يصح بنحو ان هبت الريح او جاء المطر خطأ  
لانه عين ما قاله الزيلعي وليس بخطا بل هو عين الصواب لما  
ذكرنا من القول وهذا اليس وجهها للتخطية لان الزيلعي يقول  
ايضا بان الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسدة وقد ذكره في  
شرح الكنز في محله وتبعته انت ايضا وليس الكلام هنا فيما اذا  
كفل بشرط قاي شرط كان بل في شرط لا يتعلق للحق به ولا هو  
وسيلة اليه كما اذا هبت الريح فقول الزيلعي فيما قبل لا تبطل







هذه السابعة والثلاثون النعمة المجددة

بكفيل الوالد تاليف العبد الفقير حسن

الشرنبلالي الخنفي غفر الله

ذنوبه وسر عيوبه

والمسلمين

آمين

في حوزة محمد صالح بن  
محمد عباس مبرور  
بيع آخره ١٤١٦ هـ



Copyright © King Saud University





بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي امد بجز الشريعة المطهرة بفضله المزيده  
ومن على من ورده مغترفا وصدر معتقفا بتحصيل ما يريد . اذا اطلع به بصدق  
عزيمته . وخلص طويته . على جواهر سره المجيد . فخالي بها جيله . وقد  
نظمها بعقد رضيد . واشرف الصلاة وازكي السلام من الملك المجيد . على رسوله  
المصطفى وصيبيه المجتبى سيدنا محمد اشرف من كان عابدا لله وحامده . الامر  
بير الوالدين وقدم فيه على الأب والوالد . وعلى له واصحابه خير من اقام الدين  
وجاهد في الله حق المجاهدة . ما وكد **اي قصد** تحرير تنقيح حكم موطودا **مبثبا**  
**والضاد المعجزة اللبيث** **الملكب على صنعة قاموس** واقتضى قبض ماجد  
في طلبه من نافر وراضه وقد كان محتضا شروا وازاد عن حليم السباق  
**بالصاد المعجزة اي استبان في عينيه الجمل** من اناض فخنس عنها محروما  
مطرودا واعطى من علي بحاسن حسنا واقضها فضلا كان به موعودا .  
**وبعد** فيقول العبد الفقير حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي عامله الله  
ومشاخه ووالديه وذريته ومحبيه واخوانه بلطفه الجلي والخي . ان سبحانه في كل  
آن وزمان . عوايد نعم يبدى بها لذوي العرفان . بارشاد خلاصتهم . وابداع  
هدايتهم ايتمهم . لابد الاحكام واطهارها من السنة الشريفة وحكم التبيان .  
**ومنها** جواب حادثة لم نر من تعرض له نصا باثبات او نفي وكان لم يخطر ببال  
ولم يذكر بلسان **ولما** برز في الوجود بالجود وسطرت الجواب بفضله غير .  
محمود . وسمعت بعضا يصد بالصد ركانه الحسود . وطر غيره جوابا كان به  
لخالفته الصواب هو المدحوض المطرود **اردت** بيان ما به اجبت . وتحقيق ما كتبت  
**وقد** اشرف ربح الفضائل على الانداس . وكاد مناره الرفيع ان ينقض الي  
الاساس . اذ علي بصورة الفضلاء الانكاس . الحنفي يحنف فبا واجقت وافلا  
**جمع النكس الرجل الضعيف** **ورثتهم بنبل**  
**واورثهم شم العرائين** **المساوق الموائمة جمع الاشم اشراق الناس ووجوه** **بالكسر النعمة جميعها الا**  
الوتين باهداد مولي الاري مولي  
**بكسر الهزة والمد الميم بالضم معطى بفتح الميم السيد**

الوا

الوا بفتح الهزة والمد اي خلغوا الا ايماننا ان ليسوا انهم ليسوا . الا بالمد والفتح  
بل هم الا بالمد والفتح شجر حسن النظر من الطم  
قين اي حقيق حامي **المحي** **صاحب الجا بالمد هو**  
**هم الا كنعم مستفيضه** **المكان المحي** **المحيات الممانعة**  
**زكية حلوة كالمز** **مقصود**  
لاجل اذي البقي المرجين واستدامته عدا العدي  
**بالضم جانب الوادي وغيره** **العدا بالمد للوالا في الطعن**  
فهم بالعدي تحت العدا من الخاسرين .  
**ما يوضع على الميت من حجارة وخشب** **ونفي المرا**  
**بالنقص جمع مريد الشك**  
باحسن المرأ والتبيين ومصارعته الى الحسن  
**بالمد الجدل** **بالضم مقصور العاقبة الحسنه**  
وتجنبه الحسنه ومجافاة جنبه الوطني اقتفا  
**بالمد المرأة الجميلة** **اشتر الزاهدين** **وتحاشيا عن سيرة المترفين**  
واناطته عنه كسي الزهو فنال الفخر كساء **بالفتح**  
**ازالة** **جمع كسوة العجب** **بالمد الشرف والمد الشرف بالفتح**  
لاعراضه عن اللهو شيخ الاسلام والسلمين انسان عين الاعة الاعلام الراسخين  
ملك العلماء الفخام المحققين فضلا الجدير بذلك عقلا ونقلا الجامع  
لفنون العلوم بتحقيق المنطوق والمقنوم شملا . مفتي الخافقين والسلطنة  
الشريفة بالقسطنطينية ذي المقام الافخر الاعلي . مقتدى اعلم الانام .  
بدر سماء المعارف . صدر الشريعة الاوحد . مجمع الاحكام المفرد .  
من وصفه باسمه الشريف الاعظم . حفظه الله وبلغه مناه .  
**فناسب** اهدا هذه النبذة السيرة الى حضرته . غير انها كاهدا قطرة  
الى المحيط لتخطى بشريف جنابه وسعادته . والتوصل الى كريم اعتابه .  
والاندراج في خدمته فانها ان حل عليها شريف نظره السعيد . فازت



يبلوغ المراد مع المزيد. كيف لا وهو ذو النفس القدسية. والذات المباركة التي هي في الصورة بشرية انسية. وفي السيرة الحميدة ملكية انسية. قد اعترف بفضائله وقواضله الغايب والشاهد. واعترف من فيض احسانه الصادي والصادر والوارد كساهذ والجلال والاکرام الخلاق. من الوقار والجمال ثيابا غير اخلاق. واجمع على استحقاقها تفضلا اهل الحل والعقد. وانه لجدير بذلك لصادق الوعد. ادام الله عليه سوابغ نعمه التي لا تحصى في الباطن والظاهر بعقد وكفاه شر كل ذي حسد وحقد وصد. وبلغه ما يؤمله من فضله وبفيضه العليم اياه اعد. بحياه سيدنا محمد المصطفى الامجد. صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه ذوى السعادة على الابد. **وسميته** النعمة المجددة بكفيل الوالدة **وصورة الحادثة** ما قولكم في امارة استدانت من ابنها مالا وكفلها باذنها فيه اجنبي ثم ان الابن اراد حبس كفيل امه. فهل له ذلك ام كيف الحال. **فاجبت** بانه ليس له حبسه اذ يلزم من حبسه حبس الام. وانه لا يجوز **وقد** اجبت به تفقها وذلك لاني لم ار لاعتنائنا نصا في هذه القضية غير انهم قالوا ان الكفيل يحبس فيما التزمه بعقد الكفالة. واذا التزم لازم الاصيل وان حبس حبسه هكذا اطلقوا الحكم عاقبا. وما من عام الا وقد خص اوقبل التخصيص **وقد** رايت اجماعهم على ان الاصل وان علا لا يحبس لدين فرعه وان سفل **فقلت** ان هذا المنع من حبس الاصل لدين الفرع مقيد. ومخصص لاطلاق حبس الكفيل في شئ كفيل الاصل. لان القول بحبس كفيل الاصل. قول بحبس الاصل. لانه لازم له والملازم المنفي يتنفي به ملزومه. ولان الشئ ينتفي بانقضاء جزيه. كالكفالة المعلقة بهبوب الريح. او مجئ المطر. هي منفية كانقضاء شرطها صرح به في العناية وغيرها **وقد** صرح اعتنائنا بان الشركة تبطل بموت احد الشركين. لان الوكالة لازمة للشركة. والموت يبطل الوكالة ويبطل اللازم يبطل الملزوم انتهى **فقلت** كذلك حبس كفيل الام مستلزم حبس الام لدين ابنها وحبسها له ممتنع باطل فيكون مبطلا للملزوم الذي هو حبس كفيلها انتهى ونقل ابن الهمام عن الذخيرة الكفالة في حق الطالب بمنزلة البيع. والبيع

لا يصح

لا يصح بدون قبول المشتري. وقبوله يستلزم تعيين البايع فكانت جهالة الطالب مانعة جوازها كجهالة المشتري مانعة للبيع انتهى. كذلك الحكم هنا حبس كفيل الام يستلزم حبس الام. والصفة فيها كالصفة في البايع او المشتري. مانعة تمام الحكم فكان منفيها انتهى **ولما** صرحوا به من انه اذا شهد اثنان بقتل زيد عمرا يوم النحر بمكة واخبران بانه قتل يوم النحر بكوفة ردنا لاستلزام القبول قتله في مكانين متباينين في وقت واحد وهو باطل فكان الملزوم باطلا كذلك الحكم في مسئلة كفيل الام **فان قلت** لم من شئ يثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا لانه يغتفر في الضعفيات ما لا يغتفر في القصد يات كما هو مصرح به في كتب المذهب كالكفالة بدين الكتابة هي باطلة لان شرط الكفالة كون الدين لا يسقط الابا لاداء الابرا ودين الكتابة يسقط بثالث هو التعجز. واذا كانت الكفالة به في ضمن الكتابة. صحب كعبددين كاتبهما السيد كتابة واحدة بالف وكفل كل صاحبه باذنه صحت الكفالة حتى اذا اعتق المولي احدهما ايتا شاء بحصة من لم يعتقه فكذا حبس الام يجوز في ضمن حبس كفيلها ولا يضاف الى الابن **قلت** هذا غير مساو لما نحن فيه لان النهي عن اذيتها مقطوع به لقوله تعالى ولا تغل لها اف ولا تنهرهما. . . وليس حبسها منفيها عن الابن لانه يقال في العرق والعادة انها محبوسة مع كفيلها لدين ابنها وهو الحابس اذ حبسها مركب من قضيتين دين ابنها. وهو الاصل والامر بالكفالة فيه واحد الجزين منفي فينتفي به الآخر فبطل حبس كفيلها يبطلان حبسها واما كفالة العبددين فلا محذور فيها بل لهما النفع التام بها ولكونها جعلت شرطا لعتقهما فصحت دون ما نحن فيه **فان قلت** ايضا ان اهل الحرب الذين تترسوا بالمسلمين يجوز رقيمهم وان اصاب المسلمين ابتداء لكونه ضمنا وان لم يجز قصدا لانا نقصد اهل الحرب بالرقي فكذا هنا **قلت** لما كان الامتناع عن الرقي مستلزما لاضرار اعماء وهو قتل ساير المسلمين جاز دفع الضرر العام بخاص ولا كذلك في مسئلتنا لانه ضرر خاص لخاص وهو مغتفر كما صرح به في الاشباه والنظائر بقوله يتحمل الضرر الخاص لاجل ضرر عام وهذا قيد لقولهم الضرر لا يزال بمثلته وعليه فروع كثيرة **منها** جواز الرقي الى كفارتهم سوا بصبيان



المسلمين انتهى وايضا الحبس لم يتعين طريقا لاخذ الحق لجوازه بظفره بحبس  
حقه فياخذه بدون قضا ورضا فتدارك الحق به ممكن فينتفى الحبس اذ لم  
يتعين طريقا ولم يقطع بجوازه لضرر الأم المقطوع بنفيه ولا يمكن تدارك احيا  
من قتل من المسلمين بعدم الرمي الي المترسين . ولان الابن يضاف اليه الرضى  
بعدم حبس كفيل الأم بالضمين لا عطائه فانه لها مع العلم شرعا بعدم حبس الاصل  
لدين فرعه باللازم للضرر لا ينزال بمثله وحبس كفيل الأم ضرر يلحق الأم .  
للزوم حبسها به فلا ينزال به ضرر الابن **والبيان** يلزم منه ان كل حبس غير  
ضرر فلا ينزال به ضرر صاحب الحق فينتفى الحبس اصلا . لانا نقول ضرر الأم  
ارقا من ضرر الابن كما ذكرناه بل لا ضرر في جانبها معتبر لرضائه حال الاعطاء ولا  
كذلك سائر الغرماء لان المدين الاجنبي بالاستدانة رضى لنفسه الحبس  
عند المطل شرعا . فهو الذي اضر بنفيه فلا يضاف اضرار للدين فانتهى .  
الايراد **وقد** عرفنا الكفالة بانها ضم ذمة الي ذمة في المطالبة او في الدين  
وعلى الثاني منع حبس كفيل الأم اظهر . لانه اذا حبس الكفيل الأم تكون .  
محبوسة الابن لدينه للضم فيه . وصار كانه وكل الكفيل لحبسها وهو منفي  
**ومن** القواعد المقررة ما اجتمع الحلال والحرام او المحرم والمبيح الاغلب المحرم  
والمحرم **ومن** فروعها اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر  
يقتضي الاباحة قدم دليل التحريم . كذلك في مسئلتنا اجتمع دليل حبس  
الكفيل بالنظر الي اصل الكفالة ودليل حرمة حبسه لما يلزم منه من حبس  
الأم المحرم فقدم دليل حرمة حبسه **ومن** اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم  
المانع كذلك الامر في مسئلتنا كما ذكرنا تعارض حبس الكفيل والمانع بحبس  
الأم فقدم المانع من حبس الكفيل **فان قلت** حيث اعتدت واعتبرت عدم  
حبس كفيل الأم بما يضاف الي الابن من الرضى بعدم حبس كفيل الأم بالضمين  
لعلمه شرعا بعدم حبس الاصل للدين فرعه باللازم كذلك تعتبر الرضى الضمني  
من الكفيل في حق نفسه خاصة فيحبس هو دون الأم لعلمه بنفيه حبسها شرعا  
لدين ابنها **قلت** هذه مغالطة لان الكفيل حكمه حكم الاصيل فيعامل بما يعامل

وقد علمت ان من القواعد المقررة الضرر

الاصيل حبسا ولازمة فالزم الاصيل لزومه وما انتفى عن الاصيل كان منفياعته .  
لان الكفيل لا يزيد حكمه عن حكم الاصيل بل يكون حاله دون حاله لان الكفالة قد تكون  
عن دين حال الي اجل وعن بعضها علي الاصيل . ومعلقة بما يلا عنها وبالنفس لا بالمال  
فلما لم يكن الحبس من مقتضيات دين لفرع على اصله لم يكن الحبس به مرضيا للكفيل  
شرعا في حق نفسه . لعدم تصويره شرعا في جانب الاصيل فلا يضاف الي كفيل الاصيل  
رضي بحبس نفسه خاصة دون الاصل . واما الابن فقد اضيف اليه الرضى بعدم  
حبس كفيل امه لان حبسها منفي شرعا بالدليل القطعي **فان قلت** قد صرح القسستاني  
بنازع النكاح بحبس كفيل الاصل ومنع الكفيل من حبس الاصل حيث قال وان حبس  
الكفيل حبسه اي الاصيل الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين او الجددين فانه ان حبس  
لم يحبسهم به يشعر قضا الخلاصة انتهى عبارة **قلت** هذا الحكم من الشارح المذكور  
قد احال به على ما ذكره ولم ار في كلام الخلاصة ما يفيد ومن ادعى افادته عليه  
البيان فبين صحة ما سطرناه من الحكم بالاستنباط الفقهي والدليل القطعي  
**تنبيه قال** العلامة الشيخ الامام شيخ مشايخ نور الدين علي المقدسي رحمه الله  
في شرحه واطلاقهم يعم الجد لام والمفسر والموسر ولكن ينبغي اذا كان الاصل مؤمرا  
وامتنع من قضا دين فرعه . وقلنا لا يحبس بالقاضي يقضى دينه من ماله ان  
كان من حبسه والاباعه للقضا كبيعته مال المحبوس الممتنع عن قضا دينه  
عندهما والصحيح عندهما بيع عقاره كمنقوله فيبيع القاضي مال الأب لدين ابنه  
اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع انتهى **واقول** ان له طريقا اخر هو الظفر بحبس  
حقه كما قد فناه فلا حصر . ومجته هذا واجر حكمه على مذهب الصاحبين . قد  
يقال لا يسلم اجراؤه على مذهبهما الا اذا كان النص منهما به لما ان للابوين فريته  
واختصاصا للامر بهما وعدم اذيتهم ولو كانا كافرين لقوله تعالى وصاحبها  
في الدنيا معروفا **تنبيه آخر** قد حكينا الاجماع على ان الاصيل لا يحبس لدين  
فرعه وعن أبي يوسف انه يحبس كما في التارخانية انتهى وقال في شرح الوقاية  
للشيخ صالح ابن مؤلف تنوير الابصار محمد بن عبد الله الغزالي فانصه الوالد لا يحبس  
في دين ولله الا اذا تحرد فاذا ظهر تحرده حبسه القاضي كما في جواهر الفتاوى انتهى



وهو مخالف للمعتقدات ومعارض بالنص القطعي في سورة بني اسرائيل قال تعالى  
وقضى ربك اي امر قاله ابن عباس وقيل واوجب ربك وقيل معناه الحكم الحزم  
قيل ووحي ربك ان لا تعبدوا الاياه اقتضى وجوب عبادة الله سبحانه . . .  
والمنع من عبادة غيره وهذا هو الحق وبالوالدين احسانا اي واقر بالوالدين  
احسانا اي برباهما وعظفا عليهما واحسانا اليهما اما يبلغن عندك الكبر  
احدهما او كلاهما معناه انهما يبلغان الى حالة الضعف والعجز فيصيران  
عندك في آخر العمر كما كنت عندهما في اول العمر فكلفك الله تعالى خمسة  
اشياء للوالدين فاعلمها وايقنها واعمل بها **الاول منها** قوله تعالى ولا تقل لهما اف  
وهي كلمة تضجر وكراهية وقيل ان اصل هذه الكلمة انه اذا سقط عليك تراب  
او ذباب ونخت فيه لتزيله تقول اف ثم انهم توسعوا بذكر هذه الكلمة عند  
كل فكره يصل اليهم **والثاني** من الخمسة قوله تعالى ولا تنهرهما اي لا تنهرهما  
عما يتعاطيان مما لا يعجبك يقال نهره واتهره بمعنى **فان قلت** المنع عن التافيف  
يدل على المنع من الانتهاز فما وجه الجمع **قلت** المراد من قوله تعالى ولا تقل لهما  
اف المنع من اظهار الضجر بالقليل والكثير والمراد من قوله تعالى ولا تنهرهما المنع  
من اظهار المخالفة في القول على سبيل الرد عليهما **والثالث** قوله تعالى وقل لهما  
قولا كريما اي حسنا جميلا لينا كما يقتضيه حسن الادب معهما هو ان يقول يا ابنا  
يا انا ولا يسميها باسميهما وقيل هو ان يقول لهما كقول العبد الذليل للذنب  
للسيد الفظ الغليظ **والرابع** قوله عز وجل واخفض لهما جناح الذل اي البن  
لهما جناحك واخفض لهما حتى لا تمنع من شيء احباه من الرحمة اي الشفقة  
عليهما لكبرهما وافقارهما اليوم اليك كما كنت في حال التطر والصغر والضعف  
مفتقر اليهما **والخامس** قوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا اي  
وادع لهما ان يرحمهما برحمته الباقية ان كانا مسلمين ويجوز الدعاء بهديتهما  
للاسلام اذا كانا كافرين **وقد** بالغ سبحانه وتعالى في الوصية بهما حيث اقتضاها  
بالامر بتوحيده وعبادته ثم شفعه بالاحسان اليهما ثم ضيق الامر في مراعاتهما  
حتى لم يرخص في ادنى كلمة لسوءهما وان يذل ويخضع لهما ثم ختمها بالدعاء لهما والترحم  
عليهما

بيان  
اذا

عليهما انتهى من تفسير الخازن رحمه الله **وفي سورة لقمان** ووصينا الانسان بوالديه  
حلمته امه وهن علي وهن قال ابن عباس شدة بعد شدة وقيل ان المرأة اذا حملت  
توالي عليها الضعف والمشقة وذلك لان الحمل ضعف والطلق ضعف والوضع  
ضعف وفصاله في عامين اي فطامه في عامين ان اشكرني ولوالديك الى المصير  
لما جعل الله سبحانه بفضلهم للوالدين صورة التربية الظاهرة وهو الوجد  
والمرتب في الحقيقة جعل الشكر بينهما فقال اشكرني ولوالديك ثم فرق فقال  
الي المصير يعني ان نعمتهما مختصة بالدنيا وتعمى عليك في الدنيا والاخرة  
وقيل لما امر بشكره وشكر الوالدين قال الجزاء على وقت المصير الي قال سفيان بن  
عيينة في هذه الآية من صلى الصلوات الخمس فقد شكر ومن دعا للوالدين  
في اذبار الصلوات الخمس فقد شكر للوالدين **وفي سورة الاحقاف** ووصينا  
الانسان بوالديه حسنا اي يوصل اليهما احسانا وهو ضد الاساءة حملته  
امه كرها يريد حين اتقلت وثقل عليها الولد ووضعت كرها يريد شدة  
الطلق وحمله وفصاله ثلاثون شهرا يعني ومدة حملها الي ان يفصل من  
الرضاع وهو الفطام ثلاثون شهرا انتهى **فهذه النصوص القطعية** الامرة  
ببر الوالدين والناهيته عن اذيتهما بادنى شيء ينتفى القول بحسن الأم بواسطة  
كفيلها لدين ابنها وبه ينتفى بحسنه لاقتضايه بحسن الأم والمضايقة **وفي**  
**تفسير** ابى الليث فلا تقل لهما اف يعني لا تقذرهما ولا تقل لهما قولارديا عند  
خروج الغايط منهما اذا احتاجا الي معالجتك عند ذلك قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو علم الله في العقوق ادنى من اف لحرمه فليعمل العاق ما  
شاء ان يعمل فلن يدخل الجنة وليعمل البار ما شاء ان يعمل فلن يدخل النار  
**وقال** مجاهد اذا كبر افلا تاف لهما فانهما قد رايا منك مثل ذلك انتهى **وقد**  
رايا منك ذلك مع محبته وطلب بقايك ولعلك تكرهه وتكره بقاءها حين ذلك  
فما انصفت اذ فعلت **وقال** عطاء جناحك اريد به يدك لا ينبغي ان ترفع  
يديك على والديك ولا ينبغي ان تحد بصرك اليهما تعظيما لهما **واعلم** ان في  
هذه النصوص القرآنية اشارة الى تقديم بر الأم لزيادة مشقتها وتعجزها



وتربيتها وارضاعها وسهرها ومحملها علي الأب **وقد** ورد نص النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم بر الأم لما روي ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله اي الناس احق في بحسن الصحبة فقال امك قال ثم من قال امك ثلثا ثم قال ابوك اخرج به البخاري ومسلم **وفي البخاري** وكان اي النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقوق الامهات قال القسطلاني جمع امه لمن يعقل وام لمن يعقل ولمن لا يعقل :: وتخصيص العقوق بالامهات مع امتناعه في الآبا ايضا لاجل شدة حقوقهن ورجحان الامر ببرهن بالنسبة الي الآبا واظهار عظمه في المنع انتهى **واذا علمت** هذا فكيف يقال ان الأم تحبس بواسطة الكفالة بدين ابنها وكفيلها هذا لا يقوله من له ادنى الملم بمسائل الفقه وجوهرها **وقد** قال المحقق ان نفقة الوالدين لا يشترط لوجوبها العجز عن الكسب فلا يكلفان الكسب للنفقة مع يسار الولد بخلاف القريب المحرم فانه يشترط عجزه عن الكسب مع فقره :: لوجوب نفقته على قريبه المؤسر والفرق انه ليس من البر تكليف الوالدين التقب والكدم مع الامر بتحمل المشاق عنهما والاحسان اليهما وعدم اذيتهما فاذا اثار غضبك عليهما فاذا ذكر تربيتهم وسهرهما وتعبهما واذا اردت برهما وظفرت بطعام وشراب او كسوة فعليك بايثاؤها من اطيبه **فان** طال ما اثاراك وجاعا وسترأك وعريا ونوماك وسهرا وطيباك ومرضاه والأم اشدة تحملا للضرر في ذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت اقدام الامهات حديث جيد **وقال** ابن ابى الدنيا حدثني محمد بن الحسن برفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم قال من زار قبر ابويه او احدهما في كل جمعة غفر له وكتب بارا **وقال** محمد بن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يموت ابواه وهو عاق لهم فبعد عولهما بعد موتها فيكتب الله من البارين حديثا مرسل جيد الاسناد **وعن** ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رغم انفة رغم انفة قال من يار رسول الله قال من ادرك ابواه عند الكبر او احدهما فلم يدخل الجنة انفرديه مسلم **وعن** النبي صلى الله عليه وسلم قال رضي الرب في رضي الوالدين وسخط الرب في سخط الوالدين **وفي** حديث

ابن مسعود

ابن مسعود رضي الله عنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم اي العمل احب الي الله تعالى قال الصلاة علي وقتها **قلت** ثم اي قال بر الوالدين اخرج به الشيخان **وعن** عبد الله بن عمرو قال جاء رجل يستاذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم احبتي والداك قال نعم قال ففيهما فجاهد اخرج به الشيخان **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم لو كان جريج الراهب فقيها لعلم ان اجابته امر افضل من صلاته **وقال** الفقيه ابو الليث رحمه الله لان في ذلك الوقت كان الكلام الذي يحتاج اليه مباحا في الصلاة وكذلك كان في صبدأ اشرعنا ثم نسخ الكلام في الصلاة ولا يجوز ان يجيبهما الا ان يعلم انه وقع لهما امر مهم يجوز له ان يقطع الصلاة ثم يستقبل **كان** بعض اهل العلم يزور قبر ابويه فطال ذلك عليه فتركه ذلك فرائي اباه في المنام وقال يا بني مالك لا تفعل بي ما كنت تفعل فقلت ازور التراب فقال لا تفعل يا بني فوالله كنت تشرف علي فتبشرني بك جيرانى **ولقد** كنت تنصرف فمنا ازال انظر في قفاك حتى تدخل الكوفة **وعن** محمد بن الحسن رحمه الله قال حدثنا يحيى بن نظام قال حدثنا عثمان بن سوده **وكانت** من العابدات يقال لها راهبة فلما احتضرت رفعت راسها الي السماء وقالت يا ذري وذخري ويا من عليه اعتمادي في حياتي وبعد موتي لا تخذلني بعد الموت ولا توحشني في قبري قال ابنها فماتت فكنيت آيتها في كل جمعة فادعوا لها واستغفروا لها ولاهل القبور **فرايتها** ليلة في منامي فقلت لها يا امه كيف انت فقالت يا بني ان الموت لشديد كربة **وانا** بحمد الله في برزخ محمود **فقلت** لك حاجة قالت نعم قلت ما هي قالت لا تكن تدع ما كنت تصنع من زيارتنا والد عالنا فاني انس بمحييتك يوم الجمعة اذا اقبلت من اهلك **ويقال** لي يا راهبة قد اقبل من اهلك زائرا **قالت** فابشروني بشرب ذلك من حولي من الاموات **وعن** عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نمت فرايتني في الجنة فسمعت صوت قاري يقرأ **فقلت** من هذا قال الواحارثة بن النعمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لك البر كذا لك البر **وكان** ابر الناس باقة **روي** باسناد صحيح **وعن** انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن



من احب الله ان يعد الله في عمره ويزيد في رزقه فليبر والديه وليصل رحمه اسناده  
حسن **وعن** وهب بن منبه قال ان الله تعالى **قال** لموسى صلى الله عليه وسلم وقر  
والديك فانه من وقر والديه مدت له في عمره ووهبت له ولدا يبره **ومن**  
عق والديه قصرت عمره ووهبت له ولدا يعقه والاحاديث والاختبار في هذا كثيرة  
فمن يكون عنده ادنى خشية او معرفة بالاحكام يقدم ويقول ان الام نجس  
مع كفيلها في دين ابنها لا يقول هذا الا عبي فلا بد من استثناء كفيل ونحوها  
من الاصول من عموم حبس الكفيل لما ذكرنا فلا يحبس كفيل اصل وان على يد  
لفرعه وان سفل **ومن الوارد** في خصوص الأب ما قاله القرطبي في تفسيره  
روينا بالاسناد المتصل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال جاء رجل الى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني اخذ مالي **فقال** النبي صلى الله  
عليه وسلم فاتي بي بابيك **فنزل جبرائيل** عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ان الله سبحانه وتعالى يقريكم السلام ويقول لك اذا جاء الشيخ فاساله عن  
شيئ قاله في نفسه ما سمعته اذناه **فلما** جاء الشيخ قال له النبي صلى الله عليه  
وسلم ما بال ابنك يشكوك ان تريد ان تاخذ ماله فقال سلم يا رسول الله هل انفقته  
الا على عياله وخالاته وعلى نفسي **فقال** رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الشيخ  
اخبرني عن شيء قلت في نفسك ما سمعته اذناك فقال الشيخ يا رسول الله ما  
زال الله يزيد نايك يقينا لقد قلت في نفسي شيء ما سمعته اذناي قال النبي  
صلى الله عليه وسلم قل **فقال**  
غذوتك مولودا ومنك يا فعا اعل بما يحني عليك وتنهل  
اذا ايلت ضاقت لسقمك لم ايت لسقمك الاساهرا اتململ  
كأني انا المطروق دونك بالذي طرقت به دوني فعينا يهمل  
تخاف الردى نفسي عليك وانها لتعلم ان الموت حتم موكل  
فلما بلغت السن والغاية التي اليك مراقا فيك كنت اوكل  
جعلت جزاي غلظة وفظاظة كانك انت المنعم المتفضل  
فليتك اذ لم ترع حق ابوتك فعلت كما يفعل المصاحب يفعل  
فاوليتني

فاوليتني حق الجوار فلم تكن علي جمال دون ماله تبخل  
**فاخذ** النبي صلى الله عليه وسلم بتلابيب ثوبه وقال انت ومالك لا بيك انتهى  
كذا في منهل الوارد ونزهة القصاد للسيد حسن الحسيني الثاب الذي  
شرح كتاب الاقتصاد في كفاية العقاد نظم الشيخ الامام العلامة شهاب الدين  
احمد بن العماد رحمهم الله **وقد** نقله المحقق العلامة الكمال بن الهمام في شرحه فتح  
القدير على الهداية عند قوله ولاحد على من وطئ جارية ولد ولد  
وان كان ولده حيا لان الشبهة حكمية لانها عن دليل **وما رواه** ابن ماجه عن جابر  
بسند صحيح نص عليه ابن القطان والمنذري ان رجلا قال يا رسول الله ان لي  
مالا ولدا وابي يريد ان يحتاج مالي قال انت ومالك لا بيك **واخرج** الطبراني  
في الاصغر والبيهقي في دلائل النبوة عن جابر جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله ان ابني يريد ان ياخذ مالي فقال صلى الله عليه وسلم ادع لي  
فلما جاء قال صلى الله عليه وسلم ان ابنك ينعم انك تاخذ ماله فقال سلم هل هو  
الاعمالة او قراباته او ما انفقته على نفسي وعيالي **قال** فبيط جبريل عليه السلام  
فقال يا رسول الله ان الشيخ قال في نفسه شعرا لم سمعته اذناه قال صلى الله عليه  
وسلم قلت في نفسك شعرا لم سمعته اذناك فها ترة قال لا يزال الله يزيد نايك  
بصيرة ويقينا ثم **انما يقول**  
غذوتك مولودا ومنك يا فعا : تعل بما احني عليك وتنهل :  
اذا ايلت ضاقت لسقمك بالقم لم ايت : لسقمك الاساهرا اتململ :  
تخاف الردى نفسي عليك وانها : لتعلم ان الموت حتم موكل :  
كأني انا المطروق دونك بالذي : طرقت به دوني فعينا يهمل :  
فلما بلغت السن والغاية التي : اليك مراقا فيك كنت اوكل :  
جعلت جزاي غلظة وفظاظة : كانك انت المنعم المتفضل :  
فليتك اذ لم ترع حق ابوتك : فعلت كما الجار المجاور يفعل :  
**قال** فيكي النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخذ بتلابيب ابنه وقال اذهب  
انت ومالك لا بيك **وروي** حديث جابر الاول من طرق كثيرة انتهى



عبارة ابن الهمام رحمه الله وهي كما ترى ليس فيها البيت الاخير مع التقديم والتأخير  
وتغير بعض الالفاظ وليس بضار في ذلك الحكم الذي نقلته الحفاظ في القصة  
المذكورة انتهى تأليف هذه الاوراق وتحرير الحكم الذي بها قد فاق بشهر رجب  
الحرام سنة خمس وخمسين والالف وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولي ونعم النصير  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر الانبياء والمرسلين والهم وصحبهم والتابعين  
يا احسان الي يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين وكان الفراغ من كتابة هذه  
الرسالة اللطيفة ضحى يوم الخميس المبارك الانيس الموافق في شهر ربيع الآخر  
احد شهر عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة سيد المرسلين  
صلى الله عليه وسلم على يد كاتبها الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير محمد صالح  
ابن محمد عباس بن عبد العزيز بن صالح بن سليمان بن محمد صالح المعروف كل منهم  
بميرداد المكي غفر الله لنا ولهم ولسائر المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات  
الاحياء منهم والافوات انك يا مولانا سميع قريب مجيب الدعوات وقاضي  
الحاجات وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما دائما ابد الى  
يوم الدين والحمد لله رب العالمين ورحم الله من راي القبيح فستر وعفى عن الزلل  
وغفر ربنا اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار آمين



الرسالة الثامنة والثلاثون الاستقامة  
من كتاب الشهادة تأليف العبد الرضي  
عن الله المعالي حسن الشربللي

في حوزة محمد صالح  
ابن محمد عباس  
بازداد

رحمه الله تعالى ونفع به  
المسلمين اجمعين  
امين

الكلام على ترجيح الشهود ~~السلام~~ على كامل الشهادة ~~الكلام~~ على الطعن في  
الشهود



بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقى **الحمد لله** عالم الغيب والشهادة .  
 حافظ من كرمه عن ان يخالف لسانه فواده . والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد خير عباده . ذوي الشرف والسيادة . المرسل شاهدها  
 ومبشرا ونذيرا زاد الله محامده وامدادته . وشفعه فينا لديه  
 ان الله لا يخلف الميعاد **وبعد** فيقول مريد الاستفادة . حسن  
 الشربلاي احسن الله معاده . هذه مسایل **سحبها** الاستفادة  
 من كتاب الشهادة . جمعها امتثالا لامرطالها بلغه الله مراده .  
 مرادها التحيز لما يقبل منها عما يقابلها . ليسهل الامر على من يقابلها  
 ولم التزم الاستقصا في ذلك اذ لا يحاط به لصعوبة المسالك واوردنا  
 ما به التنبية . لذي الفلاح النبوية . ليتقاعده عن تحمل الشهادة  
 اذا مرها حظير . فضلا عن منصب القضاء الحظير . فانه لا يليها  
 الا من حسنت فعاله وسيرته . ومحدث اقواله وسيرته .  
 ورسخ في الفقهيات قدمه . وامعن في الوقائع نظره . وصح رقبه  
**نقد** اتفق الائمة الاربعة اعاد الله علينا من بركاتهم وادام  
 وابل رحمته على ضرائحهم على وجوب عدالة الشهود **فلا يجوز**  
 قبول شهادة من لم يكن عدلا بالاتفاق لكن قال الامام الاعظم  
 ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحاكم على عدالة المسلم اذ لم يطعن  
 فيه **خصمه الا في الجور والقصاص** فيسال القاضي عنهم فيها  
 وان لم يطعن فيهم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بد ان يسال  
 عنهم طعن الخصم او لم يطعن في ساير الحقوق سرا وعلنا والثابت  
 قوة دليل الامام كما هو مذكور في محله **ومع ذلك** الفتوى على قول  
 صاحبيه لاختلاف حال الزمان **ولهذا** قالوا الخلاق خلاف زمان  
 لاجته ولا برهان **واحسن ما قيل** في تفسير العدل الذي يقبل  
 شهادته وقد سلم عن معني تردده لثمة لعدم عدالته **هو**  
**ما نقل** عن القاضي ابي حازم حين ساله عبيد الله بن سليمان

وزير

تفسير العدل

وزير المعتضد عن العدالة **فقال** احسن ما قيل في هذا الباب ما نقل عن  
 ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصاري انه قال **ان لا ياتي** بكبيرة  
 ولا يصير على صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه وصوابه اكثر من خطايه  
 ومروئته ظاهره ويستعمل الصدق ويحبتب الكذب ديانته ومروءته انتهى  
**وقال** الكمال بن الهمام وكان يكفيه الى قوله ومروئته ظاهرة وعبا  
 الهداية هو معني المروي عن ابي يوسف وهي اذا كانت الحسنات  
 اغلب من السيئات وهو يحبتب الكبائر قبلت شهادته انتهى يعني  
 معظم المروي كما لا يخفى **ومثله في المحيط** وفيه ايضا سئل محمد بن  
 العدل قال الذي لا يظهر منه ريبة انتهى **وهذا** اضيق من  
 المروي عن ابي يوسف كما تری **ومن شروط العدالة المذكورة** في  
 المحيط ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدينار والدرهم لان تردد  
 الرجل وصيانتته وورعه وديانته انما تعرف بصحة معاملته  
 لقول عمر رضي الله عنه لا يغرنكم طنطنة الرجل في صلاته انظروا  
 الى حاله في درهمه وديناره **وروي** ان رجلين شهدا عند عمر  
 رضي الله عنه فقال ابي لا اعرفكما ولا يضركما اذالم اعرفكما فابتا  
 بمن يعرفكما فجاء رجل فقال عمر لذك الرجل هل تعرفهما قال نعم  
 فقال اكنث فعهما في السغر الذي تبين فيه جواهر الناس فقال  
 لا فقال اكنث جارهما تعرف صباهما ومساها فقال لا فقال  
 اعاملتهما في الدرهم والدينار فقال لا فقال يا بن اخي انك اذا لا  
 تعرفهما فعر رضي الله عنه لم يقض قبل السؤال والعدالة انما  
 تعرف بالامتحان والتجربة او بالسؤال والتعرفة عن حاله عند  
 اشتباهه واستتاره والعدالة مشروطة في الشهادة المستورة  
 لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم فقد شرط العدالة في الشها  
 والعدالة عبارة عن الانزجار والاجتناب عن الفسوق والباطل  
 والاستقامة على حدود الدين وخبر من ليس بمعصوم عن الافك

من شرط العدالة ان يكون  
 معروفا بصحة المعاملة في  
 الدينار والدرهم

د



لا يترجم صدقه الا بما ذكرنا **قال محمد رحمه الله** كم من رجل اقبل شهادته  
ولا اقبل تعديله لانه يحسن ان يؤدي ما سمع ولا يحسن التعديل **وقال**  
**محمد** رحمه الله غريب نزل بين اظهر قوم سنة اشهر فلم يروا منه الا خيرا  
جاز لهم ان يعدلوه لان حال الرجل في الفسق والعدالة يتبين بمضي  
سنة اشهر ظاهر او قال ابو يوسف اخرا اذا مكث سنة ولم يعرفوا  
منه الا خيرا جاز لهم ان يعدلوه لان الوقوف على حال الانسان انما  
يكون بالتجربة والامتحان والمدة التي تصالح للتجربة والاختبار  
السنة الكاملة كما في العنين للاصابة **وفي** المحيط رجلان عدلان  
او رجل وامرأتان عدلان رجلا عند رجل وربع الساع ان يعدله اذا  
وقع في قلبه اما الامر على ما قالوا اذا لم يتقادم العهد **فاذا عرفت**  
**للتعديل** العدالة ويتبينها صفة من قامت به يعدل له **ويشترط**  
ان يكون المعدل عارفا باحوال الناس واسباب الجرح وشرائط  
العدالة **ولذا قيل** ان الامام الزليعي شارح الكنز انما اعتني برّد كلام  
السروحي شارح الهداية لانه ردّ شهادته فلما بلغه ما فعل الزليعي  
بكلامه في شرحه قال اني لم اردّه لفحش فيه بل لاعتزاله عن الناس  
فانه كان بسطح الجامع الازهر مشغولا بما هو بصددّه من نحو شرح  
الكنز رحمهم الله **واما المرأة** فقيل في تعريفها ان لا ياتي الانسان  
ما يعتذر منه مما يحطه عن مرتبته عند اهل الفضل **كما قيل** اياك  
وما يسبق الي العقول انكاره وان كان عندك اعتذاره **وقيل**  
السمت الحسن وضبط اللسان وتجنب السخف والمجون والارتفا  
عن كل خلق ديني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب سخيف اذا  
كان قليل الغزل **فاذا شهد** البينة طلب القاضي التزكية  
والواحد العدل المسلم يكفي للتزكية شرعا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
والاثنان احوط **وقال محمد** لا يجوز الا تزكية اثنين اذا لم يرض الخصم  
بواحد وان رضي به جاز اتفاقا سواء كان المزكي رجلا او امرأة

قد يحسن الشهادة من لا  
يحسن التعديل

في بيان المدة التي يحصل  
بها ويجوز للمعدّل التعديل

رد السروحي شهادة  
الزليعي

تعريف المرأة

او حراً

او حراً او عبدا او بصيرا او امي او محمدا ودافى قذف وقد تاب صبييا  
او زوجا الزوجة او اصلا لغرضه او عكسه او عبدا لمولاه وقلبه **وهذا**  
في غير الحدود والقصاص ففي حد الزنا لابد من اربعة رجال ذكور  
بم اهلية الشهادة وفي باقي الحدود والقصاص لابد من ذكورة  
المزكي **وقيدنا** بتزكية السر للاحتراز من تزكية العلانية لانه يشترط  
فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ  
الشهادة اجماعا **ولكن يشترط العدد فيها ويتبين للقاضي** ان  
يختار في المسئلة عن الشهود من هو اخبر باحوال الناس واكثر هم  
اختلاط بالناس مع عدلته عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون جرحا  
غير طماع ولا فقير كيلا يتخدع بالمال فان لم يكن في حيز ان الشاهد ولا  
اهل موقة من يتقى به سال اهل محلته وان لم يكن فيهم ثقة اعتبر  
في الشهود ثوات الاخبار **واعلم** ان الجرح مقدم على التعديل لان الجرح  
اعتمد دليلا هو العيان لا تركاب الشاهد فحظور دينه والمعدل  
يشهد بالظاهر ولم يعتمد على دليل فاذا عدله واحد وجرحه  
آخر فالجرح اولى فان عدله آخر فالتعديل اولى لانه حجة كاملة **ولو**  
**عدله جماعة** وجرحه اثنان فالجرح اولى لاستوائيهما في البتة  
لان زيادة العدد لا توجب الترجيح **واعلم ايضا** ان القاضي لا يسمع  
الشهادة على الجرح المجرد **وهو الذي** لم يتضمن حقا للعباد ولا الاشر  
لان الفسق المجرد مما يدخل تحت الحكم لان الفاسق يرتفع فسقه  
بالنوبة ولعله تاب في مجلسه **واما** اذا كان الجرح غير مجرد فيقبل  
كقولهم زني شرب الخمر سرق قتل فاذا ثبت ذلك ثبت الجرح في ضمنه  
**واعلم ايضا** انه لا يتحصر الطعن في الجرح المجرد فانه يكون بغيره  
بما لا يكون فسقا بل لرد الشهادة لتهمة كبنوة وابوة وزوجية  
وشركة ومخاصمة بوكالة سابقة وعداوة دينوية وغيرها **واعلم**  
ان رد الجرح المجرد اذا برهن الخصم عليه جهرا او اما اذا خبر به القاضي

جرح الشاهد مقدم  
على تعديله

لا تسمع الشهادة على الجرح المجرد

ع



سرا وقامت به بينة سرا بطل الشهادة للتعارض ويقدم الجرح **واعلم**  
**ايضا** انه يكتفى بقول المعدل هو عدل وانه يكتفى الان بتركيب السر  
لان تركيبة العلانية بلا عرقنة وقد فسد اهل الزمان **وصفة**  
**السر** ان يبعث القاضي رفقة مع امينه سرا الى المزكي وتسمى مستورة  
لهذا اولانها تستر عن اعين العوام فمن عرف الشاهد بالعدالة  
كتب تحت اسمه هو عدل جاز الشهادة ومن لم يعرفه بشي كتب  
هو مستور ومن عرفه بالفسق لم يصرح به بل يكتب الله اعلم بحاله  
اذا اتحد له غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته  
فحينئذ يصرح بذلك **واذا علم** القاضي بالجرح يقول للمدعي زدني شهرا  
ويقول لم تمدد شهورك **تنبيه** قد مناجوز تركيبة الاعني ولا تجوز  
ترجمته فان الترجمان الاعني لا يجوز عند الامام ويجوز عند ابي يوسف  
وكذا لا يكون المترجم امرأة وتصلح للتركية **والواحد** يكفي للرسالة  
من القاضي الى المزكي ومنه الى القاضي ويكفي الواحد في الترجمة عن  
الشهود والمدعي والمدعي عليه وكما يكفي يكتفى بالواحد العدل في  
التركية **يكتفى به في الجرح وتقويم المتلفات والصير واما**  
في تقويم السرقة فلا بد من اثنين . وكذا يكتفى بالواحد في تقويم  
الارش . وصفة المسلم فيه بعد احضاره **والاخبار** بافلاس  
المحبوس لاطلاقه **وعيب المبيع ورؤية الهلال** في رمضان بعلة  
وطهارة الماء ونجاسته **وحل المزكي** وعرفته **والاخبار** بالموت **وعزل**  
الوكيل **ومحرم الماذون واخبار البكر** بزواج وليها اياها من زيد بكذا  
من المهر **والشفيع** بالمبيع **والمسلم** الذي لم يهاجر بالشرايع **واستهلاك**  
الصبي للصلاة عليه لا الارث **والبكار** والولادة حال قيام  
النكاح **وعيوب النساء والاشنان** اعوط **فتنبه** **حفظك الله**  
لما اشرنا اليه من بعض ما يجب على القاضي من متعلقات الشهادة  
**والصعوبة** امر القضا وان كان اجل المناصب بحق ولعزة القيام

الكلام على من يصلح ان يكون  
مترجما ورسولا وفي تقويم  
المتلفات

بحقه

بحقه امتنع الامام الاعظم ومثله عنده **ذكر في المتلفات** عن غسان بن محمد  
المروزي رحمه الله قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها مائة  
وعشرين عدلا فطلبت اسرارهم فردتهم الى سنة ثم اسقطت اربعة  
فلما رايت ذلك استعفيت واعتزلت ولكن قال الفقيه لو استعصى  
القاضي ذلك لصاق الامر ولا يوجد موطن بغير عيب كما قيل  
فلست بمسئوب اخطا لولومه . **على** شعث اي الرجال المهذب  
**ومما هو مقرر** عدم قضاء القاضي بعلمه لفساد الزمان وقد اريد  
لماضي فكيف وقد اشتهر الآن انهم لا يصلون اليه الا بالمال وبه يعلم  
حكم التولية فاذا نظر من غرم المال حتى صار قاضيا الى شروط ان هد  
وشروط القضا ونظر الى المعلوم والحصول لم يجد شيئا فترك المطلوب  
منه شرعا المطلوبه **ولما** كان العلم امانة في اعناق العلماء يلزم ايضا  
وقد وصلت **فن** الامانة حكم الشهادة ومعرفة اللغة وشرعية  
فهي لغة اخبار قاطع وفي عرف اهل الشرع اخبار يصدق لاثبات  
حق بلفظ الشهادة في مجلس القضا **واما** سببها فما افضت اليه  
من قول او فعل **واما** سبب وجوب اداء قضايتها لها فطلب من له  
الحق او خوف ضياع حقه **واما** ركنها فقول الشاهد اشهد بكذا  
**واما** حكمها فلزوم القضا بها **ومحاسبها** كثيرة منها امثال الامر  
لقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله **واما** شرائطها  
فانواعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع هو شرط اداء الشهادة  
**فشرائط** تحمل الشهادة اربعة **العقل** وقت التحمل **والبصر** **والثالث**  
معرفة من يشهد عليه باقرار وخوفا وعرفة ذات ونسب فلا يجوز  
الاعتماد على قول المقر ان فلان بن فلان لما قال في جامع الفصولين  
لا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين باسمهما ونسبهما العلمما  
تسويا وانتسبا باسم غيرهما ونسبه يربدان تزويرا على المشهور  
ليخرج المبيع من يد فالكه ونحوه فلو اعتمد على قولها نفذ تزويرها

لها

الكلام على تفسير الشهادة لغة  
وشرعا وسببها وسبب وجوب  
ادائها وركنها وحكمها وفي سببها  
وشرائط تحملها وشرائط ادائها



وبطل اعمال الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون  
لفظ الشراء والبيع واقرار والتقابض من رجلين لا يعرفانها ثم اذا  
استشهد ابعد موت صاحب المبيع اي ونحوه شهد واعلى ذلك الاسم  
والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك عند راعت  
المجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم اليهود بالنسب  
ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور ثبوتهم على الكذب عند ابي حنيفة  
رحمه الله وعندهما شهادة رجلين كافي للتعريف كما في سائر الحقوق  
وعليه القوي انتهى **والرابع** ان يكون التجل بمعاينة المشهود به  
بنفسه لا بغيره الا في اشياء جاز فيها التجل بالتسامع من الناس **فمنها**  
**النكاح والنسب والموت واما الولاء** فلا يقبل فيه التسامع عند ابي حنيفة  
ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال يقبل والصحيح جواب  
ظاهر الرواية لان الولاء ليس مبني على الاشتهار فليس كالنسب  
فلا بد من معاينة الاعناق حتى لو اشتهر كاشتهار نافع لمولي ابن عمر  
رضي الله عنهما حلت الشهادة به **واما** الشهادة بالتسامع بالوقف  
فلم تذكر في ظاهر الرواية الا ان مشايخنا الحقوه بالموت لان مبني  
الوقف على الاشتهار ايضا **وكذا** يجوز الشهادة بالتسامع في القضا  
**والولاية** ان هذا قاضي بلد كذا او كذا والي بلد كذا وان لم يعاين  
المشهود لان مبني القضا والولاية على الاشتهار **واختلف** في تفسير  
التسامع من الناس فعند محمد رحمه الله هو ان يشهر بذلك ويستفيض  
وتتواتر به الاخبار عنده من غير تواطئ لان الثابت بالتواتر  
كالشهادة عن معاينة في هذه الاشياء **وكذا** كذا **الخصاف** انه اذا اخبره  
رجلان عدلان او رجل وامرأتان بها حل له ان يشهد بذلك استدلالا  
بحكم الحاكم فانه يحكم بشهادة اثنين عنده من غير معاينة بل يخبرها  
ويجوز له ان يشهد بذلك بعد العزل كذا **واما** شرايط اداء  
الشهادة فانواع **بعضها** يرجع الى الشاهد **وبعضها** يرجع الى نفس

طريق علم اليهود بالنسب

فما يجوز فيه الشهادة بالتسامع

الشهادة

الشهادة **وبعضها** يرجع الى مكان الشهادة **وبعضها** يرجع الى المشهور  
به **اما** الذي يرجع الى الشاهد فانواع بعضها يرجع الشهادة كلها  
وبعضها يخص البعض **اما** **الشرايط العامة** فمنها العقل لا قبل للعقل  
له لا يعرف الشهادة فكيف يقدر على ادائها ومنها البلوغ ومنها الحرية  
ومنها بصر الشاهد عند ابي حنيفة ومحمد فلا يقبل شهادة الاعرج  
عندهما سواء كان بصيرا وقت التجل او لا وعند ابي يوسف ليس بشرط  
حتى تقبل شهادته اذا كان بصيرا وقت التجل **وهذا** اذا كان المدعي  
شيا لا يحتاج الى الاشارة اليه وقت الاداء فاما اذا احتاج لا تقبل شهادته  
بالاجماع ومنها النطق فلا تقبل شهادة الاخرس ومنها العدالة وهي  
شرط لقبول الشهادة وجودا على الاطلاق ووجوب بالاشراط اصل  
القبول حتى يثبت القبول بدونها في الجملة لكن لا يثبت لامحاله ولا  
يجب القبول اصلا بدونها ومنها ان لا يكون محدورا في قذف وهو  
شرط الاداء حتى اذا حذر ذي بقذف مسلم لا يقبل شهادته على اهل  
الذمة فان سلم جازت شهادته عليهم وعلى المسلمين ولو ضرب الذي  
بعض الحد ثم سلم فضرب الباقي تقبل شهادته على ظاهر الرواية وفي  
رواية ترد بضرب سوط واحد بعد الاسلام لان البساط المتقدم  
توقف كونها حدا على وجود السوط الاخير وقد وجد في الاسلام وفي رواية  
اعتبر الاكثر بعد الاسلام والصحيح جواز الرواية لان الحد هو الكل  
ومنها ان لا يجز الشاهد لنفسه مغلما ولا يدفع عن نفسه مغلما ومنها  
ان يكون عالما بالمشهور به وقت الاداء ذكره عند ابي حنيفة **وعند**  
ابي يوسف ومحمد ليس بشرط لو راى اسمه وخطه وخطه في الكتاب  
لكنه لم يذكر الشهادة لا يجوز له ان يشهد وان اخبره الناس لم يذكر  
بنفسه ولو شهد وعلم القاضي به لا تقبل شهادته عنده وعندهما  
له ان يشهد **فاذا** عزل القاضي ثم استقضى فاراد ان يعمل بشي مكان  
في ديوانه الاول ولم يذكر ذلك ليس له ذلك عند ابي حنيفة وعندهما

الكلام على شرايط اداء  
الشهادة العامة

ته



الكلام على شرايط اداء الشهادة له ذلك **واما الشرايط** التي ترجع الى نفس الشهادة فانواع منها لفظ :  
 الشهادة فلا يقبل بغيرها من الالفاظ كلفظة الاخبار والاعلام وان  
 يكون بصيغة المضارع ولا يجوز شهادته لان الماضي موضوع للاخبار  
 عما وقع نحو قمت لاحتمال ان يكون مخبرا عن الماضي لا الحال ولفظ اشهد  
 يستعمل في القسم فيتضمن معني الشهادة فسماعليه فكانه قال  
 اقسم بالله لقد رايت كذا وانا الان اشهد به ومنها ان يكون موافقة  
 للدعوى فيما يشترط فيه الدعوى فان خالفها لا اذا وافق المدعي  
 بين الدعوى والشهادة عند امكن التوفيق وفروعها في محلها **واما**  
**الشرايط** التي ترجع الى المشهود به فمنها ان تكون الشهادة بمعلوم فان  
 كانت مجهول لم تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قضايه  
 فاما يعلم لا يمكنه القضاء **فاذا** شهد عنده ان فلانا وارث هذا الميراث  
 لا وارث له غيره لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا بمجهول لجهالة  
 اسباب الوراثه واختلاف احكامهما فلا بد ان يقولوا ابنه او اخوه  
 شقيقه لا يعلمون له وارثا غيره **وقولهم** لا يعلمون له وارثا غيره لئلا  
 يتلوث القاضي لانه من الشهادة **واما الشرايط** التي تخص بعض  
 الشهادة دون بعض فانواع منها الدعوى في الشهادة القائمة  
 على حقوق العباد من المدعى بنفسه او بنائبيه **واما** في حقوق الله  
 تعالى فلا يشترط فيها الدعوى كاسباب الحرمان من الطلاق وغيره  
**واسباب** الحدود والخالصة حق الله تعالى الا انه شرطت الدعوى في  
 باب السرقة لان كون المسروق ملكا لغير السارق شرط تحقق كون  
 الفعل سرقة شرعا ولا يظهر ذلك الا بالدعوى فشرطت لهذا وفيها  
 العدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجال ففي حد الزنا اربعة رجال  
**وفي** باقي الحدود والقصاص رجلان **وفي** سائر الحقوق والعقود :  
 رجل وامرأتان او رجلان **واما** فيما يطلع عليه الرجال كالولادة :  
 والعيوب الباطنة بالنساء فالعدد فيه ليس شرطا فتقبل امرأة

والشنتان

والشنتان احوط **ولو** شهد رجل واحد بالولادة تقبل لانه لما قبل شهادته  
 امرأة واحدة فشهادة رجل واحد اولى وسنذكره ومنها اتفاق الشها  
 دتين فيما يشترط فيه العدد فان اختلفا وتفصيل الاختلاف في محله **ومنه**  
 اختلاف الشهادة في الزمان والمكان فان كان ذلك في الاقارب لا يمنع  
 القبول **وان كان** في الاغافل كالقتل والقطع والغصب وانما البيع  
 والطلاق والعناق والنكاح يمنع القبول **وجبه الفرق** ان الاقرار بها  
 يحتمل التكرار فيمكن التوفيق بين الشهادتين بسماعه الاقرار في زمانين  
 او مكانين فلا يتحقق الاختلاف بين الشهادتين بخلاف القتل والقطع  
 وانشاء العقود الفسوخ لانها لا تحتمل التكرار واختلاف الزمان والمكان  
 فيها يوجب اختلاف الشهادتين فيمنع القبول وسنذكر بعضها **واما**  
 الذي يرجع الى المكان فواحد وهو مجلس القضا لان الشهادة لا تصير  
 حجة ملزمة الا بقضا القاضي فتختص بمجلس القضا **ومنها** اسلام  
 الشاهد اذا كان المشهود عليه مسلما **فتقبل** شهادة الذي على مثله  
 وعلى المستامن سواء اتفقت ملهم او اختلفت بعد ان كان عدلا في  
 دينهم ولا تقبل شهادة المستامن على الذي لانه ليس من اهل دار  
 الاسلام حقيقة وان كان فيها صورة والذي من اهل دار الاسلام :  
 فاختلفت الدار فلم تقبل شهادته على الذي وقبلت شهادته الذي  
 عليه بالنص الذي منه لهم فالمسلمين وشهادة المستامن على  
 المستامن تقبل ان اتفقت دارهم وملهم وان اختلفت لا تقبل **ومنها**  
 عدم التقادم في الشهادة على الحدود وكلها الاحد القذف ومحله كتاب  
 الحدود **ومنها** قيام الراجحة بالشهادة على شرب الخمر **ومنها** الاصابة  
 في الشهادة على الحدود والقصاص فلا تقبل فيها الشهادة على  
 الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي وبسطها في البدائع رحم الله  
 مولفها ورحمنا ومثا يخفى بفضله وكرمه **فالحاصل** ان شرايطها خمسة  
 وعشرون شرطا **شرايط** التحمل اربعة **وشرايط** الاداء سبعة عشر



فيها عشرة عامة ومنها سبعة خاصة **وشرايط** نفس الشهادة ثلاثة  
**وشرط** مكانها واحد **واما صفة** الشهادة فهي **اقا** ان تكون فرضا  
 بالنظر للمتعاقدين **واما** ان تكون فرضا بشرط لصحة عقدهما **واما** ان  
 تكون مندوبة على الفعل **واما** بالنظر لتحملها ففرض العذر كما دارها  
**اذا عرفت** فنقول اما بالنظر اليهما فقال في البرازية عن النصاب بالشهاد  
 في المباينة والمدانية فرض على العباد لانه يتلف المال لولاه الا اذا  
 كان نحو درهم لمقارنته انتهى **وفي البحر** عن الملقط الا شاهد علي  
 المدانية والبيع فرض كذا رواه نصير انتهى وذكر الامام الرازي في  
 احكام القرآن ان الا شاهد علي المبايعات والمدانيات مندوب الا  
 النذر اليسير كالخبز والماء والبقل واطلقه جماعة من السلف حتى في  
 البقل **ومن** قبيل النظر للفاعل الا شاهد علي الرجعة في الطلاق  
 الرجعي وهو مندوب **واما** بالنظر الى العقد فليس الا شاهد شرطا  
 لصحته الا في النكاح **واما** بالنظر لتحملها فقال في البرازية لا باس للرجل  
 ان يحترز عن قبول الشهادة وتحملها طلب ان يكتب شهادته او  
 يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجد غيره فله الامتناع  
 والا فلا وان كان هو اسرع قبولا من آخرين ليس له الامتناع عن  
 الاداء لما فيه من الاداء الى ضياع الحق واجاب خلق بن ايوب  
 فيمن له شهادة فرفعت الى قاض غير عدل له ان يمنع عن الاداء  
 حتى يشهد عند قاض عدل **وقال** في البرازية قبله عن الامام  
 الفضلي اشهد على شيء ثم امتنع عن اداء الشهادة وعلم انه لو لم  
 يشهد ضاع الحق يفسق بترك الاداء **وعبارة** الاجناس ان قدر  
 على شاهد غيره لا ياتم والا ياتم وهذا كالاول وفي النوازل منزلة الشا  
 بهل لو ذهب للاداء يمكنه الرجوع يومه الى منزله لزم عليه الحضور  
 والا لا انتهى **باب من يقبل شهادته** الشهادة علي مراتب  
**شهادة** فرد علي امر ديني او غيره كروية هلال رمضان وولادة

الكلام على الشهادة في  
 المدانية فرض وكذا  
 في المباينة

الزوجة

الزوجة غير ان الديني المحض يكتفي فيه بالاخبار كطهارة الماء ونجاسته  
 ودخول الوقت فلا يشترط فيه لفظ اشهد **وما** لا يطالع عليه الرجال  
 كالولادة والبراءة وعيوب النساء يشترط فيه لفظ الشهادة على المفتي  
 به وتقبل فيه شهادة رجل في الاصح عملا على انه راي الفرج من غير قصد  
 او قصد تحلل الشهادة فلا يضر **وشهادة** متنى في سائر الحقوق وما  
 شاكلها كروية هلال شوال مع علة وشرط فيه لفظ الشهادة ودعوي  
 الاموال وشهادة اربعة رجال وهي في الشهادة على الزنا وشهادة  
 الجمع العظيم لروية رمضان وغيره وليس بالسما علة ونحو ذلك  
 كالشهادة على النفي المستفيض **فمن** تقبل شهادته الاصل علي  
 فرعه والفرع على اصله وتقبل شهادة احد الزوجين على الاخر  
 الاعلى زناها وقد فيها وتقبل على العد وبعد اوة دينية **وتقبل**  
 لقريب محرم ليس قريب ولادكاخ وعم **وتقبل** لابويه رضاعا وولده  
 رضاعا ولا م امراته وابيها ولزوج بنته وامرأة ابيه وابنه وخت  
 امراته **وتقبل** شهادة الاقلف اذا ترك الختان لعذر **وشهادة**  
 من حد بقذف في كفره ثم اسلم **وشهادة** الخصى والخنثى المشكل  
 وهو مقام امرأة **وولد الزنا والاجير المشترك وشهادة** من  
 اعادها وكان شهد في حال لم تقبل فيه ولكن لم ترد شهادته لثمة  
 كزوجية **ولوردت** شهادة صغيرا واعى او عبد او كافرا على مسلم  
 ثم اعادها بعد بلوغ وعق و اسلام قبلت لان الرد ولم يكن شهادة  
**والا ينعى** القضا موت الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الغضا بالاجما  
 واذا تحمل الشهادة صغيرا او كافرا ورقيقا وادها بعد البلوغ  
 والاسلام والحرية قبلت **والوصي** اذا شهد للكبار ولو في حال  
 الوصاية تقبل **وتقبل** شهادة الصكاكين في الصحيح وهم شهود  
 المحاكم وغيرهم ان غلب صلاحهم وقيل لا تقبل لكتابتهم ما ليس واقعا  
**وتقبل** شهادة ذوي الحرف الدينية اذا لم يعلم منهم قاذر في الاصح

ع



**وتقبل شهادة** الاهواء الاخطائية والامن تكفره بدعته واصل الاهواء  
 ستة الجبر والقدر والرفض والخروج والتشبيه والتعطيل وكل قسم  
 ينقسم الى اثني عشر قسمًا **ولو شهد** شخص قبل ان يستشهد قبلت  
 شهادته بعد ذلك باعادتها بعد الطلب وتقبل شهادة الشاعر اذا لم  
 يقذف بشعره محصنا او محصنة وتقبل شهادة اهل الذمة على بعضهم  
 ولو اختلفت ملهم **وعلى المستأمن** الا فيما استثنى في الاشباه والنظائر  
 وبيع الاكفان اذا لم يضمن الموت والطاعون واذا شهد احدنا هذين  
 فسادا والثاني على شهادته او مثل شهادته لا تقبل ولو قال اشهد مثل  
 شهادة صاحبي لا تقبل عند الخصاص وعامة المشايخ على انه يقبل  
 وقال الحلواني ان اقصي ما لا يقبل منه الاجال وان كان عجميا يقبل بشرط  
 ان يكون بحال ان استفسر بين وقال الرضوي ان احسن القاضي حياثه  
 كلفه التفسير والا لو اختلفا في لون الدابة او سكتا عن بيان اللون  
 في السرقة قبلت لا في الغصب ولا في الذكورة والاثوثة **القاضي**  
 لو سال الشهود قبل الدعوة عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى  
 شهدوا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد  
 بيانه فاستوى ذكره وتركه **شهد** ان المحمد ودوق على كذا ولم يذكر  
 الواقع تقبل ولو قد عجميا **وان ذكر** الواقع لا المصروف تقبل لو قد عجميا  
 ويصرف للمفقر **الشهادة** على اصل الوقف بالشهرة يجوز في المختار  
**وكذا** يجوز على شرائطه هو المختار **وليس** معنى الشرايط ان يبين  
 الموقف عليه بل ان يقول بيد من علمها بكذا الكذا والباقي كذا وكذا  
 قاله ابن الهمام **شهد** وابوق على مكتب كذا او معلمه ولم به  
 اولاد قبلت في الاصح كما لو لم يكن لهم به اولاد وكذا اهل المحلة لمسجد  
 وكذا اهل مدرسة لها تقبل **ولذا** جبران الوقف اذا شهدوا انه  
 جعله وقفًا على فقراء جيرانه وعلى فقراء المسلمين تقبل وكذا لو  
 شهد اثنان من اهل الكوفة بالوقف على فقراءها **شهد** مع تاريخ

كان صح

وقد ادعى

وقد ادعى بدون تاريخ يقبل في المختار **ولو شهد** بتاريخ اقل مما ارخه  
 المدعي **ولو ادعى** الشراء مؤرخا فشهد به دون التاريخ تقبل **شهد**  
 له بدرا ولم يذكر انها في يده فشهد اخران انها في يده **او شهد** بها المدعي  
 بمحدها وشهد اخران بان المحمد ودهذا او شهد ابا الاسم والنسب  
 وشهد اخران بان المحمد لم يسمي هذا الرجل تقبل ويجعل كان الاولين  
 شهد ابا الكل ولو شهد البدين فشهد لهما بمثلته على المدعي عليه  
 قبلت **وتقبل** شهادة القاسمين على المتقاسمين باستيفاء النصيب  
**وشهادة** وكيل النكاح على طلاقها او وكيل الشراء على العتق **وشهادة**  
**المستعير** لمن اعاره بالمستعار **وشهادة** الجيران على الوصية لجيرانه  
**وشهادة** الوكيل على قبض المال اذا كان حاضرا عند الوزن **وشهادة**  
 الزراع والكيال في الزروع والكيل **وشهادة** المستورعين الانسان  
 بملكه الوديعة **والمرتهنان** بملكه الرهن حال قيام العين وشهادة  
 الغاصبين بالمغصوب لان بعد الرد على المغصوب منه وكذلك  
 المشترين شراء فاسدا **وشهادة الابن** بان اباها اوصى اليه  
 وشهادة من له دين على الميت اوله عليهما دين بانه اوصى الي  
 زيد **وشهادة** الموصى له بان الميت اوصى الي فلان وشهادة  
 الوصيين بالوصاية لثالث معهما اذا ادعاهما المشهود له في الصور  
 الخمس استحسانا **وتقبل** شهادة من نظروا سمع مقرالم يره المقر وتقبل  
**الشهادة** لو شهد احدهما بالبيع والاخر بالاقرار به **او احدهما**  
 بالاقرار والاخر بالاقرار به او احدهما ببيع الطلاق والاخر  
 بالاقرار به **او احدهما** بالاعتاق والاخر بالاقرار به **واذا شهد** احدهما  
 بخمس مائة من ثمن عبد قبضه والاخر بخمسة مائة من ثمن مساع قرضه  
 او من قرض يقضي بخمسة مائة لان الاختلاف في السبب لا يمنع صحة  
 الاقرار والانشاء في الدين ويمنع في العين **شهد** احدهما بالقرض وخمسة  
 والاخر بالغ او احدهما بطلقة والاخر بتطليقة ونصف والمدعي

رب صح

ية



يدعي الأكثر قضي بالاقول اتفاقا وان ادعى الاقل فشهادة شاهد الأكثر  
باطلة لكن لو قال المدعي صدق الشاهد لكن استوفيت خمسمية  
او ابرائه منها صحت الشهادة **شهادته** احدهما بالرجعي والاخر بالباين  
تقبل على الرجعي **شهادته** احدهما انداقرا واعتق بالفارسية او القبطية  
والاخر بالعربية قبلت كذا لو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل  
**وجنس** هذه المسائل تبلغ ما يزيد على اربعين مسألة بينتها  
مفصلة في البحر ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملكه بسبب تقبل **اختلاف**  
شاهد الشراء او الطلاق او العتاق في الوقت تقبل **شهادته** له بدار  
وقال كان استاجرها على بنائها ونحوه تقبل **الاخوان** او العمان  
شهدا بعد تزويجهما ابنة اخيهما او اخيهما ان زوجها طلقتها ثلاثا  
والمرأة تدعي او تنكر قبلت شهادتهما **وكذا** لو شهدا انها منكوبة  
تقبل شهد الوكيلان بالبيع انه ملك المشتري او الوكيل بالنكاح انها  
منكوبة تقبل **اعتقا** امه ثم شهدا انها اختارت نفسها تقبل **قبول**  
شهادة المعتق للمعتق وعكسه **وتجوز** شهادة الابن على شهادة  
ابيه وقضايه وكتابه وذكر الخصا في انها لا تجوز على قضايه والاول  
اصح **والشهادة** على الشهادة جائزة لمرض الاصول وموتهم وبعد  
في غير حد وقود وان حدث في الاصول جرح يوجب التوقف في  
الشهادة كالفسق فانه لا يبطل شهادة الغرور ولكن يتوقف فيها  
ويجوز القضاء **والشهادة** بالارث يشترط لقبولها اربع شرائط  
**احدها** انه كان لمورثه **وبالانتقال الى الوارث وانهم** لا يعلمون  
له وارثا غيره وان يبينوا جهة النسب وان شهدوا انه وارثه  
لا يعلمون له وارثا غيره بارض كذا تقبل عند الامام خلافا للمها  
وان شهدوا بانه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره بارض كذا تقبل  
عند الامام خلافا للمها **وان شهدوا** بانه وارثه ولم يقولوا لا نفم  
له وارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال يجب لا يدفع

شروط الشهادة بالارث

اليه

اليه المال حتى يتلوم القاضي وان كان ممن يرث على كل حال كالباب والابن  
يتلوم القاضي ويحتمل ثم يقضي له بالكل وفي الزوج والزوجة  
يقضي له باقل النصيبين عندهما وقال محمد باكثرهما ومدة التلوم  
لم يقدر وقال الطحاوي حول **شهادته** انه قال ان مست ثيابك  
فعبده هذا صرح وقد من تقبل اذا ادعى العبد عنده وعندهما تقبل  
بدون دعواه **ولا يشترط** دعوى الامة بالاجماع لان الثياب غيرها  
**تقبل البينة** على انه ابوه وابنه او على امرأة انها بنته او امه  
وثبت النسب منه وان لم يدع قبله حقا وكذا لك الزوجة وان لم  
تدع مهورا ولا نفقة **ولو ادعى** انه اخوه لابييه وامه او جده او نانا  
لا تقبل حتى يدعي قبله حقا فيزيد تقبل وثبت النسب **الشهادة**  
**على الشراء** المجرد والمبيع في يد البائع تقبل **وان كان** في يد غيره  
لا تقبل الا اذا شهدوا انه اشتراه والبائع يملكه **او شهد** انه  
ملك هذا المدعي اشتراه من فلان بكذا ونقذه الثمن **او ابنته**  
**اشتراه وقبضه وان شهدوا انه باع** وسلم تقبل **وان شهدوا**  
انه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالتسليم قبل تقبل وتقبل لا تقبل  
**انكر البيع** مع قيام البينة على الشراء منه بالالف ثم اقام البينة  
على ان المشتري رد الدار عليه تقبل بينته وينتقض البيع  
**ادعى** الكفيل الهبة فشهد احدهما بذلك والاخر بالابراء جاز وثبت  
الابراء دون الهبة لانه اقلهما ولا يرجع الكفيل على الاصيل والله اعلم  
**تنبيه** الشهادة على قضاء القاضي ملزمة ولا يشترط احضار  
شهود الاصل فيكتفي بالشهادة على قضاء القاضي فلان بكذا ولو  
بعد موته ولا بد من تسمية القاضي كذا في البحر الرائق **وفي القنية**  
اشهد القاضي شهودا في حكم فلان على فلان بكذا فهو شاهد  
باطل لا عبرة به والحضور شرط انتهى اي حضور الشهود القاضي شرط  
لصحة شهادتهما **وقال في القنية** خرج الحاكم عن الحكمة ثم اشهد

فلته



على حكمه يصح اثباته انتهى **باب من لا تقبل شهادته الاصل**  
 ان الشهادة ترد بالتهمة وتحت الشبهة يكون لمعنى في الشاهد  
 كالفسق او التهمة **الميل لمن شهد له او ارتكابه** امر قبيح  
 شرعا او امر مستحفا وتتضمن شهادته رد مغرم او جلب مغنم  
 او انفراده بما شهد به **والفقير** على ان الاعلان بكبيرة مانع  
 قبول الشهادة واما في الصغار فان سمته الناس فاسقا بذلك  
 مطلقا لا تقبل **ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته واذا**  
**ردت شهادته شخص** لعله ثم زالت **فان كانت** شهادة حقيقة  
 كشهادة المولى لعبدته والزوج لزوجته لا تقبل بعد زوال العلة  
 وان لم تكن شهادة حقيقة كشهادة صغير وكافر تقبل بزوال العلة  
**والمعروف بالعدالة** اذا شهد زورا عن ابي يوسف لا تقبل شهادته  
**ابدا وان شهد** الفاسق فلم يقض بشهادته حتى تاب لا تقبل  
**وكذا** لو تزوجها الشاهد قبل القضا بطلت شهادته **ولا تقبل**  
 شهادته لغيره فيما ادعاه سابقا لنفسه ولو بنحو عشرين سنة  
 وبطل القاضي بينته **والشهادة** من اقر لزيد ثم شهد بلعمرو  
**واذا لم يذكر** الشهود انه في يد المدعي عليه بغير حق وشهدوا  
 انه ملك المدعي الاصح انه لا يقبل وافتى الصدر الشهيد انه  
 يقبل **ولا تقبل** شهادة الفاسق ولو كان وجبها ذوا مروءة في  
 الاصح كما في المسوط **والشهادة** الاعمي ولو فيما شهد فيه  
 بالتسامع **ولو تحمل** حالة ابصاره ثم عي لا تقبل **ولا تقبل** شهادة  
 الاخرس بالاتفاق **ولو جرت** الشاهد وانغي عليه او اخرج او  
 فسق بعد الاداء امتنع القضا **ولا تقبل** شهادة صبي وعبد ومدير  
 ومكاتب وام ولد وكافر على مسلم الا تبعا او ضرورة كما في الاشياء  
**والشهادة** مسلم حد في قذف ثم تاب **والشهادة** احد الزوجين  
 للآخر ولو رقيقا **والشهادة** على زوجته بالزنا والعذف

ولا اعلي

**ولا اعلي** اقرارها بالرق لمديعها وتعامه في الاشياء **ولا الاصل** لفرعه  
**ولا الفرع** لاصله **ولا المولى** لعبدته ومكاتبه ومديره وام ولده **ولا**  
 الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما والمقارض **والشهادة** من يجبر  
 الى نفسه بشهادته مغنا او يجبر لاصله او فرعه او زوجه ولا من يدفع  
 بهاعنه مغرقا ولو كان عدلا فلا تقبل شهادته اهل سكة غير نافذة  
 بشي من مصالحها ولا اهل قرية على ضيعة انهما من قريبتهم ولا  
 شهادة غنيين على قريبهما بوقفه على فقراء قرابته وبعدهم  
 على المساكين ولا شهادة المستاجر لمؤجره بما استاجره ولا المستجير  
 للمعير بما اعاره ولا الاجير الخاص لمن استاجره ولا شهادة اهل  
 محلة وجد بها قتيلا الى غيرهم او معين منهم ولا شهادة ذابح الغصوة  
 بامر الغاصب لما نكها ولا المودع بالوديعة ولا شهادة ابن البايع  
 بتسليم المشتري الشفعة ولا البايع على اعتاق المشتري ولا الوصي  
 للصغير ولو بعد العزل ولا الموصي لهما بوصية لغيرهما ولا الشها  
 دة على النفي مطلقا سواء كان محصورا وغيره على طريقة صاحب  
 الهداية واستثنى غيره ما احاط به علم الشاهد واوصلها في  
 الاشياء والنظائر الى صور عشر ومن ابقى الشهادة على مخالفة  
 الوقوف بعرفة يومه سواء شهد وانهم وقفوا قبله او بعده  
 وسواء امكن عا دته او لم يمكن وفي الكثر تقبل من الممكن **ولا تقبل**  
 شهادة المخنث بالتردي من الافعال او بتثبته بالنساء **عمدا**  
 لذلك فيترتين ويلين كلامه كصفقتهن لا من كان ذلك خلقة  
 فيه ولا تقبل شهادة النايحة والمغنية والمغني للناس ولا من  
 يحضر مجلس الفسق والشرب وان لم يشرب ولا من يستمع القضا  
 او يتبع صوت المغنية ولا من يرتكب نوعا من الكبائر ولا من  
 اصتر على صغيرة **وفسدت** الكبائر بسبع وسبعين وبالكثروا بها  
 اضافية بالنسبة لما دونها فلا تقبل شهادة من ياكل الربا



**او مال يتيم** ولا من ياكل فوق الشبع الا لعذر ضيافة او تقوي علي  
صوم الغد عند الاكثر ولا شهادة من يرتكب ما يوجب الحد ولا من  
يلعب بالزدا او الطاب او المنقلة او لهو بها لا عمل فيه للفكر  
والحساب وكل لهو واحد واستعمله اهل الغفلة واللعب بالطيور  
والطنبور والمقامر بالشرنخ والمخالف عليه ومثغلبة عن الصلاة  
فتقوته واللاعب به علي الطريق وذكر شي من الفسق عليه  
والعدو بعد اوة ذنبوية وعامل لظلم واعوان ظلم لمباشرة  
سلطان علي ضمان الجهاة والاجارة الضارة وعلي المحبوسين  
بظلم او في ترسيم به وشيخ قرية ومعرف الركب والعرفا  
في جميع الاصناف وضمن الجهات لا تركابهم المحرم واعانتهم علي  
الظلم حتى نص علي جواز قتلهم بل قيل بكفرهم ونظير ان استغفوا  
بالدين كما لو استحلوا ولا تقبل شهادة بايع الكفان وقيد شمس  
الايحة بما اذا ترصد لذلك العمل والا فيقبل لعدم تخفيه الموت  
والطاعون ولا تقبل شهادة دلال ومحضر القضاة وقايض  
محصول وقاطع جرمية ونحاس بالخاء المعجمة ولا من يظهر  
ست السلف الصالح وقيل لا تقبل شهادة اهل الصناعات الدنية  
كالقنوات والزبال ولا تقبل ممن يدخل الحمام بلا ازار ساتر لهورته  
او يكشف عورته داخل الحمام فيما بين الناس وفاعل المستخف  
كالاكل والبول علي الطريق والمشي بالسر او بل فقط ومد الرجل  
وكشف الراس بحضرة الناس في محل يعقد قلة ادب ومروءة  
ومن يجازق في كلامه وسخره ورقاص ومصاحب الاحداث  
ومصارعهم وطغيلي **وفي النصاب** شهادة البخيل لا تقبل هكذا  
رواه ابو يوسف وعبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله  
لانه بخله يستغني فيما يقبض من الناس فيأخذ الزيادة علي  
حقه فلا يكون عدلا كذا في الخلاصة ولا تقبل من شام لاهل ومملوك

ودابة

ودابة ومكثر الحلف في كلامه وحلاف بالطلاق وراكب بحر الهند  
طحا في المال وموخر الصلاة عن وقتها بلا عذر ومفطر في رمضان بلا  
عذر واذا اخذ الزكاة او الحج ذكر الناطقي عن محمد لا تبطل عدالته وبه  
اخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم بطلت عدالته اذا لم يكن من عذر  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث والصحيح ان تاخير الصلاة الزكاة لا  
يبطل العدالة وبترك الجمعة مرة يبطل العدالة بترك الجماعة الا  
بناويل صحيح ولا تقبل من تارك السنة او ركعتي الفجر وتارك الاشتغال  
بالفقه او ترك تعلم ما يجب قرأته مع القدرة ولا تقبل شهادة  
متعصب بباطل ولا شهادة الخطا بنية ومع من الروافض يدينون  
شهادة الزور لموافقهم علي مخالفتهم او لمن حلف لهم انه محق ولا تقبل  
شهادة النساء علي ما يقع في الحمامات ولا الصبيان علي بعضهم  
في ملاعبهم وان مست الحاجة اليه ولا شهادة اهل السجن بعضهم  
علي بعض فيما يقع في السجن ولا شهادة من يجلس في الطريق  
لينظر الي الامير اذا قدم والغوي انهم اذا خرجوا للتعظيم من لا  
يستحق التعظيم لا للاعتبار فتبطل عدالتهم **باب بيان جميع**  
**احاديث البيهقيين المتعارضين** برهن اوليا المخرج انه مات  
بسبب الجرح وبرهن الجراح انه برء ومات بعده بعشرة ايام فبينه اولياء  
المقتول اولي **تعارضت** بينة الغبن مع بينة تقيمة المثل في بيع وصي  
مال صبي فبينه الغبن اولي **برهنت امة** علي ان سيدها دبرها  
في مرض موته وهو عاقل وبرهنت الورثة علي انه كان مخلوط  
العقل فبينه الامة اولي **خالع** زوجته ثم اقام بينة انه كان مجنوننا  
وقت الخلع واقامت بينة علي انه كان عاقل لا حينئذ فبينه المرأة  
اولي وكذا لو كان مجنوننا وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان  
مجنوننا وقت الخلع والمرأة علي انه عاقل لا فبينه المرأة اولي **بايع**  
ضبيعة ولده فاقام المشتري بينة وقد خاصمه الابن بعد بلوغه

كان صم



ان الاب باعه بثمن المثل في صفه والابن بينة انه باعها في حال بلوغه  
**اختلف المتأخر** منهم من قال بينة المشتري اولى **ومهم** من قال  
 بينة الابن اولى **اقام** المشتري البينة على بيعه وهو بالغ وادعي  
 البايع انه في صفه فبينه المشتري اولى لاثباتها العارض **ادعي** :  
 الزوج بعد وفاتها انها ابرائه من صداقها في صحتها والورثة انه  
 في مرضها فبينه الصحة اولى وقيل بينه الوارث اولى **اقام** :  
 الموجر بينه انه كان مكرها عليها والمستاجر انه كان طائعا فبينه  
 الطوعية اولى وان قضى ببينة الاكراه نفذ قضاؤه ان عرق  
 الخلاف وقضى بنا على الفتوى **وفي الاشباه والنظائر اذا** :  
 تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينه الاكراه اولى **في البيع**  
**والاجارة والافرار والصلح** وعند عدم البيان فالقول لمدعي  
 الطوع كما اذا اختلف في صحة البيع وفساده فالقول لمدعي الصحة  
**اقام** المشتري بينة انه باعه مكرها **اختلف المتأخر قال** بعضهم  
 بينة الصحة اولى **وغيرهم** بينة الاكراه اولى **ادعي** المشتري بيعا  
 بائنا والبايع بيع الوفا فالقول للبايع **وان** اقاما البينة فبينه  
 مدعي الوفا اولى **ادعي** احدى البيع او الصلح عن طوع والاخر عن  
 كره فبينه الكره اولى **في يده** دار ادعي عليه اخراؤها ووقف مطلقا  
 وبرهن وذو اليد ان بايعه اشتراها من الواقف وارتخ فبينه  
 الوقف اولى **ومن** المتأخر من قال اذا ثبت ذو اليد تاريخا سابقا  
 على الوقف فبينته اولى والا فبينه الوقف اولى **ادعي** متولي الوقف  
 على وارث واقفه الذي بيده الحد ودانه وقف على كذا ووقف صحهما  
 واقام بينة واقام الوارث بينة على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط  
 شرط في الوقف ففسد فبينه الفساد اولى لانه اكثر اثباتا وان كان  
 المعنى في الحل او في غيره فبينه الصحة اولى **وعلى هذا** التفصيل اذا  
 اختلف البايع والمشتري في صحة البيع وفساده **اقام** مدعي الملك

المطلق

المطلق بينة على دعواه واقام ذو اليد بينة بالشراء من اخر فبينه  
 مدعي الملك المطلق اولى **تعارضت** بينة الراهن والمرهن في قيمة  
 الرهن فبينه الراهن اولى **تعارضت** بينة وجود الشرط وعدمه فبينه  
 المرأه اولى **تعارضت** بينة الرد والاجازة في بيع الفضولي فبينه المشتري  
 اولى والله سبحانه اعلم **قال** جامعها حسن الترنبلالي تجزئ بمسئله  
 المحرم افتتاح سنة سبع وخمسين والف **وكان** الفراغ من نقلها يوم الاثنين  
 ثلث شعبان سنة ١٢٨٥ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين :

بيان  
 وكذلك

**قبالة ونحوه** شهد بالوزن والتسليم للمدعي عليه **وكذلك** ذرع الثوب  
 لواخبر به الشاهد وانه ذرعه وسلمه للمدعي عليه فما حكم ذلك **جواب**  
 قال في الخلاصة ما نصه وفي المبتغى لو شهد اعلى رجل بحال انه قبضه  
 من فلان وهو ينكر فشهدا على قبضه وقال نحن وزناه عليه ان رب  
 المال كان حاضرا جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تقبل  
 انتهى **قال** في الترخانية لانه اذا كان حاضرا انتقل فعل العقد اليه  
 فكان الشاهد شاهدا على فعل غيره **واما اذا** كان غائبا تعذر ارضا  
 اليه فبقي العقد مقصورا عليه **وذكر بعد** هذا الوزن وزن له  
 الغريم الف درهم ووصفه ثم قال خذ مالك فقال المقتضي لرجل  
 نا ولني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المقتضي وانه هو الذي  
 دفع اليه الدراهم جازت شهادته **وذكر هلال** في شروطه انه لا تقبل  
 شهادة الذي كان في المكيل **وفي المذروع** تقبل شهادة الذي ذرع  
 انتهى **وسند كرمي كتاب القسمة** جواز شهادة القاسمين  
 ولو قسم باجر مطلقا انتهى **قال** وقد عقد لذلك فضلا في الخلاصة  
 والتخانية انتهى **وقد نقلته من خط** شيخنا الشيخ خليل افندي :

فته



الرسالة التاسعة والثلاثون الدرة الثمين

في اليقين تاليف الفقير الى الله تعالى

حسن الشربلالي الحنفي

غفر الله له ولوالديه

والمسلمين

الجميع

في حوزة صالح بن  
محمد عيسى ميرداد

ويليها الرسالة الأربعون المعانة بالحكم المسند بترجيح  
الحجج بينة غيرة في اليد تاليف الشربلالي ايضا



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي تفضل علينا بتعليم الاحكام  
وجعل منصب القضا والافتاء طريقا يبلغ به الحق ارقا المقام  
**والصلوة والسلام** على سيدنا محمد المبعوث رحمة للانام وعلى اله  
 واصحابه الذين اقاموا الدين وقطعوا مجدهم واجتهادهم آراء  
المبطلين على الدوام **وبعد** فيقول المفتقر الى الله في السر والعلن  
ابو الاخلاص الحنفى الشربلى حسن غفر الله له ذنوبه وسرعيوبه  
ورحم مثايحه وعاملهم بكرمه انه البرذوا اللطف الحنفى هذا جواب  
**سعيته** الدر الثمين في اليمين لما ورد سؤال **في زيب** من بلدة كذا ادعي  
على قاضي تلك البلدة بانه اخذ منه مبلغا قدره كذا ظلما فانكر  
القاضي وليس للمدعي بينة فهل له تخليف القاضي ام لا **واجبت**  
بقولي نعم له تخليف القاضي بانكاره الاخذ اصلا وراسا **وطريق**  
تخليف القاضي حال ولايته بان يتحاكما عند محكم **وان** كان بعد  
انفصاله عن القضا يتحاكما لدي حاكم **وان** كان حال ولايته ولا  
نايب مؤلف من جهته او كان هو النايب فتحاكم صرح حكم كل على الآخر  
وله لما في **الخلاصة** خاتم القاضي الاعلى الاسفل الي من ولاه فقضا  
جائز له وعليه **وكذا** قضاء الاعلى الاسفل وعليه لانه لو شهد كل  
واحد منهما صاحبه جاز فكذلك القضا والاصل في هذا ان كل من  
تقبل شهادته له وعليه يجوز قضاؤه له وعليه ايضا لان القضا  
بمنزلة الشهادة انتهى **ومثله** في من المختار ونصه ويجوز ان  
قلده وعليه **والاصل** في ذلك ما ذكر من القواعد المعتمدة كما في  
البرازية عن الزيارات ونصه كل موضع لو اقر يلزم فاذا انكر يستخلف  
الا في ثلاث مسائل **الاولى** ان اراد الوكيل بالشراء الرد تبعية فادعي  
الباع رضى الموكل بالعيب ان اقر به الوكيل بطل حق الرد وان انكر  
لا تخلف **الثانية** ادعي على الامر رضاه فانكر لا يخلف وان اقر يلزم  
**الثالثة** الوكيل بقبض الدين ادعي عليه المديون ابراء الموكل الدين

وعلم

وعلم الوكيل به لا يخلف وان اقر يلزم انتهى **في تخلف** القاضي المذكور  
لانه لو اقر بالاخذ ظلما يلزم فاذا انكر يستخلف **ومثله** ذلك الاستثناء  
في الخلاصة **وقال** في البحر الرائق عن الثانية انه لا استخلاف في ادعي  
وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه وليس منها  
انكار القاضي المذكور فيخلف كما ذكرناه **ومن ذلك** قصة امير المؤمنين  
عثمان بن عفان رضي الله عنه انه لما ادعي عليه بحال ولم يكن مع المدعي  
بينة فاقر عدي عثمان رضي الله عنه بيمينه **فقبل** له في ذلك الا تخلف  
وانت صادق **فقال** اخاف طصادفة قدر فيقال **هذا** بيمينه او كما  
قال **ومن المقرر** في المذهب كما في الكنز ان الخليفة يؤخذ بالقصاص  
وبالاموال لا بالحد واخذه بالمال باقامة البينة او اقراره او تكويله  
عن الخلف عند الحاكم **ومن المنصوص عليه** في الكنز وغيره انه لو قال  
قاضي عزل لرجل اخذت منك الفاد فوخته الى زيد قضيت به عليك  
**فقال** الرجل اخذته ظلما فالقول للقاضي **وكذا لو قال** قضيت  
بقطع يدك في حق اذا كان المعطوع يده والمأخوذ منه المال مقرا انه  
فعله وهو قاض لانها لما توافقا انه فعله وهو قاض كان الظاهر  
شاهدا له اذا القاضي لا يقضى بالجور ظاهر او لا يمين عليه لانه ثبت  
فعله في قضاؤه بالتصادق ولا يمين على القاضي **كذا في البحر**  
قبيل كتاب الشهادات **وكذا في كافي النسخ** وفي الدرر قبيل كتاب  
القسمة **وكذا قال المال** بن الهمام انه لا يمين عليه كما انه لا يمين  
حال قيام ولايته **وهو** المقرر عندنا ان مفهوم الرواية حجة مفهوم  
هذه النقول انه اذا انكر الاخذ اصلا وراسا كان موافقا باليمين  
فيخلف لانه لم يبدعه دفعا للدعوي التي توجهت عليه بها اليمين  
ودفع القاضي حال قيام ولايته كما بعده اقراره بالاخذ وادعاء المدعي  
لزيد بقضائه له به واذا لم يبدعه دفعا شمله قول **النبي صلى الله عليه وسلم**  
عليه وسلم البينة علي من ادعي واليمين علي من انكر **ومن** من صيغ

فع



العموم في عمل القاضي المولي والمعزول كما ذكرناه **وقال** في شرح الكنتز  
وان لم يكن للمدعي بينة حلف المدعي عليه بطلب المدعي لقوله عليه السلام  
للمدعي الك بينة **قال** لا فقال لك بينة قال يحلف ولا يبالي فقال  
عليه السلام ليس لك الا هذا شاهدك او يحمينه اه **وقال** في باب  
كتاب القاضي الى القاضي من بسوط السرخسي ولوان قاضيا باع  
لنفسه او اشترى لم يقبل قوله في شيء منه على خصمه وهو كغيره من  
الناس في هذا لانه فيما يجعل لنفسه لا يكون قاضيا وفيما يفعله على غير سبيل  
الحكم هو كسائر الرعايا الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم حين انكر الاعرابي  
استيفاء ثمن الناقة وقال هلم شاهدك قال من يشهد لي حتى تشهد  
خزيمة رضي الله عنه **الحديث** اه **وقال في خزانة الاكل** القاضي يصدق  
فيما قضى به من قصاص او مال او عتاق او غيره من حقوق الناس ولو  
عزل عن القضا فانبعه المقتضى عليه في جميع ذلك **فقال** انما قضيت به  
عليك كان مصادقا اما لو باع لنفسه او اشترى لم يقبل قوله على خصمه  
وهو كغيره من الناس في هذا انتهى **فهذا** نص على ان القاضي اذا لم  
يبعد فعلمنا ادعي به عليه كان مؤاخذا باليمين عند عدم البرهان كما انه  
اذا اقربا لثراء لنفسه او البيع وادعي دفع الثمن او البيع ونحوه لم يقبل  
منه ذلك وهو كغيره من الناس فيه بهذا النص **ثم قال** في خزانة الاكل  
ولا يجوز قضاؤه لنفسه بشيء ولا اصوله وان علوا وفروعه وان  
سفلوا ولا الزوجية ومكاتبه ومماليكه فيما لا يجوز شهادته له اما من  
سوي هؤلاء من القرابة جاز قضاؤه لهم كما يجوز شهادته كالاخ  
والعم فحكمه ايضا كذلك لا يبري قوله على خصمه من لا يصح قضاؤه له  
كشهادته فهو كغيره بخلاف من يصح قضاؤه له فيقبل قوله ودفعه  
الدعوى عنه وهذا امر جلي عند من تدرب كتب الاسماء الاعلام والعذر  
لديه مقبول في تحرير هذا المقام يضييق الحال وشغل البال والتوقيف فضل  
الله يوتيته من يشاء والله ذو الفضل العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
آله الكرام وصحبه وسلم بتاريخ شهر رجب الحرام سنة خمس مائة والف كان التاليف  
غفر الله تعالى لولائها ولوالديه ومن آلها المسلمين امين نقلت في سنة شعبان سنة

الربالة الاربعون الحكم المسند بترجيح بينة  
غير ذي اليد تاليف حسن الشربلالي  
غفر الله تعالى له ولآله  
والمسلمين اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي **الحمد لله** موضع سبيل الهداية المثنان  
بجراح الدراية. للرفي الى نهاية الغاية بالعناية. والصلاة والسلام  
على كنز اسرار المعارف الربانية. سيدنا ومولانا محمد المبعوث بالحنيفية  
السمحة الزكية. وعلى آله واصحابه وتابعيهم باحسن طوره  
**وبعد** فيقول العبد الراعي رحمة الله الملتجئ الى الله دون ما سواه في السر  
والعلن ابو الاخلاص حسن الوفاي الشربلالي غفر الله له ذنوبه  
وستر عيوبه ولوالديه ومن آلها ومحبيه والمسلمين امين **انه قد**  
**استفتي** عن شخص بيده حمار ادعي عليه اخراجه ملكه ضاع منه  
منذ سنة ونصف وانه في يد المدعي عليه بغير حق وانه يطالب به فاجاب  
بوضع اليد بحق بمقتضى شرايه الحمار من زيد مدة خمس سنوات سا  
على تاريخه واقام كل بينة من يسمع بينته **فاجبت** بان البينة  
بينته الخارج انتهى **وقد** استفتي غير واحد من اهل زماننا الحنفية  
بخلاف ذلك وطلب مني بعض اخواني حفظه الله تعالى ونظرا اليه  
النقل في المسئلة فاستعنت بالله تعالى وسطرت ما ظفرت به  
**وسميته** الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد **قال** العلامة  
الشيخ زين الدين رحمه الله اذا ادعي الخارج الملك المطلق وذو اليد  
الشراء من فلان وبرهنا وارضا وتاريخ ذي اليد سبق فانه يقضي  
للخارج كما في الظهيرية انتهى **وقال** في الفصول العبادية ادعي  
الخارج الملك مطلقا مؤرخا بسنة مثلا وادعي صاحب اليد الملك  
بسبب الشراء من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها منه

ادعي الخارج الملك المطلق وذو  
اليد بسبب وبرهنا وارضا  
وتاريخ ذي اليد سبق يقضي  
للخارج بقية

ادعي الخارج الملك بسبب وذو  
اليد الملك المطلق وبرهنا  
وارضا وتاريخ ذي اليد سبق  
يقضي للخارج



يقضي للخارج لان صاحب اليد خصم عن بايعه في اثبات الملك له  
 يمكنه الجري الى نفسه فكان بايعه حضروا قام البيعة على مطلق  
 الملك لنفسه والدار في يده لان يد المشتري يد البايع في التقدير ولو كان  
 كذلك يقضي ببيعة الخارج كذا هنا **وكذا** الوادي الخارج للملك بسبب  
 مؤرخا بسنتين واقام ذو اليد بيعة انه ملكه مطلقا مؤرخا بثلاث  
 سنين يقضي ببيعة الخارج ايضا لان الخارج خصم عن بايعه في  
 اثبات الملك له على ما مر وكان بايعه حضروا قام البيعة على  
 مطلق الملك يقضي ببيعة الخارج كذا هنا انتهى **قلت** الا ان  
 المسئلة الاخيرة تشكل بما لو ادعى الملك المطلق حقيقة وبرهنا  
 وتاريخ ذي اليد اقدم فانه يقدم **ويمكن** ان يقال التشبيه في  
 مطلق دعوي الملك المطلق لا بقيد سبق تاريخ ذي اليد انتهى  
**ثم راي** صاحب جامع الفصولين استشكل ذلك ايضا وحمله على  
 امكان اختلاف الرواية فقال عقب ما قدمناه عن فصول العمادي  
 راقى للكفاية وفيما وي رشيد افندي **اقول** على ما مر من ان السابق  
 اولى في التلق من اثنين ينبغي ان يكون السابق اولى ههنا فينبغي ان  
 يكون فيه روايتان والله اعلم انتهى **وتوضيح** ما قلناه من انه  
 يقضي ببيعة الخارج بما قال الزيلعي فيما اذا ادعى ملكا مطلقا ومع  
 احدهما تاريخ كان الخارج اولى **خلافا** لابي يوسف لان بيعة تثبت  
 غير الظاهر وبيعة ذي اليد لا تثبت غير ما ظهر باليد والبيعتان  
 للاثبات فكانت ببيعة الخارج اولى فلم يثبت ذي اليد التقدم عليه  
 صريحا بلا احتمال ثم قال في جواب ابي يوسف ما نصه بيعة ذي اليد  
 لا تقبل الا اذا تضمنت الدفع ولم تضمن هنا لاحتمال ان يكون ملك  
 الخارج اقدم انتهى **ثم قال** الزيلعي في محل اخر دعوي الملك المطلق كما  
 يحتمل ان يكون له من الاصل يحتمل ان يكون له من جهة صاحب اليد  
 فامكن ان يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت لذي اليد بظاهر

ادعى الملك المطلق وبرهنا  
 وتاريخ ذي اليد اقدم يقضي له

بيعة ذي اليد لا تقبل الا اذا  
 تضمنت الدفع على قول  
 ابي يوسف

اليد

اليد مستحقا على ذي اليد فجعل لذلك في حق ترجيح بيعة الخارج على  
 بيعة ذي اليد انتهى **قلت** ولعل ذلك المفتي بخلاف هذا استنبه عليه  
 هذه المسئلة بما اذا ادعى ملكا مطلقا وتاريخ ذي اليد  
 اسبق وفيه بيعة واضع اليد احق انتهى **ومما يستنبط** لما نحن فيه  
 ظاهرة وتوضيحها بما قال في شرح المجمع وفصول العمادي نقلا عن  
 الذخيرة لو قال المدعي هذا الخارج غاب عني منذ شهر واقام المدعي  
 عليه بيعة على ان هذا الخارج ملكي وفي يدي منذ سنة **يقضي**  
 للمدعي ولا يلتفت الي بيعة المدعي عليه لان تاريخ المدعي تاريخ  
 غيبة الخارج عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في مطلق الملك خالية  
 عن التاريخ وتاريخ ذي اليد غير معتبر حالة الانفراد فكان دعوي  
 صاحب اليد دعوي مطلق الملك كدعوي الخارج فيقضي ببيعة  
 الخارج انتهى **وبما قال في** الدرر ادعى ان هذا العبد لي غاب عني  
 منذ شهر وقال ذو اليد منذ سنة يقضي للمدعي ولا يلتفت الي بيعة  
 المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه  
 فكان دعواه في الملك مطلقا خالية عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ  
 لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند ابي حنيفة فكان دعوي صاحب  
 اليد دعوي مطلق الملك كدعوي الخارج فيقضي ببيعة الخارج انتهى  
**فان قلت** هذا يخالف ما نحن فيه لان واضع اليد يدعي الملك بسبب  
**قلت** هو لا يترجح بالسبب على مدعي الملك المطلق كما ذكرته نصا عن  
 الظهيرية والعمادية وذلك لعدم تضمن دعواه الدفع على انه لو كان  
 كل منهما يدعي بسبب الميراث والعين في يد احدهما او الشراء من  
 واحد وارخ احدهما فقط فهو للخارج كما سنذكره عن الكافي **فان**  
**قلت** ما ذكر في الظهيرية والعمادية فيما اذا ارخا وما نحن فيه قد  
 انفرد ذو اليد بالتاريخ **قلت** تاريخ ذي اليد منفرد لا يعتبر كما قد  
**فان قلت** ذاك في دعوي مطلق الملك **قلت** انفرد ذي اليد بدعواه

فهو للخارج

منه



بسبب الشراء كدعواه بمطلق الملك هنا لعدم تضمن الدفع كما قد منه  
 فمن ادعى مخالفته فعليه النقل انتهى **وقد** ذكر في كافي النسفي  
 دعوى الرجلين لعين منقصة ستة وثلاثين فصلا غير ما ذكرته  
 عن الظهيرية والعمادية فانه لم ينص عليه فنقلت عبارتهم لتتيم  
 الفائدة **حيث قال** اعلم ان الرجلين اذا ادعيا عينا وبرهنا **فلا**  
**يخلو** اما ان ادعيا ملكا مطلقا او ارثا او شراء وكل قسم ثلاثة  
 اقسام **لانه** اما ان يكون المدعي في يد ثالث او في يدهما او  
 يد احدهما وكل وجه على اربعة اقسام **لانه** اما ان لم يؤرخا  
 او ارخا تاريخا واحدا او ارخا وتاريخ احدهما سبق او ارخ  
 احدهما دون الآخر **وجملة ذلك ستة وثلاثون فصلا** اما اذا  
 ادعياه ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يؤرخا او ارخا  
 تاريخا واحدا وبرهنا يقضي بينهما نصفين **لاستوابعهما في الحجة**  
**وان ارخا وتاريخ احدهما سبق** يقضي للاسبق **لانه** اثبت الملك  
 لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضي بالملك له ثم لا يقضي  
 بغيره الا اذا تلقى الملك منه ومن ينازعه لا يتلقى عنه فلا  
 يقضي له به وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعند ابي حنيفة  
 لا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توقيت احدهما  
 لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل  
 ان يكون متأخرا عنه فجعل مقارنا له رعاية للاحتمالين وعند  
 ابي يوسف للذي ارخ لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت  
 يقينا ومن لم يؤرخ ثبت للحال يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ  
 صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضي لمن اطلق لان دعوى  
 الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ تقتصر على  
 وقت التاريخ وابدأ يرجع الباعة بعضهم على بعض ويستحق  
 الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق السابق تاريخا فكان

في يد ثالث

اولي

اولي وهذا اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدهما فكذا الجواب  
 لانه لم يترجح احدهما على الآخر باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر  
 باليد وان كان في يد احدهما فان ارخا تاريخا واحدا ولم يؤرخا فهو  
 للخارج لان بينته اثباتا وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فهو  
 لاسبقهما تاريخا لما مر وعن محمد انه رجع عن هذا القول وقال لا تقبل  
 بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البينتين قامت  
 على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوي القدم والتأخر  
 فيقضي للخارج ولهما ان البينة مع التاريخ تتضمن معنى الدفع  
 فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت وثبوتة لغيره بعد لا يكون  
 الا بالتلقي منه فصارت بينة ذي اليد بذكر التاريخ وتتضمن  
 دفع بينة الخارج على معنى انها لا تنصح الا بعد اثبات التلقي من  
 قبله وبينته على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في  
 ايديهما فصاحب الوقت الاول اولي عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وعند محمد يكون بينهما وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الاخر فعند  
 ابي يوسف يقضي للمؤرخ لان بينته اقدم من المطلق كالمو  
 ادعي رجلا ن شرا من واحد وارخت بينة احدهما دون صاحبه  
 كان صاحب التاريخ اولي عند ابي حنيفة ومحمد يقضي للخارج  
 ولا عبرة للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت تتضمن  
 معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك  
 في وجوب التلقي من جهته لجواز ان شهود الخارج لو وقتوا  
 لكان اقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا تقبل  
 مع الشك والاحتمال وان ادعي كل واحد منهما الارث فان كان  
 العين في يد ثالث ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما  
 نصفان **لاستوابعهما في الحجة** وان ارخا واحدهما سبق تاريخا  
 فهو لاسبقهما تاريخا عند ابي حنيفة وابي يوسف في قوله

صيه

وان كانت في يد ثالث  
 فهو بينهما



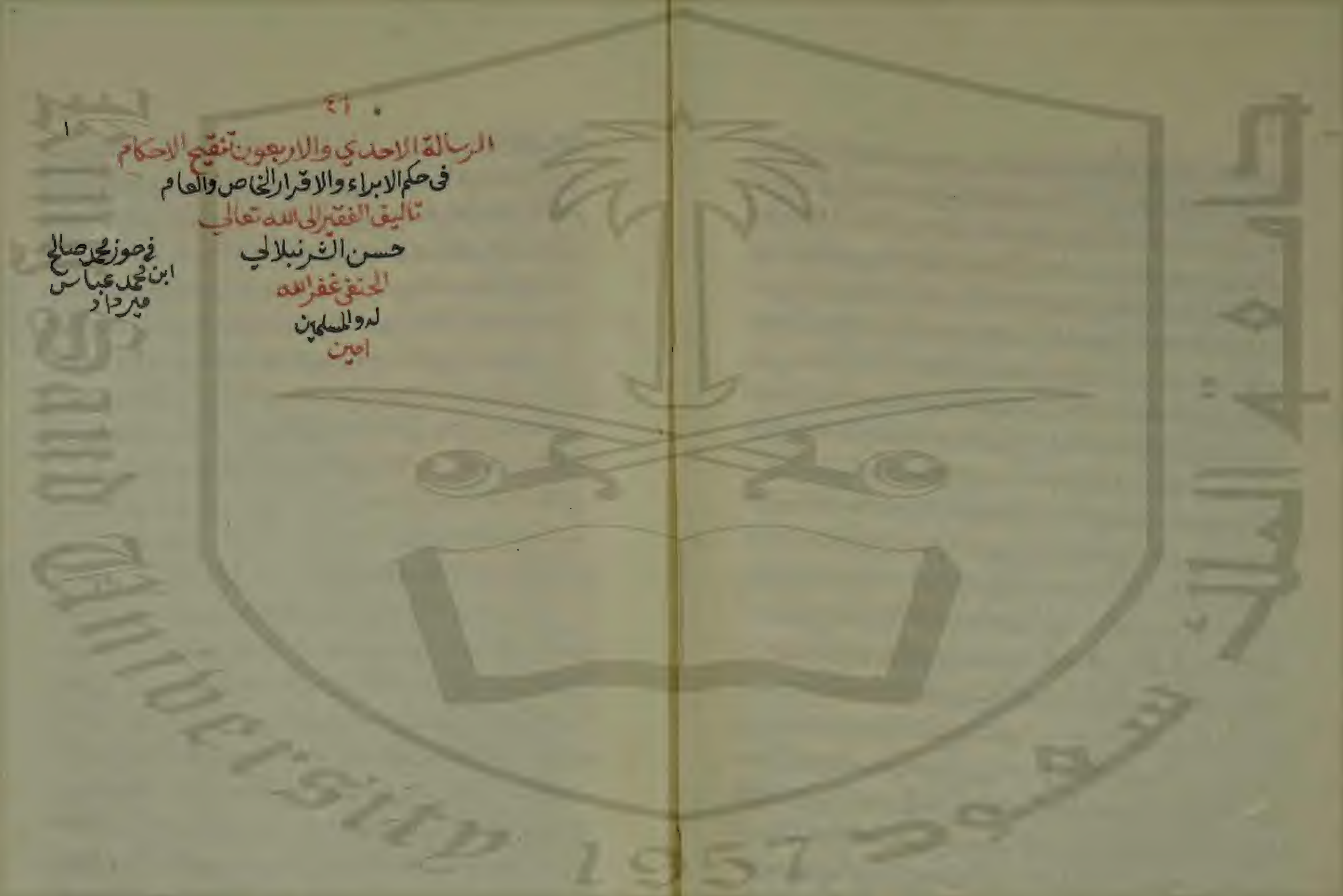
الاخر وكان ابو يوسف يقول اولاً يقضي به بينهما نصفين في الارث  
والملك المطلق ثم رجع الي ما قلنا وقال محمد في رواية ابي حفص كما  
قال ابو حنيفة وقال في رواية ابي سليمان لا عبرة للتاريخ في الارث  
فيقضي بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما لانهما لا يدعيان  
الملك ابدًا بل مورثهما ثم يجزأه الي انفسهما ولا تاريخ للمورثين  
فصار كما لو حضر المورثان وبرهنا على الملك المطلق حتى لو كان للملك  
المورثين تاريخ يقضي لاسبقهما وان ارجح احدهما ولم يورخ الاخر  
قضى بينهما نصفين اجماعاً لانهما ادعيا تلقى الملك من رجلين فلا  
عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ولو كان العين في  
ايديهما فكذا الجواب وان كانا العين في يدا احدهما ولم يورخا او  
ارخا تاريخاً واحداً يقضى للخارج وان ارخا وتاريخ احدهما سبق  
فهو لاسبقهما تاريخاً وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان  
لم يورخ احدهما ولم يورخ الاخر فهو للخارج اجماعاً وقيل عند ابي يوسف  
للمؤرخ وان ادعيا الشراء من واحد ولم يورخا او ارخا تاريخاً  
واحداً فهو بينهما نصفان لاسبقهما في الحجة وان ارخا واحدهما  
اسبق تاريخاً يقضى لاسبقهما تاريخاً اتفاقاً بخلاف مالوا ادعيا  
الشراء من رجلين لانهما لا يثبتان الملك به لبايعهما ولا تاريخ  
ملك البايعين فتاريخه لملكه لا يعتد به وصار كأنهما حضرا  
واقاما البيعة على الملك بل تاريخ فيكون بينهما هذا يوافق ما في  
الزيالي والبرازية لكن الذي في المعراج والنهاية يجعل لصاحب  
التاريخ المقدم وكذا في الاكل لكن بصيغة قيل لكن في العمادية  
نقل الخلاف وقال في كل انه اخذ به بعضهم ونقل عن المتقي صاحب  
التاريخ تقدم بلا خلاف وبه اخذ بعضهم بعد ان نقل الخلاف اولاً  
كأن الخط الحانوتي اما هنا فقد اتفقا على ان الملك كان لهذا  
الرجل وانما اختلفا في التلقى منه وهذا الرجل اثبت التلقى لنفسه

قضى بينهما نصفين اجماعاً

في وقت

في وقت لا ينازعه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضي به لغيره  
الا اذا تلقى منه وهو لا يتلقى منه وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر  
فهو للخارج اتفاقاً لانه اثبت شراء لنفسه في زمان لا ينازعه فيه  
غيره فيقضى به له حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالوا  
ادعيا الشراء من رجلين ووقت احدهما ولم يورخ الاخر فانه يقضي  
بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم عن بايعه في اثبات  
الملك له وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملكه بايعه فلعن ملك  
البايع الاخر اسبق فلم يزد احضينا بينهما وهذا اتفاقاً على ان الملك  
لبايع واحد في حاجة كل واحد منهما الي اثبات سبب الانتقال اليه  
لا الي اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من وقت شهوده  
اسبق فكان هو بالمدعي احق وان كان العين في ايديهما فهو بينهما  
الا اذا ارخا وتاريخ احدهما سبق فينبذ يقضى لاسبقهما تاريخاً  
وان كان في يدا احدهما فهو لذي اليد سواء ارخ او لم يورخ الا اذا  
ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج انتهى عبارة الكافي  
**وعلمت** ما يريد به تصوير المسئلة عن حصر في السنة والثلاثين  
فصلنا بقلنا عن الظهيرية والعمادية قد ذكر في الكافي وغيره  
زيادة تصويرهما اذا ادعيا نتاجاً واحدهما او نتاجاً وملكاً  
مطلقاً او بسبب الى غير ذلك مما لا حاجة لنا في ابراده لزيادته على ما  
يخصنا ولولا الاحتياج لما ذكرته عن الكافي ما سطر عبارة خشيته  
الاطالة مما لا اضطرار اليه فيما يخصنا فان الذي قدمته قبله  
هو على عين المسئلة ولله الحمد والمنة ونسأله متوسلين بحبيبه  
سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ان يدخلنا الجنة وان يحبرنا  
من النار فانه الكريم الغفار الستر أمين والحمد لله رب العالمين  
غفر الله لمؤلفها وكاتبها وقاريها والمسلمين اجمعين يا رزاق  
يا كريم نقلت يوم الثلاثاء ١٢ شعبان ١٢٨٢ **تمت بحمد الله**





٤١  
الرسالة الاحدي والاربعون تنقيح الاحكام  
في حكم الابرء والاقرار الخاص والعام  
تأليف الفقير الى الله تعالى  
حسن الشرنبلالي  
الحنفي غفر الله  
له والمسلمين  
امين

فوز محمد صالح  
ابن محمد عباس  
ميرداد



بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني ورجائي **الحمد لله** الذي جعل الفقه من اشرف العلوم قدرا وافخها اجرا واعظمها اجرا. ولما عيون المؤمنين به نورا. وقلوبهم المحفوظة الحافظة سرورا. وخص علم الفتوى بالمعظم الاكبر. والحظ الاوفر. والرجح الاكثر. والثناء الذي يطوي الزمان وذكره ينشر. كيف لا وقد قال سيد المرسلين صاحب الشريعة الصادق الامين. من يرد الله به خيرا فقده في الدين. فهو عنوان السعادة الابدية. وفهم السيادة السرمدي. والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المصطفى المختار. وعلى آله واصحابه السادة البررة الاخيار **وبعد** فيقول العبد الذليل الراجي عفو مولاه الجليل حسن الثرب لابي الحنفى عاقله الله بلفظه الخفى انه قد ورد سوال عن حكم البراة العامة **وصورته** بعد ان اعترف فلان بان الخلف عن مورثه كذا وكذا وقد وصل اليه ما خصه منه وهو كذا ابراء كل من فلان وفلان الوارثين صاحبه براءة عامة موسعة الالفاظ منها انه لا يستحق فلان قبل فلان حقا مطلقا ولا استحقاقا الى اخره وكتب بها حجة عند حاكم حنفى ثم ترفع الى حنفى اخر وادعى الميرى على صاحبه باعيان وديون لم تكن منصوصا عليها فيما اعترف به فتمسكه خصمه بالابراء العام المانع من الدعوى لما قبله فعرفه الحاكم بان الوارث اذا ابرأ ابراء عاما بان اقرانه قبض تركته مورثه ولم يبق له حق فيها الاستوفاه ثم ادعى شيئا من تركته مورثه وبرهن عليه قبل ذلك منه وكذا الوصالح احد الورثة وابرأ ابراءا ثم ظهر شيء من تركته لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته وكذا اذا كان في تركته دين على الناس فاخرجوه بان يكون لوارث خاص بطل الصلح والحكم بالابراء كما هو ذلك مصرح به في كتب الحنفية من كتاب الاشباه نغلا عن البرازية والخانية وكذا ذلك مصرح به في كتاب الكنز وشرح البحر الرائق تعريف شرعي واستخار الله تعالى وابطل ونقض حكم البراة العامة وكتب به حجة ثم ترفع الخلعان لدى حاكم اخر وتمسكه كل بحجته فهل البراة العامة

الصادرة

الصادرة من الوارث لصاحبه مانعة من دعواه بشي من التركة عليه او الابطال للبراة المذكورة من الحاكم الثاني ابطال صحيح معول به وما حكمه في حجة الابطال من النقول المذكورة مصرح للابطال وسند معتد عليه فيه او ذلك اشتباه حال لم يصادف محلا فلا يقول عليه او ضحو الجواب انما بكم الملك الوهاب **فاجبت** بان البراة العامة المذكورة الصادرة من الوارث لصاحبه صحيحة معول بها مانعة من دعواه بشي سابق على البراة سواء كان عينا او دينيا بعمارات او غيره وابطال البراة غير معتبر وهو مردود على المبطل وما ذكر من النقول غير مصرح للابطال وليس فيها ما يقتضيه وانما هو اشتباه لم يصادف محلا فلا يقول عليه **ثم طلب** في ايضاح ذلك بالنقول فاستعنت بالله تعالى وسطرت ذلك طالبا للشواب من الكرم الوهاب مستعد في البيان من عناية الملك المنان **وسميت** تنقيح الاحكام في حكم الابراء والاقرار الخاص والعام **ورتبته** على مقدمة وثلاثة ابواب وخاتمة **المقدمة** في الفاظ البراة **الباب الاول** في اثبات البراة العامة بالنقول الجمة وفيه دفع الدعوى باثبات الابرا قبل الحكم وبعده وفيه حكم الاقرار العام وتقييد الابرا بالشرط ومعناه ورد الابرا والابرا بعد قبض الدين **الباب الثاني** في رد ابطال البراة العامة بما اشبهه على كثيرين بقول الوارث قبضت تركته مورثي او كل من لي عليه دين فهو برئ منه وفيه اقرار المريض بالقبض والابرا **الباب الثالث** في رد ابطال البراة العامة بمسئلة الصلح المذكورة عن البرازية **الخاتمة** في ازالة الاشتباه الى اصل بالمسائل المستثناة من الابراء العام في الاشباه وبيان حقيقتها وعدم استثناء شيء منها من البراة العامة وفيها ازالة الاشتباه بما ظن من الفرق بين انشا الابرا الحاصل بالهجوم والخصوص في كلام صاحب البحر رحمه الله **في الفاظ البراة العامة** في الفاظ البراة اعلم ان لفظ البراة اما ان يكون عاما واما ان يكون خاصا فالعام الذي يبراه عن الدين والعين نحو لاق حق لي قبل فلان

اذا صدر ابراء عام من احد الورثة للباقى كان مانعا من دعواه بشي سابق على البراة

في اثبات البراة العامة بالنقول الجمة

في رد ابطال البراة العامة بما اشبهه



او فلان برئ من حق او لا دعوى لي على فلان او لا خصومة لي عليه او لا خصومة  
 لي قبله او لا تعلق لي عليه او لا دعوى لي قبله او ليس لي معه امر شرعي  
 او لا استحق عليه شيئا او ابرأتك من حق او ابرأتك مما لي قبلك واما الخاص  
 فاما ان يكون خاصا بدين كقوله ابرأت زيدا من دين كذا فيختص به او عاما  
 في كل دين كقوله ابرأت زيدا مما لي عليه فيبرأ عن كل دين ولا يبرأ عن الدين  
 واما الخاص بالعين فان كان عنها فهو غير صحيح من جهة ان له الدعوى  
 بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة ابرأ عن وصف الضمان للمخاطب وان  
 كان عن دعواها فهو صحيح سواء انشأ الابرأ عن دعوى عين خاصة كقوله  
 ابرأت زيدا عن دعوى هذه العين او عم انشأ الابرأ عن دعوى كل عين  
 كالقرار بالابرا **اعلم** ان الابرأ اذا حصل لشخص مجهول فهو غير صحيح وابرأ  
 المعلوم صحيح ولو كان ما عليه مجهولا وان قول الانسان قبضت جميع تركه مورثي  
 او كل من لي عليه شيء او دين او كل من لي قبله حق فهو برئ منه ليس ابرأ عاما  
 ولا خاصا ولنذكر ايضا ذلك بكلام اجمعا فاقول **الباب الاول** في اثبات  
 البراءة العامة بالنقول المحجة وفيه دفع الدعوى باثبات الابرأ قبل الحكم وبعبارة  
 وفيه حكم الاقرار العام وتعيين الابرأ بما يبطله والبراءة المقيدة والابرأ عن الدين  
 قبل لزومه وتعليق الابرأ بالشرط او معناه ورد الابرأ والابرأ بعد قبض  
 الدين **اما صحة** الابرأ العامة الصادرة من كل من الوارثين لصاحبه المانعة  
 من الدعوى بشي سابق عليها فلما قال في المحيط من باب الاقرار بالبراءة  
 وغيرها قال هو برئ مما لي عليه يتناول الدين لان كلمة علي لا تستعمل الا في  
 الدين فلا يدخل تحتها الامانات فاذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله  
 امانة ولا يتناول ما اصله غصب او مضمون لان كلمة عند تستعمل في الاما  
 نة في المضمونات الا ترى انه لو قال لفلان عندي الف درهم كان اقرارا بالامانة  
 والبراءة عن الاعيان بالاستقاط والابرأ باطله حتى لو قال ابرأتك عن هذا  
 العين لا يصح لان العين لا تقبل الاستقاط فاما ثبوت البراءة عن الاعيان  
 بالنفي من الاصل او برأ العين الي صاحبه فهو صحيح حتى لو قال يعني عند

الابرأ اذا حصل لشخص مجهول  
 فهو غير صحيح وابرأ المعلوم  
 صحيح ولو كان من عليه مجهولا

الكلام في صحة البراءة العامة  
 الصادرة من الورثة

كلمة علي

كلمة عند

العين لا تقبل الاستقاط

وجود

وجود المنازع لاملك لي في هذا العين ثم ادعي انه ملكه لم يصح دعواه وقوله هو  
 برئ مما لي عنده اخبار عن ثبوت البراءة وليس بانثا للبراءة للابرأ فيجعل  
 على سبب تصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل والرد الي صاحبه تصحيحا  
 لتصرفه واذا قال برئ مما لي قبله برئ عن الضمان والامانة لان كلمة قبل  
 تستعمل في الامانات والمضمونات جميعا ولا يدخل تحت الدرك والعيب فيه نص  
 عليه في بيوع الاصل والجامع ولا تستعمل في البراءة عن الحقوق يعني التي هي  
 كالدرع والعيب فاذا ادعي الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بينة عليه حتي  
 يشهد وانه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعدها لانه هذا اللفظ استفاد  
 البراءة على نفي العموم والعمل بالعموم واجب حتى يقوله لم دليل بالخصوص  
 فتثبت له البراءة على العموم فاذا ابرأهم الشهود ولم يوقتوا احتمل ان يكون  
 هذا الحق قبل الابرأ فبرئ عنه بابرأه واحتمل ان يكون بعده فلم يبرأ فوقع  
 الشك في صحة الشهادة فلا يقضي بها مع الشك ولو قال برئ من قد فيه  
 اياي ثم طلب بعده فله ذلك لان هذا بمنزلة العفو ومعناه انه برئ من  
 موجب قد فيه اياي فان البراءة عن عين القذف لا يتحقق وموجب  
 القذف لا يسقط بالعفو فان الغالب فيه حق الله تعالى ولو قال هو برئ من  
 السرقة التي ادعيت قبله لاضمان عليه ولا قطع لان البراءة عن دعوى المال  
 صحيحة وعن القطع لا تصح فبطلت دعواه في حق المال فلا يقطع بغير دعوه  
 ولو قال برئ من فلان او برئ مني فلان يتناول نفي الموالاة لا البراءة عن  
 الحقوق لانه اضاف البراءة الي نفسه دون الحقوق التي عليه فلا يصير الحق  
 مذكورا به الا ترى ان البراءة من نفس الغير تكون اظهارا للمعاداة والوحشة  
 معه والبراءة من الحق الذي عليه تكون انعاما عليه واطهارا للمحبة ولو اقر  
 انه لا حق له قبل فلان يجوزو فلان برئ من كل قليل وكثير دين وود يهتة  
 وكفالة وحد وسرقة وقذف وغيرها لان قوله لا حق لي نكرة في النفي  
 والنكرة في النفي تعم وقوله لا حق لي يتناول ساير انواع الحقوق المالية وغير  
 المالية ولفظ قبل تستعمل في العين والدين والمضمون والامانة جميعا يقال

صورة البراءة عن الاعيان

لا يدخل الدرك والعيب

برئ من قد فيه اياي

برئ من السرقة

البراءة من النفس

البراءة من الحق

لا حق لي تعم

قبل الدين والعين



فلان قبيل فلان اي ضميمته ويقال قبل فلان كذا اي عنده مال عين اوديت  
 بخلاف ما لو قال فلان قبلي الف يتناول الدين دون العين لان لفظ قبل  
 تستعمل في العين والدين جميعا لكن ذكر القفا واحدة والالف الواحدة لا تكون  
 عين اودينا فرحمنا الدين لان استعمال الناس لفظ قبل في الدين اكثر اما هاهنا  
 يجوز ان يكون المقول برئيا عن العين والدين جميعا فامكن العمل بعموم هذا اللفظ  
 فحملنا لفظ قبلي على عمومته ولفظ حق على عمومته وكذا لو قال فلان برئ من  
 حقي برئ عن الحقوق كلها **قلت** وكذا لو ان ابرا فقال ابرائك من حقي  
 اذ لا يفترق الحكم بين الاخبار والاثبات في هذا انتهى لانه جعله بريعا عن حق  
 واحد منكر فلا يتصور البراءة عن حق واحد منكر الا بعد البراءة عن الكل فصار  
 عاما من هذا الوجه بخلاف قوله فلان قبلي حق لان الحق مذكور في الاثبات  
 لا في النفي ويتصور الحق الواحد بدون ثبوت الكل كما يقال رايت رجلا يتناول  
 رجلا واحدا فالخاص لا يجعل عاما الا للضرورة والضرورة في النفي فان نفي  
 الا في لا يتصور الا بنفي الكل كقوله ما رايت رجلا لا يتصور نفي رويته الواحد  
 الا بنفي رويته الكل فحمل الخاص عاما في النفي للضرورة وان اقر انه لا حد  
 له قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها قطع لانه انما نفي حدها هو حقه وحد  
 السرقة خالص حق لله تعالى لا حق للعبد فيه فلا يدخل في نفيه ولو قال لا  
 ارش له قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية  
 نفس لان اسم الارش يتناول بدل الجناية على الادبي وهذه الاشياء بدل  
 الجناية فدخلت تحت الاقرار ولو قال لا جراحه لي قبل فلان يتناول الجراحة  
 الخطا والعهد جميعا ولا يتناول القتل لان الجرح اسم خاص لما دون النفس  
 فلا يتناول النفس لان الفعل في النفس اذهاق للحياة وفيما دونها اباية  
 المجزوء من الجسم وبينهما مغايرة ومباينة انتهى عبارة المحيط **ومثله** في  
 الخلاصة من فصل ابراهيم الدعوي **وفي الخلاصة** ثم في قوله لا حق لي قبل  
 فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين ودين وكل كفالة او اجارة او جناية او حد  
 انتهى **ومثله** في البحر الرائق قال في المبسوط ويدخل في قوله لا حق لي قبل

ابرايك من حقي

قال لاحد لي قبل فلان له ان يدعي عليه سرقة

لا ارش لي قبل فلان

لا جراحه لي قبله

لا حق لي قبل فلان

فلان

فلان كل عين اودين وكل كفالة او جناية او اجارة او حد فان ادعى الطالب  
 بعد ذلك حقا لم تقبل بينته عليه حتى يشهد وانه بعد البراءة لانه بهذا  
 اللفظ استفادها على العموم انتهى **وقال** الشيخ زين في رسالته في ابراهيم انصه  
 وفي الاصل من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له ان يدعي حدا ولا  
 قصاصا ولا ارشا ولا كفالة بنفس ولا مال ولا دينا ولا وديعة ولا عارية ولا  
 مضاربة ولا مشاركة ولا ميراثا ولا دارا ولا راضا ولا عبدا ولا امة ولا شيئا  
 من الاشياء ولا عرصنا ولا غيره الاشياء حدث بعد البراءة انتهى **وفي شرح**  
 المنظومة عن المحيط لوابر احد الورثة الباقي ثم ادعي التركة وانكر والا تسمع  
 دعواه وان اقر وبالتركة اضر وبالتركة عليه انتهى وهذا ظاهر فيما اذا لم تكن  
 البراءة عامة بل في الدين لما علمته ولما سذكركه من انه لو ابراعا ثم اقر بغيره  
 بالمال المبرأ منه لا يعود بعد سقوطه انتهى ولا شك ان ابراعا عن دعوي الاعيان  
 يسقط دعواها كما تسقط بالابرا العام فلا يعود انتهى ويكون الامر بالدفع له  
 لمواخذتهم بالاقرار بالعين حلا على امكن تجدد الملك في الاعيان للمقر له لا بعد  
 منع الابرا كما سذكركه **وفي القنية** لو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقوله لا حق  
 لي قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لا حق لي عليه يتناول الديون دون  
 الاعيان اقرانه لا دعوي له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعي عليه بحكم الوكالة  
 لغيره تسمع انتهى **وقال** في جامع الفصولين ابراهيم عن جميع الدعوي فادعي  
 عليه مالا بوكالة او وصاية تسمع وهذا بخلاف ما لو اقر بغيره فكما اعلمك  
 ان يدعيه لنفسه لا يمكنه ان يدعيه لغيره بوكالة او وصاية انتهى **ومثله**  
 في خزانة المفتين وفيها ادعي دينا فانكر المدعي عليه واعطاه مع المحو او  
 صلحه واعطاه ثم اقام البيينة على اقرار المدعي انه اقر قبل الصلح وقضا المال  
 انه لم يكن لي قبل فلان شي بطل الصلح والقضا وان لم يقض القاضي عليه حتى  
 اقام هذه البيينة بطل المال عنه ولا يقضى عليه شي انتهى **وفي المحيط** خلاف  
 هذا قال في المنتقى هشام عن محمد لو اقام المدعي عليه البيينة ان المدعي اقر  
 قبل الصلح او قبل قبض بدله انه ليس له على فلان شي فالصلح باطل لان

ابرا احد الورثة الباقي

اقر به بعد ابراهيم

قال لاحق لي قبل فلان ثم ادعي بالوكالة تسمع

لا يدعي ما اقر به

**مطلب**  
**نفايس**

دفع المدعي ثم برهن على الابطال



المدعي عليه انما صالحه على اعتبار انه افتدي بيمينه بالصالح وافندي اليمن  
بالمال جاز فكان اقدامه على الصالح اعترافا منه بصحة الصالح فبدعواه بعد ذلك  
انه لم يصح الصالح صار متنا قضا والمناقضة تمنع صحة الدعوي والبينة لا تقبل  
بدون صحة الدعوي الا ترى لو نكل المدعي عليه عن اليمين ففقد القاضي بالمال عليه  
للمدعي ثم اقام المدعي عليه البينة على قرار المدعي قبل القضا بانه لا حق له عليه لم  
تقبل فكذا هذا بخلاف ما لو قضى عليه بالمال بينة ثم اقام البينة ان المدعي قبل  
القضا انه ليس له عليه شيء بطل الحال عليه لانه لم يوجد من المدعي عليه الاعتراف  
بالمال فصحت دعواه فتقبل بينته وان اقام البينة انما اقر بذلك بعد الصالح  
والقضا لانه زعم انه اخذ الذي صالحه عليه بغير حق فيجب عليه رده بخلاف  
الاقرار بالصالح لانه يجوز ان يجب له عليه حق بعد اقراره وان كان القاضي علم  
بان الرجل قد كان اقر عنده قبل الصالح بانه ليس عليه شيء بطل الصالح  
وعلم القاضي هنا بمنزلة الاقرار بعد الصالح انتهى **ثم قال** في الخزائن ادعي  
علي رجل ما لا اوعينا فقال المدعي عليه انك اقررت في حال جوارا قرارك ان  
لا ادعيوي ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتنفذ دعواه  
**اذا** ادعي على اخر شيئا واقام المدعي عليه البينة انك ابرأتني عن الدعوي  
كلها في سنة كذا يصح هذا الدفع المدعي عليه اذا قال ابرأتني المدعي من  
هذه الدعوي فالقاضي يسأل المدعي انك بينة على المال فان اقامها يحلف  
المدعي على البراءة فان لم تكن له بينة على المال يحلف المدعي عليه او لا على دعواه  
المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا على الاصح فان حلف المدعي تركه وان  
نكل يحلف المدعي على البراءة **وفي الايضاح** دعوى البراءة اقرار بالمال  
عند المتأخرين لا عند المتقدمين وهو الاصح كذا في معين الحكام ادعي  
مالا فانكر فاقام المدعي بينة انك اسمعتني منذ عشرة ايام وقال  
المدعي عليه انك ابرأتني منذ عشرين يوما لا يصح دعوى الابرا لما خرب  
الاستمهال عن تاريخ الابرا **وفي القنية** لو قال ليس لي معه امر شرعي يبرأ  
عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال لا ادعيوي لي عليك اليوم ليس له

البينة لا تقبل بدون صحتها

برهن بعد القضا

علم القاضي كالقرار

يسمع الدفع بالابرا

دعواه البراءة اقرار

ليس لي معه امر شرعي  
ومن قال لا ادعيوي لي اليوم عند  
ذا فما يدعي من بعد منها فنكر  
ويبطل بينه

ان يدعي

ان يدعي بعد اليوم انتهى **وفي** التنازخانية لو اقرانه ليس لي مع فلان شيء كان  
هذا ابراء عن الامانات لا عن الدين انتهى **وفي الخلاصة** رجل ابرأ رجلا عن  
الدعوي والخصومات ثم ادعي عليه ما لا بالارث عن ابيه ان مات ابوه قبل  
ابرائه صح الابرأ ولا تسمع دعواه وان لم يعلم بموت الاب عند الابرا انتهى ومثله  
في البرازية انتهى **وفي** جامع الفصولين ابرأ عن جميع الدعوي فادعي عليه  
ما لا بالارث فلو مات قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه  
عند ابرائه انتهى **وفي** العبادية ابرأ احد الورثة الغريم من الدين يصح في نصيب  
المبرئ وفي العبادية ايضا اذا كان للميت ديون على الناس فقال واحد من  
الورثة بريت من تركه ابي يبرأ عن الدين بقدر حقه من التركة لان هذا  
ابراء الغريم بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينا لا يصح انتهى **وقوله**  
بريت بناء الخطاب لمعنى يبرأ ليه قوله بعده يبرأ عن الدين وقوله ولو كانت  
عينا لا يصح لان الابرا عنها يخالف الابرا عن دعواها فتكون امانة عنده بهذا  
كما سذكره **وفي** الفواكه البدرية لو ابرأ مطلقا او اقرانه لا يستحق عليه  
شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الابرا او الاقرار منقول الذمة بشي  
من متروك اب المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بموت ابيه الا بعد الاقرار والابرا  
لا يكون له المطالبة بذلك ويجعل الاقرار والابرا عملا ولا يعذر المقر انتهى  
**وفي** الاشباه من كتاب المداينات لو ابرأ الوارث مديون مورثه غير عالم بموت  
مورثه ثم بان ميتا فبالنظر الي انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الي كونه  
تمليكا لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح انه يبرأ  
**وفي** فتاوي قاضي خان ذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حق لي قبل فلان او  
قال في يد فلان ثم اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعي  
عليه ديننا لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار او على دين  
حادث بعد الاقرار **وكذا** لو كتب الرجل براءة لرجل انه لا حق لي قبلك فوعين  
ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض  
الف درهم لا تقبل الا بتاريخ بعد الاقرار انتهى وكذا في خزائن المغنين ثم قال

لا شيء لي معه  
ابرا ثم ادعي ارثا

لا يعذر المقر  
ابرا مديون مورثه

لا تسمع بعده الا  
بجاءت



فيها وهذا الخلاف ما اذا اقر المدعي عليه وقال جميع ما في يدي من القليل والكثير  
 لفلان ثم انه مكث اياما فحضر فلان لياخذ ما في يده فاعني عبدا ما في يده انه  
 له ملكه بعد اقراره وقال المدعي كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار والقول  
 قول المدعي عليه والعبد عبده الا ان يعيم المدعي البينة انه كان في يده يوم  
 الاقرار انتهى ومثله في قاضي خان انتهى ولكن راي في الوجيز من الفتاوي  
 اذا قال كل ما في يده لفلان فحضر فلان لياخذ ما في يده وادعي ان هذا  
 ايضا داخل في الاقرار وادعي المقر انه ملكه بعد الاقرار والقول قول المقر الا  
 ان يبرهن المقر على قيامه وقت الاقرار وهذا التقريع على اصل الرواية  
 واما على اختيار شيخ خوارزم وعليه الفتوى فهذا الكلام محمول على البر  
 والكرامة فلا يثبت النزاع انتهى وفي الخلاصة لوقال الدين الذي لي علي  
 فلان لفلان او الوديعه التي لي عند فلان هي لفلان فهو اقرار وحق القبض  
 للمقر ولكن لو سلم لي المقر برئي وهكذا في الظهيرية وخراته المفتين  
 وغيرها **وجيت** انجر الكلام الى مسئلة الاقرار العام فاعلم انه اقرار صحيح  
 مصرح به في كتب للذهب مثبت للملك في الجميع للمقر له وليس هبة وكتب في  
 ذلك رسالة شيخ مشايخنا العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله رويها علي من  
 زعم انه تحريك وهبة فيقضي حكمه من التسليم ونحوه وذلك هو ما افتي به  
 الشيخ محمد سراج الدين الحانوتي الحنفي رحمه الله في مسئلة ابن العاصي وهي  
 مسطورة في فتاواه فليست به لذلك انتهى **ولو قال** مالي في يد فلان  
 وارواحق ولا ينسبها الي رستاق ولا قرية ثم ادعي ان له قبلة حقاني بالري  
 في رستاق او في قرية لم تقبل بينته كذا في العاديه وقال في العاديه ايضا  
 وفي دعوى فتاوي قاضي خان انفق الروايات على ان المدعي لو قال  
 لا دعوى لي قبل فلان او لا خصوصية لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه عليه  
 الا في حق حادث بعد البراءة انتهى وفي الفتية ابراه بعد الصلح عن جميع  
 دعاويه وخصوصا انه صح وان لم يحكم بصحة الصلح انتهى وفي الاشياء  
 والنظائر من القول في الدين قال ومن احكامه صحة البراءة فلا يصح

الذي لي لفلان

الكلام على الاقرار العام

البراء

الابرا عن الاعيان والابرا عن دعواها صحيح فلو قال ابرائك عن دعوى هذا  
 العين صح الابرا فلا تسمع دعواه بها بعد دعوى على المخاطب دون غيره كما  
 سذكروا ولو قال بريت من هذه الدار ومن دعوى هذه لا تسمع دعواه  
 وبينته وقوله بريت يعني بضم تاء بريت على انها ضمير المتكلم ليفاير  
 قوله بعده ولو قال ابرائك عنها انتهى **ولو قال** ابرائك عنها او عن خصومي  
 فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراه عن ضمانه كذا في البرازية من  
 الصلح انتهى عبارة الاشياء **قلت** يريد بقوله وله ان يخاصم من  
 خاطبه بقوله ابرائك عنها كما يخاصم غيره لكونه ابراه عن عين واما في  
 قوله او عن خصومتي فيها فليس له ان يخاصم من خاطبه وله ان يخاصم  
 غيره لان البراءة عن دعوى العين صحيحة في حق من خاطبه فقط واما  
 قوله وانما ابراه عن ضمانه فلا يصح ان يرجع الا الى قوله ابرائك عنها  
 لان البراءة عن خصومته ابراء عن دعواها وعن ضمانها ولا بد من هذا  
 الفهم هذا المحل ومثله قول الخلاصة لوقال الرجل لآخر ابرائك عن هذه  
 الدار وعن خصومتي في هذه الدار او من دعوى هذه الدار او بريت من  
 هذه الدار جاز ولا حق له فيها انتهى **قلت** فقوله جاز بمعنى صح الابرا  
 في الصورتين الاولتين بالنظر لمن خاطبه بالبراءة ويتعين العطف  
 بالواو في وعن خصومتي كما في هذه النسخة لان قوله ابرائك عن  
 هذه الدار ابراء عن العين وهو لا يصح الا بالنظر لنفي الضمان وقوله  
 ولا حق له فيها يرجع الى قوله او بريت من هذه الدار فلا تسمع دعواه  
 بها على المخاطب ولا على غيره انتهى **ثم عقبه** في الخلاصة بقوله وفي  
 واقعات الناطقي رجل قال لآخر ابرائك عن هذه الدار وعن خصومتي  
 في هذه الدار وعن دعواي في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعي  
 بعد ذلك هذه الدار تسمع ولو اقام البينة تقبل بخلاف ما لو قال بريت من  
 هذه الدار او قال بريت من دعواي في هذه الدار فانه يجوز حتى لا تسمع  
 دعواه وبينته بعد ذلك لانه بقوله ابرائك خاطب الواحد وله ان يخاصم

الابرا عن الاعيان

متي

صح الابرا عن العين في حق  
 من خاطبه



غيره اما قوله بريت فاضافة البراءة الى نفسه فيبر انتهى عبارة الخلاصة وعلت  
التوجيه ثم قال في الاشباه وفي كافة الحاكم من الاقرار لا يفي قبيله يبراعن  
العين والدين والكفالة والجاراة والمحد والقصاص انتهى **ثم قال**  
صاحب الاشباه وبه علم انه يبراعن الاعيان في الابرا العام **فان قلت**  
يناقض هذا قول صاحب الاشباه وفي اجارات البرازية ان الابرا العام  
انما يمتنع اذا لم يقربان العين للمدعي فان اقربعه ان العين للمدعي سلمها له  
ولا يمنع الابرا انتهى **قلت** لا تناقض لان الكلام في المنع اذا انكر المدعي عليه  
الاستحقاق متمسكا بالابرا العام واما اذا اقرب بالعين للمدعي فالامر بالدفع  
اليه متجه بامكان تجدد الملك فيها مواخذه له باقراره وتصحيح الكلام  
على طريق الاقتضاء والعين قابلة لا بعدم منع الابرا العام من الدعوى  
بخلاف الاقرار بالدين بعد الابراء منه لكونه وصفا قد سقط فلا يعود انتهى  
وعبارة البرازية تعيد هذا ونصها ابر المستاجر الاجر عن كل الدعوى  
ثم ادرك الزرع فجاء المستاجر بعد ما دفع الاجر الغلة وادعي الغلة قيل  
سمع والاشباه انه لا يسمع ولورفع الاجر او لا ثم ابراه المستاجر عن  
الدعوى لا يسمع دعواه وهذا اذا جحد الاجران يكون الزرع للمستاجر وان  
مقرانه للمستاجر يورب بالدفع اليه انتهى **ومثله** في الخلاصة وليس في  
عبارة البرازية فزاده صاحب الاشباه في اختصاره عبارتها من قوله  
ولا يمنع الابرا العام انتهى وان كان صحيحا في حد ذاته لكن فيه ايهام  
ان الابرا العام لا عمل له في منع الدعوى بالعين مع الاقرار بها بعد المبري  
وقد علمت انه مانع وماسخ الامر بالدفع الا لا يمكن تجدد الملك له فيها بعد  
الابرا كما قدمناه انتهى **قلت** وكذا لا يرد النقض على صاحب الاشباه بما قاله  
فيها عن اليتمية مات عن ورثة فاقسموا التركة وابر كل واحد منهم  
صاحبه من جميع الدعوى ثم ان احد الورثة ادعي ديننا على الميت سمع انتهى  
لان المدعي عليه في الحقيقة هو الميت او هو المدعي والوارث قائم مقامه كالوكيل  
لان شفاعه براءة ذمته وبقاء التركة على حكم ملكه حتى يقدم بقضاء دينه

اقرب بعد الابرا

ابرا الاجر عنها

٧ الغلة صح

كتجهيزه

كتجهيزه فلم يكن سماع الدعوى بعدم منع الابرا منها في هذا **وسند**  
الجواب ان شاء الله تعالى عن استدراك صاحب الاشباه على ما سبق منه  
بقوله لكن في مدانيات القنية افرق الزوجان وابر كل واحد منهما صاحبه  
عن جميع الدعوى وكان للزوج بذرفي ارضها واعيان قايمة فالخصم  
والاعيان القايمة لا تدخل في الابرا عن جميع الدعوى انتهى **ويدخل** في الابرا  
العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لاديانته ان لم يقصد ها كما في  
الولو الجية وفي الثانية الابراء عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير  
امانة في يد الخاصب وقال زفر لا يسمع الابراء ويتبقى مضمونة ولو كانت  
العين مستهلكة صح الابرا وبرء من ضمان قيمتها انتهى **وقال** في جامع  
الفصولين قال المدعي لادعوي لي قبيل زيد او لاختصومة لي قبيله بطل  
دعواه عليه الا في حادث بعده ولو قال بريت من دعوائ في هذه الدار  
لا يبغي له حق فيه وكذا لو قال بريت من هذا القن يبقى القن وديعة  
عنده ويبراعن ضمانه انتهى **وفي** الخلاصة اقام البيضة على ابرائه عن  
المغصوب لا يكون ابراعن قيمة المغصوب وانما هو ابراعن ضمان الرد  
لا ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه لا قيمته فكان ابراء  
عما ليس بواجب عليه انتهى **قلت** يعني ليس بواجب الان حال قيام العين  
حتى اذا منعها بعد الطلب او استهلكها بعد ابراضه انتهى **ثم قال** في  
الاشباه فقولهم الابرا عن الاعيان باطل فعناه لا تكون ملكا له بالابرا والا  
فالابراء عنها السقوط الضمان صحيح او يحمل الامانة انتهى عبارة الاشباه  
**وفي** فتاوى ابن الشلبي اقرت انها لا تستحق ولا تستوجب قبيل جماعة  
من ورثتها عينتهم حال الاشهاد حقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا  
بوجه ولا شيئا من الاشياء وكلها مطلقا جليلها وحقيقتها قليلها وكثيرها  
ولا يمين بالله تعالى ولا فضة ولا ذهب ولا وديعة ولا عارية الى غير  
ذلك من الفاظ البراءة وثبت عند حاكم شافعي وحكم بجوبه فهل سمع  
دعوى ورثتها على احد من المذكورين بشي تقدم على تاريخ البراءة

الاعيان لا تدخل  
يدخل فيه الشفعة  
الابرا عن المغصوبة

معنى بطلانه عنها  
علي صح



**فاجاب** الشيخ شهاب الدين الرملي ان فعي لا تسمع دعوى ورثتها ولا  
احد منهم بحق مورثهم متقدم على تاريخ الاشهاد لقيامهم مقام المورث ولو  
كان حي لم تسمع دعواه به لانه سبق منه ما ينافيها والله تعالى اعلم **وكتب**  
تحت خطه بالموافقة العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين القاني المالكي والشيخ  
شهاب الدين احمد بن يونس الشلبي الحنفى وشيخ الاسلام شهاب الدين احمد  
ابن النجار الحنبلي الفتوي رحمهم الله **وفي** فتاوى قارى الهداية سئل اذا  
اقر شخص بانه لا يستحق علي فلان حقا ولا يميننا بالله تعالى ان وجب لما  
مضى من الزمان والى تاريخه ثم ادعى المقرب عوي ثانية هل يحلف **اجاب**  
لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لان اليمين بعد صحة الدعوى انتهى  
**وفي** الاشباه ابراه ابراهيم اقر بعهده بالمال المبرامنه لا يعود بعد سقوطه  
انتهى **وقال** الشيخ زين في رسالته في الابرا قال الامام الطحاوي في كتاب  
الشروط انه لا يحلف اتفاقا بعد الابرا العام انتهى **تنبيه** لو قيد الابرا فاقتر  
انه لا يحلف علي فلان فيما اعلم ثم اقام بينة له عليه حتى سمي قبل هذا الاقرار  
فانها تقبل بينته وهذه البراءة ليست بشي هكذا ذكر في الكتاب ولم يحكم  
فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد فاقتر  
علي قول ابي يوسف لا يصح دعواه فلا يقبل منه ومنهم من قال هذا عند هم  
جميعا وكذا اذا قال في قلبي وفي رأيي او فيما اظن او فيما احسب او حسابي  
او في كتابي فهذا كله باب واحد ولو قال قد علمت انه لا حق لي على فلان  
لم اقبل منه بينته كذا في خزانة المفتين والتاريخانية لا اخاصمك لا اطلب  
منك شيئا من مالي قبلك فهذا ليس بشي **وفي** شرح المنظومة لابن وهبان  
اقر على ترك الدعوى تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا تسمع قال شرف  
الريحة المكي وقال جلال البخاري لا تسمع في الغصلين واذا قال تركته اصلا  
يعني ما ادعاه فهو اسقاط لما يدعيه وابرأ ولو قال تركت دعواي وفوت  
امري الى الاخرة لا تسمع دعواه بعده **فهذا** انضج صحة البراءة العامة  
وصحة منع المقرب دعوى شي سابق عليها وارثا كان او غيره **تنبيه في البراءة**

اليمين بعد صحتها

لا يحلف بعد  
لاحق عليه فيما اظن

المقيدة

**المقيدة بقدر** رجل جاء بشاهدين على رجل بالغ درهم وجاء المطلوب  
بشاهدتين على البراءة بالغ درهم فهذا اعلى وجوه ثلاثة **احد** ان يكون  
المال مورخا والبراءة غير مورخة وكان احدهما مورخا والاخر لا ففي الوجه  
الاول ان كان تاريخ البراءة بقدر تاريخ المال يقضي بالبراءة وان لم يكن  
احدهما مورخا يحلف بالبراءة وكذا لو كان تاريخهما سواء يحلف بالبراءة وان  
كان اصل المال مورخا والبراءة غير مورخة او على العكس يحلف بالبراءة  
كذا في التواريخانية **وفي** شرح منظومة ابن وهبان قال لاخر لا دعوى لي  
عليك اليوم ليس له ان يدعى بعد اليوم بسبب متقدم **تنبيه** لا يصح الابرا  
عن الدين قبل لزوم ادائه الا في مسائل نية عليها في البحر من باب خيار  
الشرط فليست نية في حكم البراءة انتهى ولا يطلب به كغيبلا ولو قرب الاجل  
ولا يمنع الدين من السفر ولا يحلف واذا سكت المقر له صح الاقرار ويرتد  
برده وكذلك الابرا عن الدين واختلف المشايخ في اشتراط مجلس الابراء  
لصحة الرد انتهى **ولا** يصح تعليق الابرا بصريح الشرط كان ادب الى غذا كذا  
فانت بري من الباقي ويصح تعليقه بمعنى الشرط نحو قوله انت بري مني كذا  
على ان تؤدي الى غذا كذا لما فيه من معنى التملك ومعنى الاسقاط انتهى  
**تنبيه** مهم علمت ان الشرط ما كان على خطر الوجود فلا يصح تعليق الابرا  
عن الدين به كما اذا قال لمديونته ان مت بنصب ثاء الخطاب فانت بري  
لا يصح لانه كقوله ان دخلت الدار فانت بري واما لو قال ان مت بضم ثاء  
الخطاب المتكلم فانت بري او انت في حل جازلانه وصية كما في العمادية  
وجامع الفصولين وقاضي خان والتاريخانية عن النوازل فليست نية  
له فانه مهم **وفي** عدائيات الاشباه والنظائر الابراء يرتد بالرد الا في  
مسائل **الاولى** اذا ابرأ المحال المحال عليه فرده لم يرتد **الثانية** اذا  
قال المديون ابرئني فابراه لا يرتد **الثالثة** اذا ابرأ الطالب الكفيل فرده  
لم يرتد وقيل يرتد **والرابعة** اذا قبله ثم رده لم يرتد انتهى واذا عاد  
الى التصديق بعد الرد فلا شيء له الا في الوقف انتهى **فروع مهم** في التجنيس

لا ابرأ عن دين قبل لزوم ادائه

يعلق بمعنى الشرط

الابراء يرتد

صدق بعد الرد



وهب لمكاتبه

لا يصح رد الوارث

ابراء المديون

هبة الدين كالابرا

ابراء الوكيل

الكلام على رد ابطال البراة العامة

والمزيد قال لمكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب  
والمال دين عليه لان هبة الدين فمن عليه الدين يصح من غير قبول ويرسد  
برده فلم يظهر انتفاض الهبة في حق انتفاض العتق انتهى غريم الميث اذا ابرأ  
الميث عن الدين فردّه وارثه على قول محمد لا يصح رده لان الدين ليس عليه وعلي  
قول ابي يوسف يصح لانه هو المطلوب بالدين واذا قبض رب الدين دينه  
ثم ابرأ المديون منه يرجع المديون على رب الدين بما قبض منه في اختيار  
شخص الائمة السرخسي والصدور الشهيد وذكر خواهر زاده انه لا يرجع  
وهو اختيار بعض المشايخ كذا في العبادية وقال في الاشباه يرجع اذا ابرأه  
براءة اسقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع انتهى وهبة الدين كالابرا  
منه الا في مسایل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه رجوع المحتال عليه  
به على المحيل ولو ابرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك ومنها توقفا على  
القبول ومنها لو شهد احد هب بالابرا والاخر بالهبة ففي قبول الشهادة  
خلاف انتهى قلت وتوقف صحة هبة الدين على القبول هو قول زفر  
رحمه الله لما قال في الخلاصة ذكر الامام السرخسي في نسخة ان هبة الدين  
لا يصح من غير قبول المديون قال المصنف رحمه الله وهذا قول زفر رحمه الله  
وكانه اختار قوله وما ذكر في شرح الشافعي قول اصحابنا الثلاثة وعليه  
الفتوى ثم قال في هبة المرأة مهرها الزوجان لم يقبل الزوج الهبة لا  
يصح الهبة وقد ذكرنا الجواب المختار انه يصح من غير قبول انتهى الوكيل  
بالبيع اذا قبض الثمن ثم ابرأ ذمة المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن على  
المشتري واذا كان للصغير دين فصالح ابوه او وصيه على بعض وخط  
عنه ان وجب بمعاقدته صح الخط ويضمن عند ابي حنيفة ومحمد كالوكيل  
اذا ابرأ المشتري عن الثمن وان لم يكن بمعاقدته لا يصح لانه تبرع بماله  
كذا في العبادية **الباب الثاني** في رد ابطال البراة العامة بما اشبه  
من النقول وبيان وجه رده واضهارا ان ما استند اليه ليس وجهاً  
لما ظنه الراي المبطل اعلم ان ما صرح به في الاشباه من قوله ان الوارث

اذا ابرأ

اذا ابرأ ابراعا ما بان اقراره قبض تركه مورثه ولم يبق له فيها حق الا  
استوفاه ثم ادعى انه شي من تركه مورثه وبرهن عليه قبل ذلك منه  
ليس فيه شيء من الابرا العام ولا الخاص بل هو اقرار مجرد وهو لا يقتضي  
منع الدعوى فلم يكن من قبيل الابرا العام الحاصل المخصوص به يقتضي  
اثبات الحق له دون المقر كقيد وقد بينه واوضحه بإداة المحصر  
بالصورة المذكورة التي ليس فيها خطاب لمعين يقتضي التملك منه  
والاختصاص به دون المقر فكان ترجمة منه بالابرا العام ولم يمثل له  
بمثال ولم أر في كلام ائمتنا من ذكر هذه المسئلة زيادة هذه الترجمة التي  
هي الوارث اذا ابرأ ابراعا ما وانما يبتدئون بقولهم اشهد الولد على نفسه  
او اقر الوارث على نفسه الى اخره كما سنذكره وبيان ايضاح ذلك بما ذكره  
من النقول **منها** ما قال في المحيط لو قال لاديني علي احد ثم ادعى علي  
رجل ديناً صح لاحتمال انه وجب بعد الاقرار وفي نوادر ابن رستم عن  
محمد رحمه الله لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا تبرأ غرماؤه  
من ديونه الا ان يقصد رجلاً بعينه فيقول هذا بري مما عليه او قبيلة  
فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من  
الدين لا يصح لما عرفت في كتاب الهبة من هبة الدين وابراءه انتهى  
**ونصه** في الهبة هبة الدين ممن عليه الدين ابراء واسقاط حقيقة  
فالجهالة اي في الدين لا يمنع صحته اي الابرا ولو حمله من كل حق له  
عليه ولم يعلم بما عليه بري صكاً لا ديانة عند محمد وقال ابو يوسف بري  
ديانة ايضاً وهو الاصح كما لو علم بما عليه انتهى وقال في التبيين وللمزيد  
وعليه اي على قول ابي يوسف الفتوى انتهى ثم علمه في المحيط بقوله  
لان الابرا اسقاط ولهذا يصح بلفظ الاسقاط ولا يقتصر صحته الي  
القبول وجهالته الساقط لا تمنع صحة الاسقاط لانه متلاش فلا يرد  
عليه التسليم والتسلم ليفضي الى المنازعة وصار كالشترى اذا ابرأ  
البائع عن العيون صح وان لم يبين العيون كذا هنا انتهى **في** العبادية

اقر الوارث بقبض جميع تركه والده ثم ادعى شي من تركه

فيكون ابرأ على قول فلا يصح كما ياتي قريباً



لوقال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الابرأت قال ابو الليث وعندي انه يصح انتهى  
**وفي خزانة الفقهاء** ولوقال ابرأت جميع غرمائي لا يجوز الابرأت الا اذا نص  
على قوم يحصون وعند ابي الليث رحمه الله صح انتهى **وفي** قاضي خان  
من كتاب الوصايا رجل قال ابرأت جميع غرمائي ولم يسمهم ولم ينو احد منهم  
بقلبه قال ابو القاسم روي ابن مقاتل عن اصحابنا انهم لا يبرون **وفي**  
الظهيرية لوقال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح وكذا  
ابراة جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يحصون فحينئذ  
يصح اقراره وابرأؤه **وفي** الحاوي الحصري وفي الجامع الاصغر قال  
استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لم يصح وكذا لوقال ابرأت  
جميع غرمائي لم يكن براءة حتى ينص في المسئلتين على معين ولو قبيلة  
فلان وهم يحصون فحينئذ صح الابرأ والإقرار انتهى والاباحة من المجهول  
جائزة وبه يفتي في تخالف الابرأ قال ان تناول فلان من مالي فهو له حلال  
فتناول فلان قبل العلم لا يضمن وتجاوز الاباحة وان عم وقال كل انسان  
فاكل منه انسان قال ابن سلحة يضمن لانه ابراء وبراء المجهول لا يصح وقا  
ابن سلام لا يضمن لانه اباحة والاباحة من المجهول جائزة وبه يفتي **حاشي**  
من كل حق هو لك علي ففعل برئ عند الثاني مع علم ومالم يعلم وعليه  
الفتوى **وفي القنية** جعلت غرمائي في حل لا يبرون عند علمائنا  
وعند ابن مقاتل يبرون ولوقال جعلت غرمائي في حل لا يبرأ  
لانه معلوم دون الاول **مر** عن محمد من كان لي عليه شيء فهو في حل لا  
يبرون ولو خص فقال فلان في حل مالي عليه يبرأ ومثله عن ابي يوسف  
ولوقال رجل كان معه الف درهم او متاع فقال الالف التي كانت معي  
امس لم اقرضها احدا ولم يقبضها مني احد ثم ادعى بعده غصبها  
على رجل واقام بينة لا تقبل لانه اذ بهم لان هذا شيء معين ولو  
قال ليس لي على احد شيء او لم اقرض احدا شيئا ثم اقام البينة على  
رجل تقبل لانه معين ولوقال مالي بالكوفة دارا ومال في دورها

دار

دارا وقال مالي في الدنيا دارا او قال مالي على احد شيئا وقال اخذت من  
كان لي عليه شيء فله ان يدعي لانه لم يبرأ احد يعرف انتهى عبارة القنية  
**وفي** المحيط من باب ما يمنع صحة الدعوى وما لا يمنع ابن سماعة عن  
محمد لوقال اي عند عدم المنازع هذه الدار ليست لي او لعبد في يده ليس  
هذا لي لم يثبت حقا لاحد وكل اقرار لا يثبت به حق لانسان فهو ساقط  
ومثله في الخلاصة لوقال هذه الدار ليست لي ثم اقام البينة انها له  
قبلت بينته لانه لم يقبل رجل يعرف انتهى **ثم** قال في المحيط وذكر  
هشام عن محمد قال مالي بالري حق في دار واراض ثم ادعى واقام البينة  
في دار في يد انسان بالري تقبل انتهى **وذكره** قاضي خان عن ابي يوسف  
فقال وعن ابي يوسف اذا قال مالي بالكوفة دارا وقال مالي على احد  
مال ثم ادعى بالكوفة دارا او ادعى بالاعلى رجل تسمع دعواه لانه لم  
يبرأ انسانا بعينه فتسمع دعواه انتهى **ثم قال** في المحيط فان قال  
ليس لي بالري في رستاق كذا في يد فلان دارا ولا ارض ولا حق  
ولا دعوى ثم اقام البينة ان له في يديه دارا وارض لا تقبل الا ان  
يقم البينة انه اخذه من بعد الاقرار انتهى **ومثله** في الخلاصة  
ومثله في قاضي خان وفي فصول العبادي الشهد الابن على نفسه انه  
قبض جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده قليل ولا كثيرا الا  
استوفاه ثم ادعى بعد ذلك دارا في يد الوصي وقال هذه من تركة  
والدي تركها ميراثا لي ولم اقبضها فهو على حجته واقبل بينته واقضي  
له ارايت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من الدين على  
الناس وقبضت كله ثم ادعى على انسان ان لابي عليه مالا لم اقبل  
بينته عليه واقضي له بالدين انتهى **وفي الظهيرية** وصي الميت اذا  
دفع ما كان في يده من تركة الميت الي ولد الميت واشهد الولد على  
نفسه انه قبض تركة والده ولم يبق له من تركة والده قليل ولا كثير  
الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي



واقام البيعة على ذلك قبلت بينته وكذلك اذا اقر الوارث بذلك شمر  
ادعي شيئا انه تركه الميت تضع دعواه انتهى **ومثله** في خزانة المفتين  
حرفا بحرفي انتهى **وفي كتاب** الاقرار من الاصل وصي الميت اقرانه  
قبل قبض كل دين لفلان الميت على الناس فادعي غير الميت على الوصي  
اني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت  
انه كان للميت عليك دين قال قول للوصي مع بيمينه ولو قافت بيعة  
على اصل الدين لم يلزم الوصي شي لان لم يقبض شيئا من الرجال  
بعينه ولم يقضه الي الاخر مجهول وكذا في قوله قبضت كل دين  
لفلان بالكوفة او اضاف الي مصر او سواد وكذا الوكيل يقبض الدين  
والورثة والمضاربة في جميع ذلك سوا انتهى كذا في الحاوي الحصري  
**ومثله** في الظهيرية ومثله في الترخانية ومثله في جامع الفصول **لين**  
ومثله في الدرر والفرع عن الثانية انتهى **وفي** العبادية اذا قال الوارث  
تركته حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل بالترك  
حتى ان واحدا من الغائمين لو قال قبل القسمة تركت حتى يبطل  
حقه انتهى **وفي** خزانة المفتين لو قال صاحب الاجل برئت من  
الاجل او قال لاحاجة لي في الاجل لم يبطل الاجل ولو قال المطلوب  
للطالب برئت من الاجل بنصب التاء يبطل الاجل واذا قال الطالب  
برئت عن الدين الذي على فلان برفع التاء يبرأ المدين عن الدين  
وهو الصحيح واذا قال تركت الاجل ففيه روايتان انتهى **وقال**  
الحادي ذكر في الجامع الصغير عني في يد رجل يقول هو ليس لي وهناك  
من يدعي يكون اقرارا بالملك للمدعي حتى لو ادعاه لنفسه لا يقبل  
قال الامام ظهير الدين في فتاواه والحااصل ان قول صاحب اليد ان هذا  
العين ليس لي عند وجود المنازع اقرارا بالملك للمنازع علي رواية  
الجامع وعلي رواية الاصل ليس باقرارا بالملك له لكن القاضي يسأل  
ذاليد اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر

يا مدعي

يا مدعي باقامة البيعة عليه انتهى **وقال** في الفيض للبرهان الكري  
المدعي عليه اذا قال ليس لي او للمدعي به ليس ملكي يكون اقرارا  
للمدعي على قول ولا يكون اقرارا على قول وهو الرابع انتهى **ثم قال**  
الحادي ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد يعني قال هذا العين ليس لي  
ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع انه يمنع من الدعوي بعده للتناقض  
وانما لا يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد انتهى ونقله عنه في الدرر  
والفرع من غير زيادة انتهى **وبعث** صاحب جمع الفصولين بما يقتضي  
اتحاد الحكم فليراجعه من يرويه انتهى وكذا ذكره في الحاوي الحصري  
عن الجامع الكبير دار في يد رجل اقام الاخر البيعة ان الدار بداره  
ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقرانها ليست له بطلت  
بينته وان لم يقر بها الانسان معروف انتهى وعند عدم المنازع لا يصح  
نفيه اي نفي ذي اليد ملكه حتى لو ادعي هذا العين رجل آخر وادعاه  
ذو اليد ايضا وقال هو لي صح دعوي ذي اليد باتفاق الروايتان  
انتهى **ثم قال** الحادي اذا قال ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي  
او لاحق لي فيه او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منا  
له حين ما قال ثم ادعي ذلك احد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك والقول  
قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واشباه ذلك  
مما ذكر لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما  
يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد انتهى ومثله في الفيض انتهى  
ومثله في خزانة المفتين انتهى **فهذا** علمت الفرق بين صيغة  
ابرائك او لاحق لي قبلك وبين صيغة قبضت تركة مورثي او كل  
من لي عليه دين فهو بريء ولم يخاطب مهيئا بالابرا فيقول هذا بريء  
مخالي عليه ولا قبيلة فلان وهم يحصون ويثبتون هذا يفرق لان ابرا  
المجهول لا يصح وبراء المعلوم ولو من مجهول صحيح واليه اشار في شرح  
منظومة ابن وهبان **وعلمت** ان ما استند اليه المبطل ليس

ي

زع



وجها لما زعمه من ابطال الابرار العام الحاصل بقول المبري لاحق لي قبل فلان  
 باقرار الوارث انه قبض جميع تركته مورثه **وعلمت** ايضا بطلان فتوي  
 بعض اهل زماننا بان ابرار الوارث وارث ابرار عام لا يمنع من  
 دعواه بعده بشي من التركة **واعلم** انه قال في منظومة ابن وهبان  
 وان قال لا شيء من الارث عنده لنا ثم من بعد ادعي ليس يتكر  
**وقال** في شرحه المسئلة من قاضي خان قال وصي الميت اذا دفع ما  
 كان في يده من تركته الميت واشهد الولد على نفسه انه قبض تركته  
 والده ولم يبق له حق من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه  
 ثم ادعي في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركته والدي واقام البينة  
 قيلت بينته وكذا اللو اقر الوارث انه استوفى جميع ما على الناس  
 من تركته والده ثم ادعي علي رجل دينا للوالده تسمع دعواه انتهى  
**وحيث** صرح الناظم بان المنظوم هو هذا المذكور في قاضي خان  
 فغيبه تساهل لان قاضي خان لم يقيد بهنا بالطرق المضاف الي  
 ضمير المخاطب ليقضي براءة المخاطب مما عنده عليه ما توهم فلا يرد  
 ما قاله المصنف عن صاحب الفوائد الطرسوسي ان قولهم المنكرة  
 في سياق النفي انتقض بهذا ولا يحتاج الي ما اجاب به ابن وهبان  
 من امكان حمله على ما قبض يعني لم يبق له حق مما قبضه انتهى  
 ونهت بقولي لم يقيد بهنا لتعلم ان قاضي خان ذكر المسئلة في  
 كتاب الاقرار مطلقة عن التقييد بمخاطب وهو الذي ذكره ابن  
 وهبان عنه شرحا **وفي** كتاب الدعوي عن المنتقى مقيدة به  
 وهو المطابق لما نظمه ابن وهبان فكان عليه وعلى الشارح ابن  
 الشحنة التنبيه على ذلك **قلت** وعلى تقدير ذكر الخطاب واردة  
 الوصي بالخطاب كما ذكره ابن الشحنة عن العمادية نقل عن المنتقى  
 فلا يمنع الدعوي بعده لان لفظة عند خاصة بالامانة كما قد مرنا  
 عن المحيط وهي من الاعيان والمدعي به عين والابرار عنها لا يصح

بخلاف

بخلاف الابرار عن دعواها وليست حاصلة بهذا الاقرار **تنبيه في**  
**اقرار المريض مرض الموت بالقبض والابرار** اقر المريض مرض الموت  
 انه كان ابرار فلانا عن الدين الذي له عليه في صحته لم يجز بخلاف  
 الاقرار بالقبض كذا في خزنة المفتين وقال قبله المريض مرض الموت  
 اذا اقر انه اسبق في من غريمه فان كان الدين وجب له على الاجنبي  
 في حال الصحة فاقراره جائز باستيفائه وان كان عليه دين معروف  
 سوا وجب الدين الذي اقربا استيفائه بدلا عما هو ليس بحال كبديل  
 الصلح عن دم عمد والمهر ونحوه او بدلا عما هو مال وان كان الدين  
 الذي اقربا استيفائه وجب له على الاجنبي في مرض الموت وعليه  
 دين معروف ودين وجب في المرض بمعايينة الشهود فان كان  
 الذي اقربا استيفائه بدلا عما هو مال كالنخل ونحوه لا يصح اقراره  
 بالاستيفاء وان كان ديناً على ليس بحال كبديل الصلح عن دم العمد  
 فان اقربا لاستيفاء جاز وان كان عليه دين معروف وابرار الوارث  
 لا يجوز سواء كان عليه دين او لم يكن والاقرار بقبض الدين من الوارث  
 لا يصح انتهى **الباب الثالث** في رد ابطال البراة العامة بمسئلة  
 الصلح التي حكاهما المبتطل عن الاشباه بقوله وكذا اذا صلح  
 احد الورثة وابرار ابرار عام ثم ظهر شي من تركته لم يكن وقت  
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته انتهى فلتعلم انها ليست ايضا  
 من هذا القبيل لانه عزاه في الاشباه الي صلح البرازية ونصها  
 قال تاج الاسلام ونحو صدر الاسلام وجدته صلح احد الورثة  
 وابرار عام ثم ظهر شي في التركة لم يكن وقت الصلح لارواية  
 في جواز الدعوي ولقائل ان يقول يجوز دعوي حصته منه  
 وهو الاصح ولقائل ان يقول لا انتهى عبارة البرازية فنقلها  
 في الاشباه بما فيه استنباه لا يليق اطلاقه لانه اصله معزو  
 الي الخط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد الابرار بكونه لمعتين



ولا غيره وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح الذي ذكره اصحاب المتن والشروح في مسئلة التخرج مع البراء العامة لمعين فلا يصح ان يقال رواية فيه كيف وقد قال قاضي خان كما قد مناه عنه اتفقت الروايات على ان المدعي لو قال لودعوي لي قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه عليه الا في حادث بعد البراء انتهى وان كان المراد به الصلح والابرا بنحو قول الوارث قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفيت الاخره فلا يصح ايضا ان يقال لارواية فيه لما قد مناه من النصوص على صحة دعواه بعده على اننا قد مناه كاية اتفاق الروايات على صحة دعوي ذي اليد المقربان لا ملك له في هذه العين عند عدم المنازع **والذي** يترى من تلك العبارة ان المراد منها الابراء الغير معين مع ما فيه فلم تمنع الدعوى هنا لان المدعي به عين وكذا بتقدير ان يكون المدعي به ديناً يحمل الشيء عليه لما قد مناه من النصوص المصروفة بصحته لمعين ومنع الدعوي بشئ سابق على البراء على اننا لو تنزلنا وسلمنا ان المراد به الصلح والابرا المعين وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن البسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوي المعتمدة كقاضي خان والمخلاصة فيقدم ما في الشروح والمتون ومشهور الفتاوي ولا يعدل عنها اليه ولا يصح ان يراد به الصلح فقط دون الابرا العام مع وجود النص عليها ولم يسم ارادة الصلح فقط فهو صحيح لما قال العجادي ذكر ظهير الدين المرغيناني في شروطه اذا صلح احد الورثة الباقيين من التركة وفيها اعيان عروض وعقار وحيوان وامتعة والدي لا يدري ماهي وجميعها في يد المدعي عليهم جاز الصلح عندنا خلافاً لث في رحمه الله بناء على ان الابرا عن الحقوق المجهولة جائز عندنا وعنده لا يجوز وقال ابو القاسم الصغار ان الابرا عن الديون المجهولة جائز واما الصلح عن الاعيان المجهولة لا يصح لان فيه معنى البيع وهو عليك نصيبه اياهم ولان التركة لا تخلوا عن دين فلو جاز هذا ادي الي تحريك الدين من غير من عليه وانه يجوز

ولكن

ولكن الاصح ان هذا الصلح يجوز والجهالة انما تكون مانعة من الجواز اذا كانت مانعة من التسليم اما الجهالة بنفسها فلا تكون مانعة وهنا غير مانعة لان التركة في ايديهم فوقع الاستغناء عن التسليم واما قوله لان التركة لا تخلو عن دين قلنا هذا وهم وبه لا يثبت الفساد اذ لو اعتبر هذا الوهم ماصح عقد في العالم انتهى وقد مناه عن القينة لو ابراه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان لم يحكم بصحة الصلح انتهى فبطل هذا السند المتسكك به المبطل في ابطاله الابرا العام لمعين **واقفاً** ما ذكره في حجة بقوله وكذا اذا كان في التركة دين على الناس فاخرجوه بان يكون لوارث خاص الي اخره فليس في حجة البراء اشراط الدين لاحد فهو ادر اجزى وعمويه لا يظن رواجه على ذوي الفضائل **ثم** قوله استخار الله تعالى وابطل ونقض حكم البراء ينادي بعدم العلم بحقيقة ما كان مريداً فعله لان الاستخارة فيما لم يعلم حقيقة امره والحكم لا يصدر الا من علم لاظن **فهذا** علمت بطلان حجة الابطال وتحققت صحة البراء العامة للمعين في حجة على ان حجة الابطال مشتملة على وجوه من الخلل بحيث لو افردها فيها واحد لكان كافياً في ابطالها فضر بنا عن ذكرها لانه لا يحتاج الي بيان ذلك لبطلانها من الاصل لا عن عارض **الخاتمة** حيث علمت بما تقدم حقيقة المراد من تلك المسائل التي ليست سنداً لما ظنه فليست به لما عرّفه في ذلك الاشتباه من كلام صاحب الاشياء : باستثنائه خمس صور قال تقبل فيها الدعوى بعد الابرا العام فانه غير مسلم **اما صورتان منها** فقد علمتها في بيان الرد الابطال وهما اقرار الوارث بقبض التركة بعد دفع الوصي له التركة ومسئلة الصلح **والثالثة** هي اقرار الوارث بانه قبض جميع ما على الناس من تركته ابيه وقد هنا ايضاً انها ليست من صور الابراء العام ولا الخاص **المختص** **والرابعة** الابراء العام في ضمن عقد فاسد وانما

بيان  
لاباير



ساعة الدعوي بعده لفساد الابراء بفساد الصلح فانعدم من اصله  
 فلا يقال يستثنى مع بقائه كذا وهذا بخلاف الابراء الحاصل بعد  
 الصلح ولو كان الصلح فاسدا الا في ضمن الفاسد كذا **والخاتمة**  
 وهي التي صدر بها في كلامه بقوله بخلافه في قبله الاضمان  
 الدرك فانه لا يدخل فيقال هذا استفاد حدوثه بعد البراءة  
 من قول قاضي خان الذي قد مناه عنه بصيغة اتفقت الروايات  
 على ان المدعي لو قال لا دعوي لي قبل فلان ويصح حتى لا تسمع  
 دعواه عليه الا في حادث بعد البراءة انتهى لان الاستحقاق  
 كان منعدما وقت البراءة وانما حدث بالثبات استحقاق  
 المبيع بعدها فلم تشمل البراءة فلا يستثنى ولهذا قال في  
 القنية لو اقرت بالغداة انها لا دعوي لها عليه فلها ان تطلب  
 منه بالعشي النفقة لانها يجب ساعة فساعة انتهى فبقي  
 الابراء العام في كلام الامية على عمومته من غير استثناء شيء  
 مما ذكرناه منه في الاشباه والنظائر على ان كلام صاحب الاشباه  
 فيها عند كلامه على حكم الدين ينافي هذا الاستثناء وكذلك  
 ما صرح به في رسالته في الابراء العام من التنصيص على منعه  
 من دعوي الموروث وغيره الا في حادث بعد البراءة **واقفا**  
 ما ذكره في البحر عن القنية وقد مناه في كلامه في الاشباه عنها  
 بقوله افترق الزوجان وابرا كل صاحبه عن جميع الدعاوي  
 وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوي لان  
 الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان انتهى **فالجواب**  
**عنه** ان يحمل قول القنية وابراء كل صاحبه عن جميع الدعاوي  
 على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابراءتها عن جميع الدعاوي  
 مما لي عليها لاختصاص بالديون فقط لكونه مقيدا بما لي عليها  
 يريد هذا بل بعينه فاعل به في القنية من قوله لان الابراء

انما ينصرف

٦٨  
 انما ينصرف الى الديون انتهى فانظر الى اداة الحصر فان لم يحمل  
 على ما ذكرته في تعليقه فانه لا يصح الا بالنظر الى الابراء الخاص  
 فان لم يحمل على ما ذكرته من تصوير الابراء بالصورة الخاصة  
 بالدين يبطل قول ائمة الحنفية ان الابراء عن دعوي الاعيان  
 صحيح وان الابراء عن دعوي الاعيان يشمل الابراء المطلق العام  
 كما تقدم ولانه لم يقتصر في القنية على هذا في صور الابراء فانه  
 قال فيها كما تقدمناه ابراء بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصومه  
 صح وان لم يحكم بصحة الصلح وقد مناه عنها ايضا لو قال لا تعلق  
 لي علي فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيستأول الديون  
 والاعيان انتهى فاذا لم يحمل على ما قلناه تعارض النقل في منع  
 الابراء العام من دعوي الاعيان بمسئلة ابراء الزوجين ولا يصح  
 ان تختص المرأة بعدم البراءة عن دعوي الاعيان مع وجود الابراء  
 العام من الزوج بكونها زوجة لانه فرق بصورة المسئلة على  
 انها بعد الافتراق صارت اجنبية فلا وجه لتخصيصها بعدم  
 البراءة عن دعوي الاعيان ولو بقي على ظاهر المعارضة فلا  
 يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافة الحاكم وغيرها المصريح  
 بعموم البراءة لكل من ابراء ابراء عاما الى كلام ونقل في القنية مع  
 ما يعارضه فيها بمثل ما في المبسوط وكافة الحاكم ذكر بعلامة ظهير  
 ثم تاشي وكما لبياني فلا يجوز ان يعدل الى كلام هذين ويترك  
 ما في المبسوط والكا في ومن وافقهما **هذا** وان صاحب البحر  
 ادعي فيه ان عبارات الكتب المشهورة تعطى التفصيل في انشاء  
 الابراء عن دعوي الاعيان بين كونه حاصلا بطريق الخصوص  
 كما اذا ابراء عن دعوي هذه العين فلا تسمع دعواه بالنسبة الى  
 المخاطب وتسمع دعواه بالنسبة الى غيره وبين كونه حاصلا  
 بطريق التعميم فله الدعوي على المخاطب وغيره ولهذا قال في



القنية افترق الزوجان وبراء كل صاحبه الى اخره ولم يذكر لذلك وجهاً غير ما استظهر به من كلام القنية في مسئلة ابراء الزوجين وهو لا يقتضي الفرق ونبه على ذلك تلميذه الشيخ شرف الدين الغزي في حاشيته على الاشباه والنظائر من غير زيادة شيء على الاستظهار المذكور وهو استظهار بما يظهر خلاف المدعي كيف وقد نص في القنية على صحة انشاء البراء عن دعوي الاعيان بطريق العموم كما قد مناه بقوله لو ابراه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان لم يحكم بصحة الصلح انتهى لان قوله ابراه يصح تعلقه بقوله عن جميع دعاويه وخصوماته وان صح تعلق قوله عن جميع دعاويه بقوله بعد الصلح فالبراء غير مقيد بشيء فكان عاماً انتهى **وفي** الحاوي الحصري ذكر اصلي وفي اخره وانه ابراه عن جميع دعاويه **فهذا** وخصوماته قال ابراه عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح **فهذا** وبما قد مناه ظهران انشاء البراء عن دعوي الاعيان لا يفترق بين كونه حاصلاً بطريق الخصوص او العموم في افادة البراءة عن دعوي العين على من خوطب بالبراءة مطلقاً فتعين حل مسئلة ابراء الزوجين على ما ذكرته توفيقاً بين كلام الائمة اذا هو واجب مهما امكن على ان صاحب الاشباه ذكر فيها ما ينال قض هذا كما قد مناه من قوله البراء عن دعوي الاعيان يشمل البراء العام فساوي قول المبري ابرأت فلانا عن جميع الدعاوي قوله لاحق لي قبل فلان فيمنع من دعواه عليه بشيء سابق على ذلك كما قد مناه ومن يدعي الفرق عليه اثبات الدليل له كما هو معلوم عند ذوي الفضائل فيقول الاعلام اذ ليس جميع ماسطرته الاقلام يكون راجعاً على صدور الانام المنتشر في افق الاحكام صبح نظره جالب التوكل والاوهام ادام الله نفعهم للخاص والعام وقد وافق كمال الجمع بختام شهر الصيام سنة اثنين واربعين بعد الالف فلنعم

موافقة

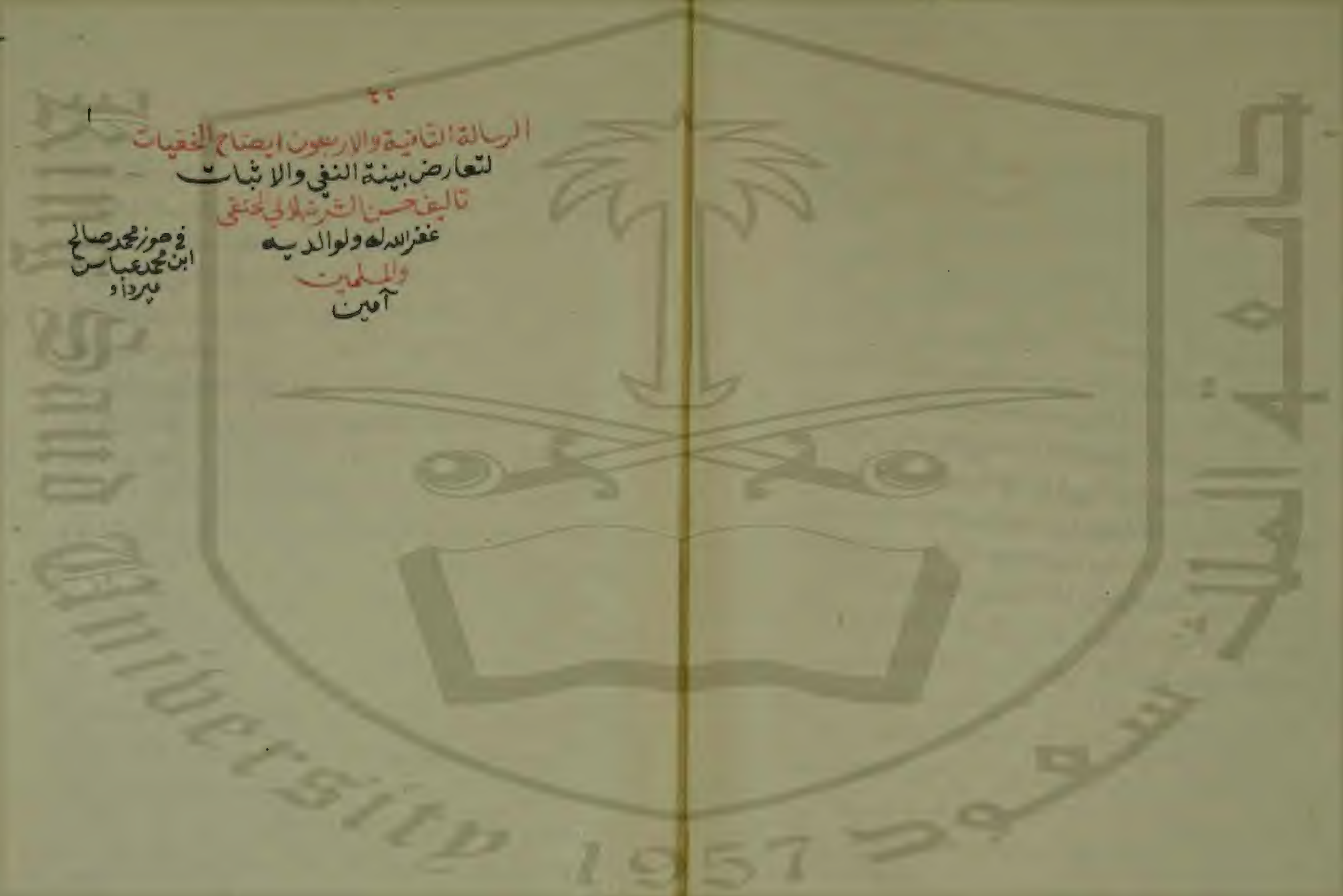
موافقة الختام وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين الكرام وعلى آله واصحابه الناقلين احكام شريعته بمزيد الضبط والاحكام على الدوام انتهى نقلها يوم الاثنين ١٩ شعبان سنة ١٢١٩

**مثل** عن رجل توفي الى رحمة الله تعالى عن زوجته واخوته وترك ما يورث عنه شرعاً وقسمت التركة بينهم واخذ كل من الزوجة والاخوة ما يخصه وصدر من كل واحد منهم اقرار بان لا يستحق ولا يستوجب قبل الاخر بسبب خلفات المتوفي المذكور حقاً مطلقاً ولا استحفاً ولا دعوي ولا طلباً بوجه ولا بسبب ولا فضاة ولا خاساً ولا ذهباً ولا فلوراً الى اخره وكل ذلك بحضور شهود وكتب في شان ذلك حجة فهل يسوغ بعد ذلك ان تدعي الاخوة على الزوجة بان المتوفي ترك بعض دراهم عندها ولم تعلمهم بها وقت قسمة التركة وتسمع دعواهم بذلك ولم تحليفها على ذلك ام لا تسمع دعواهم بعد صدور البراء العام المذكور منهم الا بشيء تاخر سببه فلا يلزمها اليمين ام كيف الحال افيد والجواب **الحمد لله وحده** والصلاة والسلام على من لا نبي بعده لا تسمع دعوي الاخوة على الزوجة بعد اقرارهم باستيفاء حقهم وصدر البراءة العامة منهم كما حقق العلامة الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالته بالاعز والى العلامة ابن الفرس وغيره وحكي الاجماع على ذلك واذا علم عدم سماع الدعوي عرف عدم الاستحقاق ايضاً والله اعلم قاله الفقير السيد محمد ابوالسعود الحسيني الحنفى عفي عنه بعمه وكرمه والمسلمين اجمعين آمين



قال في التوقيع بعد نقله حاصل هذه الرسالة وذكره انه ألف اخري ما  
 نصه والذي تحريري في هذه الرسالة في خصوص مسئلتنا ان الابرار  
 اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق  
 له منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي وقال هذه من تركته  
 والذي تركها ميراثي ولم اقبضها فهو علي حجة وتقبل بينته كما نص  
 عليه في آخر احكامه الصغار للاستروثني معزيا للمنتقى وكذا في  
 الفصل من جامع الفصولين وكذا في ادب الاوصياء من كتاب الدعوي  
 معزيا الى المنتقى والخاتمة والعتابية مصرحين باقرار العين بقبضه  
 من الوصي فليس الاقرار مجهول كما ادعاه الشربلالي ومن نص على ذلك  
 النصيرح ايضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب  
 عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الابرار  
 العام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركته  
 ابوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه انتهى  
 ولهذا جعل صاحب الاشباه المسئلة مستثناة من ذلك العموم الذي  
 اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية  
 الورثة وبراؤه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما افتي به الخيزراني  
 مستندا الى ما لا بد له كما اوضحه في تلك الرسالة فلا تعدل عما قالوه  
 لعدم النص في ذلك فالجواب للفرق بين اقرار الابن للوصي وبين  
 اقرار بعض الورثة للبعض لما في النزائية عن المحيط لو ابرأ احد  
 الورثة ثم ادعى التركة وانكر والا تسمع دعواه وان اقر وبالتركة اقر  
 بالرد عليه انتهى ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف  
 في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر اذا بلغ واقرب بالاستيفاء منه لجعله  
 بخلاف بقية الورثة فانهم لا يتصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة  
 الا باطلاع القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن اراد مزيد البيان ورفع  
 الجهالة فعليه بتلك الرسالة فيها الكفاية لذوي الدراية والله سبحانه وتعالى اعلم





٢٢  
الرسالة الثانية والأربعون ابتهاج الفقيات  
لتعارض بينة النفي والاثبات  
تأليف حسن الشربلاني المحنقي  
عفا الله له ولوالديه  
والمسلمين  
آمين

في مؤخر محمد صالح  
ابن محمد عباس  
ميرزاو



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة **الحمد لله** الذي احكم محكم الايات  
وجعل المآل طريقا لاظهار حكمته بما رآه كل مجتهد من الحكم في الحوادث  
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد اهل الارضين والسموات  
وعلى آله واصحابه الذين شيدوا اركان الدين ونشروا في الحافقين  
باقامة الروايات فانفتحت ببرهانهم المؤيد بالمعجزات معارضة الاوهام  
والتخيلات **وبعد** فيقول العبد المتمد على لطف مولاه الحفي حسن  
الوفاء في الشربلالي الحنفى انه اراد جمع ما تضمنته هذه الورقات في حكم  
حادثة ليسهل مراجعته في النوازل وتخلي بذكرة الحادثة وهي  
اقام رجل البرهان على انه ابراه غريمه هذا لما كان له عليه من كذا وأنه  
يستحق بذمته ثمن امتعة اشتراها منه بتاريخ كذا بمصر المحروسة فعارضه  
خصمه بانه كان في ذلك التاريخ مقيما بالفيوم وانكر صدق الابرا والاشرا  
واقام البينة على مقامه بالفيوم اذ ذاك فاي البرهانين يقدم على بينة  
الاخر وهل اذا حكم على مدعي الاقامة بالفيوم ثم اقام الجمع الكثير على قامة  
بالفيوم اذ ذاك يعيده ويبطل الحكم عليه بالبراءة والتمن ام كيف الحال  
**وسميته** ايضا الحقيقت عند تعارض بينة النفي والاثبات راجيا  
من الله سبحانه القبول والعفو عن السيئات ودوام السرى للقائمين  
الخاتمة ورتبته على مقدمة وبابين وخاتمة اما المقدمة فليبان شرط  
حل الشهادة وطريق معرفة الشهود للشهود عليه وتعرفه ومن  
يصح تعريفه واما الباب الاول فليبان تقديم بينة الاثبات على  
بينة النفي عند التعارض واما الباب الثاني فليبان ترجيح بينة النفي  
المستفيض قبل الحكم وحكمها بعده واما الخاتمة فليبان جملة المسائل  
التي تقبل فيها بينة النفي وبيان دخول يوم القتل تحت الحكم دون يوم  
الموت وبيان العمل بالبينتين عند الامكان **المقدمة** اعلم ان للشهود  
عليه اما ان يكون حاضرا او غائبا واما ان يكون معروفا او لا واما ان  
يكون رجلا او امرأة متنبية او لا ولا بد من الاحاطة بما يفيد الحكم في ذلك

قال

قال في جامع الفصولين لا يجوز الاعتماد على اخبار المنها قد بين باسمها  
ونسبها لعلها تتحيا والنسب باسم غيرها ونسبه يريدان تزويرا  
على الشهود ليخرجوا المبيع من يد مالكه او نحوه فلو اعتمد على قولها نفذ  
تزويرها وبطل املك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس  
فانهم يسمعون لفظ الشرا والبيع والافرار والتقابض من رجلين لا  
يعرفانها ثم اذا استشهدا بعد موت صاحب البيع اي ونحوه شهدوا  
على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك حذرا  
عن المجازفة وعن ضياع املك الناس وطريق علم الشهود بالنسب ان  
يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند ابي حنيفة رحمه الله  
وعندهما شهادة رجلين كاف في سائر الحقوق اقول يحصل للقاضي العلم  
بالنسب بشهادة رجلين عدلين فينبغي ان يحصل للشهود ايضا  
بشهادة عدلين كما هو قولها وهذا من النوادر قال ولو لحقه الحرج في  
احضار جماعة شرطها ابو حنيفة رحمه الله فينبغي ان يشهد عدلان على  
شهادتهما عدولا آخرين على النسب حتى لو احتاجوا الى اداء الشهادة  
شهدوا على شهادتهما على النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه  
اقول فيه نظر لان كثرة الفرع لا يعتبر مع كون الاصل عدلين لان حضور  
الفرع وان كثر حضور الاصل وكان العدلين شهدا فقط فلا يوجب شرط  
علم الشهود بالنسب عند ابي حنيفة رحمه الله حينئذ انتهى عبارة جامع  
الفصولين والجواب عن نظره لاخير بانه ليس المراد ظاهر العبارة من  
اشهاد غيرهما على شهادتهما بل المراد الاخبار للغير بالنسب فيحصل له  
العلم وبه تحل الشهادة على النسب ويقول اشهد ان فلانا بن فلان ولا يقول  
اشهدني فلان على شهادته انتهى وقال في جامع الفصولين لو اضرنا  
عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان تكفي هذه الشهادة على الاسم  
والنسب عندهما وعليه الفتوى الا ترى انهما لو شهدا عند القاضي بقتني  
بشهادتهما والقضاة فوق الشهادة فيجوز الشهادة باخبارهما

كما ص

هد



بالطريق الاولى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدل ان  
يشهد الفرع على شهادتهما كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتي  
يشهد عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب ويشهد باصل  
الحق اصاله فيجوز ذلك وفاقا ولو اخبرت امرأة انها فلانة بنت فلان  
لاجل للشاهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد  
لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالوا نشهد انها فلانة بنت فلان لاجل للشاهد  
باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها  
رجلان وقالوا نشهد انها فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة  
وفاقا لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه يحين  
بالله معني ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله  
لو اخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما الواخبر عدلان  
انها فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة على النسب ويصح  
تعريف من لا يصلح شهادتها سواء كانت الشهادة لها او عليها وقيل  
لا يصح فيما لها واختار النسفي الاول لان هذا خبر لا شهادة بخلاف  
تعديلها فان التعديل شهادة انتهى **الباب الاول** في تقديم  
بينة الاثبات على بينة النفي شهد اعملي رجل انه استقرض من فلان  
يوم كذا او صنع شيئا في مكان كذا فاقام المشهود عليه شاهدين انه  
لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان كذا  
لا تقبل هذه الشهادة لانها قامت على النفي لان قولها ما كان في  
موضع كذا نفي صورة ومعني وقولها وكان في مكان كذا ان كان اثباتا  
صورة فهو نفي معني لان المقصود نفيها قامت عليه الشهادة  
الاولي ذكره قبيل باب الشهادات في النسب وغيره من كتاب الشهادات  
انتهى كذا في الفتاوي الصغرى ونقلة العمادي في فصوله عنهما من  
غير زيادة ولا نقص وكذا احكامه في جامع الفصولين وفي الظهيرية  
البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على رجل انه اقترض

الف درهم

الف درهم في يوم كذا في مكان كذا واقام المدعي عليه البينة انه في ذلك  
اليوم كان في مكان كذا سمي مكانا آخر لا تقبل بينته لانها في الحقيقة  
قامت على النفي انتهى وفي الترخائية من الفصل السابع عشر  
في الشهادة ذكر ابن سماعة عن ابي يوسف في شاهدين شهدا على  
رجل يقول او فعل يلزمه ذلك باجارة او كتابة او بيع او قصاص او  
مال او طلاق او اعتاق في موضع وصفاه او في يوم سمياه فاقام  
المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في الموضع  
الذي وصفاه لم تقبل منه البينة على ذلك وكذلك كل بينة قامت  
على ان فلان لم يفعل لم يقبل فهدا كله من التهاثر لانها قامت على  
النفي انتهى وكذا ذكر مثل ما في الترخائية صاحب القنية بقوله  
بعد رقمه بعلامة ظ كل بينة لا يكون حجة شرعا فهي من التهاثر  
منها ما ذكر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله شاهدان شهدا على  
رجل يقول او فعل الي اخره وقال في القنية قبل هذا بعدان رقم  
للخجندى مانصه ادعي عليه كذا دينارا واقام بينة انه اقر عندهم  
في شهر سنة سبع وثمانين واربعماية فقال المدعي عليه لم اكن بخوارزم  
وقتئذ وكنت غائبا ولم يعلم القاضي غيبته وقتئذ لا تسمع  
انتهى ثم رقم للعلامة التاجري بمثل ذلك ثم رقم للعباسي انه رفع  
عند بعض العلماء فللقاضي ان يسمع انتهى وقال في بينة الدهر  
سئل الخجندى عن ادعي على اخرماية واربعين دينارا فنجح فاقام  
المدعي بينة شهد ت له على المدعي عليه انه اقر عندهم في شهر  
سنة سبع وثمانين واربعماية وعدلت البينة فتوجه الحكم على  
المدعي عليه ثم اخذ يدعي دفعها انه لم يكن بخوارزم وقتئذ وكان  
غائبا وليس في علم القاضي كونه غائبا وقتئذ هل يسمع منه هذا  
الدفع فقال لا وسئل عنها علي بن احمد فاجاب به كذلك وسئل عنها  
والدي فقال عند بعض العلماء يكون هذا دفعا للقاضي ان يسمع ذلك



قيل لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اوصى هذا القول  
 الى المقر له هل يكون هذا من اقسامي هذه الدعوى فقال لا اذا وقع  
 بالي قال لم يكن علي ولكن اوصيتها اليه ليعلم اني وفي فتاوي  
 قاري الهداية فانصه سئل عن شخص ادعى عليا اخر مبلغ فانكر  
 فاحضر شهودا عليه شهدوا انه اقرب بالمبلغ بالقاهرة فادعى المنكر  
 انه في تاريخ الاقرار الذي شهد به الشهود كان مقيما يوم الاقرار  
 بد مياط فاتي البيتين تقبل اجاب بعمل بشهادة الاقرار لا بشهادة  
 انه كان مقيما يوم الاقرار بد مياط انتهى **هذا** علمت به حكم ما اذا  
 تساوي البيتان وتعارضتان اما اذا كان بخلافه بان كان النفي  
 امرا مكشوفاً يشهد به كل صغير وكبير فلم يتوجه الحكم علي المدعي عليه  
 دفعه باقامة الجمع المستفيض فانه يقبل الدفع كما سذكر ان  
 شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا وهو **الباب الثاني** لبيان  
 ترجيح النفي المستفيض قال في الترخائية بعد ما قدمناه عنها  
 رجل اقام البينة على اخرا انه قتل اباه عمدا في ربيع الاول فاقام المدعي  
 عليه البينة انهم روا اباه حيا بعد ذلك الوقت وانه كان حيا  
 واقضه الف درهم بعد ذلك الوقت وانها دين عليه او اقام رجل  
 على آخر البينة انه اقضى فلانا اباه امس الف درهم واقام الآخر  
 البينة ان اباه **ميت** قبل ذلك او شهد ان فلانا طلق امراته يوم  
 الخبر بالكوقة واقام فلان البينة انه كان في ذلك اليوم حيا يعني  
 فالبينة في جميع بيينة المدعي ولا يلتفت الي بيينة المدعي عليه الا ان  
 تاتي العامة ويشهدون بذلك ويكون امرا مكشوفاً فيؤخذ بشهاد  
 ثم لو اقام المدعي عليه بيينة على ان شهود المدعي محد ودون في  
 قذف حدهم قاضي بلدة كذا فلان في سنة سبع وخمسين واربعماية  
 واقام الشهود عليه بيينة ان ذلك القاضي مات سنة ست وخمسين  
 واربعماية واقام البينة انه اي القاضي كان غائبا في ارض كذا

٧ ذلك صح

سنة سبع

سنة سبع وخمسين واربعماية فانه القاضي يقضى بكونه محد وداني  
 القذف ولا يلتفت الي بيينة قال الا ان يكون سببا مشهورا في ذلك  
 فحينئذ لا يقضى بكونه محد وداني القذف ومعنى هذا الكلام ان  
 يكون موت القاضي قبل ذلك الوقت الذي شهد به الشهود باقا  
 المحد فيه مستقيضا ظاهرا فيما بين الناس علم به كل صغير وكبير  
 وكل جاهل وعالم وكان كون القاضي في ارض كذا في الوقت الذي شهد  
 به الشهود باقامة المحد فيه مستقيضا يعرفه كل صغير وكبير  
 وعالم وجاهل فحينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محد وداني  
 القذف ويقضى على الشهود عليه بالمال وليس طريقه ان القاضي  
 يقبل بيينة على موت القاضي وعلى غيبته هذا وقد افتى بهذا  
 الشيخ الامام زين بن نجيم رحمه الله ونصه فيما جمع من فتواه سئل  
 في شخص اقام بيينة شهدت بان فلانا ضرب فلانا في يوم الاحد  
 مثلا في كذا او شهدت بيينة بان الضارب كان في ذلك اليوم في محل  
 آخر في ذلك اليوم فهل تسمع البيينة الشاهدة بانه كان في محل كذا  
 لا في محل الضرب وتعارض البيتان ام لا تسمع اجاب البيينة ان  
 بانه لم يكن في محل الضرب غير مقبولة له لانها بيينة نفي الا اذا اتوا  
 عند الناس وعلم الكل عموم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع  
 الدعوى عليه ويقضى بغراغ الزمة لانه يلزم تكذيب الثابت  
 بالضرورة والضروريات ما لا يلزمه الشك كذا في الفتاوي البزار  
 معزيا الي المحيط انتهى قلت ونص البزارية هذا شهدا انه  
 استقرض من فلان كذا في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على انه لم يكن  
 في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان آخر لا يقبل لان قوله لم يكن  
 فيه نفي صراحة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معني واصلة  
 ما ذكر في النوادر عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه  
 بذلك اجارة او بيع او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قصاص

مه

مده

تر

يه



في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ  
لا يقبل لكنه قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في  
ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بغراغ الذمة لانه  
يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورية مما يدخله الشك  
عندنا وكذا كل بينة قامت على ان فلانا لم يفعل ولم يفعل  
ولم يقر انتهى قلت ونص المحيط هذا لواقام رجل البينة على رجل  
انه قتل اباه منذ سنة واقام الذي قامت عليه البينة ان الذي  
شهدوا بقتله صلي بالناس العام المرسوم اوصلي الجمعة قال  
ابو حنيفة رحمه الله اذا كان شيئا مشهورا فالأحدث اولي ولا  
تختلف الرواية عنه في هذا انتهى قلت وهذا يثير الى عدم مخالفة  
لقولهم لا يرجح بزيادة عدم الشهود ولا بزيادة العدالة انتهى  
لما انه ترقى الى مرتبة عليا وعدم الترجيح بالمعارضة عند المساواة  
انتهى واما اذا حكم عليه ثم اقام الجمع المستفيض بعده هل يقبل  
منه لم اره صريحا وقد يستغاد القبول مما قاله في الاشباه  
والنظائر المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا  
ادعي تلقى الملك من المدعي او النتاج او برهن على ابطال القضا  
كما ذكره العمادي والدفع بعد القضا بواحد مما ذكر صحيح وينقض  
القضا فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث ثم  
قال في الاشباه وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها  
وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخامسة كما في الشرح  
وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال  
يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين  
وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال بينتي به غايبة  
عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فاسدا انتهى **الخاتمة**  
بيان جملة من المسائل التي يقبل بينة النفي قال في الاشباه والنظائر

هكذا ابيض باصله

بينة

بينة النفي غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء  
فشهد ابا لعدم وفيما اذا شهد انه اسلم ولم يستثن وفيما  
اذا شهد وا انه قال المسيح بن الله ولم يقل قول النصاري قلت  
وهذه الثلاث في الفتاوى الصغرى رجل حلف ان لم يجي  
صهرتي هذه الليلة ولم اكلمها في كذا فامراتي طالق ثلاثا شهدا  
انه حلف كذا ولم تجي صهرتي في تلك الليلة ولم يكلمها في ذلك  
الوقت وقد طلقت امراته بحكم هذه اليمين تقبل هذه الشهادة  
لان ما فيها صورة النفي وفي الحقيقة قامت لاثبات الطلقات  
الثلاث والعبرة للمقاصد دون الصور كما لو شهد اثنان انه  
اسلم واستثنى في اسلامه وشهد اخران انه اسلم ولم يستثن  
في اسلامه تقبل الشهادة على اثبات الاسلام وان كان فيها نفي  
لانها مقصودها اثبات الاسلام كذا هذا وقال فيها قبل هذا  
اذا شهد على رجل انا سمعناه يقول المسيح بن الله ولم يقل قول  
النصارى فيانت منه امراته والرجل يقول وصليت بقولي قول  
النصارى تقبل الشهادة وتقع الفرقة انتهى وهذا يثير الى انها  
قامت على اثبات الفرقة وان كان فيها نفي والعبرة للمقاصد  
انتهى ثم قال في الفتاوى الصغرى ولو قال اسمعناه يقول  
المسيح بن الله ولم نسمع منه غير ذلك لم تقبل هذه الشهادة انتهى  
ففرق بين قولهم لم نسمع وبين قولهم لم يقل الرابعة فيما اذا  
شهد على نتاج دابة ولم تنزل على ملكه قلت وصورها في جامع  
الفصولين بقوله الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان  
يقول هذا غلامه نتج عنوا وهذه دابته عنده ولم تنزل فلكاله  
هل تقبل اختلف فيه المشايخ والاصح انها تقبل انتهى الخامسة  
فيما اذا شهد بخلع او طلاق ولم يستثن قلت وصورها في الفتاوى  
الصغرى بقوله فان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير استثن

نتجت صحيح



بان قالوا طلق بغير استثناء او قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول  
 الزوج وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول  
 قول الزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون  
 دليلا على صحة الخلع من قبض البدل او سبب آخر فينبين يكون القول  
 لها انتهى وكذا ذكره العادي في فصوله السادسة فيما اذا اقر الامام  
 اهل مدينة فشهد ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان انتهى قلت  
 وهي في الفتاوي الصغرى عن واقعات الناطق محيلا الى السير الكبير  
 المحسن بن زياد انتهى وكذا في فصول العادي قلت الا ان هذه مشكلة  
 لان النفي فيها مقصود والشهادة عليه مقصودا تقدم انها لا تصح وقد  
 يجب بان الشهادة صدرت لقوم ادعوا انهم كانوا فيها فقط دون  
 اولئك وشهد اليهود بذلك فتقبل وان كان فيها النفي لقيامها في  
 الحقيقة على وجود اولئك بالمدينة وان كان فيها نفي سابعة فيما اذا  
 شهد ان الاجل لم يذكر في عقد السلم قلت وصورتها في جامع الفصول  
 بقوله ولو برهن المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الاجل يقبل  
 لانها قامت على الشرط ولو كان نفي الثامنة في الارث اذا قالوا لا  
 وارث له غيره قلت في جعله مسئلة مستقلة تامل لانه نفي قال  
 في الترخائية اذا شهدوا بوراثته وبينوا سببه وقالوا لا نعلم  
 له وارثا اخر فهذا شهادة مقبولة ويدفع القاضي المال اليه  
 للمحال من غير تلوم وقولهم لا نعلم له وارثا اخر سوى هذا ليس  
 من صلب الشهادة بل هو لاسقاط مؤنة التلوم عن القاضي لان  
 بدون ذكر هذه الزيادة القاضي يتلوم وبعد ذكر هذه الزيادة  
 لا يتلوم انتهى وقال في فصول العادي وهذه شهادة على اثبات  
 شرط الوراثة لان الشرط نفي واثبات الشرط بالبينه يجوز  
 نفيها كان او اثباتا كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر  
 فاقام العبد بينة انه لم يدخل الدار انتهى ثم قال في الترخائية

والتلوم

والتلوم ان لا يدفع القاضي المال للمحال بل يتلوم زمانا لجواز ان  
 يظهر وارث اخر للميت مزاحم للمشهد له او مقدم عليه انتهى  
 ولم يقدر الزمان بمدة انتهى وقدره في الحاوي القدسي حيث قال شهد  
 بانه ابنه ولم يشهد ان لا يعلم ان له وارثا غيره حكم القاضي بشهادتهما  
 وتأتي في دفع الميراث اليه حولا فان ثبت وارث سواه والاسلم للميراث  
 اليه واخذ منه كفيلا انتهى وهذا ضعيف لما قاله العادي فان  
 المستحق للميراث من لا يجب باحدا اذا شهدوا انه وارثه ولم  
 يقولوا لا وارث له غيره او لا نعلم له وارثا غيره يتلوم القاضي زمانا  
 رجاء ان يحضر وارث اخر فان لم يحضر يقضي له بجميع الميراث  
 ولا يستوثق منه بكفيل عند ابي حنيفة في المسئلتين يعني فيما  
 اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا قالوا لا نعلم له وارثا غيره  
 وهو الاصح من مذهبه وعندهما ياخذ كفيلا في المسئلتين ومدى  
 التلوم مفوض الى رأي القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا  
 عند ابي يوسف انتهى عبارة الفصول ثم قال في الفصول نقلا  
 عن المحيط واذا شهد شاهدان ان فلانا مات وترك هذه  
 الدار ميراثا لابنه وهو هذا لا نعلم له وارثا اخر الا انها لم  
 يدركا فلانا الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان بالملك  
 للميت بالشهرة والتسامع فلا يجوز انتهي وكتب على هامش الفصول  
 قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي رحمه الله عن استاذة  
 العلامة عبد البر بن الشحنة فانصه اقول قال الصدر  
 الشهيد في شرحه ادب القاضي وان عاين الملك دون المالك  
 بان عاين ملكا بحدوده ينسب الي فلان بن فلان الفلاني وهو  
 لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنسبه القياس فيه ان لا يحل  
 والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالتسامع والشهرة  
 فيصير المالك معروفا بالتسامع والملك معروف فترفع الجهالة



لكن انما تقبل الشهادة على الملك في الموضع الذي تقبل اذ لم يفسر ان هـ  
 اما اذا فسر فلا قال واذا شهد من ادرك الملك ولم يعاين الملك  
 والملك امرأة لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند  
 العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة يريد به اذا عاين  
 الملك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا صورة من عاين  
 الملك ولم يعاين الملك الذي اشرنا اليه هذا حاصله وملخصه  
 انتهى التاسعة فيما اذا شهدا انها اي الظير ارضعت بلبن  
 شاة لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين قلت المسئلة مبسوطة  
 في فصول العمادي قال ذكر في او اخر الفصل العاشر من اجارة  
 المحيط اذا شرط على الظير الارضاع بلبنها فارضعت بلبن شاة  
 فلا اجر لها فان محدث ذلك وقالت ما ارضعته بلبن البهائم وانما  
 ارضعته بلبني فالقول قولها مع محبتها استحسانا وان قامت  
 لاهل الصبي بيعة على ما ادعوا فلا اجر لها قال شمس الائمة  
 الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا انها ارضعته بلبن الشاة  
 وما ارضعته بلبن نفسها فاما اذا اكتفوا بقولهم ما ارضعته بلبن  
 نفسها لا تقبل شهادتهم لانها قامت على النفي مقصودا بخلاف  
 الفصل الاول لان هناك النفي دخل في ضمن الاثبات وان اقاما  
 البيعة اخذت ببيعة المرأة والله اعلم انتهى العاشرة بيعة  
 النفي المتواتر وقد علمت ما ذكرناه فيها قلت ويزاد احادية عشر  
 ذكرها في الدرر وهي وتوجيهها في البحر كما نقلته عنه في حاشيتي  
 على الدرر والغرر وهي قبول بيعة الزوج على سكوت البكر البالغة  
 لانه نفي تحيط به علم الشاهد انتهى ثم ذكر صاحب الاشباه عقب  
 العاشرة مانعه وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به  
 اي بالنفي علم الشاهد ولا في عدم القبول تيسيرا قلت ولا يخفى  
 انه مخالف لما ذكر من القبول في الصور العشر ونحو على المخالفة

مسئلة صح

صاحب

صاحب الدرر عند قوله قال لعبدته ان لم اجد العام فانت حـ  
 فشهدا بخبره بكوفة لم يعتق العبد عندهما وقال محمد يعتق  
 لانها شهادة على امر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفا  
 الحج فيحقق الشرط ولهما انها قامت على النفي لان المقصود  
 منها نفي الحج لا اثبات التضحية اذ لا مطالب لها فصار كما لو شهدا  
 انه لم يحج العام غايته ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد  
 ولكنه لا يتميز بين نفي ونفي تيسيرا كذا في الهداية والكافي  
 وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقر في كتب الاصول  
 ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان من قبيل  
 الاثبات انتهى عبارة الدرر قلت يمكن دفع المخالفة بحمل  
 قول الاصوليين على ما يدخل تحت القضا ومقابلته على ما  
 لا يدخل تحته والقبول ليس باعتبار قيام الشهادة على النفي  
 لانه لا فرق بين محصور وغيره كما ذكره في الهداية بل باعتبار  
 قيام الشهادة على امر وجودي يدخل تحت القضا كالسكوت  
 في نحو شهادتهما انه قال المسيح بن الله ولم يقل قول النصاري  
 والرجل يقول وصلت به ذلك قبلت الشهادة وبانت امراته  
 باعتبار قيام الشهادة على السكوت الذي هو امر وجودي  
 وصار كشهود الارث اذا قالوا انه وارثه لانعلم له وارثا غيره لانها  
 شهادة على الارث والنفي في ضمنه والارث مما يدخل تحت القضا  
 فاما النحر وان كان وجوديا ونفي الحج في ضمنه لكنه لا يدخل تحت  
 القضا لعدم تعلق العتق به فكانت الشهادة كعدمها في حقه  
 فبقي النفي مقصودا بالشهادة وهي على النفي مقصودا باطالة  
 انتهى يعلم هذا من الفهم والتبيين قلت ويستفاد من هذا ان  
 العبد لو ادعى ان سيده علق عتقه بعدم حجه وانه قد عتق  
 لعدم الحج فشهدا بذلك تقبل هذه الشهادة لان ما فيها صورة النفي



وفي الحقيقة قامت لاثبات العتق كما تقبل لاثبات الطلاق بعد مر  
 مجيء فلان هذه الليلة وكما تقدم من قبولها على عدم الدخول فيما  
 اذا علق عتقه به انتهى لكن قال يعقوب باث رحه الله ولا يخفى  
 ان من قال لا تحيز بين نفي ونفي تيسيرا لا يقول باستماع الشهادة  
 علي النفي في الشروط كما لا يقول باستماع الشهادة فيما يحيط به  
 علم ان اهد انتهى فتأمل واما دخول يوم القتل تحت القضا  
 بخلاف يوم الموت فقال في الظهيرية لو ادعى شيئا لابييه واقام  
 البيينة انه كان لابييه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا  
 ثم ان امراة اقامت البيينة بعد ما ثبت الابن موته بيوم علي  
 النكاح فان القاضي يقضي لكل واحد منهما بالنكاح للمرأة وللابن  
 بالمرثا وكذا لو اقامت امراة اخرى بيينة انه كان نكحها بعد  
 نكاح الاولي بيوم يقضي بنكاحها ايضا مع نكاح الاولي ويقضي  
 لها بالمرثا مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن ان فلانا قتل  
 اياه في يوم كذا وادعت انه تزوجها بعده بيوم فانه لا يقضي  
 بالنكاح والفرق بينهما ان يقال ان يوم القتل يدخل تحت القضا  
 ويوم الموت لا يدخل تحت القضا لان المقتول يستحق حقا علي  
 القاتل اما الدية واما القصاص فاذا قضينا بقتله ووجبت  
 الدية او القصاص في ذلك الوقت لا تقبل بيينة النكاح بعده  
 بخلاف الموت فان الميت بالموت لا يستوجب شيئا علي احد غير  
 ان مسئلة اخري ترد اشكالا علي هذا وهي ان الرجل اذا ادعى  
 علي رجل انه قتل اياه بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه  
 لا وارث له سواه واقام البيينة علي ذلك فجاءت امراة معها ولد  
 واقامت البيينة ان والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة  
 وان هذا ولده منها وارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة رحمه الله  
 استحسنت في هذا ان اجيز بيينة المرأة واثبت نسب الولد

ولا يبطل

ولا يبطل بيينة الابن علي القتل وكان هذا الاستحسان :  
 للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو اقامت البيينة علي  
 النكاح ولم تأت بالولد فالبيينة بيينة الابن وله الميراث دون  
 المرأة وهذا قول ابي يوسف ومحمد ويناسبه ما في الظهيرية  
 ايضا ادعي ضيعة في يد رجل انها كانت لفلان مات وتركها  
 ميراثا لفلانة لا وارث له غيرها ثم ان فلانة ماتت وتركها  
 ميراثا لابي لا وارث لها غيري وقضي القاضي له بالضيعة :  
 وقال القاضي عليه بالضيعة بطريق الدفع لدعوي المدعي  
 ان فلانة التي تدعي انت الوارث عنها لنفسك ماتت قبل  
 فلان المقتول الذي تدعي الارث عنه لفلانة فقد اختلفوا :  
 بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء علي  
 ما قد منا ان يوم الموت لا يدخل تحت القضا واما بيان العمل  
 بالبينتين عند الامكان فهو كما قال في السارخانية اقامت  
 المرأة البيينة ان زوجها طلقها يوم النحر بالكوفة وشهد  
 شاهدان انه طلق فلانة غيرها في هذا اليوم بمكة فشهادتهما  
 باطله ولو حكم الحاكم باحدى البينتين ثم جاءت الاخرى لا  
 تقبل البيينة الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين  
 وبينهما من الايام مقدار ما يسير الراكب من الكوفة الي مكة  
 جازت شهادتهما انتهى تاليفه في اوائل جمادي الثاني سنة  
 خمس مائة والف وصلى الله علي سيدنا ومولانا محمد وعلي جميع  
 الانبياء والمرسلين والال والصحابة والتابعين وسلم تسليما  
 كثيرا دأبنا ابا اليوم الدين والمحمد لله رب العالمين وكان  
 الفراغ من كتابة هذه الرسالة يوم الجمعة الموافق ١٢٢٢ في شهر  
 شعبان احدى عشر عام السادة عشر بعد الثلاثمائة والالف  
 من هجرة من له العز والشرق صلي الله تعالى عليه وسلم آمين :



الرسالة الثالثة والأربعون واضح

الحجة للعدول عن خذل الحجة

تأليف حسن الشربللي

عفي الله تعالى  
أمين

وفيها تصحيح الوقف

في هوز محمد صالح من  
محمد عباس ميرداد

وبليها تيسير العليم لجواب التحكيم تأليف الشربللي أيضا



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي حفظ ذوي العناية في  
 البداية والنهاية • وصانهم عن سلوك طرق الضلالة والغواية •  
 بالهداية الاحدية والوقاية • والصلاة والسلام الاكملان الى غاية  
 علي سيدنا محمد ذخيرة الانام وكنز الهداية • المنزل عليه شريفا  
 وتكريما • وعلمك عالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما • وعلي  
 آله واصحابه ذوي الشرف والسيادة • الذين احسنوا فلم يحسني  
 وزياده • يبذل نفوسهم الزكية والاموال • اقامة للدين وقمع  
 ذوي النفاق والضلال • فوقق علي حدود الشريعة وديانة  
 اوخشية الصادم والرماح الغوال • من يهدي الله فهو المهتدي  
 ومن يضلل فما له من وال • **وبعد** فقد استفتي عن متضمنه  
 ليبيع وقف استند بايعه علي فتوي معلومة مردودة بالبيان  
 واوضحت وجه خللها وبطلانها باوضح برهان • وسطرت  
 بعض الجواب بهذه الورقات ليرديه كل حجة تضمنت شيئا من  
 تلك الوجوه لتحفظ الشريعة وتضان • **وسميته** واضح الحجة  
 للعدول عن خلل الحجة **وهذا** الذي رقمته بقولي حامدا للملك  
**الوهاب الحمد لله** ماخ الصواب بيع الوقف باطل وشراره كذلك  
 باطل قيل الحكم ببطلانه والحكم ببطلانه حكم صحيح يمنع دعوي  
 مدعي الشراء وترد حجته لصدور الحكم عليه ببطلانه ولا يجوز  
 لاحد من المحكام ولا لأهل حد من اهل الاسلام ابطال الوقف  
 المذكور وبهذه الحجة الباطلة المشتملة على وجوه كثيرة من الخلل  
 كل واحد من تلك الوجوه لو انفرد كان كافيا لابطالها **الاول**  
 منها قول الموثق الثابت توكيله لانه لم يبين ان الثبوت بمشافهة  
 او ببينة فان كان بمشافهة يجب ان يقال وعلم القاضي الموكل  
 والوكيل باسمهما ونسبهما كما في العاديه وجامع الفصولين  
 وان كان ببينة فهو لم يبين من شهد ولا ذكر حاله ولا بد منه

والحال

٢  
 والحال يختلف بالاقرار فانه قاصر والبينة متعددة **الثاني منها**  
 قوله الثبوت الشرعي ولا بد فيه من البيان والا لا يفتى بصحة  
 السجل كما في الخلاصة وغيرها **الثالث منها** قوله فاجاب بالا  
 بوضع يده على كامل المكان الي اخره ولا يكفي ذلك كما في شرح الهدا  
 والكنز **الرابع منها** ثبات الشراء في القدر الزايد على المدعي به من  
 الثلثين وذلك غير مذكور في الدعوى وهو مستلزم ودعوي  
 الشراء لذلك الزايد لا بوجه خصم فيه فتبطل به الدعوى  
 والحكم **الخامس منها** قوله وان الشيخ نوفل اشترى ذلك من محمد  
 الوكيل وفيه دعوي الشراء لما زاد على ذلك المدعي به فلم يطابق  
 الجواب للدعوى **السادس منها** قوله فان محمد الوكيل اشترى  
 المحصة المدعي بها من زوجته الي اخره وفيه بيان البطلان  
 الشراء في الزايد على الثلثين لان محمد الوكيل استند اليه البيع  
 في الجميع للشيخ نوفل الذي يدعي التلقي منه بالبيع في كله والموكلة  
 لها في ذلك اذ ذاك وهذا ظاهر البطلان **السابع منها** قوله  
 وتمسك اي المدعي عليه وهو سليمان بصدد وراي بيع في الجميع من  
 الموكلة لزوجه المدعي المذكور وهو تمسك بباطل لانه اقتر  
 سابقا بان الزوج اشترى الثلثين من زوجته وانتفي شراء  
 الباقي به فكيف يتمسك به الشراء الكلي منها ويجعله متمسكا  
 به فيما بني عليه من الحكم باطل وهذا ظاهر لا خفاء فيه **الثامن**  
**منها** عدم ثبوته لو سلم ذلك بوجه شرعي **التاسع منها** قوله  
 وبانتقاله من بايع الي بايع لانه ليس له وجه لتصح ذلك  
 البيع لان المبني على الباطل به ولو كان منعقد في ذلك الشراء  
 الاول لم يوجد له نفاذ بعد فان الموقوف اذا لحقته اجازة •  
 ابطلت العقد الذي يليه كما في شرح الهداية والكنز وهو منفي  
 هنا بالمرتب لعدم انعقاد بيع الوقف كما في فتح القدير **العاشر**

عراق  
 ية

وجها مع

هو ص



منها قوله وذكر ان سجل الصورة المذكورة لم يكن له اصل الى آخره  
وانه مصنوع لانه قول باطل لم يستند فيه الى ما يصححه وذلك ان  
الوقف ليس له فيه حق ولا لواقفه بيعه وليس له الحق قدح في  
السجل المحفوظ لضبط الوقايع والاحكام الصادرة لدي الحكام  
بعد ثبوتها لديهم وكان اللازم رد مقالته عليه بمناذاة السجل  
بما هو ثابت فيه فان الشاهد به لو رجع عن شهادته لا يبطل  
برجوعه فلا حجة بقول من هو دون الشاهد ولا يلتفت الي  
قدحه في السجل **الحادي عشر منها** قوله فصدق المدعي  
المرفوع على صدور البيع من زوجته له في ذلك وهذا امر عجيب  
لارادته التحيل لتصح بيعه فانه يدعي الوقف ويريد  
انتزاعه المدعي به فكيف يقر بمنافيه ويدافعه مع انه لا  
فايدة فيه بل فيه اضراره بالتناقص لانه تقدم الاعتراف  
بانه اشترى الحصة المذكورة من زوجته وهنا يريد اثبات  
شراء الجميع منها ولم يكن له وجه يعتمد عليه فهو مبطل للشراء  
والبيع فبطل الحكم المبني عليه **الثاني عشر منها** قوله وصدق  
علي صدور البيع منه للشيخ نوفل الى آخره اذ لا يسري قوله في  
دعوي بيع الجميع بعد اعترافه بما يناقضه من شراء البعض  
وعدم ما يثبت له ذلك مع ان شراء البعض لم يثبت بوجه فما  
ترتب عليه باطل **الثالث عشر منها** قوله وذكر ان المدعي انه  
لم يكن بيده ولا بيد موكلته اصل السجل المذكور لانه ليس  
قصده من هذا الاثبات شراء الكل وتصحيح بيعه للجميع  
بالتطابق فيما بينه وبين المدعي عليه كما هو ظاهر لذكوري العلم  
اعلام الهدى بواضح البرهان لان قوله ليس مقبولا لاثبات ما يستند  
الى نفسه بتلقيه من غيره وهذا مما لا يخفى فيه ولم يسرفوله على الموكلة  
اذ لا ملك لها في الزايد على الثلثين ليصح بيعها فيه ولا قدرة لها

على بيع

على بيع الثلثين بعد وقوعهما اذ لا وجه لتصحيحه فبطل هذا وما  
ترتب عليه **الرابع عشر منها** قوله وتمسك بالصورة المذكورة الى آخره  
لانه لا يخفى على ذي بصيرة ان هذا تناقض وتحيل اراد به اثبات بيعه  
لجميع المكان وقد تبين انه لم يوجد له وجه ولا شرائه فما اراد بهذا  
الابطال الوقف وصحة بيعه ولا مسوغ له فهو مردود **الخامس عشر منها**  
قوله فعند ذلك حكم مولانا الحاكم الشرعي الموهبي اليه اعلاه بصحة البيع  
الصادر من الشيخ عبدالقادر الدويري للحاج سليمان المدعي عليه المذكور  
لانه حكم باطل لعدم استناده لوجه شرعي اذ لم يصدر بوجه عبدالقادر  
الذي يدعي الشراء منه ولا بوجه من يقوم مقامه ولو يتقيد هذا الحاكم  
للمناقضة التي بينتها في كلام الخصم لما حكم بهذا فلم يصادف حكمه  
محلا **السادس عشر منها** قوله معتمد في ذلك على ما نقله العلامة  
الى آخره فانها اذا عدول عن سواء الطريق والتجاء لا يعينه لا التجا  
الي ما منح اليه وزعمه مبطلا للوقف قبل نظره في صحة الدعوى وطلب  
البرهان المطابق لها وطلب المطابقة فيما بين لفظ الشاهد ولو  
كان والدعوى وذلك لان ذلك لا يوجب كسب المذهب  
وبانتفاء ذلك انتفى الحكم **السابع عشر منها** قوله باع دارا وليس مما  
هو فيه النزاع لانه لم يطلب يمين المدعي عليه على ان ذلك مبني على  
القول المرجوح كما هو مقرر من لزوم الوقف على المفتي به مجرد القول  
وخروجه عن ملك الواقف **الثامن عشر منها** قوله قيل ولا بينته  
لان هذا امر عجيب من ذلك الحاكم لكونه يكتب ما يرد عليه لو فهم فان  
هذا مقيد بمفهومه قبول البينة وبمنطوقه الضعيف عدمه  
وصرح في غير ما كتبه بالقبول من غير صيغة تحريض ومن المقرر ان  
القضا لا يصح بغير النصيح **التاسع عشر منها** قوله ومن شرط صحة  
الدعوى ان لا يتقدم ما يناقضها وقد علمت التناقض في هذه الد  
فهي مردودة كالحكم بها **العشرون منها** قوله وعلي ما نقله ابن الشلبي

عوي



مفتي الحنفية في فتاواه لان هذا المفتي قد ناقض نفسه في تلك الفتاوى  
فافتى بخلاف هذا وهو الحق فقال ان بيع الوقف باطل وترفع يد المشتري  
ولو تكرر البيع ويلزمه اجرة المثل وهذا ما ادعاه بانك غافل **الحادي**  
**والعشرون منها** قوله بالخصم ان بيع الواقف الوقف غير باطل على  
الصحيح لان هذا كلام مردود على قائله لا اصل له في المذهب لا بقول  
ضعيف ولا غيره وقد اتفق جميع ائمة مذهب الامام الاعظم على بطلان بيع  
الوقف العام من غير اشتراط استبداله فانتهى ما زعمه وقد رد عليه هذا  
الذي توهمه في وجهه واستمر اهل التحقيق في كل عصر على بيان غلطه  
فلا يلتفت لمن قلده في ذلك الغلط وقد تضمن ذلك جملة من الرسائل  
وهي بيد اهلها فمن شاء النظر اليها والرجوع الى اصولها فله اجر عظيم  
لعوله صلى الله عليه وسلم المرشد الى ذلك كما هو مقرر **الثاني والعشرون**  
**منها** قوله وان المشتري يملكه بالقبض الى اخره فان هذا قول باطل لا اصل  
له بين ذلك بالدلائل والنقول الصريحة في جملة تسمى رسائل منها  
رسالة الشيخ الاسلام على المقدسي ورسالة تسمى حسنا الاوصاف وغيرها  
**الثالث والعشرون منها** قوله وابطل مولانا الحاكم الصورة وسجلها  
لما ذكر اعلاه وقد علمت ان ذلك لا يحكم بل يبطله وعليه يرد **الرابع**  
**والعشرون منها** قوله وما كتب فيها ان الواقف اقام متوليا لان هذا  
لا يحتاج اليه على المفتي به من لزوم الوقف بمجرد القول فلا يشرط الحكم  
للزومه ويكفي في لزومه ان يقول الحاكم بعد ارادة الرجوع حكمت  
بلزوم الوقف لواحيي اليه وقد حصل الحكم بلزوم هذا الوقف فهذا  
بين بطلان حجة مدعي الشراء وظهر صحة الحكم ببطلان شرائه وانقض  
الحكم بصحة الوقف وبقائه واجرائه على ما كان عليه وانبرام الحكم  
بتنفيذه فلم يبق وجه لصحة شرائه ولا طريق لابطال هذا الوقف  
ولا لاغايه ووجب على كل حكم امضاء الحكم بصحته وتنفيذه ومنع  
مدعي الشراء والغاء حجته وكذلك الحكم بحليته باجرة المثل مدة وضع

يده لانها لازمة عليه باجماع ائمة على المفتي به والله سبحانه وتعالى اعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب حرره وقاله تجللا خجلا المحقق حسن الزملي  
الحفي عفي الله عنه بمجته وكرمه وقد وجد تاريخ نسخة المؤلف بيد في  
شهر محرم سنة اثنين وخمسين والف وكان تمام نسخ هذه النسخة  
المباركة في اول ربيع من ربيع من تاسع عشر من ربيع من جزء  
من احدى عشر جزا والمجد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى اله وصحبه اجمعين انتهت كتابتها ونقلها في شعبان سنة ١٢٣٠



## تيسير العليم لجواب التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الانام وفضل على بعضهم  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل رحمة لهم المنزل عليه فلا  
وربكم لا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وعلى الله واصحابه  
ايمة المهدي وسائر ائمة الدين ومن بهم اقتدي **وبعد** فيقول  
حسن الشرنبلالي ادام الله عليه فضله المتوالي هذا قدر يسير  
لايضاح سوال شهير **سميته** تيسير العليم لجواب التحكيم **قال** العلامة  
صاحب الدرر والفرر رحمه الله تعالى **فان قيل** التحكيم يثبت  
باتفاقهما فينبغي ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما **قلنا** شرط وجود  
الشيء لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرط البقاء ذلك الشيء كما في  
البنا انتهى **اقول** ان قوله شرط البقاء تحريف من الناقل عن خط  
المصنف رحمه الله وتصحيحه ان يقال شرط انتفاء الى اخره وجهه  
تحريف الناقل يجعله ان انتفاء هو صوله بطل شرط وتطويله نون  
انتفاء يجعلها لاماً ونقطة القا بنقطتي **قاف فاصل** العبارة هذا  
لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرط انتفاء ذلك الشيء وهو معني ما  
اراده المحشي من تصحيح العبارة كما سذكره **ولما** قدم المصنف  
دليل المدعي لم يذكره في الجواب ولما ان كان الشيء ينتفي بانتفاء  
جزئية وجزؤه المنفي هنا عدم رضى احدهما ببقاء التحكيم علم  
ان الانتفاء ليس كالبناء يعني الابتداء من حيثية اشراط ما كان  
شرطاً للبناء والبناء انشاء التحكيم برأيهما فقوله كما في البناء نصب  
عليه النفي وليس الكاف فيه للتثنية والتثنية المثلث ليشب  
الحكم في المثبة به اذ يعود الى التقيض لان الانتفاء مبين للبناء  
اي الابتداء من حيثية جواز افراد كل من المحكمين برفع المحكم الحكم  
واخرجه عن كونه حكماً **واصل هذا** السؤال والجواب من كافي

النفي

النسفي لكن تصرف في الجواب بالتفسير اللفظي فانه **قال** في الكافي وصرح  
رجوع كل واحد من المحكمين قبل حكمه عليهما لانه محكم من جهتهما  
فيتوقف حكمه على رضاهما **فان قيل** التحكيم يثبت باتفاقهما فينبغي  
ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما **قلنا** لم يررض احدهما بهذا التحكيم فلا  
يبقى التحكيم كما لا يثبت ابتداء براضاهما انتهى **وقول** الامام النسفي  
قبل حكمه عليهما ينبغي حذف متعلق انه الحكم لانه ليس عليهما بل علي  
احدهما **وقوله** لم يررض احدهما بهذا التحكيم يعني ببقائه **وقال**  
المحشي العلامة الوافي رحمه الله **قوله** لا يجب ان يكون بجميع اجزائه  
شرط البقاء ذلك الشيء هكذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقول  
شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون انتفاء جميع اجزائه شرطاً للانتفاء  
ذلك الشيء انتهى **واقول** على ما بيناه من تحريف كاتب اللفظة  
وتصحيحها لا فرق بين قول المصنف وفعل المحشي لان قول المصنف  
صاحب الدرر لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرط انتفاء ذلك الشيء  
مفيدا نفي الشيء بفوات بعض ما شرط لوجوده فهو مسرور لقول  
المحشي لا يجب ان يكون انتفي جميع اجزائه شرطاً للانتفاء ذلك الشيء  
مفيدا فواته بفوات بعض ما شرط لوجوده فقد تساوي مع قول  
المصنف فليس في كلام المحشي فائدة زائدة عليه على ما صحنا  
به اللفظ **ثم اقول** ان المقرر ان الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس  
داخليه وركن الشيء ما قام به الركن هنا تحكيمهما وشرطه صلا  
الحكم واهلية المحكمين فاطلاق الشرط على الركن فيه تسامح لانه ما  
بطل التحكيم هنا الا بانعدام ركن الشيء **عليه انه** لا يصح ان يكون  
الشرط اجزاء واذافات بعض اجزائه بعد وجوده يبطل فانه  
ليس ذا اجزاء مطلقاً كالطهارة الحكيمة لا تجزأ **وقد** وجدنا بعض  
الشروط اذافات حال وجود الشرط له لا يبطل به كالانغماء والجنون  
يفوت به اهلية النية للصوم ابتداء لابقائه لانه يقضي باغى منه

حيث



سوى يوم حدث في ليلته او يومه مع سبق النية له وبعض شروط  
 الصلاة التي يجب اذافات لا تبطل به كنوم فيها ونزول نجاسة مانعة  
 ولا يزيلها عنه يتم على صلاته وكما لو اتى بها مع الانكشاف وكطرية  
 وضوق ادي الى استد بار القبلة فيها يتمها الجهة خوفه وكالمبيع  
 شرط صحته القدرة على التسليم فاذا ابق بعد البيع لا يبطل بمجرد  
 ابقه بخلاف لو باعه ابقاء ضمن لم يزعم انه عنده وكان النكاح يشرط  
 لصحته اهلية العاقدين فاذا افاقت بعده يجنون لا يبطل وكما لو  
 ارتد او اسلمها مع الايجد النكاح فلم يفت بفوات شرط فيهما وهذا  
 بخلاف ما اذا افاقت ركن من شي بعد وجوده كسجدة تركت تبطل  
 الصلاة بخروجه منها ولم يات بها فيها **فهذا** اعلم انه لا يصح ان  
 يقال ينتفى الشيء بفوات بعض شروطه التي قد وجدت حال ثبوت  
 على الاطلاق كما يفيد كلام صاحب الدرر وتبعه المحنني ولانه انما  
 بطل المتحدث عنه بفوات ركنه وانما نفينا جواز الاطلاق لما انه اذا افاقت  
 شرط اهلية المحكم يجنون او كفر او رق كتحكيم امرأة فارتدت او لحقت  
 بدار الحرب فسيبت بطل تحكيمهما كما لو حذر المحكم في قدق بطل تحكيمه  
 وهذا ما يشرحه والله الموفق بحنه وكرمه وقد وجد انتها  
 تأليفه بخط مؤلفه وقت الشكر في غرة ربيع الاول سنة ثمان  
 وستين والفا ووافق الفراغ من هذه في شهر رجب سنة ١٢٤١ غفر الله  
 لمؤلفها ولكاتبها ولقارئها والمسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله  
 وصحبه وسلم تسليمها دائما ابدا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين  
 وكان الفراغ من نقلها في النصف من شهر شعبان ١٢٤١ سنة



٢٢

الرسالة الرابعة والأربعون تذكرة الباقا  
النظار بوجهه ردهجة الولاة النظار  
تأليف حسن الشرنبلالي العتفي  
غفر الله ذنوبه وسر عيوبه  
والمسلمين اجمعين  
امين  
وقتها منع مولانا السلطان عن العقار دسماح الدعوى علوية  
الوضع وكذلك تعويل الشهود

جامعة الملك سعود



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** المان بحفظ الذكر والشرعية والصلاة والسلام على سيدنا محمد المخصوص بالمنزلة الرفيعة وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا نفوسهم لأعزاز الدين ومنازمة ذوي الذريعة القطيعة **وبعد** فيقول المرحلي رضي مولاه والحق بزي ذوي المعالي حسن الوفاي الشريف إلى **هذه** نبذة لطيفة تقر بها العين متضمنة **جواب** حادثة لبيان أوجه خلل تمسكنا لآخوين أراد اثبات قبولهما في وقف أبيهما المرحوم حجازي بن محمد بن كنانة البرلسي ونظارت ببيت الوقف الكائن بتغر رشيد شارع العرابي الذي وقفه والدهما علي المرحوم علاء الدين وذريته وزوجته وأدعيان علاء الدين أدخلهما بعد انقراض ذريته وموت زوجته بماله من شرط الادخال والاخراج والجمال ان دعواهما صدرت بعد موت علاء الدين بأكثر من عشرين سنة وكانت دعواهما بمصر المحروسة وكتب لهما هذا التمسك فهل ثبت شرعا وضع الادخال فيعمل بالتمسك او لم يصح فلا يعمل به **وقد اجبت** بان لم يثبت دعواهما الادخال ولا يصح تمسكهما بمسندهما المتضمن ادخالهما من شرط له الادخال لفقد شروط صحته وفقد شروط صحة التمسك الثاني المنفذ **وقد بينت** وجوه الخلل بهذه الورقات مستعينين بعالم الجليات والخفيات **وسميتها** تذكرا للبلغا النظر بوجوه درجة الولاية النظر لتكون عون المعرفة مثلها وتقريب المستحقها واهلها **وهذه مقدمة** امام المطلوب قال في الكنز في اخره من مسایل شتى عقار لافي ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه وقال الشارح لانه لا ولاية له في ذلك المكان انتهى **ولا يعارض** بما قال في النزازية اختصم غريبان من ولاية اخري عند قاض وقضي يصح لانه بالرافعة صار حكما فلو كان الدعوي في دين او عين يصح حكمه وان كان في عقار لافي ولاية وحكم بالقصر والتسليم لا يصح لعدم الولاية فاما دفع العين والدين للولاية

بالحضور

الكلام على قضا القاضي في العقار الذي ليس في ولايته

بالحضور والصحيح ان الحكم في المحدث ويضع ويكتب حكمه الى قاضي تلك الناحية حتى يامر بالتسليم وقصر الباع انتهت عبارة النزازية وهي تفيد ان الحكم في المحدث وبمنزلة كتاب القاضي الى القاضي وبه يظهر ارجحية عدم القضا في عقار لافي ولايته وهو الذي مشى عليه في الكنز **وقال** في جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم انتهى كذا اطلقه هنا وقد قال قبل هذا في جامع الفصولين **خ ش** ادعي عليه في بلدة دارا في غير تلك البلدة نفذ القضا وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي اطلقوا الجواب وفصل في **قد** محدود اراي دعوي كره وان محدود وورولايت ابن القاضي ليست حكم تواند کرد واجاب تواند کرد لو كان في ولاية من قلده انتهى **وقال** في الاشباه والنظائر وقد اختلفوا فيها اذا كان العقار لافي ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاضي اخر فمن من لم يصح قضاؤه ومنهم من نظر الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة انتهى ولم يعزها ولا يقدم على الكنز فافي الفتاوى **وفي الفتاوى البدرية** عن المبسوط ترك الدعوي ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوي ثم ادعي لا تسمع لانه يدل على عدم الحق ظاهرا انتهى **وفي المهمات** للعلامة المرحوم ابن كمال باث لو ترك دعواه ثلاث سنين يبطل دعواه ولا تسمع بعدها حتى لا يجوز حكم القاضي بها عند المتقدمين الا بثلاثة اعدار **احدها** ان يكون غايبا **والثاني** ان يكون صبيا او مجنون لم يبلغ ولم يفق فيها **والثالث** ان يكون المدعي عليه امرا جابرا ظالما **وقال** بعض المتأخرين لو تركها ثلاثين سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة المذكورة غير الصبا **وقال** بعضهم لو تركها سنة وثلاثين سنة لا تسمع بعدها الا باحد الاعذار الثلاثة هكذا ذكر في الفتاوى لكن قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين

ها

الكلام على عدم سماع الدعوي بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة

لا تسمع بعد ثلاث سنين دعوي بالشروط المذكورة



في الاراضي الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في ابقائه الى الانفاق  
والمرقة والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاثين سنة في  
الاراضي الاميرية والرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ستة  
وثلاثين سنة في الاراضي الاملاك **لكن** افنى المتأخرون بالمنع من  
سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها اوسط الروايات  
الثلاث وخير الامور اوسطها انتهى **واقول** لا يخفى بعد ما بين  
الاقوال كما بين ثلاث سنين وبين ثلاثين اوسنة وثلاثين اوسنة  
ثلاثة وثلاثين فلم يكن وجه الافتاء بالمنع بعد ثلاثين سنة ظاهرا  
وكذلك الاقتصار على المنع بعد ثلاثة وثلاثين كما حكى عن المبسوط  
**وكذلك** هذا التوفيق ليس ظاهرا لانه قاصر لاخصاصه  
بدعوى الاراضي والامراع كدعوى دين وميراث وشركة واجارة  
ورهن ونكاح واعتاق **ولعله** لهذا ورد الامر من مولانا السلطان  
نصرة الله تعالى بمنع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا ما استثنى  
لانه امر وسط بين الاقوال **واذا علمت هذه المقدمة** فمن وجوه  
الخلل المبطل للحجة التي يسوغ لقاضيها الحكم بما صحت الدعوى به  
**قول الموثق** اذني الحاج احمد بن حميد ان بطريق التوكيل الشرعي  
الثابت توكيله عن الاخوين في الخصوص الا في ذكره فيه **فانه**  
خلل مبطل للدعوى والحكم لانه لا بد من دعوى التوكيل في شيء  
معين على خصم ثم شهادة كل شاهد بانفراده على ذلك الشيء  
بخصوصه بان ياتي بلفظ مطابق للدعوى مدفوع عنه وجوه  
الاحتمالات المبطللة للدعوى ثم مطابقة الشاهد الثاني بشهادة  
الاول في اللفظ والمعنى **قال في الخلاصة** ولا يكتفي بذكر قوله  
فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقوب دعوى  
المدعي هذا وكذا لا يكتفي بذكر قوله عقوب دعوى المدعي هذا الا  
بعد قوله والجواب بالانكار من المدعي عليه وهذا لازم ولا بد

ان يبين

ان يبين تفسير الانكار انتهى **ويشترط** تطابق شهادة الثاني  
لشهادة الاول لفظا ومعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن عند  
الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما في شرح الكنز **ولا يكتفي** قول  
الموثق بطريق التوكيل الشرعي الثابت توكيله لانه ليس صحيحا  
قال في الخلاصة واذ كتب القاضي في السجل ثبت عندي بما ثبت  
به المحوادث الشرعية **قال** الامام النسفي رحمه الله في فتاويه هذا  
ليس بصحيح وما لم يبين الامر على وجهه لا يفتي بالصحة وكذا  
ليس بشيء ما يذكره الموثق انهم شهدوا على موافقة الدعوى  
اذ لا بد من بيان لفظ الدعوى ولفظ الشهادة من كل شاهد  
ولم يوجد ذلك فانتفت صحة الدعوى وصحة الشهادة على  
التوكيل فبطلت الدعوى وما ترتب عليها **ومن وجوه الخلل** انه  
لم يبين تاريخ ادخال الولدين من الشرط له الادخال ولا بد منه  
في الدعوى في الشهادة ولم يوجد **ومنها** انه لم يبين وقت  
استحقاقها التصرف واستحقاق الغلة بعد انقراض ذرية علاد الذين  
وزوجته **ومنها** ما اراد به الموثق من الزوج لا ثبات اليد على العقار  
بقوله وان المدعي عليه وضع يده على المكان ولا بد من بيان صفة  
وضع اليد هل بالسكنى منه في العقار او اجارته او اعارته ليعلم من  
يتوجه عليه الحكم على ما يوجب ما يثبت عليه من الفعل **ومنها** قوله بشهادة  
شاهدي التوكيل لانها شهادة لا تقبل لعدم بيان صفة وضع اليد  
على نحو ما تقدم فكانت على مجهول فلا تقبل **ومنها** عدم حكاية لفظ  
شهادة كل واحد بانفراده وبيان التطابق لفظا ومعنى كما تقدم  
**ومنها** قوله فاجاب بالاعتراف بوضع يده بمقتضى انه قرر في النظارة  
على المكان المذكور من قبل قاضي النضر المذكور بمسك شرعي **ووجه**  
**الخلل** انه لم يبين صفة وضع يده ولم يحضر بمسك شرعي **وايضاً**  
احضاره لا يكتفي اذ لم يثبت مضمونه بوجه شرعي **وايضاً**

لا بد من بيان وضع اليد  
وبيان صفة وضع  
شيء هو واضح



لا بد من علم الشهود كلام من  
المشتاز عن ذاتا ونسبوا الكلام  
على طريق علم الشهود بالنسب

لا بد من علم الشهود كلام من المشتاز عن ذاتا ونسبوا **قال** في جامع  
الفصولين لا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين بأسمها ونسبها  
لعلها تسمى وانسبها باسم غيرها ونسبه يريدان تزويرا على  
الشهود ليخرجوا البيوع من يد مالكه ونحوه فلو اعتمد على قولها نقض  
تزویرها وبطل املالك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس  
فانهم يعني الشهود يسمعون لفظ الشراء والبيع والافرار والتقابض من  
رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدا بعد موت صاحب البيع اي  
ونحوه تشهد واعلى ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك يعني سوا  
مجرد ما كان من اخبار المتعاقدين ونحوها فيجب ان يحترز عن مثل  
ذلك حذرا عن المجازفة وعن ضياع املالك الناس **وطريق علم**  
الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على  
الكذب عند ابي حنيفة وعندهم شهادة رجلين كاف كما في باير  
الحقوق انتهى **ومن الخلل ايضا** انه لم يبين القاضي باسمه ونسبه  
وزمن تقريره ومجلا قرره فيه فلم يثبت كونه خصما للنصح الدعوي  
عليه ويصح جوابها فكان ذلك باطلا **قال** العادي في فصوله ذكر  
شمس الايعة المحلواني في اداب القضا لو قال الشهود تشهد ان  
قاضي الكوفة فعل كذا ولم يسموا القاضي فانه لا يقبل هذه  
الشهادة ما لم يسموا القاضي الذي قضى به وينسبوه انتهى  
وعلمه في جامع الفصولين بان القضا عقد من العقود فاذا  
شهدوا بالعقد ولم يسموا العاقد لم يصح مطلقا فلم يجز  
وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في جميع الافعال لو شهدوا  
على فعل ولم يسموا فاعله لا تقبل شهادتهم **اقول** هذا يقتضي  
تسمية القاضي سواء كان القضا سببا او شرطا الا ترى الى  
قوله بحق من الحقوق فدخل فيه الحكم ببيع وغيره مع ان الحكم  
ليس بسبب البيع وايضا القضا عقد في الكل فلا بد من ذكر

القاضي

٤

القاضي ثم ذكر عن الذخيرة انه لم يسم القاضي الذي باع في صفر  
اليتم اختلفوا فيه **ثم قال قال الحاصل** ان في دعوى الفعل والشهادة  
على الفعل هل يشترط تسمية الفاعل فيه اختلاف المشايخ وادلة  
الكتب فيها معارضة ذكر محمد في كتاب الحدود ان المدعي عليه  
لو برهن ان الشهود محدودون به بقذف فلا بد من تسمية  
من حدهم **ثم ذكر عن** لو شهد ان قاضي بلد كذا اشهدنا  
على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره  
يجعل وارثا ولم يشترط تسمية ذلك القاضي فيثا مل عند  
الفتوي انتهت عبارة جامع الفصولين **وقد علمت** نص محمد  
ووجه اشتراط اسم القاضي فلا ينبغي ان يعدل عنه **ومنها**  
**قوله** فاحضر الشيخ محفوظ المجولي والشيخ محمد المناوي  
واستشهد هما فشهدا لدي مولانا قاضي الديوان الى المشار  
اليه **ووجه الخلل** عدم تقدم دعوى تطابقها شهادتهما  
على نحو ما تقدم وعدم بيان المطابقة اللفظية وعدم بيان  
اسم ذلك القاضي ونسبه وعدم بيان حكم محل به فيه **ومنها**  
**قوله** بما تضمنه المكتوب المذكور من الوقف والشروط المذكورة  
فانه خلل ظاهر مبطل للشهادة اذ لا بد من ذكر الواقف والوقف  
وذكر الشروط المذكورة على جهة البيان والتفصيل في شهادة  
كل فرد من الشاهدين ولم يوجد خصوصا الامر المتنازع فيه  
وهو اثبات شرط الادخال ولم ينص عليه في شهادتهما ولا  
يشبه الاجمال بتلك الشهادة **ومنها قوله** واحضر ايضا  
الحاج علي بن ابي العز و اخاه عبد الرحمن فاستشهد هم  
فشهدوا لدي مولانا الى اخره فانه خلل بالاجمال كما تقدم  
**ومنها قوله** وانه في حال حياته وحال صحته ادخل الاخوين  
اذ لم يبين تاريخ الادخال ولا بد منه في شهادة كل فرد من



الشهود وليثبت الاستحقاق من ذلك الوقف ولم يوجد **ومنها**  
**قوله** حكاية عن هؤلاء الشهود كل ذلك بحاله من الشرط المذكور  
 الشاهد به كتاب الوقف المذكور ووجه الخلل عدم بيان تاريخ  
 الوقف في شهادتها وعدم حضور كل منهم الواقف وسماعه  
 للغظه بذلك الشرط وعدم ذكر كل منهم ذلك مسموعاه من الواقف  
 ولا بد منه **ومنها قوله** شهادة شرعية مقبولة لأنها ليست  
 شرعية فهي غير مقبولة شرعا كما نص عليه في الخلاصة **ومنها**  
**قوله** بعد رعاية شرايطه فانه غير كاف في الخلاصة **ومنها**  
**قوله** وبعد التزكية والتعديل فانه لم يوجد المعدل حيث  
 ذكر من هو باسمه ونسبه وشرط صحة التعديل وكيفيته  
 لفظ التعديل وحقيقته **قال** في المحيط سئل محمد عن العدل  
 فقال الذي لا يظهر منه ريبة **وقال** الكمال بن الهمام **واحسن**  
 ما قيل في تفسير العدل الذي تقبل شهادته وقد يعلم عن  
 معنى ترويه لهجة لا عدل في عدالة **هو ما نقل** عن القاضي  
 ابن حازم حين سأل عبيد الله بن سليمان وزير المعتصم عن  
 العدالة **فقال** احسن ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الجب  
 يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصاري القاضي انه قال لا ان  
 لا يات بكبرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه  
 وضواجه اكثر من خطائه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق  
 ويتجنب الكذب ديانة ومروته انتهى **ومن شروط العدالة**  
 ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدينار والدرهم لان ترواد  
 الرجل وصيانه وورعه وديانته انما تعرف بصحة معاملته  
 لقول عمر رضي الله عنه لا يغرك طنطنة الرجل في صلاته وانظروا  
 الي حاله في درهمه وديناره **وقال** محمد بن الحسن كم من رجل  
 اقبل شهادته ولا قبل تعديله لانه يحسن ان يودي ما سمع

ولا يحسن

بيان ان شاهد العدل ومعرفة

ولا يحسن التعديل انتهى ولعل المراد انه يعني لا يحسن تفسير  
 شروط العدل وقبول الشهادة منه واما التعديل فيمكن ان  
 يقول هو عدل مقبول الشهادة **ومنها قوله** ولما ثبت لدي  
 مولانا قاضي الديوان المشار اليه الى قوله فقد حكم مولانا ابراهيم  
 الي اخره فان الخلل بعدم التصريح باسم قاضي الديوان وشهرته  
 ولا يكتفي قوله المشار اليه كما في الخلاصة وكما قدمناه عن فصول **العمادي**  
**ومنها قوله** فقد حكم مولانا ابراهيم الي اخره **ووجه** الخلل ان  
 التنفيذ يشترط له تقدم الدعوى بالتنازع فيه والحكم به  
 ثم اقامة الشهادة بذلك عند من ينفذه ليحكم بتنفيذه ولا  
 يكفي التنفيذ الصادر بين الموثقين التالي عن شروط الدعوى  
 والشهادة المحكوم به مبينا للتنازع فيه والدعوى به والشها  
 دة طبق تلك الدعوى وتطابق الشاهدين لفظا ومعنى والحكم  
 ثم بيان الحكم اسما وشهرة وبين الشهادة على ما حكم به  
 ثم يصدر بتنفيذه بعد ذلك كما اشار الكثر صاحب البحر **ومنها**  
**قوله** ومنع الخواجا حجازي المدعي عليه ويصح الحكم والادخال  
 والمنع وكل ذلك منتف **في هذا الخلل** بطل ذلك المستند لو سلم  
 لحاكم صحة الحكم في المتنازع فيه فكيف ولا يصح له الحكم فيه ولو  
 توفرت شروط ذات الدعوى والشهادة في حد ذاتها كما قدمناه  
 عن الكثر وشرحه وتاريخ هذا المستند الذي لا صحة له في ثامن  
 عشر جمادي الاخر سنة اثنتين وثلاثين بعد الالف ثم ان الاخوين  
 المدعين ادخالا في ذلك الوقف بهذا المستند الباطل سكتا  
 ولم يتصرفا في الوقف من سنة اثنتين وثلاثين الي سنة  
 ستين بعد الالف ثم اراد التمكن والدخول في الوقف والدعوى  
 بعد مضي تلك المدة وهي ثمانية وعشرون سنة وعمدت  
 منع مولانا السلطان من سماع مثلها واراد التمسك بذلك المستند

بينه صح



الباطل فلا يصح لحاكم سماع دعواها ولا يسوغ الاعتماد على تحكيمها  
المذكور لو قدر سماع دعواها لانه ممنوع الصفة شرعا وعلمت  
مدة المنع الفرعية المختلف فيها ايضا لوساع الخصم الدعوي  
بذلك المستند **في هذا** لم يصح حكم الحاكم الاخير الحاصل في سنة  
ستين كما انه لم يصح الحكم السابق بما بيناه فكان حكم الاخير  
عدا ما بذلك باستناده في حكمه على ذلك المستند الباطل  
**ومنع ذلك نقول** مستخدمين من فيض الملك الفتح العليم  
ليبان وجوه خلل ذلك المستند الثاني السقيم المانعة من  
التحكيم به لوصح الاقدام على الحكم بتعبد عدم المنع منه **ولا**  
**بروج** على ذوي الفضل الفهم ما صدر به الموثق لارادته  
صحة الدعوى بعد مضي المدة التي منع من سماعها كل قاض  
بامر مولانا السلطان وافتاء كل من علمته من افاضل الاعيان  
**وذلك قوله** حكاية عن الامر بالبيريدي وامر صاحب السعادة  
بالتحكيم من الحق بعد ثبوته فانه امر مقبول لاحالته على  
ثبوت الحق مستحقة والثبوت منتف كما علمته **ومنه قوله**  
واطلع مولانا الافندي على سوال في رجل ثبت له حق شرعي  
بوقف شرعي لدي حكم حنفي وحكم بصحة ذلك وكتب به حجة  
شرعية لكن لم يطلع عليها صاحب الحق الا بعد ثمانية وعشرون  
سنة الى اخره **ووجه الخلل** ان هذا كذب من السائل اظهره  
دعوي التوكيل كما علمت ذلك لانه كيف يوكل ويحكم لو كيله بامر لم  
يعلمه تلك المدة مع قيامه بالمحل والبلدة التي فيها التوكيل  
والمكان المتنازع فيه مع تصرف الناظر ومضي النزاع الذي شاع  
وذاخ خصوصا بين اهل رشيد ادخال معلوم في الخصام لدي  
الحكام **واما جواب** الحنفي المستطوره فهو باطل لا شك في الافتراء  
الذي يحويه بانه يصح ولا يصح لمنع مولانا السلطان من سماع تلك

الدعوي

الدعوي ومنع بعض علماء الحنفية كما علمته فكل قاضي معزول عنها  
والمعزول لاحكم له وذلك الحنفي ادعي بقى له وجهها فعوله ومنع من يعارض  
في ذلك بغير طريق شرعي وعلمت الطريق والمنهج المستقيم لبطلان  
ما افتي به وكلامه السقيم **ومنها** قول المجيب الثاني في خصوص ما  
من لم يعلم باستحقاقه الا بعد المدة الطويلة فانها الفاظ سقيمة  
عليه لم يشف المدعي بها غليله لانه عالم من غير حيلة بحجته الدالة  
المستطيلة المورخة لسنة اثنين وثلاثين كما علمته **ومنها** ف  
حكاية عن المالك بقوله وتسمع الدعوى بالحق ولو طال الزمان فانه  
يمنع السلطان مردود بنص مذهبه نسال الله سبحانه العافية  
من المحن **في هذا** الامور التي جعلها الموثق للمدعي مقدمة لسان  
حالتها بقول له صه أكف ومه **ومن** الخلل المبطل للدعوى والحكم  
امور **قوله** بشهادة الحاج محمد بن علي والحاج يوسف البرلسي  
لان الاجمال لا يكفي كما تقدم **ومنها قوله** علي الناظر الى اخره فانه  
لم يثبت نظارته قبل الدعوى لتصح الدعوى عليه **ومنها** ان  
المكان المحدود ليس في ولاية ذلك القاضي وعلمت حكمه بما في  
الكنز انه لا يصح ومع ذلك قد اعتمد فيه على مجرد الذكر المحدود  
واين الشاهد المحدود ومن العدول المرسلين من القاضي مع  
الشهود ليحيط به علما باخبار عدوله وحكاية اشارة الشهود  
الى المحدود والحدود ينبغي الريبة والاحاطة بالذي يحكم به علما  
علي اننا لو تنزلنا الى القول بصحة قضاء من ليس العقار  
في ولايته فيه لم يوجد تحمة الحكم به وهو ان يكتب حكمه الي  
قاضي تلك الناحية التي بها العقار حتى يامر بالسليم وقصر  
باع المدعي عليه كما ذكرنا عن جامع الفصولين **والخلل ثابت** بكل  
اعتبار **ومنها قوله** بدلالة فكتب الوقف فانه احال على مجرد  
النقوش المستطورة بذلك المستند ولا يكفي ذلك **ومنها قوله**

حصنة



الثابت نظارته بشهادة شهوده فان التخلل بعدم وجود شهادة كل من الشاهدين بتولية ناظر من حاكم مسمي باسمه ونسبه معلوم بذكر شهرته في مكان توليته في وقت معين بموجب توليته وهو كذا علي وقف فلان وهو كذا ولم يوجد فلم يثبت كونه خصما لتعم الدعوى عليه لو سلم صحة الاقدام على سماعها بانتفاء ما يمنع من سماعها والمانع موجود وهو منع مولانا السلطان نصره الله من سماعها بعد مضي خمس عشرة سنة وقد زاد بنحو مثلها وعلمت نص المذهب بما يوافقها **ومنها قوله** من مدة ثمانية وعشرين سنة تقدمت على تاريخه **ومن التخلل** بيان ترك الدعوى تلك المدة فوجه المنع من سماعها ظاهر بالاقرار به ووجود نص في المذهب بما يوافقها ووجود المنع من مولانا السلطان لمثلها على سماعه وبما يوافقها كما تقدم فكل قاض معزول عن الحكم بها فلا يعمل بحكمه لو خلي عن بطلانها فكيف ومبطلاته قد علمت كثيرة **ومنها** انه استند الى الحجة المستورخة سنة اثنتين وثلاثين والف وعلمت بطلانه **ومنها قوله** وان الزيني عمر الي قوله قابر زكوت الوقف والحجة المستورة بالديوان قدل مضمون كتاب الوقف على شرط الادخال ومضمون الحجة على ثبوت استحقاق الشهابي احمد وموكله على المرقوم لجميع المكان الى اخره فان ذلك مردود بما علمته ولم يثبت لهما استحقاق لبطلان مستندهما المذكور **ومنها قوله** بالحجة المذكورة الى قوله ووجد من مضمونها الحكم بصحة الادخال لفقد الصحة بما قد مناه **ومنها قوله** فاحضر محمد بن محمد وعبد الرحمن بن محمد فشهدا بعرفة عبد الغني افندي وانه اشهد بها انه اثبت لديه استحقاق الشهابي احمد واخيه بمقتضى الادخال وان كان حكم بصحة الادخال بعد الدعوى

علي الخواجا

علي الخواجا حجازي الناظر **وجه التخلل** قد تبين لك بما علمته من الوجوه ومن منع مولانا السلطان المذكور فكيف يوجد ثبوت الاستحقاق من معزول عن مشيئته ولو خلي عن منع السلطان فالبطلان له شرعا قد وجد كثيرا فيما سطر بالمستند فلم يصح ذلك الحكم ولم يعتبر تنفيذ المالكى لابنته على صحة الحكم وهي معدومة لان الحجة التي نفذت باطللة شرعا وحكما سلطانيا لا مرد له بوجه **فكان قول الموثق** وما ثبت ما سطر حرفا بحرف لدي مولانا عبد الغني افندي الموي اليه اعلاه حكم بموجب ذلك وبصحة استحقاق الشهابي احمد واخيه علي الكامل المكان الزبور وبصحة نظرها حكما صحيحا شرعيا ومنع الزيني عمر المرقوم من المعارضة في ذلك منها صحيحا شرعيا وبه شهد في اليوم المبارك العشرين من شهر رمضان سنة ستين والف **قولا مردودا** لا يمكن تصحيحه ولا يسوغ لحاكم الاعتماد عليه لاشرا ولا قانونا والسلام علي من اتبع الهدى ونهي النفس عن الهوى حرره العبد الحقير حسن الشربلالي الحنفي غفر الله له وللمسلمين ولشاخه ووالديه واهل بيته اجمعين في ليلة السبت سادس عشر صفر الخير سنة احدى وستين والف ختمت بخيرامين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى سائر الانبياء والمرسلين والصحابة والتابعين امين **نقلت في نسخة شهابي ١٣١٦**

ق



الرياسة الخامسة والأربعون كتاب منة الجليل في  
قبول قول الوكيل تاليف الفقير حسن الشرنبلالي  
الحنفي عفي الله عنه والمسلمين  
أجمعين بجاه طه الأمين  
أمين

في حوزة محمد صالح  
ابن محمد عباس  
ميرزا



جامعة الملك سعود



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الهادي إلى سبيل الرشاد. الميسر بفضلته  
 لمن توكل عليه عزير المراد. الذي شملت عنايته من اعتماد في جميع احواله  
 عليه فمخجه من فضله المراد وزاد. وحفظه بمنهج حرزه حيث اتخذ وكيله  
 كما امر به خير الانبياء المصطفين الامجاد. فشرقي الوجود به وزاته  
 ورفع قدره وعظم مكانه. سيدنا وسندنا محمدا اكرم من بلغ الرسالة  
 وادى الامانة. صلى الله وسلم عليه وعلى آله واخوانه من الانبياء  
 والمرسلين. والملائكة المقربين. وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته  
 والتابعين والائمة المجتهدين. ومقلديهم الى يوم الدين **امين وبعد**  
 فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني القدير ابو الاخلاص حسن الوفاي  
 الشرنبلالي الحنفي. عافله الله بلطفه الخفي. وعفله ولولديه ولتخيه  
 وذريته ومحبيه والمنتمين اليه وجميع المسلمين **قد ورد سؤال عن**  
 وكيل ادعي بعد موت موكله ايصال ما وكله في قبضه من اجرة امكن  
 يستغلها له فلم تصدقه الورثة في دعواه الايصال للمورث حال  
 حياته فهل يقبل قوله في الدفع بيمينه ام لا بد من بينة **فاجبت**  
 بانه يقبل قوله بيمينه لبراءة ذمته عما قبض لانه امين يدعي ايصال  
 الامانة لمستحقها والله سبحانه وتعالى اعلم **ولما كان** ذلك فثبتها على  
 المتفهمة بل قد حصل سابق الافتا بخلافه من بعض المتأخرين لما يتوهم  
 من عبارة العلامة الشيخ زين بن نجيم رحمه الله في الاشباه والنظائر  
 مما ظاهره يقتضي انه لا يقبل قول الوكيل المذكور الابينة ونصه  
 في باب الامانات كل امين ادعي ايصال الامانة الي مستحقها قبل قوله  
 كالمورع اذا ادعي الرد والوكيل والناظر اذا ادعي الصبر في الموقف  
 عليهم وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل قبض  
 الدين اذا ادعي بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته  
 لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل قبض الدين والفرق في الولو الحجة  
 انتهى عبارة الاشباه والنظائر **وقد** تأملتها مراجعها لكتب المذهب

واصلها

٩١  
 واصلها فلم ار ذلك الذي استثناه اصلا بل المخالفة له صريحة  
 بمجالها **اردت** ازالة ذلك الاشباه واللبس ونقل صريح المذهب  
 بما يدفع كل تخمين وحس وتحيق المسئلة وحصول المراد بما  
 تضمنته عبارة الولو الحجة بعناية مولانا سبحانه الملك الكريم الجواد  
 طمعا في جزيل الثواب بنفع العباد ليوم المعاد **وسميت** منه الجليل  
 في قبول قول الوكيل ولنشر في النقل والايضاح بعناية مولانا  
 الكريم الفتح **فنفق** لايضاح المسئلة بتقسيمها ان الوكيل اما ان  
 يكون وكيل قبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره او دين استقرضه  
 الموكل بنفسه ووكله في قبضه من غيره واذا ادعي الوكيل ايصال  
 ما قبضه لموكله اما ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته  
 وفي كل منها يقبل قول الوكيل بيمينه لبراءة ذمته ودعواه هلاك  
 ما قبض في يده كدعواه الايصال وقبول لبراءته بكل حال **واما**  
 سراية قوله على موكله ليبر اغريمه فهو خاص بما اذا ادعي الوكيل  
 حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت براءة الغريم  
 الابينة يقيمها او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو انكروا  
 ايصاله لموكله **واما** الوكيل قبض ما استدانه الموكل فلا يسري  
 قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على المفتي به كما بعد  
 موته فلا بد من البرهان **وهذه** عبارة الولو الحجة **تقريب ما قدمناه**  
 قال ولو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في  
 حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعته اليه صدق ولو كان  
 دينالم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكى امر لا يملك استيفاه  
 اي استيفاف سببه على طريق المجاز في الخلاف لكن من حكى امرا  
 لا يملك استيفاه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق  
 وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل قبض الوديعة  
 فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل قبض الدين



فيما يحكى بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق  
انتهى عبارة الولوالجية فتأمل استدراكه على ما شمله ظاهر أول  
كلامه من افتراق حكم الوكيل بعد تعليله بما يشمله مع افتراق  
حكمها فانه استدرك ووزع تعليل الحكم بتوفير الطرفين حفظهما ثم  
دفعه المشبهة ببيان اتحاد حكمهما الذي هو نفي الضمان عن  
انفسهما بدعواهما الدفع الى الموكل او الهلاك في ايديهما ثم بيان  
اختصاص الوكيل في قبض الدين بعدم قبول قوله في التزام موكله  
بدعواه الدفع اليه في حياته واثارته الى ان المراد بالدين دين  
اداد الموكل انبائه على نفسه باستدائه لقول الولوالجية والوكيل  
بقبض الدين فيما يحكى بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل  
المقبوض لان الدين الذي يكون للموكل على غيره لا يكون قول الوكيل  
فيما يحكى من دفعه لموكله موجبا على الموكل ضمان مثل المقبوض  
لكن قد يقال المراد بالضمان ما هو اعم فيحمل الضمان الحكمي  
الحاصل بقبض مثل الدين على القابض ثم يقع النقص بما في الدين  
فيراد بالدين دين له وفيه كلام سنذكره ان شاء الله تعالى وعلى كل  
حال ثبت براءة الوكيل بقوله وان لم يبرأ غريم الميث كما لا يثبت  
للمقرض شيء على الموكل بقول الوكيل قبضت ولو كان في حياة الموكل  
وقد انكر قبض الوكيل على المفتى به **وايضاح فهم كلام الولوالجية**  
بان يقال ان قوله صدق يحتمل انه اي الوكيل يصدق في براءة  
نفسه وهو ظاهر ويحتمل ما هو اعم فيصدق ايضا في براءة الوكيل  
ولا يقال لبرائه به لان قول الوكيل لا يسري على الموكل بعد موته  
لكنه دفع هذا الاخير بقوله والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكى ينفي  
الضمان عن نفسه فصدق فلا يصدق في براءة الوكيل وقوله  
ولو كان ديناً لم يصدق يحتمل ايضا انه لم يصدق في براءة نفسه  
ويحتمل انه لم يصدق في التزام موكله الثاني ظاهر لخروجه عن

الوكالة

الوكالة والاول لا يقال به لان الوكيل امين بالنظر لبرائة ذمته  
وامانته لم تبطل بموت الموكل بل بطل تصرفه وسراية قوله على  
غيره من الموكل والمقبوض منه الدين **فظهر** ان المفتى سرية قول  
الوكيل على غيره فقط فيبرأ في دعواه دفع الدين او هلاكه كالوكيل  
بقبض العين وذلك لان المقبوض في يده امانة كما سنذكره  
بصريح النقول على كل حال والدين حال قبضه سلمه مالكة مختارا  
للموكل وسلطه على دفعه للموكل فالوكيل امين من الطرفين ومن  
يطالبه بعد موت الموكل ان يكن مالكة العين فلا يضمنها فاموره  
لامتثاله امره بدفعها للموكل ولا يهلكها في يده فكان القول  
قوله بيمينه لنفي ضمانه وان يكن الطالب وارث الموكل بما قبضه  
الوكيل فهو امين فيما قبض وقوله يقبل في براءة ذمته **فغاية ما**  
**يلزم** من قول الولوالجي ولو كان ديناً لم يصدق تخصيص  
متعلق النفي اي لم يصدق في لزوم الدين على الموكل لو كان  
مستقرضاً ولا في براءة المدين لو كان الموكل ديناً وسيظهر ذلك  
بصريح النقول ويظهر وجه صحة ما قلناه في تقسيم المسئلة  
بالاستناد اليها **فنقول اما براءة الوكيل بقبض الدين** سواء كان  
ديناً للميث على غيره او ديناً استقرضه واراد انشاء واثباته في  
ذمته بدعواه بعد الموت الدفع لموكله حال حياته **فلما قال** في  
الحاوي القدسي الوكيل بالقبض اذا قبض المال كان امانة في  
يده كالمودع والقول قوله مع يمينه في هلاك المال وفي تسليمه  
الي من امر به ويبرأ هو ولا يصدق على غيره انتهى لان قوله ولا  
يصدق على غيره لا يصح الا في مثل صورتنا هذه وهي دعوي  
الدفع في حال الحياة مع انكار الورثة لان الموكل لو كان جازماً  
لسري قول وكيله بالقبض عليه وبري غريم الموكل من دينه كما  
سنذكره **ولما قال** في البدايع وفنها اي احكام الوكالة ان المقبوض



في يد الوكيل بجهة التوكيل بالبيع والشراء وقبض الدين والعين  
وقضا الدين امانة بمنزلة الوديعة لان يده يد نيابة عن  
الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن في الودائع ويبرأ بما  
يبرأ فيها ويكون القول قوله في دفع الضمان عن نفسه انما  
والامين لا يخرج عن كونه امينا بموت الموكل كما سذكره نصا  
**ولما قال في كافي الحاكم** الشهيد رحمه الله وكله بقبض دينه على  
رجل يقتضيه كان بمنزلة الوديعة عند الوكيل **ولما قال في**  
**كافي الحاكم** من باب الوكالة في الدين واذا وكل وكيل يتقاضي  
دينه وقبضه الي ان قال وكل وكيل سمينا في هذا الكتاب  
دفع بغير بينة ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه وهو مؤتمن  
الا ان يكون الموكل قاله له لا تدفع الا بشهود فان كان قاله  
فهو ضامن فان قال الوكيل قد اشهدت ومحمد ذلك الطالب  
ولم يكن شهود الا قوله قد اشهدت كان الوكيل برئ من الضمان  
بعد ان يحلف على ذلك وكذلك لو قال لا تدفع الا بحضور فلان  
فدفع بغير محضر منه فهو ضامن فان وكله بدفع ما لفلان  
عليه اليه فاراد الوكيل ثم دفع اليه فهو جائز وان اراد الموكل  
ثم قتل على رده او لحق بدار الحرب فقال الوكيل دفعت المال  
قبل ان يقتل او قبل ان يرتد فالقول قوله وان دفع الموكل المال  
الي الطالب ثم دفع الوكيل المال الذي معه اليه وهو لا يعلم  
فلا ضمان عليه وهذا مثل اخراجه من الوكالة وهو لا يعلم  
وكذلك لو ان الطالب وعب المال للمطلوب ثم دفعه الوكيل  
اليه فلا ضمان على الوكيل وللموكل ان يرجع بالمال على الطالب  
ولو دفعه الوكيل وهو يعلم بذلك كان ضامنا له ويرجع به  
الوكيل على الذي قبضه ولو لم يكن من ذلك شيء ولكن الطالب  
ارتد ثم دفع اليه الوكيل المال فان قتل او لحق بدار الحرب فدفع

الوكيل

٤  
الوكيل اليه باطل ولا يضمنه الوكيل الا ان يعلم ان هذا لا يجوز فان  
علمه ودفع ضمن ورجع الوكيل به في مال المرتد الذي كسبه في  
الردة فان لم يلحق المرتد بالدار ولكن اسلم فقبضه جائز وقال  
ابو يوسف ومحمد قبضه جائزا سلم او قتل او لحق بدار الحرب  
**ولما قال في كافي الحاكم** واذا وكل رجلا ببيع عبد له ودفعه اليه فقال  
الوكيل قد بعته من هذا وقبضت الثمن منه وهلك وادعى المشتري  
ذلك فهو جائز والوكيل مصدق فيه مع يمينه فان كان الاقر قد مات  
فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل قد بعته من فلان بالف وقبضت  
الثمن وهلك ومصدق المشتري فان كان العبد قائما بعينه لم  
يصدق الوكيل على البيع الا ان يقيم بينة انه باعه في حياة الاقر  
فاذا لم تكن له بينة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان  
كان العبد مستهلكا فالوكيل مصدق بعد ان يحلف استحس  
ذلك انتهى **ومثله في الذخيرة ولما قال في كافي الحاكم** لو كان  
اي المرتد الذي لحق بدار الحرب وكله ببيع عبد بعينه فقال  
الوكيل بعته فاسلامه ودفعت الثمن اليه فان كان العبد قائما  
بعينه لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكا فالقول قوله والبينة  
ايضا بينته **ولما قال ايضا** ولو وكلت المرتدة وكيل يتقاضي  
دينا لها او يقضي عنها ديننا او يخاصم لها في شيء تدعيه او يدعي  
قبلها ثم لحقت بدار الحرب انتقضت الوكالة ولا يجوز له فعل  
شي من ذلك بعد لحاقها او بعد موتها فان قال الوكيل قد فعلته  
في حياتها فما كان من بيع او شراء او تقاضي دين او قضاء مهر  
يصدق في كل شيء مستهلك ولا يصدق في الغايم بعينه ولو قال  
قد قبضت دينها من فلان لم يصدق على ذلك الا بينة وان  
كان قائما بعينه وان قال قد قبضت المال الذي قد اعطيتني  
فلانه وقد كانت امرته بذلك فهو مصدق اذا كان للمال



غير قائم بعينه واذا اوكلت المرتدة وكيل يقبض وديعة لها ثم ماتت  
فقال الوكيل قبضتها ودفعتها اليها وقال الورثة قبضتها بعد  
موتها فالقول قول الوكيل لان هذه مستهلكة ولم تكن مضمونة  
وكذلك سائر الامانات واما الدين فلا يشبه هذا انتهى **فان قلت**  
يرد عليك قوله هذا في الكاف واما الدين فلا يشبهه **وكذلك قوله**  
في الكاف الوكيل بالتقاضي والقبض جازا لامران كان الموكل حاضرا  
او غائبا او مريضا فان مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تقاضي  
ذلك من مال الميت ولو كان للموكل هو الميت خرج الوكيل من الوكالة  
فان قال قد كنت قبضت ذلك في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق  
على ذلك انتهى **ومثله** في الخلاصة مع زيادة لم يصدق الا بحجة  
**وكذلك** قال الحاكم في الكاف ولو وكله بقبض وديعة له عند رجل او  
عارية ثم هلك الموكل فقد خرج الوكيل عن الوكالة فان قال الوكيل  
قد كنت قبضتها في حياته وهلكت عندي او دفعتها الي الميت  
فالقول قوله وليس هذا مثل الدين انتهى **قلت** لا يرد لان  
المنفي في هذه المسائل سريان قول الوكيل على الموكل لكونه حكما  
لا يملك استينافه وفيه الزام على الموكل وبراه غريمه فلا يصدق  
فيه وليس النفي متناولا لبراه الوكيل لما قدمه الحاكم مصرحاً به  
في براه ذمته بقوله **وهذا مثل ما ذكرناه** في كلام الولوالجية **وقد**  
**ذكر** مثل ما وجهنا به كلام الولوالجية في مجمع الروايات شرح الفدوي  
بعد نقله كلام الخلاصة الذي قد منه فقال فانصه قال في ملتي  
البحار في كتاب الصلح **اذا قال** المودع هلك الوديعة او ردها  
عليك الى اخره وتوجه اليه على المودع بنفي التهمة عنه فان  
البراه وان ثبتت بقوله انه لو مات المودع قبل ان يحلف كانت البراه  
ثابتة حتى لا يحلف وارثه على العلم والوكيل بالقبض اذا قبض  
فالمال امانة في يده كالمودع لانه لم يأخذ به جهة مضمونة اي عليه

لدخوله

لدخوله في التصرف على سبيل التبرع والقول له مع يمينه في هلاك  
المال وفي تسليمه الي من امره الموكل بالتسليم اليه ويبراهولان  
القول في الشرع قول الامين مع اليمين كالمودع اذا ادعي رد الوديعة  
فلا يصدق على غيره يعني الذي ادعي تسليمه لانه صدق في حقه  
فلا يقبل قوله الابينة اي كان القول للمودع في براه ذمته ولا  
يصدق في ايجاب على غيره انتهى **وقد حصل** الاشتباه بنقل  
صاحب الاشباه تلك العبارة عن الولوالجية في ثلاثة مواضع  
مختصرة لا على الوجه الاكمل **منها** ما تقدم في باب الامانات  
وعلمت ما فيه **والثاني منها** ما قاله صاحب الاشباه قبل هذا  
في كتاب المدائينات تفرع على ان الديون تقضى بانها لها مسائل  
**منها** الوكيل بقبض الدين اذا ادعي بعد موت الموكل انه كان  
قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه  
يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في  
وكالة الولوالجية **فقد حصل** الاشتباه ايضا بقوله لا يقبل  
قوله الابينة هل المنفي عام في حقه وحق موكله او  
المنفي ثبوت الدين على الامر فقط لبراه الوكيل بالقبض  
بقوله قبضته في حياته ودفعته له وفيه اشتباه ايضا من  
احتمال كون الدين للموكل على غيره او دين اراد ان يشأه باستقرا  
على نفسه وقد يقال ان المراد دين اراد الموكل ان يشأه على  
نفسه لا دين له على غيره لانه لا يقال فيه ان الوكيل بقبضته  
يريد بدعواه قبضته ودفعه للموكل ايجاب الضمان على  
الميت فعلم قبول قول الوكيل بالنظر للزوم الدين على الميت  
او بالنظر لبراه مدين الميت لو كان دائنا بالنظر لبراه ذمته  
الوكيل فيما قبضه ودفعه بامره فالكه لغيره مطلقا **ووجه**  
ارادة التخصيص بدين على الامر وان كان الحكم اعم اعني براه

الضمان صح

ضه



الوكيل بقوله بعد موت الموكل قبضته ودفعته لزوم الضمان الحقيقي  
بأسند أنه الموكل ولا يراد ما هو عام فيشمل لزوم الحكمي لما قال في  
الذخيرة إذا وكل بقبض دينه فهو جائز وفي المسئلة نوع اشكال لأن  
التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لأن الدينون تقضى  
بأمثالها فقبضه رب الدين من المديون يصير مضمونا عليه ولم  
على الغريم مثل ذلك فيلتقيان قصاصا وقد ذكرنا أن التوكيل  
بالاستقراض غير صحيح والجواب التوكيل بالقبض رسالة بالاستقراض  
من حيث المعنى وليس بتوكيل بالاستقراض لأنه لا بد للوكيل بقبض  
الدين من إضافة القبض إلى موكله بأن يقول إن فلانا وكلني  
بقبض ماله عليك من الدين كما لا بد للرسول في الاستقراض من  
الإضافة إلى المرسل بأن يقول أرسلني فلان اليك يقول لك أقرضني  
كذا بخلاف الوكيل بالاستقراض فإنه يضيف إلى نفسه فيقول  
أقرضني فصح ما دعينا أن هذا رسالة هي معنى والرسالة  
بالاستقراض جائزة وله أن يتقاضى ديونه كلها ويقضها لأن  
الدين اسم جنس فينصرف إلى الديون كلها انتهى **ودفع الشبهة**  
**بما قد مناه وما قال** في الذخيرة قال محمد في الجامع إذا قال  
لغيره ادفع إلى فلان ألف درهم أو قال اعط فلانا ألف درهم على  
أن يضمن لها والمدفوع إليه يسمع هذه المقالة فدفع المأمور إلى  
فلان ألف درهم فالألف قرض للدافع على الأمر وليس للمأمور أن يأخذها  
من القابض والأمر أن يأخذها بعينها من القابض لأن شرط الضمان  
الاعتلاء من أحد الوجهين أما التحمل بطريق الكفالة وهو المعهود من  
لفظة الضمان وأما جهة الإصالة بالاستقراض والاول لا وجه  
إليه لأن شرط الضمان بطريق التحمل بأن يكون الضمان تابعا في حق  
الأصل والاضمان على المدفوع إليه ههنا ليتم له الأمر بالكفالة  
فتعينت جهة الإصالة بالاستقراض وصار المدفوع إليه وكيلًا

عن الأمر

عن الأمر بالقبض كان الأمر بالقبض قال للدافع أقرضني ألف درهم  
وادفعها إلى فلان فاني وكلته بقبضها فإذا قبضها صار قرضا علي  
الأمر ودفعه عند الوكيل وهو القابض إن هلك في يده لا شيء عليه  
لكونه أمينًا وإن تلفه كان عليه الضمان وإنما شرط في الكتاب أن يكون  
المدفوع إليه ضارًا يسمع الكلام لأن المدفوع إليه يصير وكيلًا عن الأمر  
بالقبض والتوكيل لا يرفع قبل علم الوكيل فشرط حضرته وسماحه  
ليكون وكيلًا انتهى **وهذا نص محمد رحمه الله** ضابط المذهب  
في رد الشبهة الحاصلة في الاشباه وفي العبارة التي قد منها عن  
الكافي والخلاصة **وتدفع ايضا** بما قال في الذخيرة يد الوكيل يد  
أمانته والدرهم والدنانير يتبعان في الامانات **وتدفع ايضا**  
بما قال في المنتقى الوكيل بالبيع لو وكل بقبض الثمن من غير أمر الاقصر  
فقبض وهلك في يده قال أبو حنيفة رحمه الله لا ضمان على القابض  
وإنما الضمان على الوكيل وفي سرقة شيخ الاسلام رحمه الله الوكيل  
بقبض الدين إذا وكل من في عياله بالقبض صح حتى لو هلك في يد  
الثاني يهلك على رب الدين كذا في الذخيرة **وتدفع ايضا بما هو**  
**نص** الذخيرة قال رجل استودع رجلا متاعا وكل رجلا بقبضه  
فدفع المستودع إلى الوكيل غير متاع الموكل فدفعه الوكيل إلى الموكل  
فهلك عنده فضمنه على الموكل لأنه قبضه على أنه متاعه وكلا  
ضمان على الوكيل لأنه حين دفعه إلى الوكيل برسالة فلان على أنه  
لفلان فقد سلطه على الدفع إلى فلان انتهى **وقد ذكر صاحب**  
**الاشباه في البحر مثل** ما ظهرنا به الحكم في إضناح كلام الولوالجية  
فقال في البحر الوكيل بقبض الدين إذا قال قبضت ودفعت إلى  
الوكيل فالقول له مع اليمين لأنه أمين أخبر عن تنفيذ الامانة من  
حيث لا يلزم الموكل ضمانا انتهى لأن هذا ظاهر في دين الموكل  
والأخبار حال حياته أو بعد موته إذا لضمان على الميت وإن بري الغريم



يقول الوكيل حال حياة الموكل واما اذا كان ديناً اراد انشاء على نفسه :  
فكذلك الوكيل اخبر عن تنفيذ الامانة بامر مالكها ولا يسرى قوله على  
الموكل اذا انكر القبض كما لا يسرى عليه قول الوكيل بعد الموت انتهى  
**وقال** في البحر ومن حكمها اي الوكالة ان الوكيل امين فيما في يده كالمودع  
فيضمن بما يضمن به المودع ويراعى ما يبرأ به والقول قوله في دفع  
الضمان عن نفسه **ثم قال** فلو دفع له مالا وقال اقضه فلانا عن ديني  
فقال قضيت وكذبه صاحب الدين فالقول للموكل في برائه وللدائن  
في عدم قبضه فلا يسقط دينه وعلى هذا الوامر المودع بدفعها  
الي فلان فادعاه وكذبه فلان انتهى **وقال** قاضي خان الوكيل  
بقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الي الموكل كان القول قوله  
لانه امين يدعي اتصال الامانة الي صاحبها فيقبل قوله انتهى  
**وظاهره** حصول القبول بعد موت الموكل وان كان الحكم اعم فيحصل  
ثبوت المدعي **والموضع الثالث ذكره صاحب الاشباه في كتاب**  
**الوكالة** فقال الوكيل يقبل قوله يمينه فيما يدعيه الا الوكيل  
بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته  
ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كما في فتاوى الولوالجي  
من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات **ثم قال** وفي جامع الفصولين  
قال كما ذكرنا لو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم  
يصدق اذا اخبر عما لا يملك انشاء فكان منهما وقد بحث اي صاحب  
صاحب جامع الفصولين بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة  
كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهما بان الوكيل بقبض الدين  
يريد ايجاب الضمان على الميت اذ الديون تعضي بامثالها بخلاف  
الوكيل بقبض العين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه انتهى :  
**والاشباه حاصل فيه ايضا وقد كتب** على هذا المحل من :  
الاشباه شيخ شافعي العلامة الشيخ نور الدين علي المقدسي رحمه الله

مانصه

مانصه اقول بعكس ما قال صاحب جامع الفصولين وهو ينبغي  
ان يكون الوكيل بقبض الدين كالموكل بقبض الوديعة في حق براءة  
نفسه وغاية ما ذكر في الولوالجية من الفرق انما يؤثر بالنسبة الي  
ذمة المدينون التي كانت مشغولة بالدين فلا يخرج عنه بقول  
الوكيل بعد موت موكله واما بالنسبة الي نفسه فهو امين في حياته  
وموته والقول للامين في حق نفسه انتهى **قلت** لم يرد صاحب  
جامع الفصولين عدم قبول قول الوكيل بقبض الوديعة في براءة  
نفسه بقوله بعد موت موكله قبضته ودفعته بل اراد الاعتراض  
على التعليل لعدم قبول قول الوكيل بقبض الدين بانه حيث كانت  
عدم قبول قوله لكونه اخبر عما لا يملك انشاء فلم يقبل قوله :  
كان ينبغي ان يكون الوكيل بقبض العين كذلك والحال انه يقول  
فقد الزم الفارق على فرقته بان يقول براءة الوكيل بقبض  
العين اذا ادعى بعد موت موكله انه دفعها اليه مع انه مصدق  
في براءة نفسه **ووجه** ارادة صاحب جامع الفصولين لما قلناه انه  
نقل اولاً عن فصول العبادي مانصه وكله بقبض وديعة وعارية  
ينعزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته الي الموكل  
صدق ويأتي من بعد ثم نقل ايضا صاحب جامع الفصولين عن  
العبادية مانصه فيها وذكر في وكالة الاصل التوكيل بالتقاضي  
والقبض جاز سواء كان المطلوب حاضراً او غائباً صحيحاً كان او  
مریضاً بخلاف التوكيل بالخصومة عند ابي حنيفة يعني فيشترط  
رضي الخصم بالوكالة الا ما استثنى منه كما هو معلوم في محله ثم  
قال فان مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تقاضي ذلك من مال الميت  
ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال كنت قبضت في  
حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق على ذلك لانه اخبر عما لا يملك  
انشاء فكان شهما في اقراره وقد انعزل بموت الموكل **اقول** على قياس



هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل بقبض وديعة او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضته في حياته ودفعته اليه وقد مر انه يصدق انتمى عبارة صاحب الجمع **فقد** نقل الحكم فترقا معللا في جانب الوكيل بالتقاضى والقبض بانه اخبر عما لا يمكن انشاء فكان منهما في اقراره وقد انزل بموت الموكل ولما كانت تلك العلة المقتضية عدم قبول قول الوكيل بقبض الدين جارية في الوكيل بقبض العين مع كونه مقبول القول اراد الزام المعلن بها ان يقول باتحاد الحكم مع كونه مفترقا لا يبان صاحب الجامع بالجملة الى اليه بقوله وقد مر انه يصدق انتمى **فبعثته** في التعليل ولم يرد نفي قبول قول الوكيل بقبض الوديعة بل الزام المعلن بذلك القول ان يقول بضمان قابض الوديعة مع النص الذي قدمه بخلافه **فقول** الشيخ زين لم يتنبه صاحب جامع الفصولين لما فرق به الولوالجي الى اخره فيه غفلة عن مراد صاحب الجمع **وكذلك** في كلام العلامة المقدسي رحمه الله **ولكن** لم يتنبه صاحب جامع الفصولين على المراد من عبارة الهادي التي هي لم يقصد في الوكيل هل المراد لم يصدق في براءة ذمته مما قبض بدعواه الدفع للموكل بعد موته او لم يصدق في دعوى القبض ودفع المال الى الموكل فلا يبرأ الغريم بقوله لكن ظاهر عبارته انه لم يصدق في براءة ذمته لتعليله بكونه منهما في اقراره ولذلك اورد البحث المذكور **ثم اقول** وبالله تعالى التوفيق ليس كل من السلب والاحباب واردا على شيء واحد فان المنفى في مسئلة الوكيل بقبض الوديعة انما هو براءة ذمة الوكيل **فلا يرد** بحث جامع الفصولين اصلا لانه انما يرد لو سلم استفادة نفي قبول قول الوكيل براءة ذمته من قول الهادي ولو كان الموكل هو المثل بطلت الوكالة فان قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق على ذلك انتمى **فان المنفى** دعوى

القبض

القبض والدفع للموكل فقط لبراءة ذمة الوكيل لان اسم الاشارة في قوله لم يصدق على ذلك يرجع للمذكور وليس هو الادعوى القبض والدفع ولم تذكر البراءة لثبوتها اسم الاشارة فتكون منغية ايضا وتعليله لعدم تصديقه بكونه اخبر عما لا يمكن انشاء لعزله بموت موكله فبطل ما يترتب عليه لا يتناول وصفه بكونه امينا اذ هو وصف مستمد به لا يبطل بموت موكله والتمهة في دعواه الدفع لبرائه غير حادثة بالموت اذ هي ثابتة من قبل الايري ان موكله يحلفه حال حياته فهذا التحقيق لا يرد البحث اصلا **وقد علمت** صريح النص في براءة ذمته بقوله مع يمينه مطلقا واتحاد الحكم حكم الوكيل بقبض الدين والوكيل بقبض العين في براءة ذمتهما بقولهما مع اليمين وبه يتضح ما بحثه العلامة المقدسي من انه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الدين كالوكيل بقبض الوديعة في حق براءة نفسه ولكن كلام العلامة المقدسي صريح في ان المراد بالدين في كلام الولوالجي دين الميث على غيره وكل في تقاضيه وقبضه وقد مرنا ما يقتضى انه دين اراد انشاء على نفسه او ما هو اعم ولكن لا يضر ذلك في صحة بحثه لقبول قول كل من الوكيلين في براءة ذمته **وكان ينبغي** له وللعلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى مراجعة الولوالجية وامعان النظر في كلامها وايضاح المراد منه للطالب ودفع الشبهة عنه وقد ذكرنا ما تيسر لنا من ذلك بفصل الله سبحانه **واما براءة المديون** كالوكيل بالقبض منه اذ اقرب في حياة الموكل فلما قال في الحاوي القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولي وسلم ثم وكل رجلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاء او دفعت الي الآمر ومحمد ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبري المشتري من الثمن انتمى ولو كان المديون ابن الوكيل او اباه لانه غير متم في ذلك كما في المحيط وغيره وبراءة المشتري



حصلت باقرار الوكيل في حياة موكله بخلاف مسئلتنا الوقوع الاخبار  
بعد الموت وبه ان عزل الوكيل **وفي الذخيرة** الوكيل بقبض الدين  
اذا قال قبضت الدين من الغريم فضاء مني او قال قد دفعت الي  
الطالب صح اقراره وبري الغريم بخلاف ما لو اقر بقبض الطالب  
ببطل حق الوكيل في الاستيفاء وذلك مستثنى اما قبض الوكيل بقرار  
حقه في الاستيفاء فصح والقول له مع يمينه في دعوى الضياع او  
الدفع الي الطالب في باب اثبات الوكالة من ادب القاضي للصدر  
الشهيد رحمه الله وفي وكالة الجامع الوكيل بالبيع اذا اقر بقبض  
الموكل الثمن من المشتري يصح اقراره وبري المشتري عن الثمن  
كما لو اقر بقبض نفسه فعلى قياس هذا ينبغي ان يصح اقراره ::  
بقبض طالب الدين في المسئلة المتقدمة انتهى **واما براءة**  
**المدين** بدعوى الوكيل بعد موت الموكل القبض وصدق الورثة  
على القبض وانكروا دفعه للموكل فلما قال في البرازية وكيل البيع  
زعم البيع وقبض الثمن وهلاكه عنده وصدقته المشتري صح وان  
زعم الوكيل هذه الامور بعد موت الامر وانكروا ورثته وصدق  
المشتري الوكيل فيما قال ان كان البيع هالكا فالقول للوكيل استحسا  
وان كان قابلا يصدق الابينة بقبضها على البيع في حياة ::  
الموكل **ومثله** في كافي الحاكم ثم قال فاذا لم يكن له بينة رد البيع  
وضمن الوكيل الثمن للمشتري **وفي الذخيرة** قال محمد رحمه الله  
في الجامع رجل امر رجلا ان يبيع عبدا له ودفعه اليه فقال بعته  
من فلان بالقي درهم وقبضت الثمن فملكه عندني او قال  
دفعته الي الامر وكذبه الامر في الدفع او اقر بالبيع لكن انكر قبض  
الثمن فالقول قول الوكيل في برائه وبراة المشتري لانه امين  
سلط على بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري  
فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله كالثابت

بالبينة

بالبينة ولو ثبت اقراره بالبينة لم يضمن الوكيل وبري المشتري كذا  
ههنا انتهى والوارث حكمه حكم المورث **واما الدين الذي** اراد  
الموكل اثباته على نفسه فلا يثبت اذا انكر الموكل قبض وكيله  
لما قال في البحر ويستثنى من قبول اقرار الوكيل بالقبض على موكله  
مسئلة المفتي به قال في الوقعات الحسامية اذا قال لا خيرات  
فلانا قال اقرضك الف فوكلتك بقبضها منه ثم قال الوكيل قبضت  
وصدقه المقرض وانكر الموكل فالقول للموكل وعن ابي يوسف ان  
القول للوكيل وجه الاول ان المقرض يدعي على الموكل ثبوت  
القرض وهو ينكر وجه قول ابي يوسف ان الموكل سلط الوكيل  
على ذلك فينفذ عليه اقراره كما لو وكله بقبض الدين من مديونه  
فقال قبضت والغوى على الاول انتهى **ومثله** في الذخيرة  
عن نوادر هشام عن محمد وعن نوادر ابن سماعة عن محمد مقتصر على  
عدم لزوم الدين من غير حكاية قول ابي يوسف ثم قال ولو قال  
ادفع الي رسولي فلان الالف التي لي عليك فقال الذي عليه الالف  
قد دفعت وصدقته الرسول وقال قبضت الا انها ضاعت  
وكذبهما الامر في الدفع والقبض ببري الغريم عن الدين انتهى  
**واما براءة الوكيل بقبض القرض** وقد انكر الموكل فلما قال  
في المبسوط اذا قبض وديعة رجل فقال رب الوديعة ما وكلتك  
وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع رجع المستودع بالمال على  
القابض ان كان عنده بقيت لانه ملكه باداء الضمان وان قال  
هلك مني او دفعت الي الموكل ان صدقه المستودع في الوكالة  
لم يرجع بشي وان كذبه او لم يصدق ولم يكذبه او صدقه  
وضمنه كان له ان يضمنه انتهى قاله قاضي زاده في التكملة  
وقوله او صدقه وضمنه اي ضمن ما اخذه الاصيل وانكر الوكا  
لا يجوز ان يضمن ما في يد الوكيل مع تصديقه على الوكالة ::



اذ ضمان الامانات باطل كما ذكره في البحر وقوله ان صدقه المستودع في  
الوكالة لم يرجع بشي لانه يتصدىقه كان معترف بان قبضه  
حق فلا يرجع عليه بعد زواله كما في شرح المجمع وفي كافي الحاكم لا يضمن  
اذا صدقه وهذا ما تيسر للعبد بعناية قوله سبحانه وله الشكر  
والحمد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم بتاريخ يوم  
السبت المبارك سادس عشر ذي الحجة الحرام سنة اربع واربعمائة  
والف تحت بخير على التمام والكمال **وكان الفراغ** من نقلها يوم السبت  
الموافق في شهر الصيाम المبارك سنة ١٣١٦ والحمد لله رب العالمين



الرسالة السادسة والأربعون لشيخ  
 الإسلام الشيخ علي المقدسي نفعنا  
 الله تعالى به آمين  
 واعدنا ببركاته  
 اجمعين

في مؤلف محمد صالح بن  
 محمد عباس ميرزا



جامعة الملك سعود



بسم الله الرحمن الرحيم **وبعد تمام هذه الرسالة** من الله سبحانه  
 بالاطلاع على رسالة شيخنا العلامة الامام شيخ الاسلام نور الدين  
 علي المقدسي رحمهم الله تعالى وهي موافقة لما ذكرناه من قبول قول الوكيل  
 بقبض الدين والعين بعد موت موكله لبراهة ذمته بعينه فاجبت  
 تسخيرها بحملتها لتتمام الفائدة وليطعن المطلاع على ما قدمناه وأوضحناه  
 بهار جلاء الثوب من الكريم الوهاب **سئل** ما قول مولانا شيخنا شيخ الاسلام  
 منع الله بعلمه الانام في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع الي  
 موكله ام لا وهل يفرق بين العزل المحكي كوت الموكل والحقيقي ام لا وهل  
 قول العمادي في فصوله ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال  
 قد كنت قبضت في حياة الموكل ودفعتها اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عما  
 يملكه ان شاء فكان متعاضدا في اقراره وقد انزل بموت الموكل ومثله في  
 الخلاصة صحيح يعتمد عليه افنا وقضاه ام لا وقد ذكر العمادي في موضع اخر  
 انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعني موت الموكل حيث قال ولو وكله بقبض  
 وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل  
 قد كنت قبضتها في حياته ودفعتها الي الموكل يصدق في ذلك قال وتأتي  
 المسئلة من بعد ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه عنه من عدم تصديق  
 الوكيل بعد موت موكله فهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل  
 اذا فرق بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا  
 موثرا ام لا ام يجب حمل ذلك على اختلاف الروايتين فان كان كذلك  
 فالمقصود بيان المعتمد منهما افنونا فاجورين **الحمد لله** العلي العظيم  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم واله وصحبه وتابعيهم على المنهج  
 القويم **وبعد** فقد سالت سوالا حاذقا فهمي وقد كان يتردد في خاطري  
 تحري هذا البحث من زمن قديم فحركت ما كان ساكنا واظهرت ما كان كامنا  
 وفقنا الله واياك لمرضاته ونجانا من العذاب الاليم **فاعلم** ان الاصل  
 ان قبض الوكيل ما وكل فيه بالتصرف ثمنا كان او مبيعا قبض امانه

لانه

لانه قبض مال غيره بامره لامتلكا فيكون امانه الا اذا انقلب قبضه في الثمن  
 اقتضا فينقلب بضمونا عليه لانه صار قابضا لنفسه متحكما بعوض يقابل  
 فيصير بضمونا عليه كما في سائر المعاوضات وهذا لانه في الابتداء قابض للمال فيكون  
 بمنزلة المودع والمستعير وقال عليه السلام ليس على المستعير غير المخل ضمان ولا  
 على المستودع غير المخل ضمان نفى الضمان على عن الامين غير الخائن واذا لم يجب  
 الضمان على المستعير لم يحدث فيها سبب الضمان مع انه قابض لمنفعة  
 نفسه فلان لا يجب على من يقبض لاجل ما لزمه كان اولي الا ان يوجد ما يوجب  
 الضمان فيضمن والامين متى اخبر عما كان مسلطا عليه صدق في حق براهة  
 نفسه سواء كان تحت براهة نفسه او اجابا بحق الغير او ابطال حق على الغير  
 اذا لم يكن لصدق خبره علامة لا تنفك عنه في الغالب اما اذا كان لصدق  
 خبره علامة لا تنفك عنه في الغالب لا يقبل مجرد قوله وانما يقبل اذا وجدت  
 العلامة ومتى اخبر عما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق اما اذا اخبر عما لو كان  
 مسلطا عليه وتحت براهة نفسه فلانه ينكر الضمان والاخر يدعي فكان القول  
 للمنكر كودع قال دفعت الوديعة الي رسولك وكذبه صاحب الوديعة والرسول  
 صدق المودع فيما يرجع الي براهة نفسه عن الضمان كما لو ادعي الرد الي المودع  
 ولا يصدق فيما يرجع الي اجاب الضمان على الرسول لانه تسلط من جهة  
 الرسول في اجاب الضمان عليه فكان في حقه مدعي او ثا هذا فلا يقبل قوله  
 الا حجة **ونخرج** من هذا الاصل ما ذكر في المبسوط وكذا ان يكاتب عبدا يوم الجمعة  
 فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته امس بعد الوكالة على كذا وكذا وكذبه المولي  
 جاز اقراره استحسانا لانه كان مسلطا على مباشرة العقد في وقت معلوم  
 وقد اخبر بما سلطه وادى الامانة على وجهها وهذا لان التوقيت من المولي  
 كان في مباشرة العقد لا في الاقرار به فجعل في حق الاقرار كان التوكيل مطلقا  
 فاذا اقر به كان اقراره صحيحا وعلى هذا البيع والاجارة والخلع والعق على  
 مال انتهى **واما** اذا كان تحت اجاب الحق او ابطاله على الغير فلانه متى لم يصدق  
 كان المسلط وغير المسلط سواء فلا يظهر فائدة التسليط وصار كالمنكوحه



اذا قالت حضت وكذبها الزوج صدقت فيما قالت وان كان فيه ابطال حق  
 الزوج في الوطي وبطل حق الرجعة لانها مسلطة على الاخبار في حق الزوج  
 شرعا وكذا اذا قال لها ان حضت فانت طالق فقال حضت وكذبها بخلاف  
 ما اذا كان لصدق خبرها علامة بان قالت ولدت وكذبها الزوج لا تصدق  
 بدون شهادة القابلة لان لصدق خبرها علامة لا تنفك عنها غالبا **واما**  
 اذا لم يكن مسلطا فيما اخبر لم يصدق فلانه لو صدق كان المسلط وغيره سواء  
 ولهذا لا يصدق في حق الرسول **هذا** اذا اخبر حال كونه امينا مالا للتصرف  
**اما** اذا اخبر بعد زواله واسنده الى حال الامانة فان كان المحل قايما وقت  
 الاخبار لا يصدق وان لم يكن قايما فذلك قياسا ويصدق استحسانا  
 لانه في الحقيقة ينفي الضمان عن نفسه **اذا انقرر هذا الاصل فمن فروعه**  
 الوكيل يقبض دين اقرانه قبض من المديون وانه يهلك في يده وكذا به الموكل  
 صدق الوكيل وبرى المديون عن الدين ولا يبقى للموكل ولاية تضمنين  
 المديون لكن لو استحق انسان المال الهالك في يد الوكيل وضمنه واراد الرجوع  
 على الموكل لا يملك ذلك فيصدق في براءة المديون ولا يصدق في حق الرجوع  
 على الموكل لو هلك الثمن في يد الوكيل بالشر كان على الموكل ان كان دفعه اليه  
 قبل الشراء لانه امانة في يده وعلى الوكيل لو دفعه اليه بعد الشراء ما اشترى  
 وجب له على الموكل دين فاذا قبضه وصح اقتضا الدين فيملكه عليه ولذا  
 لو نقد المشتري الثمن للبائع وقد كان الامر دفعه اليه قبل شرايه فرده  
 البائع لانه زيف فانه يملك من مال المأمور لانه لما نقد صار مقتضيا ثم  
 قاضيا لما عرف ان الشراء بالوكالة يوجب دينين والقضاء وان انتقض  
 بالرد لا يبطل الاقتضا لانه لا يقبل الانتقاض مادام في يد المقتضى فان  
 قيل انما صار مقتضيا دينه الذي على الموكل بالشرا ضمننا لقضايه دين  
 نفسه الذي وجب للبائع عليه وقد انتقض الاقتضا براد البائع الدراهم  
 فينتقض القضا الذي في ضمنه كن اوصى ببيع عبد لفلان بجايته وقيمته  
 الغلام يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة واتي الموحي له الشراء واشترى ثم رد

بالعيب

بالعيب تبطل الوصية بالمهاياة **قلنا** هذا اذا كان الثابت مما يحتمل النقص  
 والبطلان اما اذا لم يكن فلا كالمكاتب ادي بدل الكتابة زيفا او مستحقة  
 فردها انتقض الادا لاما في ضمنه من العتق لانه لا يقبل الفسخ فكما الثمن  
 والاقتضا لا يقبل الفسخ ما بقي المال ولو كان مستوفيا كان هلاكه من مال الامر  
 اذا رده البائع لانه ليس من جنس حقه فلم يصير مقتضيا فبقي في يده امانة  
**ومنها** لو قال وكيل ببيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندك او دفعته  
 الى الامر صدق لانه اخبر عما هو مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه موثق من  
 جهته وان اراد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه اقر باستيفائه  
 ولا يرجع على الامر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لا في ايجابه علي  
 الغير ونظيره من اودع امانة ففصبها رجل وابقت في يده ضمن قيمتها  
 فاقر المودع بقبض القيمة وكذا به المالك ولم يعلم الا بقوله بري الغاصب  
 ولم يبق للمالك ولاية تضمنينه لكن لو استحق القيمة الهالكة في يد المودع  
 وادي الضمان لا يرجع على المودع لما قلنا ثم في مسئلة الوكيل ببيع القاضى  
 المبيع ويوفى البائع ما ادي الى المشتري وقضاه للامر لانه بدل ملكه ولو اقر  
 الامر بقبض المأمور الثمن وانكر هلاكه ودفعه اليه يرجع المأمور على الامر لان  
 اقراره بقبض الوكيل اقرار بان المقبوض واقع له ويد الوكيل يد امانة **ومنها**  
 لو وكله ببيع عبده ولم يسلمه اليه فادعى الوكيل ان باع وقبض الثمن وهلك عنده  
 او دفع الى مالك العبد لم يصدق الوكيل ويقال للمشتري ان شئت فانقد  
 الثمن وحذ المبيع والا فافسخ البيع وارجع على الوكيل بما ادعى من الثمن **ومنها**  
 لو ادعى وكيل بشرا امانة موكلة انه اشتراها بعد موته وادعى الملك لنفسه  
 وكذا به الورثة فالقول قول الوكيل لان الشراظهر والوارث يدعى الشرا في وقت  
 سابق والوكيل ينكر فلا يقبل الدعوى الابينة ولو كان الموكل دفع الثمن لم  
 يصدق الوكيل اذا اشترى بها لان نقد مال الامر دليل على انه اشترى له  
 ولن يصير مشتريا له الاحال حياته فان برهنوا اخذ ببيئته الورثة لانهم  
 اثبتوا الشرا في زمان سابق ولو قال الوكيل شريته قبل موته وقالت الورثة

من ص



بعد موته فان كان دفع اليه الثمن صدق الوكيل واللام يصدق لانه في الوجه الاول  
ادعى الورثة الرجوع عليه بالثمن وهو منكرو في الوجه الثاني هو ادعى الرجوع به  
وهم انكروا **وهنا** لو دفع الوكيل التي درهم يتصدق بها عنه فبات الموكل فقال  
الوكيل تصدقت بها في حياته وكذب الورثة صدق لانهم يدعون عليه الضمان  
وهو ينكر فان برهنوا قبلت بينة الوكيل لانها اثبت التصديق في زمان سابق  
فكانت الاثبات **والحاصل** انا وجدنا الوكيل يصدق بعد الغزل في حق  
نفسه فقط ولا يكون ثم غيره كما في هذه الصورة وتارة يصدق في حق نفسه  
دون براءة غيره وغيره موجود كما لو كان وكيله يقبض دين فادعى بعد موت الموكل  
انه قبضه وهلك عنده او دفعه للموكل قبل موته يقبل في حق براءة نفسه لافي  
حق براءة المديون وتارة يصدق في حق براءة المديون دون الرجوع على الموكل  
كما لو كان الدين الذي قبضه مستحقا للغير وهلك عنده وضمنه لا يرجع على  
الموكل **ومن** تطاير لوارسل رسولا الى رجل ليعت اليه ثوبا وبين الثمن اولى بين  
فبعث ثم لقي المرسل فقال ما وصل الي والرسول يقول ارسلت ان قال المرسل  
قبض الرسول لزمه قيمة الثوب دون الثمن لانه اقرانه امر الرسول بقبضه  
فصار قبضه كقبضه وان انكر المرسل قبض الرسول فلا شيء عليه ولا على  
الرسول لانكاره وجواب الضمان **وهنا** في جامع الفصولين وكيل قبض  
الوديعة قال له المودع دفعت اليك والوكيل انكر صدق في حق دفع الضمان عن  
نفسه لانه الزام الضمان على الوكيل **ومن الغرض** لو وكله بكتابة عبده وبقبض  
الكتابة فقال كاتب وقبضت وانكر الموكل ذلك فالقول قوله في الكتابة لانه  
لو انشأ الكتابة في الحال يصح فاذا اقرب ذلك لم يصح ولا يصدق في قبض بدل  
الكتابة ولو كاتبه ثم اقر وقال قبضت بدل الكتابة وادبت اليك فهو مصدق  
في ذلك **وهو** لانه امين والقول قول الامين مع الامين كذا في الولو الجية والمبسوط  
وفيه لو وكل مريض وارثه يقبض دين له على اجنبي فقال قبضت ودفعته  
اليه فهو مصدق والمطلوب بري اما براءة المطلوب فلان اقرار الوكيل بالقبض كقرار  
الموكل بنفسه الا ترى انه لو كان الوكيل اجنبيا صح اقراره فاذا كان وارثا كان اولى

لان في هذه

لان في هذا الاقرار نوع ضرر على الوارث واما في حق نفسه فهو امين في القبول قوله  
في ايصاله الى المريض وقال قبيل هذا الوارث المريض المديون انه قبض من وارثه وديعة  
كانت عنده او عارية او مضاربة او بضاعة فهو مصدق في ذلك لانه ليس في اقراره منفعة  
مالية للوارث فان الوارث لو قال ردته عليه صدق لكونه امينا فيه وان محله للمريض  
فاذا لم يكن في اقرار المريض ما يوجب براءة الوارث كان مصدقا في ذلك وكذلك لو كان  
من ثمن بيع باعه له من غير وارث فقال الوارث قد قبضته ودفعته الي المريض  
او ضاع عندي وصدقه المريض كان صحيحا لان الوكيل بالبيع امين فيما يقبض  
من الثمن فبرائه بقوله دفعت لا يتصدق المريض وكذا الوارث طاه المريض  
الدرهم ليرث له بها حاجته فقال فعلت ودفعته الي المريض صدق  
ولو كذب المريض لانه امين في المال المدفوع اليه غايته ان في تصديق المريض  
استقاط اليقين عنه فبذلك اليقين ليست بحال وان دفع الى وارثه درهم ليقبضها  
غيره لانه فقال دفعت وكذب الغريم صدق في براءة نفسه ولو كذب المريض في  
حق الغريم لانه يدعي وصول حقه اليه ولو ادعى ذلك المطلوب نفسه لم يصدق  
ولو وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قبضت ودفعته اليه صدق وبري  
المطلوب اذا اقرار الوكيل كالموكل واما في براءة نفسه فظاهر ولو وكله ببيع متاعه  
ولادين عليه فباع بغيره بشهادة شهوده ثم قال في حياته وبعد موته قبضت  
الثمن ودفعته اليه او ضاع صدق لما مر وان قال بلا بينة بعث وقبضت  
وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف من اشتراه صدق حيا كان المريض  
او ميتا لانه امين فيه ومسلط على بيعه ولو اضر بهلاك عينه في يده صدق  
فكذا اما مقام مقامه وان كان قايما والذي اشتراه معروفا بقرانه ذلك وليس  
على المريض دين صدق ايضا ان كان حيا لانه اضر بحال عينه ان شاء فان  
الوكالة باقية وان كان مديونا لم يصدق ولو صدقه المريض لانه لو اقر نفسه  
لم يصح في حق غرض الصحة فكذا وكيله وان كان ميتا لم يصح في حق الغرض والورثة  
**قلت** فلو انحصر الارث فيه ولا غريم صح ولو مات فقال وارثه كان له عندي  
وديعة او مضاربة او بضاعة صدق اذ لم يقر بسبب الضمان فيقبل قوله



بمعيته ان اتهمه الورثة ولو عمل في المضاربة والبضاعة لم يصدق وضمن لان عمله  
في مال الغير سبب موجب للضمان فالم يثبت اذن المالك وان اقر في مرضه ان  
معه مضاربة او بضاعة صدق الوارث في الرد لان المريض اقر بما يمكن ان شاه  
فان اذن الوارث بالتصرف في ماله مضاربة وبضاعة صحيح فكان الوارث امينا  
فيه فلو قال دفعت الي الورثة انصبا هم بعد موت المريض صدق في براءة نفسه  
لا في سلامة ما بقي له بل ما بقي من تركه بينه وبين الورثة بعد ما خلفهم ما قرضوا  
لان ما زعم دفعه اليهم يجعل كالمالك فان قوله مقبول في البراءة عن الضمان لاني  
وصوله اليهم فيكون الباقي مشتركاً بينهم وبينه **وفي القربة** لو قال الوكيل  
بعث ما امرني ببيعه بكذا يقبل قوله قبل العزل **ظ** دفع عبد اليه وامره ببيعه  
ثم وجهه في يد رجل فقال الوكيل بعته وصدقه ذواليد وكذا بهما الموكل فله ان  
ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في التضمن اذ اهلك العبد بعده في يد ذي  
اليدين وفي كتاب العلق وكله بعتي عبد نفسه فقال الوكيل اعتقته امس لا  
يصدق من غير بينة فان كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود يصدق  
**قال** رحمه الله واما الفرق بين العزل الحقيقي والحكمي فهو مقرر لا يخفى وهو  
ان العزل الحكمي لا يشرط فيه العلم والحقيقة بشرط في عزل الموكل الوكيل علم  
الوكيل وفي عزل الوكيل نفسه علم الموكل وعزل العدل في الرهن لا يصح ولو  
بحضرة المهر من مالم يرض ولو بالتماس القاضي صح العزل بحضرة وان  
غاب الطالب وصح بحضرة الطالب ايضا فلو قبض الوكيل بعد عزله قصد  
وعلمه كان ضامنا ولا يقبل قوله في الدفع الي الموكل بعد العزل والعلم لكن  
لو قال انا اعلم بالعزل بعد فتصرفه صحيح فعلى قياس ما مر ان كان وكلا  
بشرائعي ودفع له الثمن فالقول قوله وان لم يدفع له الثمن فالقول قول  
الموكل وان كان وكلا ببيع قباعة واستهلك وغاب بايعة فالقول قوله  
وان كان حاضرا وهو غير مستهلك فالقول للموكل ولقابل ان يقول الاصل  
عدم العلم فينا على هذا الاصل ينبغي قبول قوله مطلقا لكن يعارضه ان  
تصرفه حادث فيضاف الي اقرب الاوقات وهو بعد العلم فليتامل **وفي**

الظهيرية

الظهيرية وكل انسانا بقبض الدين لا بحضرة المدينون ثم عزله صح العزل  
وان حصل التوكيل بحضرة المدينون لا يصح العزل فالم يعلم المدينون حتى لو دفع  
المدينون المال الى الوكيل قبل ان يعلم يبرأ المطلوب ولو وكله بقبض دينه شتم  
وهبه للمدينون فقبضه الوكيل وهلكه كان للمدينون ان ياخذ به الموكل ولا  
ضمان على الوكيل **قاعدة** ذكر في كتاب الماذون انه اذا قال قل لفلان بعث فلك  
هذا العبد بالغ درهم ثم عزله قبل قبول المشتري وهو غايب صح فقد صح  
عزل الرسول في باب البيع حال غيبته قصد ولم يصح العزل في باب الوكيل  
بالطلاق والنكاح وان كان الوكيل في البابين بمنزلة الرسول حتى ترجع الحقوق  
الي الموكل فيهما والفرق ان عزل الرسول في باب البيع ان كان قصدا من حيث  
الصورة لانه قال عزله فهو عزل حكما من حيث المعنى لان الرسول ناقض عبارة  
المرسل فيكون الاجاب من المرسل والنقل من الرسول فاذا عزله تضمن عزله  
رجوعا عن الاجاب فكانه قال رجعت عما اوجبت ورجوع البايع عن الاجاب  
صحيح قبل قبول المشتري علم المشتري بذلك او لم يعلم واذا صار راجعا  
عن الاجاب فان المأمور به فانه عزل حكما كما لو باع العبد الموكل ببيعه اما الوكيل  
بالطلاق فليس ينعزل بفوات المأمور به فانه لم يأمره بنقل عبارته بل  
امره بايقاع الطلاق بعبارته والطلاق لا يفوت بعزله بل يبقى في ملك  
الموكل واذا بقي المأمور به على حاله بعد العزل كان عزلا من حيث القصد  
فلا يجوز وليغتنم هذا الفرق فانه قل ما وجد في الكتب **واما** ما ذكرته  
عن فصول العيادي من الاختلاف فقد نقله صاحب جامع الفصولين  
وبعد ان اذكر مسألة الدين قال اقول على قياس هذا ينبغي ان لا يصدق  
الوكيل بقبض ودية او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضته في  
حياته ودفعته وقد مر انه يصدق انه في **اقول** بعد ما مرنا ان من  
القواعد وقررنا ان من القواعد يظهر ان الحكم فيهما واحد لان الوكيل  
من حيث ذاته امين ولو في قبض الدين فهو مسأول للوديعة من تلك الحيثية  
واما لا يصدق في حق براءة المدينون وترتب المال في ذمة الموكل **وتبين**



لكه القصور في قول من اجاب عن القول المذكور بقوله الظاهر ان هذا في الوكيل قبض  
الدين وعن المبيع دون الوديعة والعارية فيكون حكم هذا في الحكم ذاك ولا يلزم  
اتحاد احكام الوكيل الجواز ان يكون لواحد منهما خصوصا فيختص بهذا الحكم  
دون غيره فان الوديعة والعارية يتعينان في يد الوكيل لانه قبض عين حق الوكيل  
بخلاف قبض الدين وعن المبيع فانها مثل حقه لا عينه فانصح الفرق بينهما اما اولا  
فلان اول كلامه ظاهر الاستدراك **واما** ثانيا فلان الفرق المذكور لا تأثير له في  
الحكم لان ما يقبضه ان كان عين حق الوكيل او مثله هو عين فيه حق قبل قوله في الدين  
وان كان ملك المدينون اذا قال قبل عزله وصل الي وهلك في يدي او دفعته الى الموكل  
وبري المدينون بناء على قوله المذكور وكذا اذا قال بعد العزل مع تصديق الموكل او من  
يقوم مقامه على كونه امينا بان قبض قبل العزل انما لا يقبل قوله في حق براءة المدينون  
للتهمه اذا لم يصدق الموكل او من يقوم مقامه على قبضه قبل العزل وكونه امينا  
فلا فرق بينا كونه ثابت الامانة وبين قوله بعد العزل وقوله قبله **وتحقيقه** ان  
العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال امانة في يده نعم ان طلب منه فسخه صار متعديا  
فخرج عن الامانة ولم يوجد ذلك **وقد صرح** الامام الحصري في شرح الجامع الكبير  
استشهادا فقال فان استحق العبد من يد المشرى يرجع بالثمن على الوكيل  
ولا يرجع الوكيل على الموكل بذلك اذا لم يصدق الموكل على القبض لان قوله مقبول  
في دفع الضمان عن نفسه لا في ايجاب الضمان على الموكل كذا به الموكل يصدق في  
اذا قال قبضت وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل يصدق في  
حق براءة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق  
انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل هذا اذا اقر  
الوكيل بقبضه الثمن اما اذا اقر قبض الموكل من المشرى لا يرجع المشرى لا على  
الوكيل ولا على الموكل **وقال ايضا** في تقرير مسئلة الجارية الا ترى انه لو دفع الى  
رجل ما او قال اقضه عن زيد فقال الوكيل قد قضيت زيدا منه بما دفعته الي وانكر  
زيد ان يكون قبض منه شيئا فالقول قول المأمور في براءة نفسه مع يمينه ولا يقبل قوله في  
حق رب الدين لانه شاهد في حقه ولا تقبل شهادته على فعل نفسه **هذا** وقد علم

مما قدمناه

مما قدمناه الجواب عن قوله وهل اذا فرق بين الاول في الدين والثاني في الوديعة  
يكون الفرق صحيحا موثرا ام لا وهو انه غير موثر في هذا الحكم **نعم** فرقوا بين الدين  
والوديعة في حكم آخر وهو ما اذا ادعى انه وكيل قبض وديعة فصدقه المودع لم يور  
بالسليم اليه واذا ادعى انه وكيل قبض دين فصدقه المدين امر بالتسليم اليه  
لانه في الوديعة اقرار على الغير لكون الوديعة عين حق المالك وفي الدين يقر على  
نفسه بان له حق الاستيفاء لانه ما يقبضه خالص مال الغريم لان المدينون  
تقضي بامثالها لا باعيانها فيجبر على الادا كما اذا اقران المالك مات وهذا ابنه لم  
يثبت النسب في حق صاحب الدين ويومر بالدفع اليه كان النسب ثبت في حق  
المقر **وفي الذخيرة** في المسئلة نوع اشكال وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل  
بالاستقراض معنى لان المدينون يقضي مثل الدين فما قبضه رب الدين منه يصير  
مضمونا عليه وله على المدينون مثل ذلك فيلتقيان قصاصا وقد علم ان التوكيل  
بالاستقراض باطل وجوابه ان التوكيل بالاستقراض رسالة بالاستقراض  
معنى لانه لا بد للتوكيل بقبض الدين من اضافة القبض الى موكله بان يقول  
فلان وكلني بقبض دينه كما لا بد للرسول في الاستقراض من الاضافة الى المرسل  
بان يقول ارسلني ويقول اقرضني كذا بخلاف الوكيل بالاستقراض فانه يضيف  
الي نفسه ويقول اقرضني وهذا بخلاف الوصي لو ادعى انه وصي فلان وطلب  
الغريم فصدقه الغريم لا يومر بالتسليم كذا في العارية **وفرق** بينهما من وجهين  
**احدهما** ان للقاضي نصب الوصي فاذا قضى بوجوب التسليم اليه يكون اقراره  
موديا الى اسقاط حق الغير وهو براءة ذمته بالدفع اليه بخلاف الوكالة فان  
القاضي لا يملك نصب الوكيل **والثاني** انه لو قضى بوجوب التسليم اليه يصير  
وصيا في جميع المال بخلاف الوكالة وهذا ذكر في باب الرجل يريد ان يكتب وصيه  
والشهادة عليهما من ادب القاضي **ومما يناسب هذا** ما ذكر في الجامع باع  
وصي عبدا واقر قبض ثمنه او اقر ببيعه وقبض ثمنه وزعم انه انفق على الورثة  
او ضاع منه فكبر الورثة وانكروا يصدق في براءة المشرى وبراءة نفسه عن الضمان  
لا في تحقيق القبض عليهم لان الوصي وكيل من جهة الموصي بعد وفاته فيعتبر



بوكيله في حياته فلو وجد المشتري بالعبد عيبا ورد على الوصي باخذ منه  
 الثمن ولا يرجع على الورثة ولا في مال الميت ويبيع القاضي العبد ويوفي  
 الوصي ما غرم فان فضل شيء كان للورثة وان نقص فهو على الوصي **قأن**  
**قيل** الوكيل في حياته انما لا يرجع لانه غير مسلط على مال اهل الموكل والوصي  
 مسلط على مال اهل روى العبد وعنه فيجب تصديقه في اقراره بقبض  
 الثمن في حق مال اهل **قلت** نعم هو مسلط على كل ماله لكن بشرط العوض اما  
 بغير عوض فلا الا ترى انه لو اقر بدين على الميت او اقر انه انفق على الورثة  
 من ماله كذا وكذا او اراد الرجوع وكذبه الورثة بعد البلوغ ليس له الرجوع في  
 التركة فكان الوصي والوكيل في هذا الحكم سواء ولو اقر الورثة بالبيع وقبض  
 الثمن وانكروا الاتفاق عليهم او الضياع في يده ثم وجد المشتري بالعبد  
 عيبا ورد به يرجع بالثمن في التركة لانهم صاروا مقرين بالوصول اليهم حكما  
 كاقرار موكل بقبض وكيله ولم يذ كر محمد رحمه الله وصي القاضي وهو وصي  
 الميت كذا في التحرير **هذا** ما يسهل الله من الكلام في تحرير هذه المسئلة  
 والله ولي التوفيق انتهى وكتب اصله من نسخة بعضها خط مولفها  
 شيخ الاسلام نور الدين مولانا الشيخ علي المقدسي رحمه الله واعاد علينا من  
 بركاته ومدهدده والمسلمين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
 وسلم تحت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على التمام والكمال والحمد لله  
 على كل حال وكان الفراغ من كتابتها يوم الاثنين في رمضان الحرام والسلام

٤٧  
 الرسالة السابعة والاربعون كتاب الاجارة الدارة  
 الثمينه في حمل السفينه تاليف العبد  
 الفقير الى منيل المعالي  
 حسن الشرنبلالي  
 رحمه الله  
 امين  
 في حوزة محمد صالح  
 ابن محمد عباس  
 ميرداد

٤٨  
 ويليهما الرسالة الثامنة والاربعون ويليهما التاسعة والاربعون



بحمد الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة **الحمد لله** الذي سخر الفلك لتجري في  
 البحر بامرهم. وقدر الاشياء حسب ارادته وعلمه. لا اراد لما اراد ولا معقب  
 لحكمه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومولانا صاحب المقام المحمود.  
 والشفاعة العظمى في يوم الورد. وعلى آله واصحابه ما تواترت النعم بفضل  
 غير محدود. **وبعد** فهذه نبذة مسماة بالدرة الثمينة في حمل السفينة.  
 جمعها العبد الفقير الى الله تعالى في السر والعلن. ابو الاخلاص الحنفى الشربلالي  
 حسن. عامله الله بلطفه الخفى لما ورد السؤال عن صاحب سفينة عاقد  
 غيره على ان يحمل له كذا من بندر السويس الى بندر جده الموهبة باجرة  
 معلومة فسافرت السفينة وانكسرت في بعض الطريق بغير صنع صاحبها  
 فهل يستحق شيئا من الاجرة **فاجبت** بانه يستحق من الاجرة بحسابه  
 حيث كان المستاجر في السفينة انتهى **فاورد** علي جواب قاري الهداية  
 في فتواه بعدم استحقاق شي من الاجرة في نظير هذه الحادثة من غير تقييد بكون  
 المستاجر فيها **فاجبت** عنه بان فتوى قاري الهداية على ما ذكره صاحب  
 الهداية والتجريد واما ما اجبت به فهو على المشهور من المذهب كما في البرهان  
 وذكره في المبسوطين وغيرهما وعليه الاكثر وبه جزم في غاية البيان رادا على  
 صاحب الهداية قال صاحب الحرف كان هو المذهب انتهى **وايضاح** ذلك  
 بما قال الزيلعي ان وقعت الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض او  
 على قطع المسافة كما في كرا الدابة يجب الاجرة بحصة ما استوفى من المنافع  
 اذا كان المستوفى اجرة معلومة من غير مشقة اي في بيان قدرها من  
 غير حرج وهذا القدر من المنفعة مقصود فيجب البذل بحصته بخلاف  
 ما اذا وقعت الاجارة على العمل كالحياطة والقصارة ومثلها عمل الملاح  
 والجمال لان المعقود عليه نفس العمل فكان العمل في البعض غير منتفع به  
 فلا يستوجب الاجر بمقابلة حتى يفرغ من العمل فيستحق الكل وكذا اذا  
 عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره  
 صاحب الهداية وصاحب التجريد وذكر في المبسوط والفوائد الظهيرية

والذخيرة

والذخيرة وبمبسوط شيخ الاسلام وشارح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضي  
 خان والتحرشاني اذا خا ط البعض في بيت المستاجر بحسب الاجر له بحسابه  
 حتى اذا سرق الثوب بعد ما خا ط بعضه يستحق الاجرة بحسابه واستشهد  
 في الاصل على ذلك بما لو استاجر انسانا ليبني له حائط فبني بعضه ثم انهدم  
 فله اجر ما بني فهذا يدل على انه يستحق الاجر ببعض العمل الا انه يشترط  
 فيه التسليم الى المستاجر في حياطته في منزل المستاجر يحصل التسليم بمجرد  
 الفعل اذ هو في منزله والمنزل في يده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي  
 فيجب بمجرد الفعل ولهذا اذا فرغه في منزله يجب الاجر من غير تسليم اليه انتهى  
 ما قاله الزيلعي **وتفصيلا** بما قال في البدايع ان لم يكن لعمله اثر ظاهر في العين  
 كالحمال والملاح والمكاري فالبذل انما يقابل بنفس العمل وهو كله كشي  
 واحد اذ لا ينتفع ببعضه دون بعض فكما فرغ حصل في يد المستاجر فتقرر  
 عليه الاجرة فلا تحتل السقوط بالهلاك ويضمن المستاجر بحسبه بعدد لانه  
 حبسه بغير حق فصار غاصبا بالحبس هذا الذي ذكرنا ان العمل لا يصير  
 مسلما الى المستاجر الا بعد الفراغ منه اذا كان المعمول فيه في يد الاجير فان  
 كان في يد المستاجر فقد رما او وقع من العمل فيه يصير مسلما الى المستاجر  
 قبل الفراغ منه حتى يملك للطالبة بقدره من الاجرة. بان استاجر رجلا  
 ليبني له بناء في ملكه او فيما في يده بان استاجره ليبني له بناء في داره.  
 ويعمل له ساباطا او جناحا او يحفر له بيرا او قناة او نهرا او ما اشبه ذلك  
 في ملكه او فيما في يده فعلى بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجرة لكنه  
 يجبر على الباقي حتى لو انعدم البناء او انهارت البيرا او وقع فيها الماء او  
 التراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمل بحصته لانه  
 اذا كان في ملكه المستاجر او يده فكما عمل شيئا حصل في يده قبل هلاكه  
 وصار مسلما اليه فلا يسقط بدله بالهلاك انتهى **فمنه** ان يصير بان  
 الملاح يستحق من الاجرة بقدر عمله اذا كان صاحب المنافع معه في السفينة  
 ففرضت كونه مسلما اليه العمل لان المنافع في يد صاحبه ووجه كونه



في يده قول قاضي خان في ضمان الملاح ان كان صاحب الطعام او وكيله  
في السفينة لا يضمن الملاح ان غرقت السفينة من فعله او معالجته لان  
صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يد صاحبه فلا  
يضمن الملاح الا ان يصنع فيها شيئا او يفعل فعلا يتعمد الفساد وان  
انكسرت فدخل الماء فيها ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا انتهى  
وكذا مثله في مبسوط السرخسي رحمه الله وكما قلنا ان الملاح يستحق  
بقدر عمله اذا كان صاحب المتاع معه قال قاضي خان رجل اكثري من  
آخر سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع كذا فلما بلغت السفينة الى  
ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذي اكثرها فيه فان لم يكن الذي  
اكثري السفينة مع الملاح ليس على المكثري كرا وان كان معه فعليه  
الكراء لان العمل صار مسلما الي المكثري كالحياط اذا خاط الثوب في دار  
صاحب الثوب انتهى **فان قلنا** هذا لا يفيد المدعي لانه فيما  
اذا حصل بعض المعقود عليه وكلام قاضي خان فيما اذا استوفى في جميعه  
**قلت** قد عقب ذلك قاضي خان بقوله رجل استاجر بغلا للركوب الى موضع  
كذا ففجح به في بعض الطريق ورده الى الموضع الذي استاجره فعليه الاجر  
وهو نظير مسألة السفينة اذا ردها الريح والمكثري مع الملاح في السفينة  
انتهى فالحكم متحد فيهما انتهى **وقوله** فعليه الاجر اي بحسابه بقدر  
ماسا رلانه استوفى في ذلك القدر من المنافع فلا يسقط عنه الضمان كما  
في البدايع وكذا في الذخيرة انتهى **ومثله** في المبسوط للسرخسي حيث  
قال وعلى هذا لو رد الموج السفينة الى الموضع الذي حمل الطعام منه  
فان لم يكن رب الطعام معه فلا اجر للملاح وان كان رب الطعام معه في  
السفينة فله الاجر بقدر ماسا رلان العمل قد صار مسلما بنفسه وبقدر  
الاجر بحسبه انتهى وقال في خزانة المفتين كان ابو حنيفة يقول في  
الكراء الى مكة المشرفة لا يعطيه الاجر حتى يرجع من مكة المشرفة وكان  
يقول كذلك في ساير المحاولات على ظهر اوداية او سفينة ثم يرجع عنه

وقال

وقال كل ماسا رسير له من الاجر شيء معروف له ان ياخذه وهو قول  
صاحبه وسواء كان الاجر دراهم او ثياب او حيوانا ولو اوفى ببعض  
عمله بان مات في الطريق يرد عليه من الدراهم بمقدار ما لم يوفى انتهى  
فهذا نص المسئلة ولا احتياج الى المزيد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
ساير الانبياء والمرسلين والملائكة والصالحين والتابعين وسلم دائما ابدا  
الي يوم الدين والحمد لله رب العالمين وغفر الله لولائها ولكاتبها وقاربها  
والمسلمين اجمعين امين يارب العالمين نقلت في رمضان سنة ١٢١٦

للرحالة القائمة والاربعون مفيدة الحسنى لدفع  
ظن الخلو بالسكنى تاليف حسن الشربلالي غفر عنه

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** فاع ابواب السعادة . فالتق اصباح الرشد  
والسيادة . فلهم اسرار العلوم والافادة . والصلوة والسلام على من شرف  
عباده وعلى اله واصحابه الذين هم للناس قادة . فمن اقتدى بهم اسس  
بنيانه على تقوى وشادة **وبعد** فيقول الفقير الى مولاه حسن الشربلالي  
لطف الله به في آخرته واولاه **هذه** نبذة يسيرة لدفع شبهة وقعت لبعض  
المتحفظين الاخيرة وتنزيه للمذهب عما نسب اليه من القول بصحة الخلو  
بما لا يقول عليه **وسميته** مفيدة الحسنى لدفع ظن الخلو بالسكنى فانه  
ظن مجرد نظره عبارة في كتبنا هي لفظ السكنى ولا يعلم مدلولها بيقين  
ان ائمة السادة الحنفية قالوا بجواز الخلو الذي هو مخترع لمحدث مجرد  
منفعه يباع ويشتري عما جوزه بعض المالكية المتأخرين **حتى ظن**  
صحته ايضا صاحب الاشياء والنظاير على اعتبار العرف الخاص ونسب  
رده بما يرصني ذوي البصائر ومن المقرر ان الفساد قد استحكم فلا رفع له  
غير اننا اردنا اظهار حكم المذهب لمن تصد رله وقد حصل بذلك الخل  
العظيم حيث افق بعض مالكية زماننا بصحة وقفه فصارت اوقاف  
المسلمين والامراء والسلاطين الجارية على المساجد والمساكين مصروفة



عنها القسيسين والرهبان وديون الكافرين عليهم لعنة الله والملائكة  
والناس اجمعين **فان** غالب الحوائث الوقف التي بايدى النصارى  
المخذولين قد تملكوا خلوها وجعلوه وقفاً على كنائسهم بطريقة لا يخفى  
فسادها بالرشا وحاشا ان يصح اسناد هذا الامام من المجتهدين او  
محقق من العلماء العاملين **فانهم** يجعلون الخلو وقفاً على الماريت  
والوارثين من الفقراء والمساكين بد يركد او كنيسة كذا وليس القصد  
في الحقيقة الا ايصاله للرهبان والقسيس الكافرين وبناء  
الكنائس وديون الملحونين **وهذه عبارة ذلك المتوهم** الذي لم يبلغ  
رتبة المتعلم المتفهم فضلا عن كونه فادحاً كان خفياً وظن بقمه  
العليل انه نص من كان عمدة حنفياً **فقال** الحمد لله رب العالمين ما  
نقل في احكام الخلو وهل هو مشروع ام لا وهو ان الخلو عبارة عن بيع  
ما ينتفع به من السكنى وغيره وسعى الخلو خلوا لان السكن مثلاً انما  
يكون بعد التخليه وهو مشروع والقربنة على ذلك فانص عليه في  
جامع الفصولين من الفصل السادس عشر في الغرور والاستحقاق  
نقل عن الذخيرة بقوله شري سكنى دكان وقف ونص عليه ايضا في  
الفتاوى الكبرى وفي الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان **ثم قال**  
بعد عبارة تجبها الاسماء وتنفر عنها الطباع نقل عن الجامع **فقال**  
وعبارة الجامع الصغير سكنى دكان وقف **فقال** المتولي ما اذنت له  
في السكنى فامر به بالرفع فلو شراه بشرط القرار فله الرجوع على بايعه والا  
فلا يرجع بثمنه ولا نقضانه **ثم تكلم** بما يشبه كلام المبرسم ولولا خشية  
اتباع امثاله لما ظنه من الهنديان واسناد عالم يقل به احد من ائمة  
المذهب للامام الاعظم النعمان لنزها البنان والبيان عن التكلم  
وتسطين كلام مع فاقد التمييز كاه طفال الصبيان **اما قوله** وهو  
مشروع والقربنة على ذلك الى اخره **فكلام الفصولين** مكذب له  
فيما ظنه بلايين فان عبارة جامع الفصولين نصها **د** شري سكنى

في دكان وقف **فقال** المتولي ما اذنت له يعنى البايع في السكنى يعنى  
بوضعها فامر به اي الشري بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بايعه  
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا نقضانه اهـ فاي قربة في كلام الفصولين  
تفيد ما توهمه وهل يجوز الاقتصار على بعض كلام لا يعلم منه مراد  
المتكلم الا ترى الى تمام العبارة الذي هو نص على حقيقة السكنى انها  
شيء مركب يرفع مصرح به قوله فامر به بالرفع فهل يظن من هذا استفادة  
المعنى المعبر عنه بالخلو ايظن ان الخلو يرفع ثم يرد على بايعه ويقال فلو  
شراه بشرط القرار يرجع على بايعه بثمنه ويرد عليه والا فلا يرجع عليه  
بثمنه ولا نقضانه الماحصل بالقطع من الدكان **واما قوله** ونص عليه  
في الفتاوى الكبرى فقد هو به ولم اره كذلك فيها ولا في الفتاوى الصغرى  
**واما قوله** وفي الخلاصة فقد كذب عليها ايضا فان عبارتها ولو  
اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مركبا واخبره البايع ان اجرة  
الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرد انتهى **الامرى** الى قول الخلال  
سكنى حانوتا مركبا فهذا الخلل والاضلال ايركب الخلو الذي هو  
اسم معنى في دكان يانعسان **واما قوله** وفي فتاوى قاضى **فعبارة**  
رجل باع سكنى له في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا  
وظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى  
بهذا العيب لان هذا ليس بعيب انتهى **فلم يفهم** ما لولها وذلك  
بين بما قال في التجنيس والمزيد رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت  
رجل آخر مركبا بحال معلوم وقد اخبره البايع بان اجرة هذا الحانوت  
سنة ثم ظهر بعد ذلك ان اجرة عشرة ليس له ان يرد على البايع  
لان العيب في غير المشتري ولصاحب الحانوت ان يكفى المشتري رفع  
السكنى وان كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه انتهى **وفي النزاهة**  
ذكر والونار في دعوى فراش خانه مركبة مع اصله لا بد من ذكر فرعا  
العرضة وجميع ما فيها من المركبة لتضير معلومة واذا ادعى سكنى كرم



وبين حدوده وقال جميع ما فيها من السكنيات ملكي ولم يبين السكنيات  
لا تصح يصفها ويعرفها لان المدعي السكنيات لا الكرم فلا بد من بيان  
المدعي انتهى **وفي جامع الفصولين** من الفصل السابع شهيد له  
بدار ثم ظهر ان سكنه لذي اليد هل يقضي بينه المدعي قبل لا  
الا اذا استثنى السكنى في الدعوى والشهادة وقيل لا يقضي للمدعي  
لواقر بالسكنى لذي اليد لانه اكد بينه انتهى **وقد بين** في جامع  
الفصولين حقيقة السكنى قبل هذه المسئلة بقوله **حق** ادعى سكنى  
دار ونحوه وبين حدوده لا تصح اذا السكنى نقلي فلا يجد **فش** وان  
كان السكنى نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا يابدا كان تعريفه  
بما به تعريف الارض اذا في ساير النقليات انما لا يعرف بالحد ودلا مكان  
المحصول احضاره فيستغنى بالاثارة اليه عن الحد اما السكنى  
فنقلى لا يمكن انه مركب في البناء تركيب قرار فالتحق بما لا يمكن نقله  
اصلا انتهى **وكذا بين** حقيقة السكنى في الفصل الحادى عشر من  
فصول العمادي ونصه وفي شهادات الجامع **في الفتاوى** اذا ادعى  
سكنى دارا وهانوت وبين حدوده لا يصح لان السكنى نقلى فلا يجد  
وذكر رشيد الدين في فتاواه وان كان السكنى نقليا لكن لما اتصل  
بالارض اتصالا يابدا كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في ساير  
النقليات انما لا يكون تعريفه بالحد ودلان الاحضار ممكن فقد وقع  
الاستغنى بالاثارة اليه عن ذكر الحد ودلا اما السكنى فلا يمكن نقله  
لانه مركب في البناء تركيب قرار فالتحق بما لا يمكن نقله انتهى **فقد**  
**علمت** حقيقة السكنى وقد لول لفظها من كتب المذهب انها اسم  
عين وذات لا اسم معنى كما توهمه الظان ولا شبهة له بذلك  
العبادات **وفي المغرب** سكن المتحرك سكوتا ومنه المسكين  
لسكونه الى الناس قال الاصمعي هو احسن حالا من الفقير وهو  
الصحيح وقوله عليه السلام احييني مسكينا قالوا اراد التواضع

والاخبات

والاخبات وان لا يكون من الجارين والسكان ذنب السفينة لانها تقوم به  
وتسكن والسكنى مصدر سكن الدار وفيها اذا قام واسم بمعنى الاسكان  
كالرقي بمعنى الاقارب وهي في قولهم داري لك سكنى في محل النصب على  
الحال على معنى سكنه او مسكونا فيها انتهى **وفي الصحاح** سكنى الشيء  
سكونا استقر وسكنه غيره تسكينا وسكنت داري واسكنها غيره  
والاسم منه السكنى والمسكن بكسر الكاف المنزل والبيت واهل الحجاز  
يقولون بالفتح والسكن اهل الدار بالسكون وبالتحريك النار وبالفتح  
كل ما سكنت اليه وفي الحديث استقروا على سكناتكم فقد انقطعت  
الهجرة اي على مواضعكم وفي مساكنكم **وفي القاموس** سكن سكونا  
قرو سكنته تسكينا وسكن داره واسكنها غيره والاسم السكن  
محركة والسكنى كبرى والسكن وتكسر كافه المنزل والسكن اهل  
الدار وبالتحريك النار وما سكن اليه ورجل وقد يسكن والرحمة  
والبركة والمسكين ويفتح ميمه من لا شيء له اوله فالا يكفيه او اسكنه  
الفقراي قلل حركته والذليل والضعيف وفي الحديث استقروا على  
سكناتكم اي مساكنكم والاسكان الاقوات الواحد سكن وكجهينة  
الانان واسم البقعة الداخلة في انف عمود وصحابى وبنيت الحسين  
ابن على رضى الله عنهم **واما ما يتعلق** بالعرف الخاص والعلم بما في  
كلام صاحب الاشباه من قوله في امر الخلو انه يبنى على العرق الخاص  
**وهي** كالمواستقرض الفا واستاجر المقرض لحفظ مرآة او ملعقة  
كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجرة ففيها اقوال صحة الاجارة  
بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري يعنى وقد ذكرت عدة الشهور  
**وفي** القنية لا يثبت التعارف بتعارف الخواص وهو الصواب بل بتعارف  
العامة والقول الثانى الصحة مع الكراهة للاختلاف والثالث  
الفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد افتى الاكابر  
بفسادها **واما** بيع الوفاق فيه تسعة اقوال والسادس منها انه صحيح

ف



لحاجة الناس قرارا من الربا فان اهل بلخ اعتادوا الدين والاجارة وهي  
 الانصح في الكرم واهل بخارى اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار  
 فاضطروا الي بيعها وقفا **مسئلة** نحو الحياط اذ لم يشترط عمله اجبر  
 ينظر للعرق وجعل سكوت المستصنع كاشتراطه الاجر كنزول الخات  
 ودخول الحمام والمعد للاستغلال وتحمل الدلال **مسئلة** الجهازا اذا ادعي  
 الاب انه عارية منع بنته ولا بينة له ان كان العرق مستمرا انه يدفعه ملكا  
 لا عارية لم يقبل قوله وان كان مشتركا فالقول للاب وقال قاضي خان وعندي  
 ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من اوساط  
 الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى القول للزوج بشهادة العرف  
 الظاهر **ثم قال** في الاشباه وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف يعني في امر  
 الجهازا فالقول المفتي به نظرا الي عرف بلدها وقاضي خان نظرا الي  
 حال الاب في العرف وما في الكبرى نظرا الي مطلق العرف من ان الاب  
 انما يجهزه ملكا **ثم نقل** عن ابن القاسم الصغار ان الاشياء على ما  
 جرت به العادة وذكر دخول بردعة الحمار والا كاف في بيع الحمار للعرف  
 وادخال الخطب ونحوه داخل الباب للعرف ولزوم اجرة غلام علم الحرفة  
**وقد قال** صاحب الاشباه المعتبر في بناء الاحكام العرف العام هو  
 المذهب كما في البرازية الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت  
**ثم قال** صاحب الاشباه فالجاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص  
 ولكن افتي كثير من المشايخ باعتبار العرف على اعتباره ينبغي ان يفتي  
 بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم وبصير الخلو  
 في الحانوت حقاله فلا يمكن صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها  
 لغيره ولو كانت وقفا انتهى كلام صاحب الاشباه رحمه الله **واقول**  
 فاذا تريد بالخلو الذي يفعل وما حقيقته ان كان كما قلت من السلطان  
 الغوري رحمه الله لا يبيح حوانيت الخلو بالغورية اسكنها للتجار  
 بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم لا يماثل فعل ناظر ليس بانبا

المفتي به عرف البلد الذي هي  
 بلدها

متصرفا

متصرفا فيما ملكه فان الناظر اذا اخذ مبلغا يصرفه على ذلك المكان :  
 بخصوصه وكان خرابا او هو مطلق له الفعل وبقيده كونه خرابا وعمر  
 بالذي اخذه الناظر يملك به عين الحانوت او منفعة على الدوام من  
 غير اجارة مدة معينة يكون الماخوذ بدلها ليس في كلامنا ما يقتضي  
 ذلك لا بالنظر لعرف خاص ولا عام **فقول** صاحب الاشباه ينبغي الي اخره  
 مما لا ينبغي فانه لا محالة بين ما اعتبر من المسائل المنبئة على العرف  
 الخاص وبين الخلو لان اعتبار العرف الخاص على ما قيل به في جميع تلك  
 المسائل ضدها التزم به فاعلمها فحتمار النفسه ومقتصر على استيفاء  
 شرط يمنع عنه الضرر واما الوقف فناظره لا يملكه ائلافه ولا تعطيله  
**هذا هو العرف الجلي وقد قلت** ان المذهب عدم اعتبار العرف  
 الخاص فكيف تقول لا يمكن صاحب الحانوت اخراج صاحب الخلو منها  
 ولا يمكنه اجارتها لغيره ولو كانت وقفا ليس هذا بحج على المحرر المكلف  
 عما يملكه شرعا بحال يقبل به صاحب المذهب **ومن المقرر** ان حفظ المال  
 من الكليات الخمس المجمع عليها في سائر الاديان وينع المالك من اجارة  
 ملكه يلزم ائلاف ماله ولم ياذن به الشارع مثل ما لورضي بالربا  
 مع غيره وكرضائه بغيره الطمان وبعض عمله اجرة ممنوع منه شرعا  
**ومن المقرر** ان صاحب الخلو لا يعطى اجرة الاشياء سيرا وياخذ  
 هو في نظير خلوه قدرا كبيرا يجوز هذا حتى في الوقف وقد نص  
 على ان من سكن الوقف يلزمه اجرة بالغة ما بلغت ومنعك الناظر  
 من اجارة الحانوت الوقف لغير صاحب الخلو يفتون نفع الوقف :  
 وينعدم غلته ويتعطل ما جعله الواقف من خواقمة شعائر مسجد  
 تدفع اجرة الدكان للقائم بها **فان** صاحب الخلو اذا لم يستاجر به باجرة  
 المثل وقد لا يستاجر ولا يسكن ولا يسكن غيره يضيع نفع الوقف بحال  
 يقل به امام المذهب ولا احد من اهل مذهبه **هذا** افاظهر لي في رد  
 فهم جواز الخلو باعتبار العرف الخاص عندنا لا عند الاعلام **واما** ان



مشر وعينه بلفظ السكتي فلا التفات اليه بوجه الاخاص ولا عام **فانظر**  
 ايها الحنفى الحنفى لما سطره ائمة المذهب الاعلام وصن نفسك عن التقليد  
 في حكم فهم من امر لم يرو عن الامام واصحابه ولم يكتب وليس له مماثل لسايره  
 ويصحب ولا تكن ممن اتبع هواه فيما يقوله براهيه ويصحب **هذا** وقد قال  
 الامام الاعظم الذي قلده لاجل لاحد ان ياخذ بقولنا حتى يعلم من اين  
 اخذناه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم استغفر الله **تنبيه**  
**آخر** للايقاظ عما نص عليه صاحب الاشباه بقوله وحين تاليفي هذا المحل  
 ورد علي سوال فيمن اجره مطبخ الطبخ السكر وفيه فخر اذن للمستاجر  
 في استعماله فتلغ وقد جرى العرف في المطابخ بضمها على المستاجر :  
**فاجبت** بان المعروف في كالمشروط فصار كانه صرح بضمها عليه والعارية  
 اذا اشترط فيها الضمان على المستعير تصير بضمونه عندنا في رواية ذكره  
 الزيلعي في العارية وجرم به في الجوهره ولم يقل في رواية ولكن نقل بعده  
 فرع النزازية عن الينابيع ثم قال ان الوديعة والعين الموجهة لا يضمن  
 بحال ولكن في النزازية قال اعرفي هذا على انه ان ضاع فانما ضامن فاعاره  
 فضاء لم يضمن انتهت عبارة الاشباه والنظاير **وقد كتب** عليها شيخ :  
 فلتايعنا المحقق العلامة نور الله والدين الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى  
 ومن خطه نقلته وصورة **اقول** لا ينبغي بل لا يجوز ان يفني بهذا  
 اصلا لان رواية الضمان على تقدير الصريح بالشرط انما ذكرته على سبيل  
 ارضاء العنان مع الشافعي رحمه الله القابل بالضمان لاشتراطه في الحديث  
 والافعال صاحب الجوهره في شرح النظم الهاملي في الكرخي العارية :  
 والاجارة لا يضمنان ابدا فقوله ابدا يفيد العموم وشمول حالة الاشتراط  
 ومع ذلك صرح به وفسره فقال ولو شرط فيها الضمان وانما يضمنان  
 بالتعدي ونقل عن الينابيع ما ذكر عن النزازية ايضا وفيه والشرط كفو  
 ولا يضمن ففي كل ذلك تأكيد للحكم وتحذير من ان يعمل بتلك الرواية الخالفة  
 للدراية على تقدير التصريح بالشرط واما عند عدمه فجميع المتن والشرح

تنادي

٧  
 تنادي بانه قول مقتول لا مجروح قال الامام المعروف بقاضي خان في  
 فتواه رجل عارضا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده لم يصح  
 هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا ومثله في الخلاصة وغيرها انتهى  
**هذا** ما تيسر تحريره وحاصل امر الخلو انه لا وجود له في كلام ائمة :  
 مذهبننا وما فهم من مدلول السكتي علمت حقيقته ان وعلمت ان :  
 اعتبار العرف الخاص لا يفيد جوازه عندنا وذلك لان الانتفاع بما ليس  
 ملكه لا يكون الا بالاجارة او الاعارة او الوصية او العرى وليس لنا  
 ابطال ما حكم به مخالف على مقتضى مذهب تقلده ولم يقل بالخلو  
 متاخر من الملكية وعلمت ما توصل به الى اتلاف الاوقاف بالكلية :  
 وسائر ائمة الحنفية لم يقولوا به كالحنفية نسال الله تعالى دوام الطاف  
 الظاهرة والخفية وما علمنا الا البلاغ والاتباع وليس لنا الاختراع  
 والابتداء وصلى الله على سيدنا محمد واله واصحابه وسائر الانبياء :  
 والمرسلين والحمد لله رب العالمين نجز تحريره في شهر ربيع الثاني سنة  
 احدى وستين والف بيد مولفه عفي الله عنه امين عت محمد الله وعونه  
 وحسن توفيقه على التمام والكمال والحمد لله على كل حال وكان الفراغ من  
 نقلها يوم الاربعاء ربيع الثاني سنة ثلثه وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

فه



الرسالة التاسعة والاربعون لزعة اعيان الحزب  
 بالنظر لسبيل الشرب تاليف حسن الشرب لابي حماد الهادي  
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لا اله الا هو الحي القيوم . والصلوة  
 والسلام على سيدنا محمد منبع الاسرار والعلوم وعلى سائر العلمين .  
 وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه المنعم عليه في السر والعلن ابو الاخلاص  
 الحنفى الشربلالي حسن غفر الله له ما ظهر وما خفي ولواهل بيته .  
 ومشايخه ولطفه وبذريته واخوانه ومعارفه والمسلمين امين  
 هذه صور في حكم بيع الشرب مع الارض اظهرها الله سبحانه في قالب  
 الوجود منة ليوم العرض فينبغي ان يحرض على عملها الحاذق النحرير .  
 وعليها بالنواجد بعض راقع الغي حشود لا يسودوا في له وقد  
 استعاض من شره سيد كل سيد بما من شرع النفل والفرض وسعيها  
 نزهة اعيان الحزب بالنظر لسبيل الشرب ومعرفة صحة البيع .  
 وفساده بالجمع بين الارض والشرب وازافة الثمن اليهما وتقديم ذكر  
 الارض ثم الشرب او الشرب ثم الارض وذكر الثمن عقيب ما تقدم  
 او اخرا او تقديم الثمن وبيان الخلاف في ذلك **ورسمت** الصور  
 بجدول تسهيلا للطلاب بحسب ما اقتضاه الحال بالاستصحاب  
 لما يشغل من العوائق الصعاب **ثم** اذكر ان شاء الله تعالى ما .  
 يتعلق به من بعض الاحكام راجيا من الله سبحانه وتعالى القبول  
 انه خير ما قول واكرم مسؤل **قال** شيخ الاسلام العلامة قاضي  
 القضاة **عبد البر بن محمد بن الشحنة** في شرحه منظومة الشيخ  
 الامام الحبر الميام قاضي القضاة امين الدين ابو محمد عبد الوهاب  
 ابن احمد بن وهبان المزني الدمشقي الحنفى ولد قبل الثلاثين .  
 وسبعماية وتوفي في ذي الحجة سنة ثمان وستين وسبعماية وهو  
 من ابناء الاربعين سنة وكان ماهرا في العربية والفقه والقراءات  
 والادب ودرس وولي قضاياه وكان مشكورا لسيرة حلما كريما

امينا

امينا علما فقيها نبيا موصوفا بالسيرة الحسنة والتفكير  
 الابية اخذ عن علماء الشام ثم انتقل الى مباشرة الحكم بجماعة سنة  
 ستين وسبعماية وشرح درر البحار ومات قبل مصنفها رحمه الله قال  
 مانصه **وبعتك ارض ذي وبعتك شربها** **بالحق فتح دون خلق محشر**  
 قال نقلا عن التتمة لو ذكر الباع للشرب ثمنا بان قال بعتك هذه  
 الارض وبعتك شربها بما يه لا يجوز بخلاف لانه يعني الشرب صار  
 اصلا من جميع الوجوه **واذا قال** بعتك هذه الارض بالف درهم  
 وبعتك شربها هل يجوز بيع الشرب بعضهم قال لا يجوز لان الشرب  
 صار مقصودا في البيع وبعضهم قالوا يجوز لانه بقي تبعا  
 لانه لم يذكر له ثمنا فنظم الشارح ابن الشحنة فقال  
**وبعتك ارض ذي بالف وبعتك شربها** **كها الشرب وفيه حقا مستقر**  
 وهذا البيت لا يدور الا باشباع فتحة الكاف والله الموفق **وقلت** في  
 اختصار شرحه الذي سمعته تيسير القاصد شرح نظم الفوائد اذ لم  
 يكرر لفظ بعتك بان قال بعتك بالف ارضي وشربها لا وجه للفساد  
 فيصح البيع لان اتفاق كون الشرب اصلا مع جميع الوجوه كما يغنيه كلام  
 الشارح رحمه الله ولم يتعرض له العلامة الشارح ابن الشحنة  
 كالناظم شيخ الاسلام ابن وهبان رحمه الله تعالى ويستفاد فساد  
 البيع بالاتفاق فيما اذا كرر لفظ بعت مع تكرير الثمن لكل **كقوله**  
 بعتك ارضي بالف وبعتك شربها بالف لكونه صار مقصودا .  
 بالبيع بثمن خاص **وهذا الجدول** لبيان الصور الممكنة .  
 الصحيحة والفايدة بحسب ما يليه ذكر الثمن كما علمته وبه  
 يعلم الصحة من غيرها **وهو هذا** في الصفحة الثانية

الخلف مع







من المال قال ابن وهبان رحمه الله تعالى  
**وليس يعاد الماء ولا هو يوجر . وما فيه تمليك ولا هو يجر**  
**ولا الرهن والنقض تصدق جابيز . ولا البيع بل فيه الاباحة تذكر**  
 هذه الثمانية من النكف **وتجوز** فيه الاباحة كالكلالة وجوز بعض  
 مشايخ بلخ بيعه منفردا بالتعاملهم والقياس يترك بالتعامل وقال  
 قاضي خان ظاهر الرواية عدم بيعه منفردا وان تعامل به في  
 قرية **واذا** تعدى وسقى ارضه بشرب غيره لا يضمن على الاصح :  
 وعليه الفتوى لانه قبل الاضرار ليس مملوكا **واذا** اخذه مرة بعد  
 اخرى يؤد به السلطان بالضرب او الحبس ان راي ذلك **واذا** :  
 كان نهر لرجل يمر في ارضه فادعى فيه آخر شرب يوم في الشهر :  
 وبرهن عليه قضى له به استحسانا لانها شهادة بمعلوم في  
 معين من ثلاثين يوما **وكذلك** مسألة الماء وان لم يذكر الشهر لا  
 تقبل نهره **نهر لقوم** ولرجل ارض بجنبه ليس له فيه شرب  
 له ان يشرب ويسقى دابته منه فالم يكسر ضفته وليس له رفع  
 الماء بالقرب ليسقى زرع او شجرة في الاصح ولا هل النهر المنع بخلاف  
 اخذ الماء بالقرب لسقى دوابه فلا يمنع منه **نهر فترك** اذن  
 اصحابه رجلا بالسقى منه الارجل ليس له سقى ارضه الا باذن الكل  
**نهر لقوم** جرى في ارض اخرين فانشق وخرب بعض الاراضي  
 لملاك الاراضي طالبة ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عمارة  
 الاراضي **التي شاة** مبنية في نهر طاحون فخرت ان كان النهر  
 لا يحتاج الى الكري لا يضمن وان كان يحتاج وعلم ان الخراب من ذلك  
 ضمن **سقى ارضه** بنوبته ثم ارسل الماء الى النهر فجاوز ارضه  
 فامثلا النهر وغرق ارض رجل وزرعه بتراب طرعه رجل آخر  
 في اسفل النهر فالضمان على طارح التراب لا على من ارسل الماء **بير**  
**في ملكه** او كلاله المنع من الدخول في ملكه لمن يريد الاخذ وكان

وان كان

وان كان الكلال على الشركة ان وجد غيره والا فيقال للمالك اما ان تمكن  
 الطالب من الدخول او تعطيه ذلك **له مجرى ماء** على سطح دار فخر  
 السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل مع العلو لكن لا يجبر على  
 العمارة ويقال للذي له حق الاجر آضع شيئا يجري فيه الماء على  
 سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه كذا في الفتاوى البرازية **قسموا**  
**الشرب** حال غيبة احدهم واوفوا قسطه ليس له النقص والا  
 نقضها بخلاف قسمة الاعيان بغيبة احدهم اذ له النقص على كل  
 حال لان النقص في الاعيان يفيد لانه ربما يقع اجود من الاول  
 في قسطه وهنا لا يقع لانه مثل الاول فلا فائدة في النقص :  
**احاط الاحياء بالجماعات الاربع مما احياه** فطريقه من الرابع :  
 التحول الى الثاني **ثم الثالث ثم ربيع** الرابع والله سبحانه :  
 وتعالى اعلم انتهى جمعه وتحريره تاليفا في شهر ربيع الاول سنة  
 احدى وستين وكتب هذه مولفه في شهر ربيع الاول سنة ثلاث  
 وستين والف بيلم غفر الله له وعفى عنه وعن والديه ومناخه  
 ومحبيه ولطف به وبذريته والمسلمين وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى اله وصحبه وسلم وكان الفراغ من نقلها في ٧ رمضان سنة ١٢٨٤





كتاب الخضر والاباحه الرسالة الخضر في  
سعادة اهل الاسلام بالمصافحة عقب الصلاة  
والسلام للفقيه حسن الشيرازي  
غفر الله له ولوالديه  
والمسلمين  
امين

فوز محمد صالح بن  
محمد عباس بن محمد



بسم الله الرحمن الرحيم وبالله الاعانة **الحمد لله** المنعم بالاياد المتفضل  
بالامداد الذي الغي بين قلوب المؤمنين بالمحبة وصادق الوداد المتكفل  
لطالب العلم بتيسير الرزق بين العباد في سبب السعادة وبلوغ  
درجات السيادة في سبب معتاد جاعل مكفرات الذنوب امورا كثيرة صا  
كتسبيح وتهليل وتحميد ومصافحة وازالة حجر وشوك عن الطريق وصب  
الماء من نهر وبر بالذل للرفيق وطلاقة وجه وبشاشة ولين الكلام  
وادخال السرور على المؤمنين وافشاء السلام والصلاة والسلام على الحبيب  
المصطفى والخليل المجتبي ذخيرة الانام سيدنا ومولانا محمد صاحب  
القام المحمود والحوض المورود والشفاعة العظمى في يوم الزحام وعلي  
اله وصحبه السادة البررة الكرام **وبعد** فيقول العبد الفقير الي كرم مولاه  
الغني به فلا يرعوا سواه ابو الاخلاص حسن الشربلالي الوفاي الحنفي  
دام ثعولا باللطف الجلي والحنفي وبر البر المحسن الحنفي هذه نبذة يسيرة  
في تحرير الكلام على سنة المصافحة الحاصلة بعد الصلوات الخمس والجمعة  
والعيدين وعند كل لقي وبيان كيفيةها وحكم حصولها فيما بين الرجال  
والنساء وبيان السلام ومعناه ورده على اهل الاسلام وحكم ابتدائه  
وكيفية رده على اهل الذمة والدعاهم بما ليس فيه ضرر والتحية بحرجا  
واهل وسهلا وكيف اصبحتم وصباح الخير وكيفية السلام على اهل المقابر  
وكراهة المشي بالنعال في المقابر لكل زاير وحكم المعاينة والتقبيل  
وبيان الجائز منها والمنهي عنه بالدليل والقيام للمقبل على الجالس  
وقاري القرآن والاخذنا للكبر والوزرا والسلطان والسجود بين يديه  
للحجة او التعظيم وبيان شيء مما المسلم على اخيه من كل وضوء كرم  
**وسميتها** سعادة اهل الاسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام  
وسبب جمعها كثرة السؤال عنها وانكار بعض الناس على قام عليها من  
غير استناد لحيه له في ذلك خصوصا **وقد** راي جوابا منسوخا شيخ الاسلام  
احمد بن حجر الشافعي رحمه الله **وقد** سئل عن المصافحة بعد الصلوات **ونصه**

المصافحة

المصافحة بعد اداء الصلاة بدعة غير مشروعة لا اصل لها فلا ينبغي لاحد  
فعلها كنبه احمد بن حجر الشافعي **وراي** ايضا جوابا للحنفي **ونصه** المصا  
ثابتة واعتقاد انها سنة في الحال المذكورة خطأ يجب الرجوع عنه والله  
اعلم كنبه قطب الدين بن علا الدين الحنفي عفي الله عنهما **فلم** راي ظاهر  
المنع من المصافحة عقب الصلوات ولم يفصح جوابها عن المراد بينت وجه  
الجواز بل بثبوت نية المصافحة عقبها لان القوم اذا قاموا عن مواضع  
صلواتهم فتصافحوا لا يمنعون اذا قابل بالمنع من المصافحة في تلك الحالة  
لانها حالة لقي وفيها يسن السلام والمصافحة لقول الامام محي الدين  
النووي المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاقي كما سذكره **فلم** يبق  
لكلام هذين المجيبين الا الحمل على حصول المصافحة عقب السلام من الصلاة  
وقبل القيام والاخذ في عمل آخر وليس ذلك مسلما فقد قال الامام النووي كما  
باس بها كما سذكره **بل هي سنة** او مستحبة عند كل لقي كما سذكره عن  
النووي وحالة السلام من الصلاة لقي بحسب لان المصلي لما احرم صارا غايبا  
عن الناس مقبلا على الله تعالى بعبادته فلم يادى حقه قبل له ارجع الي  
مصالحك وما ربه وسلم على اخوانك لعجزك واحتياجك وقد ومنك من  
غيبتك ولذلك ينوي القوم بسلامه كما ينوي الحفظة واذا سلم يندب له  
المصافحة او يسن كالسلام فلا مانع من المصافحة وسنتها في كل حال كما  
اجاب به شيخ الاسلام شيخ مشايخنا شمس الدين محمد بن سراج الدين  
الحانوتي الحنفي رحمه الله وقد رفع اليه سوال فاجاب بان المصافحة سنة  
في كل حال فسطرته لينظر اليه اهل الكلام الكمال ويقتدوا به السادة  
الحنفا ويكون رد اعلى المانع بلا خفاء **ومخلص السوال** ما قولكم فيمن يصالح  
بعد اداء الصلوات الخمس والجمعة والعيدين ويقول انها سنة ويقتض من  
لا يصالح معه وهو ممن يقتدي به كالقضاة والمدرسين والخطباء والائمة  
والشايخ والحال انها ما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين  
ولا احد من العلماء المعتمد عليهم والفاعلون لها يصرون على فعلها فيكون فعلهم

فحة

هما

الكلام على سنة المصافحة  
بعد الصلاة



سببا لا اعتقاد العوام انها سنة واذا سئل عن فعله يجيب بانها بدعة حسنة  
فاذا اطلب منهم الدليل على ذلك يقيسونها بالمصافحة السنوية وبعضهم يستدل  
بقوله عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة وهذا حديث وارر في حقنا :  
ونحن امة اجمعنا على فعلها فمن الذي يرد فاعلمها وبعضهم يستدل بقوله  
عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وهذا حديث وارر فينا  
فتحن مسلمون راينا حسنا في الاسلام واظهار محبة ومودة خصوصا في يوم الجمعة  
وهو عيد المسلمين **فاذا سمع** العوام اقوالهم بهذه الدلائل يعتقدون بهم  
اما كان ينبغي اقتضا السلام كما ورد وقد ترك بارادة الركوع وبارخاء الراس  
وبصباح الخير ومساء الخير ومرجبا ولم نرا احدا قاتلهم بسبب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر فهل لهم من الله ومن رسوله نص يسكوتهم واقافتهم :  
واجماعهم على هذه البدعة بينوا النابا لنقل الصريح حتى نعلم ما هو سنة وما هو  
مستحب وما هو بدعة فتعلم المخطي من المصيب ولا تكتفوا الحق وانتم تعلمون  
**فاجاب بحمد الله تعالى** بقوله نصت العلماء على ان المصافحة للمسلم لا الكفار  
مسنونة من غير ان يقيدوها بوقت دون وقت لقوله صلى الله عليه وسلم  
من صامخ اخاه المسلم وصر ك يده تناثرت ذنوبهما كما يتناثر الورق  
اليابس من الشجرة ونزلت عليهما مائة رحمة تسعة وتسعون لاسبغهما  
وواحدة لصاحبه **وقال** ايضا صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يلتقيان  
فيتصافحان الا غفر لهما قبل ان يتفرقا فالحديث الاول يقتضي مشروعية  
المصافحة مطلقا اعم من ان تكون عقب الصلوات الخمس والجمعة والعيد  
او غير ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخصها بوقت دون وقت فاذا  
فعلت في اي وقت كان كانت من مقتضيات هذه الادلة ودخلت تحت  
عموماتها **ولا يترط** فعل النبي صلى الله عليه وسلم المصافحة ولا امره  
عليه السلام بالمصافحة لان امر مقتضيات ما افاده الدليل والا لما كان يمكن  
العمل بعمومات الادلة **مع** ان الدليل العام عند الحنفية حيث لم يقع فيه  
تخصيص هو من الادلة الموجبة لحكمه قطعا كالل دليل الخاص **حتى قالوا**

ان الدليل

ان الدليل العام يعارض الخاص لقوته والدليل هنا عام لان قوله صلى الله  
عليه وسلم من صامخ اخاه الى اخر الحديث عام لان صيغة من من صيغ العموم  
وكذا صيغة **ما ينبغي** هذا دليل على سنة المصافحة **قلت** وكذا نقل الشيخ  
مشايخنا الشيخ العلامة على المقدسي رحمه الله في اربعين حديثا للحافظ  
محمد بن محمد بن محمود البخاري الشريفي حديثا صيفته من صيغ العموم  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من صامخ مسلما وقال عند مصافحته اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد لم يبق من ذنوبه شي انتهي **ثم قال** الشيخ الحانوتي  
والاجابة الى الاستدلال بالحديثين المذكورين في السؤال لانهما انما المراد بهما  
المجتهدون لان الاصوليين استدلوا بهما على حجية الاجماع واهل الاجماع  
من كان مجتهدا لجامعة الناس **واما التحيّة** بمرجبا في سنة لانهم جعلوا  
من السنة ان يقولوا عند لقاء الاخوان كيف اصبحت ومرجبا او اهلا وسهلا  
فيقول صاحبه في خير وعافية احمد الله **واما صباح** الخير فهو في معنى هذه  
الالفاظ **قلت** لعل المراد حصول ذلك بعد الابتداء بالسلام كما سذكره انتهى  
**ثم قال** الشيخ الحانوتي **واما التحيّة** بالركوع واسترخاء الراس فمكروه لكل  
احد مطلقا ومثله السلام باليد كما نصت عليه علماء الحنفية لما روي عن  
انس رضي الله عنه قال جل يا رسول الله الرجل يلقي اخاه او صديقه :  
اي تحني له قال لا قال اقبله ويقبله قال لا قال اياخذ بيده ويصافحه  
قال نعم وهو حديث حسن **وقالوا** انه لم يأت له معارض فلا مصير الى مخالفته  
**ولا يفتقر** بكثرة من يفعله ممن ينسب الى صلاح او علم او نحوهما من خصال  
الفضل فان الاقتدار انما يكون برسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى  
وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال تعالى فاليحذر الذين  
يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم **فيجب** على من  
راي شيئا من هذا ان يامر بالمعروف والان الامر بالمعروف من اعظم امور الدين  
لقوله تعالى تاملون بالمعروف وتنهون عن المنكر وقال تعالى وامل بالمعروف  
وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الامور الى غير ذلك مما ورد

الكلام على حكم التحيّة بقوله مرجبا

الكلام على حكم التحيّة بالركوع  
واسترخاء الراس والسلام  
باليد



من الاحاديث وكلام السلف بما لا يسعه هذا المقام **وبالحيلة** فالامر بالمعروف  
واجب الان يكون هناك من يرضى في عدم اعقاب الوجوب كما لو علم انه  
لونهي عن المنكر لم يلقه اليه ولم يترك المنكر ونظر اليه بعين الاستهزاء او  
علم انه يحصل له اذى على ذلك **وجعل بعضهم** من ذلك خوفا الاستيحاش  
الى غير ذلك مما ورد انتهى كلام الحانوتي رحمه الله **وقال** في شرح مختصر  
الوقاية للقنسطاني رحمه الله المصافحة لم تكن بل هي سنة قائمة متواترة  
قال عليه السلام من صامح اخاه المسلم ومرك يده تناثرت ذنوبه **وهي**  
المصافحة الكف بالكف والوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ الاصابع ليس  
بمصافحة خلافا للروافض كما في صلاة السجود **والسنة فيها** ان تكون  
بكلتي يديه كما في المنيّة **وبغير** حائل من ثوب له وغيره كما في الخزانة وعند  
اللقابعد السلام كما في الشريعة **وان** ياخذ الابهام قال عليه السلام اذا  
صافحتهم فخذوا الابهام فان فيه عرفا يتشعب منه المحبة انتهى **وفي**  
**البدائع** اخلاق في ان المصافحة حلال لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا  
تحابوا **وروي** عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن اذا التقى اخاه فصافحه  
تناثرت ذنوبه ولان الناس يتصافحون في سائر الاعصار في العمود  
والمواثيق فكانت سنة متواترة انتهى عبارة البدائع **وفي** الجامع الصغير  
للسيوطي في حرف العين قال صلى الله عليه وسلم وتمام محبتكم فيما بينكم  
المصافحة وفيه تصافحوا يذهب الغل عن قلوبكم وفيه تهادوا وتحابوا  
وتصافحوا يذهب الغل عنكم وسند كرمه عن العيني **اول من صافح**  
في الاسلام الاشعريون فيهم ابو موسى الاشعري رضي الله عنه لما  
دنا من المدينة المنورة جعلوا يركزون يقولون **عند** النبي نلتقي الاحبة  
محمد وحزبه فلما تقدموا صافحوا من لقوا فهو اول المصافحة في  
الاسلام كذا في الاوائل للسيوطي رحمه الله **وقال** الامام النووي **روي**  
ان عليا رضي الله عنه قال لرجل خرج من الحمام طهرت فلا تحست قلت  
هذا الحمل لم يصح فيه شيء **ولو قال** انسان لصاحبه على سبيل المودة

الكلام على اول من صافح في الاسلام

الكلام على ما يجزي به الخارج  
من الحمام

واستجلاب

واستجلاب الوداد ادام الله لك النعيم ونحو ذلك من الدعا فلا بأس به **واذا**  
**ابتعد** المار المرور عليه فقال صبحك الله بالخير او بالسعادة او قواك الله  
اولا وحشر الله منك او غير ذلك من الالفاظ التي يستعملها الناس في العادة  
لم يستحق جوابا لكن لو دعاه قباله ذلك كان حسنا **الان** يترك جوابه  
بالكلية زجراله في اهماله السلام وتاديبه له ولغيره في الاعتناء بالابتداء  
بالسلام انتهى كلام النووي **قلت** فماد الشيخ الحانوتي رحمه الله بقوله  
فاما التحية بمرحبا فهي سنة الى اخره لعله اراد بعد الابتداء بالسلام لما ذكرنا  
ولما سئل عن الحديث الذي اخرجه الترمذي رحمه الله وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم السلام قبل الكلام **وقال** الامام النووي رحمه الله **اعلم** ان  
المصافحة تحية عند كل لقاء وامام اعتاده الناس من المصافحة بعد  
صلاة الصبح والعصر لا اصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به  
فان اصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الاحوال وفرطوا  
فيها في كثير من الاحوال او اكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة  
التي ورد الشرع باصلها **وقد** ذكر الشيخ الامام ابو محمد بن عبد السلام رحمه الله  
في كتابه القواعد ان البدع على خمسة اقسام **واجبة ومكرمة ومكروهة**  
**ومستحبة ومباحة قال** ومن افضل البدع المباحة المصافحة عقب  
الصبح والعصر انتهى كلام النووي رحمه الله **وفي الاعلام** بتقسيم البدع  
والاحكام للشيخ ابى الحسن البكري رحمه الله اباحة المصافحة عقب كل  
صلاة فانه قال فيه بعد نقله كلام الشيخ ابن عبد السلام اقول تقييده  
المصافحة بما بعد الصبح والعصر محل على عادة كانت في زمانه واصل  
القضية ان المصافحة عقب الصلوات كلها كذلك انتهى كلام البكري  
**وقال** العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله في شرحه على الكنز ما نصه  
وفي الجاوي الزاهدي **س** لا تترك المصافحة في المسجد على الاصح انتهى **فهذا**  
انتفت كراهة المصافحة مطلقا **وقد** علمت انها سنة مطلقا بكلام الشيخ  
الحانوتي رحمه الله **وانتفت** كراهة ايضا بل ثبتت ندبة المصافحة

الكلام على قول الناس صبحك  
الله بالخير وغوه دون السلام

Copy



بما قد مناه عن البدائع من قول النبي صلى الله عليه وسلم تصافحوا تحابوا  
انتهى **وبما قد مناه** من كلام الامام النووي في الاذكار علبت قصور  
العبارة التي نقلها ابن الملك شارح المجمع بقوله قال النووي في شرح صحيح  
مسلم مصافحة الناس بعد الفجر والعصر ليس بثبى لانه لا اصل له انتهى  
لانه يتوهم المنع منها **وقد** بين النووي نفي الاصل من ذلك القبيل اي لا اصل  
لها في الشرع على هذا القبيل ثم قال ولكن لا باس بها فان اصل المصافحة  
سنة الى اخر كلامه الذي قد مناه **وقيدنا** قول الشيخ الحانوتي التحية  
بمرحبا سنة الى اخره بحصولها بعد الابتداء بالسلام **لما قال** العلامة ابن  
كحال باشارحه الله في شرح الاربعين قبل الكلام الحديث اخرجه الترمذي  
عن جابر رضي الله عنه مرفوعا **قال** صاحب الهداية في التجنيس اذا  
اتي الى باب دار انسان يجب ان يستاذن ثم اذا دخل سلم عليه لقوله تعالى  
لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستانسوا وتسلموا على أهلها امر  
بالاستئناس قبل السلام هذا في البيوت واما في الغضا يسلم اولاً ثم يتكلم  
لقوله عليه السلام من كلم قبل السلام فلا يجيبوه **وقال** عليه الصلاة والسلام  
السلام قبل الكلام **وروي** عن عبد الله بن سلام انه قال اول ما سمعت  
من النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس اطعموا الطعام وافشوا السلام  
وصلوا الارحام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام **قال**  
**لقمان لابنه** يا بني اذا مررت بقوم فارحمهم بسم الاسلام وهو السلام  
**قالوا** تحية النصاري وضع اليد على الفم وتحية اليهود الاشارة بالاصبع  
وتحية المجوس الانحناء وتحية العرب حيتاك الله ويقولون للملوك  
انعم صياحا وتحية المسلمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهي  
اشرف التحيات واكرمها **عن ابي امامة** رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مثامن تشبه بخيرنا الا تشبهوا  
باليهود والنصارى وان تسلم اليهم الاشارة بالاصبع وتسليم  
النصارى الاشارة بالكف **نقل عن افلاطون** اذا دخلتم على الكرام

فعليكم

فعليكم بالسلام وتقليل الكلام وتجميل القيام انتهى كلام ابن كحال  
بأش رحمه الله **فقد** علمت جواز المصافحة مطلقا بل سنيها مطلقا  
وجواز غيرها من نحو صباح الخير مطلقا او بعد البدء بالسلام لما قد مناه  
من الحديث **وقد** نص على فضل السلام الشيخ محيي الدين النووي فقال  
**سأل** رجل النبي صلى الله عليه وسلم اي الاسلام خير قال تطعم الطعام  
وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف **وفي الصحيحين** لما خلق الله  
آدم قال له اذهب فسلم على اوليك تعرض للملايكة جلوس فاستمع وما  
يجيبونك فانها تحيتك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فزادوه رحمة الله **وفي الصحيحين**  
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع بعبادة المريض واتباع الجنائز  
وتشميت العاطس وعون الضعيف ونصر المظلوم وافتاء السلام  
وابرار القسم **وفي صحيح البخاري** قال عمار رضي الله عنه ثلاث من  
جمعهن فقد جمع الايمان الانصاف من نفسك وبذل السلام للعالم  
والانفاق من الاقتار **وروي** هذا في غير البخاري مرفوعا الى النبي  
صلى الله عليه وسلم **قال** النووي رحمه الله **قلت** وقد جمع في هذه الكلمات  
الثلاث خيرات الاخرة والديان فان الانصاف يقتضي ان يودي الى الله  
تعالى جميع حقوقه وما امر به ويجنب جميع ما نهاه عنه وان يودي  
الى الناس حقوقهم ولا يطلب ماليس له وان ينصف ايضا من نفسه  
فلا يوقعها في قبض اصلا واما بذل السلام للعالم فمعناه لجميع الناس  
يقتضي ان لا يتكبر على احد وان لا يكون بينه وبين احد جفاء يمنع من  
السلام عليه **واما** الانفاق من الاقتار فيقتضي كمال الوثوق بالله  
تعالى والتوكل عليه والشفقة على المسلمين وغير ذلك نسال الكريم  
التوفيق لجميعه انه على كل شيء قدير **تنبيه** حيث قد مضى حديث  
السلام ناسب ان يذكر كيفية السلام وفضله ومعناه **اعلم** الافضل  
ان يقول المسلم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بضمير الجمع وان سلم

الكلام على فضل السلام

الكلام على افضل صيغة  
السلام



على واحد لان معه ملائكة كراما **ويقول المحيبي** وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ويأتي بواو العطف في قوله وعليكم ويرد على الفور ويرفع كل صوت بحيث يسمع صاحبه **روينا** في مسند الدارمي وسنن ابى داود والترمذي عن عمران بن الحصين رضي الله عنهما قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليكم فرد عليه ثم جلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عشرة ثم جاء اخر فقال السلام عليكم ورحمة الله فرد عليه وجلس فقال عشرون ثم جاء اخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد عليه فجلس فقال ثلاثون **قال الترمذي** حديث حسن **وفي** رواية لابي داود زيادة على هذا قال ثم اتى اخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومفقرته فقال اربعون **وقال** هكذا تكون الفضائل **وفي الجامع الصغير** قال صلى الله عليه وسلم من الصدقة ان تسلم على الناس وانت طلق الوجه **واقا** **معناه** فقد اختلف فيه فقال بعضهم هو اسم من اسماء الله تعالى وهو نص الامام احمد في روايته ابي داود ومعناه اسم الله عليك اي انت في حفظه كما يقال الله يصحبك الله معك **وقال بعضهم** السلام بمعنى السلامة اي السلامة ملازم مطلق كذا في الادب **وقال** السيد علي السهموي في كتابه المحيبي طيب الكلام في فوائد السلام والمعتمد انه دعا بالسلامة مغلوط فيه التامين والله الاسماء الحسني فادعوه بها وكل اسم من اسمائه تعالى يرفعك رتبة من المراتب بدعايك به وحقيقته لغة السلامة والامان انتهى **وقال** في البدايع التسليم لكل بر وخير انتهى **تنبيه** محل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها **لما روي عن اسماء** بنت زيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفى في المسجد بواو عصبة من النساء فعوردا قالوا ببدء بالتسليم قال الترمذي حديث حسن **فهذا** مجهول على انه صلى الله عليه وسلم جمع بين اللفظ والاشارة **يدل** على **البداية** بالسلام سنة كفاية افضل هذا ان ابا داود روي هذا الحديث وقال في رواية فسلم علينا **واعلم** ان البداية بالسلام سنة كفاية وهي افضل من رده وان كان الرد

الكلام على معنى السلام

محل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها

فرضا

فرضا على الكفاية **روي** الطبراني وغيره عن ابى هريرة رضي الله عنه : . . . . .  
 مرفوعا السلام اسم من اسماء الله تعالى فافشوه بينكم فان الرجل المسلم اذا  
 مرفوعا فسلم عليهم فردوا عليه السلام كان له عليهم فضل درجة بتذكير اي اياهم  
 السلام وان لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وهذا وجه لفضية البداية  
 به على رده **وعن** ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ان اجعل الناس من يخل برد السلام **وقد ثبت** ان ابن عمر رضي الله عنهما  
 كان يذهب الى السوق يسلم على من لقيه **وحديث** علمت ان البداية سنة كفاية  
 فاذا قدم جماعة فسلم منهم واحد كفى عنهم ولو سلموا كلهم كان افضل **واما**  
 رد السلام فان كان المسلم عليه واحدا تعين عليه الرد **وان كانوا** جماعة  
 كان رد السلام فرض كفاية عليهم **فاذا رد** واحد منهم سقط الحجج عن . . .  
 الباقيين والا تنموا **وان ردوا** كلهم فهو النهاية في الاكمال والفضيلة  
**وان رد** غيرهم لم يسقط عنهم **واعلم** انه يستحب ارسال الى من غاب عنه  
 واذا بلغ الرسول يجب ان يرد عليه فورا **ويستحب** ان يرد على المبلغ ايضا  
 فيقول وعليك وعليه السلام **روينا** في سنن ابى داود عن رجل قال حدثني  
 ابى عن جدي قال بعثني ابى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 اتيه فاقربه السلام فاتيته فقلت ان ابى يقرئك السلام فقال عليك  
 وعلى ابيك السلام **وفي السيرة** النبوية للعلامة عبد الملك بن هشام ان  
 جبريل عليه السلام اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقري خديجة  
 السلام من ربها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خديجة هذا جبريل  
 يقرئك السلام من ربك فقالت خديجة الله السلام ومنه السلام وعلى جبريل  
 السلام انتهى **وذكر السيد السهموي مثله** **وفي حديث** النسي زيادة  
 وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته **وروي** السيد السهموي  
 حديثا في سلام جبريل عليه السلام على عائشة رضي الله عنها **وعروا** ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها يا عائشة هذا جبريل يقرئك  
 السلام فقالت وعليه السلام ورحمة الله وبركاته وذهبت تزيد فقال

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال السلام اسم من  
 اسماء الله وضعه في الارض فافشوه  
 بينكم صح

حكم ما لو قدم جماعة على واحد  
 او واحد على جماعة

يستحب السلام على الغائب ويجب  
 رده حيث بلغه

Copy



يسن السلام عند كل لقي

النبى صلى الله عليه وسلم الى هذا انتها السلام فقال رحمة الله وبركاته عليكم  
اهل البيت ورجاله رجال الصبح انتهى **واعلم** انه يسن السلام عند كل لقي  
**روينا** في سنن ابى داود عن ابى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال اذا لقي احدكم اخاه فليسلم عليه فان حال بينهما شجرة او  
جدار او حجر ثم لقيه فليسلم عليه **ورويانا** في كتاب ابن السني عن انس  
رضى الله عنه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتماشون فاذا  
استقبلهم شجرة او اكمة فتفرقوا يمينا وشمالا ثم التفتوا من ورائها  
سلم بعضهم على بعض كذا نقله النووي رحمه الله **قلت** ولا يشرط ان  
يحول بينهما شيء بل اذا اشتغل عنه بعمل اخر ثم واجهه سلم عليه لحديث  
المسيئي صلواته فانه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وفي كل مرة  
يرد النبي صلى الله عليه وسلم السلام ولم يشتغل الابتك الصلاة بحراي من  
النبى صلى الله عليه وسلم انتهى **تنبيه** لا يبتدي بقوله عليك السلام  
ولا بعليكم السلام وانما يبتدي بقوله السلام الى اخره **لما في سنن ابى**  
**داود** والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن جابر بن سليم رضى الله عنه  
قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليك السلام يا رسول الله  
قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي  
حديث حسن صحيح انتهى **قلت** يوحى من مفاد هذا الحديث انه لا يجب  
رد السلام على المبتدي بهذه الصيغة فان ما ذكر فيه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم رد السلام على المسلم بهذه الصيغة بل نهاه النبي عنها بقوله لا تقل  
عليك السلام الحديث **وهو** احد احتمالات ثلاثة ذكرها النووي **فترجع**  
كونه ليس سلافا ملزما الرد اذ لو الزم الرد لرُد النبي صلى الله عليه وسلم  
على المبتدي بقوله عليك السلام ثم علمه كما رد النبي صلى الله عليه وسلم علي  
المسيئي صلواته ثم علمه حين قال ذلك ثلاثا انتهى **واعلم** انه لو زاد واذا  
فابتدأ بقوله وعليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة لا تصلح  
للابتداء فلم يكن سلافا قالوا المتولى من ائمة الشافعية رحمهم الله **تنبيه**

لا يبتدي بعليكم السلام

يشير قوله

يشير قوله صلى الله عليه وسلم فان عليك السلام تحية الموتى الى ان الموتى  
تخص هذه الصيغة بهم **واما** السلام عليكم فهو للاموات كالايجاب غير انه  
يزيد فيه الدعالة واللاموات ووجهه ان الامام النووي ذكر بعد هذا قوله  
وقد منا في كتاب الجنايز كيفية السلام على الموتى **ونقصه** في صحيح مسلم عن  
عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما كانت  
ليلتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من اخر الليل الى البقيع فيقول  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانكم ما تؤعدون غدا موجلون وانا ان شاء الله  
بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الفرق **وبالاسانيد الصحيحة** عن  
ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام  
عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع  
الفرق **ورويانا** في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت كيف اقول  
يا رسول الله في زيارة القبور قال قولي السلام على اهل الديار من  
المسلمين والمؤمنين ويرحمهم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين  
وانا ان شاء الله بكم لاحقون **وبالاسانيد الصحيحة** عن ابى هريرة  
رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون انتهى  
**فيجبوز** في السلام على الموتى تقديم لفظ السلام وتأخيرها لانهم لا يردون  
والحي ليس فيه الاتقدم السلام **تنبيه مهم** يعني به ويهتم بشانه  
**في كراهة المشي** بالنعال بين القبور **روينا** في سنن ابى داود  
والنسائي وابن ماجه باسناد حسن عن بشير رضى الله عنه قال  
بينما انا ماشي النبي صلى الله عليه وسلم نظرا فاذا رجل يمشي بين  
القبور عليه نعلان فقال يا صاحب السبطين التي سبتيتك وهو  
بكسر الميملة واسكان الموحدة النعل التي لا شعر عليها **وانما قيدنا**  
بكون المشي بين القبور اشارة الى كراهة المشي على القبور مطلقا  
**لما قال** في السراجية اذا تر بقبر وقرأ شيابنية من غير ان يمر عليه

انها صح



لا بأس به **وقى البيت** سئل المجندي عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له ان يحرق بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويذورها فقال له ذلك ان امكنه ذلك من غير وطئ القبور **وسئل ايضا** عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا على المقابر هل له ان يتخطا المقابر فقال ان كان الاموات في التوابيت فلا بأس قال وكذلك ان كانوا في غير التوابيت انتهى كذا في الترخانية **قلت وقد كان** بعض ثياني من اهل الطريق لا يمشی بنهل في القرافة ولا في غيرها من المقابر مع كبر سنه سواء كان في شدة برد او صرحه الله وكان يتادب ويتناب مع اصحابه في حمل نعالهم مربوطة في خرقعة للجميع **واخبرني** اعداد الله علينا من بركاته انه كان معه شاب من اولاد الفقرا لزيارة القرافة فلما كانا قريبا من تربة العارف بالله تعالى شيخ الاسلام العزيز عبد السلام الجبل عند قبرين يقال انهما اول من دفن بالقرافة فتكف عن تلك البقعة لهما فراياها من فضة فصعق الشاب وخرف مشيا عليه وملك الفقير اي الشيخ حاله وقوى عليه **وحمل مرة** بالقرافة لبعض اتباعه حال فتزايد عليه فسمعت الشيخ ينشد انا قبل عرفانا الهوى بعثت محبتي ولما تملكني الغرام بليت **واخبرني** شفي العلامة محمد المحوي الحنفي رحمه الله ان الموت يتأذون بحقوق النعال على قبورهم **رجع الي ما نحن بصدد** قدما ان البداة تكون بالسلام ثم يعقبها بالمصافحة والكلام **وهذا** في حق الاسلام **واما اهل الذمة** فلا يبدون بالسلام ولا يصافحون **واختلف العلماء** في جواز بدائهم به فقطع اكثر الشافعية بانه لا يجوز ابتداؤهم بالسلام **وقال** اخرون منهم ليس بجرام بل هو مكروه **روينا** في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيم احدكم في طريق فاضطروه الي اضيقه **ورويانا** في صحيح البخاري ومسلم عن انس رضي الله عنه

الكلام على حكم بداء اهل الذمة بالسلام والمصافحة

قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم **ورويانا** في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول احدكم السلام عليكم فقل وعليكم **وفي المسئلة** احاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه والله اعلم **قال ابو سعيد** المتولي ولو سلم على رجل ظنه مسلم فبان كافرا يستحب ان يسترد سلامه فيقول له رد علي سلاحي **والفرض** من ذلك ان يوشه ويظهر له انه ليس بينهما الملفة **وروي** ان ابن عمر رضي الله عنهما سلم على رجل فقيل له انه يهودي فنبعه وقال له رد علي سلاحي **وقال الامام مالك** رحمه الله لا يستقبله **وقال** ابو سعيد لو اراد تحية ذي فعلها بغير السلام بان يقول هذاك الله او انعم الله صباحك **قال** الامام النووي هذا الذي قاله ابو سعيد لا بأس به اذا احتاج اليه فيقول صبحت بالخير او بالسعادة او بالعافية او صبحك الله بالسرور او بالسعادة والنعمة او بالمسرة او ما شبه ذلك **واقا** اذا لم يحتج اليه فالاختيار ان لا يقول شيئا فان ذلك بسط له وايناس واضها رصورة وقد ونحن ما موروون بالاغلاق عليهم ومنه يرون عنهم فلا تظهره والله اعلم انتهى كلام النووي رحمه الله **وقال في المحيط** من كتب ائمتنا الحنفية واما السلام اي على اهل الذمة فقالوا يكره لما فيه من التعظيم والتكريم وتعظيمهم مكروه **اما** رد السلام لا بأس به لان الامتناع عنه يوزيهم فالرد احسان في حقهم وايداءهم مكروه **والاحسان** لهم مندوب **ولكن** لا ينبغي ان يزيد على قوله وعليكم لانه قيل انهم يقولون السلام عليكم وانه شتم عندهم فيجازون بقوله وعليكم بطريق المجازاة **وهكذا روي** ان يهوديا دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السلام عليك فقال صلى الله عليه وسلم وعليك السلام واللحمة والسخطة فلما خرج اليهودي قال عليه السلام لعائشة لا تكوني فحاشة انتهى **وقال** في التجنيس والزيد لا بأس برد السلام

Copy



على أهل الذمة لأنه نقل عن عمر رضي الله عنه أنه نهى عن البداءة بالتحية  
على أهل الذمة فالنهي عن البداءة دليل إباحة الرد لكن لا يزيد على قوله  
وعليك هكذا قال الإمام الأسبجاني في شرح الطحاوي انتهى **قلت**  
وقد منا النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى **وفهم** من لم  
يربأ بالسلام على أهل الذمة والمختار هو الأول **وكذا** قال قاضي  
خان الصحيح الأول وهو كراهة السلام عليهم ابتداء انتهى **وذلك** لما  
قدمناه عن البدايع من أن التسليم اسم لكل بروخير ولا يجوز مثل هذا  
الذي للكافرين لأنه إذا سلم لأبأس بالرد عليه مجازاة انتهى عبارة  
البدايع **ثم قال** في التجنيس والتزيين وهذا إذا لم يكن للمسلم إليه  
حاجة فإن كان لأبأس بالسلام عليه لأن النهي كان لتوقير الذي والسلام  
إذا كان لحاجة فليس فيه توقير الذي **وتكره مصنفه** لأن فيها  
توقير الذي **ولا بد عوالة** بالمغفرة **ولو** دعاه بالهدى جازلانه  
عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون **ولو** دعاه بطول  
العرقيل لا يجوز لأن فيه التهادي على الكفر وقيل يجوز لأن في طول عمره  
نفعاً للمسلمين بأداء الجزية فيكون دعاهم **وعلي** هذا الخلاف الدعا  
له بالعافية انتهى **كذا في العناية** من غير نظر للنية **وقد قال**  
في التجنيس سلم قال لذي أطال الله بقاءك فهذا أعلى ثلاثة أوجه  
أما أن ينوي بقلبه أن الله تعالى يطيل بقاءك لعله يسلم أو نوي  
بقلبه ليؤدي الجزية عن ذل وصغار أو لم ينو شيئا **ففي الوجه الأول**  
لأبأس به لأنه دعاه بالسلام **وفي الوجه الثاني** كذلك لأن فيه  
منفعة المسلمين **وفي الوجه الثالث** لا يجوز **وتجوز عبادة الذي**  
**ولو محوسبا** وقيل إن كان محوسبا لا يعود لأنه أبعد عن الإسلام من  
أهل الكتاب **وجبه** الجواز فأنه من أظهار محاسن الإسلام وترغيبه  
وتأليفه وقد ندبنا إليه **واختلفوا في عبادة الفاسق** المسلم والأصح  
أنه لأبأس بها لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كما في العناية

الكلام على حكم الدعاء للذي  
بالمغفرة

الكلام على حكم عبادة الذي

ثم قال

٩  
**ثم قال** في التجنيس وإذا اجتمع المسلمون والكفار يسلم عليهم ويقول  
السلام عليكم وينوي بقلبه المسلمين دون الكفار ولو قال السلام على من  
اتبع الهدى يجوز انتهى عبارة التجنيس والمزيد **واما صانعة المسلم**  
**وتقبيله** قال صاحب الهداية ويكره أن يقبل الرجل من الرجل أو يده  
أو شيئا منه أو يعانقه في زار واحد **اما إذا كان** عليه قميص أو جبة  
لأبأس به بالإجماع وهو الصحيح لأنه حينئذ يكون على وجه البر والكرامة  
وهو امر مدح بين الناس **قال** شارحها الإمام العيني رحمه الله لما  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفرا حين قدم من الحبشة  
وقبل بين يديه قال الحاكم أسنده صحيح **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم  
والله ما أدري بأيهما أفرح بفتح خبير أم بقدر جعفر وهاجر نعيم إلى  
المدينة في أربعين نفرا من أهله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاعتنقه وقبله انتهى **وفي العناية** قال وعن عطاء بن سبيل ابن عباس  
رضي الله عنهما عن المعانقة فقال أول من عانق إبراهيم خليل الرحمن  
صلوات الله عليه كان بحكة فأقبل إليها ذو القرنين فلما وصل بالأبطح  
قيل له في هذه البلدة خليل الرحمن صلوات الله عليه **وكان** في ذلك  
ذو القرنين ومشى إلى إبراهيم فلم عليه إبراهيم واعتنقه وكان أول  
من عانق **وقد ورد** أحاديث في النهي عن المعانقة وتجوزها والشيخ  
أبو منصور الماتريدي وفق بينهما فقال المكروه منها ما كان على وجه  
الشهوة وأما على وجه البر والكرامة فجائز انتهى **رجعنا إلى ما نحن**  
**بصدده** قال في الهداية قال ولأبأس بالمصافحة لأنه هو المتوارث  
**أراد** أنه سنة قديمة في البيعة وغيرها قال عليه السلام من صافح أخاه  
المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه **وقال الشارح** العيني رحمه الله قال  
النبي صلى الله عليه وسلم إن المؤمن إذا التقى المؤمن فسلم عليه وأخذه بيده  
فصافحه تناثرت خطاياهما كما يثرت ورق الشجر رواه الطبراني  
والبيهقي **وأخرج** البيهقي عن البراء بن عازب قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم

لواجتمع المسلمون والكفار  
يسلم عليهم  
الكلام على حكم معانقة  
المسلم وتقبيله



فرحب بواخذ بيدي ثم قال لي يا ابراهيم ارمي بم اخذت بيدي قال  
خير يا رسول الله قال لا يلتقي مسلم مسلما فيرهب به ويأخذ بيده  
الاثنان اثرت الذنوب بينهما كما يثرت ورق الشجر انتهى **قلت**  
ففي قول الهداية لا بأس بتسالم لان نفي الباس يقتضي الاباحة لا السنة  
وقد استدلل على المصافحة بالسنة فكان ينبغي ان يقول ونذبت  
او سنت المصافحة ولذا قال الشارح العيني اراد انه سنة قديمة الخ  
**وفي الحديث** الذي ذكره الشارح بيان لما ذكرناه من ان المصافحة  
وغورها تكون بعد السلام انتهى **ثم قال** العيني رحمه الله واخرج  
الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تمام عبادة المريض  
ان يضع احدكم يده على جبهته ومن تمام التحية المصافحة **وعند**  
**البخاري عن قتادة** قال قلت لانس كانت المصافحة في اصحاب  
هي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم انتهى **قلت** وهذه تشمل  
اوقات الصلاة انتهى **ثم قال** الشارح العيني رحمه الله **ثم اعلم**  
ان الكلام في هذا الباب على فصول **الاول في انواع التقبيل** قال  
الفقيه ابو الميثاق في شرح الجامع الصغير يقال القبلة على خمسة اوجه  
قبلة تحية **قلت** وهي تنقسم الى خمسة اقسام سنذكره ان شاء  
الله تعالى وقبلة شفقة وقبلة رحمة وقبلة مودة وقبلة شهوة  
**قلت** وهي على قسمين سنذكرها **فاما** قبلة التحية فكل المؤمنين  
يقبل بعضهم بعضا على اليد **وقبلة** الرحمة قبلة الوالد لولده  
والوالدة لولدها يقبل على الخد **وقبلة** الشفقة قبلة الولد  
لوالده او لوالدته يقبله على الراس **واما قبلة** المودة فهي تقبيل  
اخاه واخته على الخد **وقبلة** الشهوة قبلة الزوج لزوجته على  
الفم **وفي الكفاية** لتاج الشريعة وزاد بعضهم قبلة ديانة وهي  
القبلة على حجر الاسود **عن ابن عمر** رضي الله عنهما انه كان في سرية  
من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدنوننا من

الكلام على انواع التقبيل

النبي

النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده **وعن عايشة** ام المؤمنين  
رضي الله عنها قالت ما ريت احدا يشبه سمنا ودلا وهديا برسول الله  
صلى الله عليه وسلم من فاطمة ابنته رضي الله عنها قالت وكانت اذا  
دخلت عليه قام اليها واجلسها في مجلسه وكان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا دخل عليها قامت اليه فتقبله وتجلسه في مجلسها قال  
الترمذي حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح **واخرج**  
الترمذي ان قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم  
ورجله قال الترمذي حسن صحيح **واخرج** ابوداود وعن الزراع  
ابن عامر قال فجعلنا نتبادر من رواحنا ونقبل يد النبي صلى الله  
عليه وسلم ورجله **واخرج** الترمذي وابن عاصم في الجنازة عن عايشة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو  
بيت فاكب عليه وقبله ثم بكى حتى رايت دموعه تسيل على وجنته  
**وعند** ابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم ان الصديق  
رضي الله عنه قبل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ميت **واخرج** ابو  
داود عن اسيد بن خضير قال بينا هو يحدث القوم بضحكهم وكان  
فيه مزاح اذ طعنه النبي صلى الله عليه وسلم في خاصرته يعود  
فقال اصبرني يا رسول الله قال اصبر قال ان كلن عليك فيضا  
وليس علي قميص فرفع النبي صلى الله عليه وسلم عن قميصه  
فاحضضته وجعل يقبل كتفه وقال انما اردت هذا يا رسول الله  
قوله اصبرني اي اقدني قوله اصبراي استعد **واخرج** الحاكم  
ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارفني شيئا  
ازداد به يقينا فقال اذهب الى تلك الشجرة فادعها فذهب اليها  
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك في اوت حتى سللت  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فرجعت قال لم اذن له  
فقبل راسه ورجليه وقال لو كنت امرا احدا ان يسجد لاحد لامرت

حكم تقبيل الميت



المرأة ان تسجد لزوجها وقال صحيح الاسناد **وضعت الحافظ ابن**  
 المقرئ جزا في الرخصة في تقبيل اليد ذكر فيه احاديثا فاثارا عن الصحابة  
 والتابعين رضي الله عنهم اجمعين **قال** الامام العيني رحمه الله **فعلم**  
 من مجموع ما ذكرنا اباحة تقبيل اليد والرجل والراس والكشح كما علم  
 من الاحاديث المتقدمة اباحتها على الجهة **وبين** العيني **والشافعي**  
 اذا كان على وجه البر والاكرام **واما** اذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز  
 الا في حق الزوجين اي والسيد وامته **وذكر في الواقيات** تقبيل يد  
 العالم والسلطان العادل جابر لما روى عن سفيان انه قال تقبيل يد  
 العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك وقيل راسه  
 وقال من يحسن هذا غيرك **واما تقبيل** يد غيرهم فقد تكلموا فيه  
**فمنهم من قال** ان كان الرجل يامن على نفسه ويتوى حسبة وهو تعظيم  
 المسلم وكرامه فلا بأس به **ثم قال** في الواقيات والمختار انه لا رخصة  
 فيه عن المتقدمين **قال** الامام العيني رحمه الله **قلت** هذا خلاف  
 ما في الاحاديث **وفي الغاية** **واما** تقبيل الارض بين يدي العلماء  
 وغيرهم قالوا انه حرام لا اشكال فيه والفاعل والراضي بذلك اثم لانه  
 يشبه عبادة الوثن **وفي شرح** الطحاوي **واما** ما يفعله الجهال من  
 تقبيل يد نفسه اذا التقى غيره فهو مكروه فلا رخصة **وفي الكافي**  
 رخص بعض المتأخرين تقبيل يد العالم والمتورع **قال في الدور**  
**والفرر** هذا على سبيل التبرك **وقال** العيني رحمه الله **قلت**  
 وكذلك يد الوالدين والاستاذ وكل من يستحق التعظيم والاكرام انتهى  
**في اصل الامر** اختلاف العلماء في تقبيل الرجل يد غيره **واصله**  
 كما قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل يد غيره او يده او شئ منه  
 وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ارحمهم الله لا بأس بالتقبيل  
 والمعانقة انتهى **وقال** قاضي خان لا بأس بتقبيل يد العالم  
 والسلطان وتكلموا في تقبيل يد غيرهما قال بعضهم ان اراد التعظيم المسلم

الكلام على حكم تقبيل يد غير العالم  
 والسلطان العادل

الكلام على حكم تقبيل الارض  
 وتقبيل يد نفسه اذا التقى غيره

السلامة

لاسلامه فلا بأس به والاولي ان يقبل اه **فقد استفيد** من هذا خمسة  
 احوال في قبلة التحية **احدها** كراهة التقبيل مطلقا وهو قول الامام  
**والثاني** قول الصحابين انه لا بأس به **والثالث** التفضيل ان كانت  
 القبلة للتبرك كتقبيل العالم والمتورع والسلطان العادل فقد رخصه  
 بعض المتأخرين وعلمت مفاد الاحاديث سنيتها او ندها كما اشار  
 اليه العيني رحمه الله **والرابع** تقبيل من لا يتبرك به وانما اراد  
 فاعلمها شيئا اخر من عرض الدنيا فهو مكروه **والخامس** ان اراد  
 فاعلمها تعظيم المسلم وكرامه فلا بأس بها اي القبلة كما في السراج  
 الوهاج انتهى وقيدنا بقبلة التحية اشارة الى ان قبلة الشهوة  
 خارجة عن هذه الاقسام وقد منا انها اي قبلة الشهوة تنقسم الى  
 قسمين **وتقدم** الجائز منها وهي **قبلة** الزوجين على الفم او المولي  
 سريره بل هو مستحب **والقسم الثاني** التقبيل في محل لا يحل قبلة  
 غير الزوجة والمملوكة بشهوة سواء كانت على الفم او غيره **ومنه** ما  
 نقله العلامة الشيخ على المقدسي رحمه الله في شرحه عن القنية ونصه  
 ويكره تقبيل امرأة فم امرأة اخرى او خدوها عند اللقا والوداع انتهى  
**الفصل الثاني في القيام** للرجل والمرأة اختلفوا فيه **فمنهم من**  
 منع ذلك لما روى ابو داود وباسناده الى ابي امامة قال خرج علينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكفا على عصا فقمنا اليه وقال لا  
 تقوموا كما تقوم الاعاجم بعضهم بعضا **ومنهم من** اباح استدلالا بقاء  
 النبي صلى الله عليه وسلم لبنته فاطمة رضي الله عنها وهو الذي  
 ذكرناه عن قريب **ومنهم من** فصل على ما قال قاضي خان قوم يقرون  
 القران او واحد فدخل عليه واحد من الاشراف **قالوا** ان دخل عالم او ابوه  
 او استاذة جاز ان يقوم لاجله وفي سوي ذلك لا يجوز انتهى **قلت**  
 وفي مجمع الفتاوى للرازي قيام القاري جائزا اذا جاء اعلم منه او  
 استاذة الذي علمه القران او العالم او ابوه او امه **ولا يجوز** القيام

حكم تقبيل المرأة فم امرأة

الكلام على حكم القيام للغير



لغيرهم وان كان الجأوي من الاجلة والاشراق **وفي** مشكل الاثار القيام  
 لغيره ليس بمكروه لعينه انما المكروه محبة القيام لمن يقام له فان  
 قام لمن لا يقام له لا يكره انتهى **وقال ابن وهبان** رحمه الله  
**ومن قام اجلالا لخص فجايز وفي غير اهل العلم بعض يقرر**  
 اي وقال بعضهم لا يجوز ذلك الا لاجل العلم وفي القنية لا يكره قيام  
 الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له **ثم حكى** ما قد مناه عن  
 مشكل الاثار ثم عقبه بقوله اقول وفي عصرنا ينبغي ان يستحب ذلك  
 اي القيام لما يورث تركه من الحقد والبغض والعداوة لاسيما اذا  
 كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام **وما** ورد من التواعد عليه انما  
 هو في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وعدم  
 وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة لم يفعلوه اي القيام  
 للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لانه لم يكن من عادتهم **وقد**  
**ورد** قوموا السيدكم انتهى اي قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة  
 رضى الله عنهم قوموا السيدكم حين قدم عليهم سعد بن ابى وقاص  
 رضى الله عنهم وقد منا قيامه صلى الله عليه وسلم لبنته فاطمة رضى الله  
 عنها **ثم قال** العيني **ومنه** من قال ان كان الداخل على قوم او علي  
 احد ممن يتوقع القيام له ينبغي ان يقوم حتى لا يتضرر بتركه وان كان  
 لا يتوقع ذلك بتركه **ثم حكى** عن الشيخ ابى القاسم السمرقندي الحكيم  
 انه كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويعظمه ولا يقوم  
 للفقراء وطلبة العلم فقل له في ذلك فقال لان الاغنياء يتوقعون مني  
 التعظيم فلو تركت تعظيمهم تضرروا والفقراء وطلبة العلم لا يطمعون  
 ذلك وانما يطمعون جواب السلام والتكلم معهم في العلم ونحوه فلا  
 يتضررون بترك القيام انتهى **وفي مواهب الرحمن** ويكره الانحناء  
 للسلطان او غيره قيل والقيام للتعظيم انتهى **فقد** ضعف القول  
 بكرهه القيام انتهى وهذا في غير حالة قراءة القرآن **فقد قال قبل**

هذا

الكلام على الانحناء للسلطان

**هذا** ويجزم قيام التالي للداخل عليه الا لاستاذة او ابيه انتهى  
**ونقل** العلامة الشيخ ١٢ على المقدسي رحمه الله في شرحه عن القنية  
 ما نصه لا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له انتهى  
**ثم قال** العيني رحمه الله **الفصل الثالث** في السجود لغير الله  
 سبحانه وتعالى ذكر المحبوب في شرح الجامع الصغير اما السجود لغير الله  
 فهو كفر اذا كان في غير اكرامه **وما يفعله** بعض الجهال من الصوفية  
 بين يدي شيخه فحرام محض اقع البدع فنهبون عن ذلك لاجل حاله  
 لقوله عليه السلام لا تفعلوا لو كنت امرا احدا ان يسجد لاحد لا امرت  
 النساء بان يسجدن لازواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق **افرضيه**  
 ابوداود وغيره اي لا تسجدوا ذلك حين قالوا له انت احق يا رسول الله  
 ان يسجد لك **وفي الواقعات** اذا قيل للمسلم اسجد للملك والا  
 قتلناك فالافضل ان لا يسجد لانه كفر والافضل ان لا ياتى بما هو  
 كفر صورة وان كان في حالة الاكرام وان السجود سجد وتحية  
 فالافضل ان يسجد لانه ليس بكفر **وهذا** دليل على ان السجود بنية  
 التحية اذا كان خائفا لا يكون كفرا **فعلى** هذا القياس لا يصير من  
 سجد عند السلطان على وجه التحية كافرا انتهى لفظ الواقعات  
**ثم قال** العيني رحمه الله قلت في هذا الزمان لا يسجدون للسلطان  
 الا تعظيما واجلا لا فلا يشك في كفرهم انتهى كلامه **وفي** فتاوى ناصر  
 الدين الحسيني التواضع لغير الله حرام **وفي** الكافي وقال شيخنا الامام  
 السرخسي رحمه الله السجود لغير الله على وجه التعظيم كفر انتهى  
 كلام العيني رحمه الله **تحية فيما للمسلم على المسلم** لا خيه ابن  
 يستر عورته **ويغفر** زلته **ويرحم** عبرته **ويقبل** عثرته **ويقبل** معذرتة  
**ويرد** غيبته **ويديم** صحبته **ويحفظ** خلته **ويرعى** ذمته **ويحبيب**  
 دعوته **ويقبل** هديته **ويكافئ** صلته **ويكر** نعمته **ويحسن**  
 عصرته **ويقضي** حاجته **ويشمت** عطشته **ويزيد** تحيته

الكلام على حكم السجود لغير الله تعالى

الكلام على ما للمسلم على المسلم من الحقوق

Copy ng ersity



**ويستقطض ضالته ويصون حليلته ويمنع ذريته وينفع فيه ويؤليه**  
 ولا يعاديه وينصره على ظالميه ويكفه عن ظلم غيره ولا يسلمه ولا  
 يخذله **ويحب** له ما يحب لنفسه ويكره له ما يكرهه لنفسه ويتدبره  
 بالاحسان وان فعل معه نقيضه باقسه **وفي البرهان** قال صلى الله  
 عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست خصال **يعوده** اذا مرض **ويشده**  
 اذا مات **ويجيبه** اذا دعاه **ويسلم** عليه اذا الفيه **ويشتمه** اذا عطس  
**وينصحه** له اذا غاب متفق عليه انتهى **وفي الاربعين** للمحافظ الزنجي  
 قال صلى الله عليه وسلم لا راحة في الدنيا للمؤمن الا في ثلاث في ترك الدنيا  
 وطلب العلم وصحبة الصالحين **وبالمجمل** ينبغي ان يجمع بين وصف  
 السخي والكريم ويتجاشى عن وصف البخيل واللئيم **قال** العمادى رحمه الله  
**سؤال** ما الفرق بين السخي والكريم واللئيم والبخيل **الجواب** قال  
 النيسابورى الذي يجمع ويمنع ولا ينفع ولا يشفع هو اللئيم والذي يجمع  
 ويمنع ويشفع ولا ينفع هو البخيل والذي يجمع ويمنع ويشفع وينفع هو  
 السخي والذي يجمع ولا يجمع ولا يمنع ولا يشفع هو الكريم ولهذا لا يقال  
 الله تعالى سخي ويقال له كريم جواد لانه فعل لينفع غيره انتهى  
**خاتمة حسنى** ان شاء الله تعالى لما قد مضى بيان ما نحن بصدد  
 من امر المصافحة وناسب ان ذكرنا ما يتعلق به من السلام **وقد**  
 بعضنا من احكام السلام من كلام ائمة الحنفية ومن كلام امام الشافعية  
 والمحدثين الشيخ المحقق العارف بالله تعالى الشيخ محيى الدين النووى  
 اعاد الله علينا من بركاتهم **استطردنا** فروعا من كلام ائمتنا  
 الحنفية في حكم السلام **قال في البرهان** يسلم الراكب على الراكب  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم الراكب على الماشى والماشى على  
 القاعد والقليل على الكثير متفق عليه ويسلم الرجل على المرأة لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم مر على نسوة فسلم عليهن رواه الامام  
 احمد **وروي** الترمذى عن انس قال يا بني الله اذا دخلت على

الفرق بين السخي والكريم  
 واللئيم والبخيل

الكلام على حكم السلام  
 ٢ يسلم صح

اهلك

اهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى اهل بيتك **وفي** الترخانية يسلم  
 الماشى على القاعد والراكب على الماشى والصغير على الكبير واذا التقيا  
 فافضلها يسبقهما فان سلما معا يرد كل واحد **وقال** الحسن يبتدى  
 الاقل بالاكثر **وفي** فتاوى اهل الاسلام سنة ويفترض على الراكب المار  
 بالرجل في طريق عام او في المغارة للامان واختلف المشايخ في التسليم  
 على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم  
 التسليم عليهم افضل وهو قول شريح قال الغيبة وبه نأخذ **واذا التقى**  
 رجل وامراة يبتدى الرجل بالسلام واذا سلمت المرأة على رجل وهي  
 عجوز يسلمها الرد وان كانت شابة يرد في نفسه واذا ابتدأ الرجل  
 بالسلام على المرأة يكون بالعكس **واذا** دخل الرجل بيته يسلم على اهل بيته  
 في كل دخلة وقيل لا يسلم اذا دخل بيته بل هي تسلم عليه فان لم يكن في  
 البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكذلك المسجد  
**ونقل فيها ايضا** ما نصه ولا باس بالسلام على اهله وان كانوا عراة  
 وان تركه ذلك للتأديب والزجر فلا باس به وكذلك السلام على الذي  
 يلعب بالشرطنج للتكمي اما اذا كان لتشجيعه الحاضر فلا باس بالتسليم  
**وقال** في السير لا باس به ليشغله عن اللعب ذكره ابو يوسف **وفي**  
**العتابية** وعن اصحابنا لا يسلم على الفاسق المعلن ولا على الذمي  
 ولا على الذي يتغنى ومن يطير الحمام **ويكره** السلام عند قراءة القرآن  
 جهرا وكذلك عند مذاكرة العلم واحدهم وهم يعصون وان سلم فهو  
 اثم وكذا عند الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد ثم قال حكي عن الشيخ  
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخارى انه كان يقول من جلس ليعلم  
 تلاوته فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد **وفي البرهان**  
 قال صلى الله عليه وسلم اذا انتهى احدكم الى مجلس فليسلم فان بداله  
 ان يجلس فليجلس ثم اذا قام فليسلم فليست الاولى باحق من الاخرة  
 رواه ابوداود والترمذى انتهى وحسنه النسائي قال المنذري

السلام سنة وقد يكون فرض  
 والكلام على التسليم على الصبيان

الكلام على التسليم على النساء



وزاد رزين ومن سلم على قوم حين يقوم عنهم كان شريكهم فيها خاضوا فيه  
 من الاجر بعده **وفي الصيرفية** عن عمرو بن شعيب عن ابيه وجده عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ايتتم المجلس فسلموا على القوم واذا  
 رجعت فسلموا عليهم فان التسليم عند الرجوع افضل من التسليم الاول  
**وقال** عليه السلام ما من مسلم يسلم عند المجلس الا كتب الله له بكل  
 شعرة في بدنه الف حسنة ورفع له الف درجة واستغفر له المجلس  
 الى يوم القيامة **وقال** قاضي خان لا ينبغي ان يسلم على القاري كيلا  
 يتغلبه عن القراءة **فان سلم** عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على  
 القاري وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقيه ابو الليث انتهى **وكذا**  
 اختاره الصدوق والشهيد **وعن ابي حنيفة** اذا سلم على المصلي او القاري  
 يرد بقلبه **وعن** محمد بن يحيى عن علي بن ابي حمزة قال لا يثقل لسانه  
**وعنه** ابي يوسف يجيب بعد الفراغ او بعد تمام الآية **وروي** عن  
 الامام ان المصلي يرد بعد السلام قال الفقيه ابو جعفر اذا لم يعلم انه في  
 الصلاة بان رآه جالسا او نحو ذلك فسلم فنهنا يرد بعد السلام **وعلي**  
 هذا اذا سلم على المنقوط **واذا علم** بحاله اجمعوا على ان المنقوط لا يلزمه رد  
 السلام لافي الحال ولا بعد لان السلام حرام فلا يوجب الرد **وكذا** اذا سلم  
 على المودن في اذانه **او** عطس رجل ومحمد الله **او** سلم على المصلي **او** علي  
 من يقرأ القرآن **او** علي الامام وقت الخطبة لا يجيبه بقلبه ولا بعد فرقة  
 هو الصحيح **وعن** ابي حنيفة اذا عطس الامام في الخطبة محمد الله في نفسه  
 ولا يجهر به **وروي** عن محمد بن ابي حمزة انه يمد الله في نفسه ولا يحرك شفاهه فاذا فرغ  
 يمد الله بلسانه **واذا سلم** السائل لا يجب رد سلامه **واذا** مر شخص  
 على قوم ياكلون ان كان محتاجا يعرف انهم يدعونه يسلم والا فلا **ولا يجب**  
 الرد على القاضي في المحكمة **قال** لجلس بين قوم السلام عليك يا فلان فرد  
 بعض القوم سقط عن المسلم عليه **وقيل** ان سلم على عمر فردي لا يسقط عن  
 عمر وفان لم يسلمه بل قال السلام عليك فرد غيره سقط عن المثار اليه **وبرد**

حكم السلام على القاري

لوفض بالسلام واحدا  
 بعينه فرد غيره

الصبي

الصبي والمرأة لا يسقط عن القوم لعدم اهلية اقامة الفرض في الجملة **ومنه**  
 من قال يسقط **وفي رد** الفجوز قبل يسقط ولولم يسمع من سلم رد المسلم عليه  
**قال** ابو بكر الاسكاف اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقبل له لو كان اصم ما  
 ذا يصنع قالوا ينبغي له تحريك شفاهه **قال** في الترخانية وكذا كجواب  
 العطسة انتهى **وحوز** السلام على من كان في الحمام اذا كان مستورا العورة **واذا**  
 دخل القاضي المسجد المحكم لا يسلم على احد الخصمين فان سلم تسليمهما عاما اختلف  
 فيه بعضهم قالوا له ذلك وبه اخذ الخصاص هذا القائل يقول اذا دخل الامير والوالي المسجد  
 ينبغي له ان يسلم فلا يسعه تركه **ومنه** من قال الاول ان لا يسلم لانه اذا سلم ترتفع  
 الهيبة وتقل الخشمة ومبنى امره هو لا على الهيبة والخشمة **هذا** هو الكلام في وقت  
 دخوله للمحكمة فاما اذا جلس ناحية من المسجد لفصل الخصومة فلا ينبغي له ان يسلم  
 على الخصوم ولا المحضوران يسلموا عليه هكذا ذكر الخصاص في ادب القاضي **قال**  
 شمس الايمة السرخسي فرق بين القضاة والامراء والولاة **فالرعية** يسلمون  
 على الامراء والولاة **والخصوم** لا يسلمون على القضاة **والفرق** السلام تحية الزائرين  
 والخصوم ليس قصدهم زيارة القضاة فاما الرعية فقد قد هو زائرين **فعلي**  
 هذا الفرق بين لو جلس القاضي للزيارة يسلمون عليه **ولو جلس** الامير لفصل  
 الخصومة فالخصوم لا يسلمون عليه **ولو جلس** القاضي للخصومة فسلم الخصوم  
 فلا بأس ان يرد عليهم السلام وهذا اشارة الى انه لا يجب عليه رد السلام **وذكر محمد**  
 في السير حديثا يدل على ان من بلغ انسانا سلاما عن غائب كان عليه ان يرد الجواب  
 على المبلغ او لا ثم على ذلك الغائب **قلت** وقد منا عن ابي داود حديثا مثل هذا **وفي البقرة**  
 من قال لا خير في فلان السلام انه يجب عليه ان يفعل انتهى **وهكذا** عليه تبليغ السلام الى  
 حضرة النبي عليه الصلاة والسلام عن النبي صلى الله عليه وسلم **فيقول** مخاطبا لحضرة المصطفى  
 صلى الله عليه وسلم فلان بن فلان يصلي ويسلم عليك يا سيدي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليك وعلى ابائك واخوانك من الانبياء الكرام وعلى ائمة واصحابك والتابعين باصنافهم  
 على الدوام وهذا اخر ما وردنا به ونعم الختام انتهى **تاليفه** في اوائل ربيع الاول سنة  
 اربعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام انتهى نقلها سنة ١٢٣٥

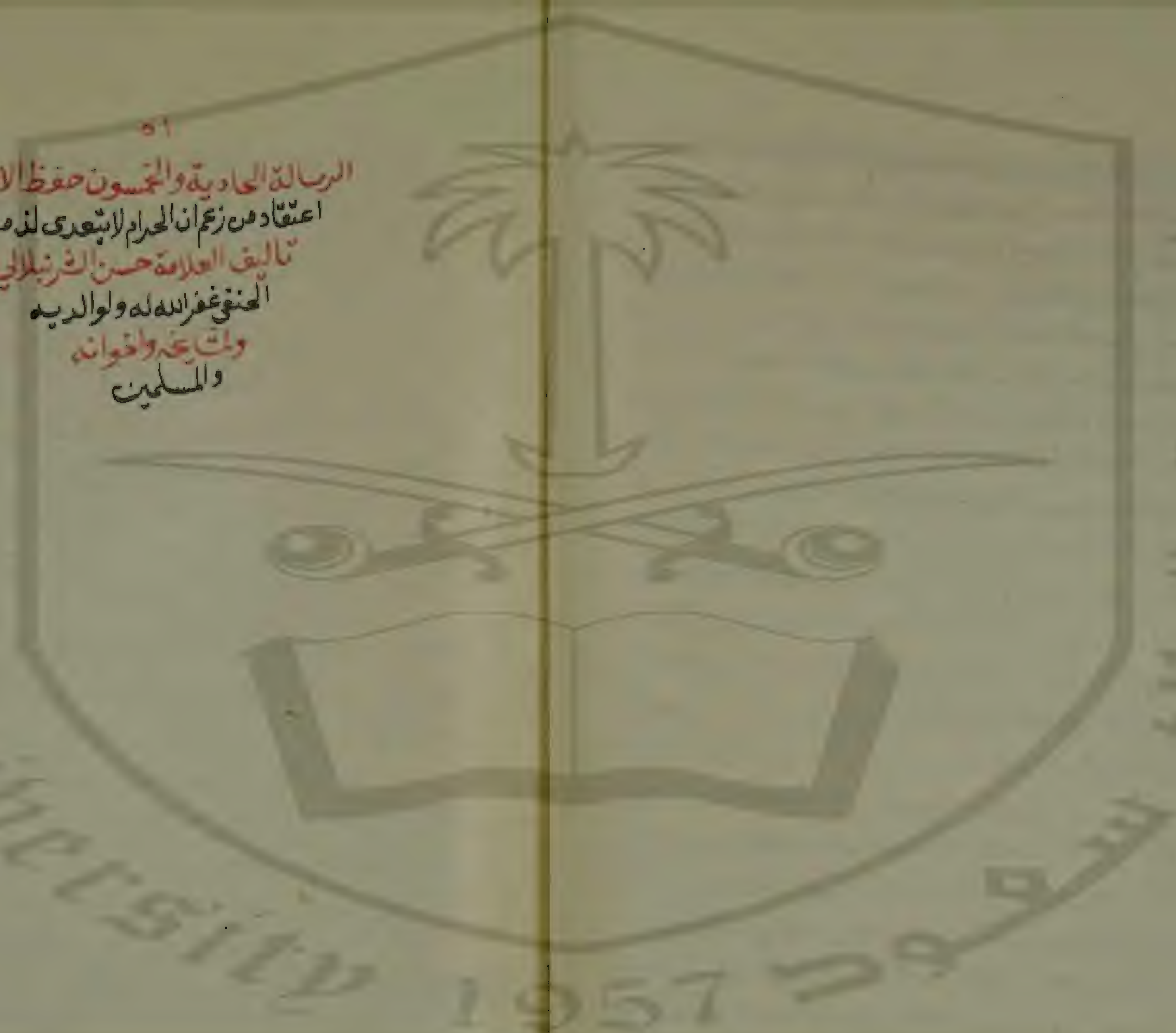
هل يسقط الفرض برد  
 الصبي والمرأة

لا بد من سماع المسلم رده

حكم السلام على من كان في الحمام  
 واذا دخل القاضي المسجد  
 للمحكمة وكذا الامير



٥١  
 الرسالة الحادية والخمسون حفظ الأصفرين عن  
 اعتقاد من زعم أن الحرام لا يتعدى لذمتين  
 تأليف العلامة حسن الشرنبلالي  
 الحنفى غفر الله له ولوالديه  
 وملت عنه وأخوانه  
 والمسلمين  
 في حوزة محمد صالح بن  
 محمد عباس ميرداد





بسم الله الرحمن الرحيم وهو ثقتي **محمد بن من** علينا بتعليمه الاحكام وتفضل  
 بتبيين الحلال والمكروه والحرام. فتهللت وجوه الاحكام بدور اسفرة منزلية  
 غيايب الجهل مظهره فنهج الاسلام ونصروا وجوه الامية الاعلام بتبليغهم  
 مقالة المصطفى هداية للانام حيث قال عليه الصلاة والسلام مقالة اجها الله  
 وسمعها نصر الله امر سمع مقالتى فوعاها وادها كما سمعها **وشهادة**  
 بالوحدانية لله الذي لا اله الا هو المنزل في كتابه المحكم ومن يتعد حدود الله  
 فقد ظلم **وشهادة** للحبيب المصطفى والخليل المحبى برسالته للناس كافة فشر  
 وحذروا نذربا قول شريفة هي لنا عن النبي كافة **فمنها** قوله صلى الله عليه  
 وسلم دع ما يربيك الى ما لا يربيك اي اترك ما تشكك في حله واباحته الي  
 ما لا تشك في حله واباحته وذلك هو الموضع المطلق الذي يربى من ربه الذي  
 يطلق **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا  
 يعنيه **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم من كان يوم من بالله واليوم الآخر فليقل  
 به خيرا او ليصمت ومن كان يوم من بالله واليوم فليكرم جاره ومن كان يوم من  
 بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم اتق الله  
 حيث ما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن **ومنها**  
 قوله صلى الله عليه وسلم احفظ الله تجده امامك تعرف الى الله في الرخا يعرفك  
 في الشدة واعلم ان ما اخطاك لم يكن ليصيبك وما اصابك لم يكن ليخطئك واعلم  
 ان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكرب وان مع العسر يسرا **ومنها** قول جامع  
 لامور الدين قاله صلى الله عليه وسلم جوابا لسائله قل امتت بالله ثم استقم **ومنها**  
 قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسح فكل ما شئت **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم  
 كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها فان باع نفسه لله بطاعته  
 وامثال او امره واجتناب نواهيه قد اعتقها من النار ومن باع نفسه للشيطان  
 بفعل المعاصي كان موبقها مملكتها بسخط الله **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم  
 كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه **وبعد** فيقول العبد الفقير الي  
 لطف الله الخفي ابو الاخلاص حسن الوفاي الشريف الى الخفي غفر الله له ولوالديه

٧ فاصنع صح

ولما ينج

ولما ينج وذريته واخوانه ومحبيه والمسلمين انه قد كثر **السؤال** عن قول من  
 قال ان الحرام لا ينتقل لذمتين ونسبه لمذهب الامام الاعظم الى حنيفة زين العابدين  
 وعمدة الزاهدين الذي اسس بناء مذهبه على تقوى من الله ورضوان وشهد  
 بذلك العلى العالمون الاعيان فسطرت مائة الرد على ذلك الزاعم الظالم من الايات  
 الكريمة والسنة الشريفة ومسايل الفقه تحفة للاكارم **وسميت** حفظ الاصغر  
 عن اعتقاد من زعم ان الحرام لا يتعدى لذمتين وحيث قدمنا من الايات والسنة ما فيه  
 كفاية في هذا المقام فلنذكر منه ما روى النورى رحمه الله قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان الجلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات لا يعلمن كثير من  
 الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات  
 وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يوشك فيه الاوان لكل ملك حتى الاوان  
 حتى الله محارمة الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا  
 فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب **رواه البخارى** ومسلم ثم ذكر كلام

**الفقيه قال** في الخلاصة الشبهة الى الحرام اقرب كذا قاله ابو يوسف رحمه الله والمكروه  
 الشبهة والمكروه الى الحرام اقرب تكلموا فيه والمختار ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف جميعا انه الى الحرام اقرب

ونص محمد رحمه الله ان كل مكروه حرام ما لم يقع الدليل بخلافه **وفي الخلاصة** نهى  
 عن صوب اراد انسان التوضي والشرب منه ان يحول النهر عن موضعه بكرة وان  
 لم يحول لا يكره انتهى لان الغصب يتحقق بالتحويل **وفيهما** رجل غصب طاحونة  
 واجرى به ماءها في ارض غيره من غير طيب صاحب الارض لايجل للمسلمين

الانتفاع بهذه الطاحونة اذا علموا بذلك لا شراء ولا اجارة ولا طعن باجر ولا عارية  
**رجل** متر في الطريق المحدث قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان علم ان صاحب  
 الارض احدث في ملكه يباح له المرور في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور

حتى يعلم انه غصب انتهى **والقاضي ع** ان كل ما استفيد بفعل لايجل كالغصب  
 لايجوز تناوله ولا الانتفاع به كالمقبوض ببيع فاسد الا اذا جعله صاحبه  
 في صل ولو قبض القيمة ولدا اوجب على كل منهما فسخ العقد الفاسد خروجا عن  
 فعل لايجوز **وقال في الفتاوى البرازية** اخذ مورثة رشوة او ظلم ان علم ذلك

الطريق صح  
 اي فاذا علم  
 انه غصب  
 لايجوز له

كل ما استفيد بفعل لايجل لايجوز  
 تناوله ولا الانتفاع به

لو ورث ما اخذ ظلمي



الكلام على وصية عمال السلطان

الكلام على كل طعام الظلم وقبول هديته

انما يتصدق بالتبنيث بنية الخصم لا على قصد الثواب

بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلمه بعينه له اخذه حكما فاما في الديانة فيصدق به بنيتية الخصم **وفي البرازية** ايضا اوصى عمال السلطان باعطاء الفقير الكذا برا وكانوا اخذوا من الرعية برا ان كان خلطها بماله لا باس به وان لم يخلط لا يحل ان تعلم انه مال غيره وان لم يعلم هل حتى يعلم انه لغيره هذا جواب الامام الصفار **قال** الفقيه لا يجوز اخذه وان تخطط لانه على ملك صاحبه عند الثاني الا اذا اخذه ليرده على صاحبه وعند الامام بالخلط ملكه لكنه لا يجوز اخذه الا اذا كان في ملك الميت وفاء بقدر ما يرضى الخصم انتهى من كتاب الوصايا منها **قلت** ولعل المراد حصول ارضاء الخصم بالفعل اذ لا يكتفى بوجود ما يرضى اذ لم يدفع الى الخصم كما سذكره في مسألة الشاة المصلية **وفي الفتاوى** قدم السلطان ما كولا ان كان فسترة اكل وان لم يعلم ان عينه مفعوب ملكه **وفيها** ايضا غالب مال المهدي ان حلالا لا باس بقبول هديته والكله عالم يتبين انه من حرام وان غلب مال الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال او رثه او استقرضه انتهى **قال** الشيخ الامام علي المقدسي رحمه الله اقول فيه اذا كان اكثر ماله حراما كان فاسقا فكيف يقبل انتمى **وانما قال** يتصدق بالتبنيث بنية الخصم **ليثبت به** على انه لا يقصد به ثوابا ولا التقرب الى الله تعالى لما قال ابن وهبان في منظومه **ومن دفع المال الحرام لسائل** **فكفر اذا بر جوابه ان** **سيؤجر** **ولو علم المعطي به قد عماله** **واقن من اعطى قال ابن تين لغروا** **وقال** ابن الشحنة في شرحها المراد بالسائل هذا الفقير ومسئلة البيت من الظهيرة رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا بر جوابه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعماله واقن المعطي كفروا جميعا **قال المؤلف** وينبغي ان يكون كذلك لو كان المؤمن اجنبيا غير المعطي والقابض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون انتهى **وقال في البرازية** من كتاب القضا تصدق على فقير بشي من المال الحرام راجيا الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك ودعماله واقن المعطي كفرا **ثم قال عقبه** اذا قال الحجة ليست بحرام يكفر لانه استحل الحرام القطعي يعلم بهذه العلة المذكورة ان مسألة التصديق ايضا محمولة على ما اذا تصدق

بالحرام

بالحرام القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخطمها ثم تصدق به لا يكفر لان قبل اداء الضمان وان كان حرام التصديق لكنه ليس بحرام لعينه بالقطع **قال العلامة** ابن الشحنة وهذا على قول الامام الاعظم لانه يرى الخلط استهلاكا والله اعلم فالخلوط سبيله التصديق وما ياخذة الاعونة من الاموال ظلما وتخلطه بماله او بمال مظلوم آخر يصير ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون اخذه عندنا حراما محضا نعم لا يباح الانتفاع به قبل ادائه البديل في الصحيح من المذهب كيلا يلزم منه فتح باب الغصب وفي منعه حسم مادته **وقوله** في الصحيح من المذهب يشير الى القول بالرد والمنكر اسناده للامام وهو ان ابتلاع المغصوب بعد مضغه يكون ابتلاع حلال فرد ذلك بان الصحيح انه لا يباح الاقدام على المضغ قبل ادائه البديل وارضاء المغصوب منه **ويذكر عليه ما قال قاله** كان النبي صلى الله عليه وسلم في ضيافة رجل من الانصار فقدم اليه شاة مصلية فاخذ منها لقمة فجعل صلى الله عليه وسلم يلوكها ولا يسيقها فقال انها تخبرني انها ذبحت بغير حق فقال الانصاري كانت شاة اخي ولو كانت اعز منها لم ينفس علي بها وسارضيه بما هو خير منها اذ رجع فقال عليه السلام اطعموها الاسا انتهى **ولو جاز** الانتفاع به او ملكه لما قال ذلك **فهذا ينفي قول** من زعم ان الحرام لا يتحل الى ذمتين **وكذا قال** في الكنز وملكه الغاصب للمغصوب بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان بشي وطبخ وطحن واتخاذ سيف او اناول غير الحجر من الذهب والفضة فلا يملكها الغاصب باتخاذها ائنة او دنانير عندنا حنيفة وعندهما يملكهما الغاصب بضرهما دنانير او دراهم او اواني لاستهلاك العين من وجه وتقويت بعض المقاصد باحداث الصنعة المنقومة **ولاي صيغة** رحمه الله ان عين النقد من باقية من كل وجه ولم يملك من وجه ما لا يرى ان الاسم لم يتغير وتعني الثمنية باق وكذا كونه موزونا باق ايضا حتى يجرى فيه الربا والصنعة فيها غير منقومة ايضا مطلقا لا يرى انه لا يقيمه لها عند المقابلة بالجنس بخلاف غيرها **والضابط فيه** انه متى تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها ومعظم منافعها او اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن

الكلام على القول بان ابتلاع المغصوب بعد مضغه يكون حلالا ام لا يكون

وروى من حكم ما يفعل الآن في ارباب مصر من خنق شياه الغير وذبحها للضيقات ثم ارضاء اصحابها امر ري

باعتباره صي



تخيرها اصلا او اضلا لا يخرج زال ملك المصوب عنه عنها وملكها الغاصب  
وضمنها **ولا يحل له الانتفاع** بها حتى يودي بدلها كيلا يلزم منه فتح باب المصوب  
وفي منعه سهم مادته ويدل عليه قوله عليه السلام في اشارة المذنب بغير اذن  
مالكها بعد الطبخ اطعموها الاساري ولو جاز الانتفاع به او لم يملكه لما قال ذلك  
**ثم اذا** دفع القيمة اليه واخذها او حكم الحاكم بالقيمة او راضيا على مقدار حل له  
الانتفاع به لوجود الرضى من المصوب منه لان الحاكم لا يحكم الا بطلبه فحصلت  
المبادلة بالتراضي كذا قاله الزبيلي **فان قلت** ان قول الزبيلي ولا يحل له الانتفاع  
بها حتى يودي بدلها لا ينبغي حل انتفاع غير الغاصب **قلت** المفهوم لا يعارض  
المنطوق الذي تقدم التامل للغاصب وغيره ممن علم به وان اطلاق قول الكثر  
وملك بلا حل انتفاع يصريح ببقاء الحرمة وثامل كل من علم بالمصوب مع تبدل  
العين قبل اداء بدلها وطيب خاطر المصوب منه **فلم يصح** ما نسب الى الحنفية  
من ان الحرام لا يتعدى ولا ينتقل الى ذمتين اذ لا اصل لذلك في المذهب **ولذا صرح**  
بحرمة تناول المصوب ولو خلط بغيره بحيث لا يتميز او يعسر تمييزه في كثير من  
الكتب المعتمدة وهي صريحة في بطلان ما يجري على لسان الجهمية من ان الحرمة لا تنتقل  
الى ذمتين وينسبون ذلك لمذهب الامام الاعظم ابي حنيفة **وكيف ينسب** ذلك  
لمذهب الامام الاعظم وقد امتنع عن اكل اللحم لما غصبت شاة في زمنه فقال كم تعيش  
الشاة وتوقاه خشية وصول لحم المصوب اليه لعلمه بوقوع الغصب **وهذا**  
رد على من يزعم عدم تعدى الحرام لذمتين **فان قلت** يمكن ان يكون امتناع الامام  
تورعا لتوقي الشبهات لا للحرمة **قلت** صريح مذهبه بما قلناه من تعلق الحرمة  
بالعين المصوبة فكل من علم به حرم عليه تناولها كما قدمناه عن الفتاوي **كما انه**  
**حكى عن الشيخ الامام الزاهد** نجم الدين عمر النسفي رحمه الله انه كان لا يصح ما  
ذكر عن ابي حنيفة في مسئلتين اذا مضى المصوب فابتلعه يكون مبتلا حلالا  
واذا غير العين بنحو طبخ وطحن ملكها ولا يحل الانتفاع حتى يودي بدلها **فكان**  
الشيخ الزاهد عمر النسفي لا يصح ما ذكر عن ابي حنيفة رحمه الله في هاتين المسئلتين  
وكان ينكر ان يكون ذلك قول ابي حنيفة **وكان** يقول الصحيح عند المحققين من

مشايخنا

مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا ان الغاصب لا يملك المصوب الا عند اداء  
الضمان او قضاء القاضى بال ضمان او تراضى الخصم على الضمان واذا وجد شي من  
هذه الاشياء الثلاثة يثبت الملك والافلا انتهى **فنفي** الملك بنحو الطبخ كما انتفى الحل  
قبل اداء الضمان على القول بملك المصوب اذ زال اسمه ومقتضى منافعه بالطحن  
ونحوه فوقع الاتفاق على انه لا يحل الانتفاع الا برضى الخصم لا بوجوب البديل كما ان  
عند الصحابين بشرط لطيب الانتفاع اداء البديل والقوى على قولهما كما في الفيض  
والخلاصة **وسند كرم** عن العلامة نحو انهم انه كان يصلي لاي اكل طعام الظلمة  
وياخذ جوايزهم فيقول له في ذلك فقال تقدم الطعام يكون ابا حنة والمباح له بتلفه  
على ملكه المبيع فيكون اكل طعام الظالم والجائر عليك فيصرف في ملك نفسه **فهذا**  
**ينفي** حل الاقدام على تلافى المصوب بنحو اكل قبل ارضاء صاحبه **وكذا** لا يطيب  
للاصاحب ان ياكل اجرة ما غصبه كان غصب دابة او عبدا مثلا واجره يتصدق  
بالغلة ولو نقصه الاستغلال وضمن الغاصب النقصان يتصدق بالغلة الغاصب  
كما يتصدق بالرجح الحاصل من تصرفه في الوديعه او المال المصوب بان باعه ورجع  
فيه وكذا لو استعار دابة مثلا فاجرها تصدق بالاجرة ولو هلك المستعار في يده  
بعد ما استغله فضمنه للمالك كان للمستعير ان يستعين بالغلة في اداء الضمان  
لان الخبز كان لاجل المالك فاذا اخذه للمالك لا يظهر الخبز في حقه ولهذا الوسم الغلة  
اليه مع العبد المستعار ومع الدابة المستعارة يباح للمالك تناول من الغلة  
لزوال الخبز بالتسليم للمالك وتبرأ ذمة المستعير عن قيمته ما تصرف فيه بقدر  
الغلة **علاقى الغاصب** اذا باع المصوب بعد ما استغله وهلك في يد المشتري  
وضمن المالك المشتري قيمته ثم رجع المشتري على الغاصب بالثمن حيث لا يكون للغاصب  
ان يستعين بالغلة في اداء الثمن الى المشتري لان الخبز كان لحق المالك والمشتري ليس  
بمالك فلا يزول الخبز بالاداء الى المشتري فلا يودي الغاصب ما استغله الى المشتري  
الا اذا كان الغاصب لا يجد غير ما استغله فيترجى الغاصب على غيره من التناول باعتبار  
انه ملكه وهو يحتاج كما ان الملتقط له ان يصرف القطعة الى نفسه اذا كان يحتاجها  
ثم اذا اصاب ما لا بعد ذلك تصدق بمثله اذا كان غنيا وقت الاستغلال وان كان

لا يطيب للغاصب اجرة ما غصبه

الفقر ص



فغير فلا شيء عليه لما ذكرنا من ترجحه على غيره من الفقراء **ثم انه اذا تصرف في المصوب**  
 او الورقة ورجح فهو على وجهه **اما** ان يكون ممن يتعين بالتعيين كالعرض ولا يتعين  
 كالنقد **فان** كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعد حمل  
 الا فيما زاد او على قدر القيمة وهو الرجح المذكور هنا فانه لا يطيب له ويتصدق به  
 لان العقد يتعلق بما يتعين حتى يفسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتتمكن الخبث  
 فيه وان كان مما لا يتعين كالدارهم فقد تقدم الكلام عليه والخلاف **وهذا كله**  
 على قول ابي حنيفة ومحمد وعند **ابي يوسف** لا يتصدق بشيء منه لان الزيادة حصلت  
 في ضمانه ومملكه لان ما ضمن من الغايت يملكه باء الضمان والضمونات يملكه باء  
 الضمان عندنا مستند الى وقت وجود السبب وهو الغصب هنا فثبت ان حدث  
 في ملكه اذا الخراج بالضمان **ولا ي حنيفة** ومحمد ان الرجح حصل بسبب خبيث وهو  
 التصرف في ملك الغير فيكون ربيعه التصديق اذا الفرع يحصل على وصف الاصل فصار  
 كما اذا لم ينقص بالاستعمال ولان الملك المستند ثابت من وجه دون وجه فكان  
 ناقصا فلا يظهر في حق انعدام الخبث **وهذا الاختلاف بينهم** فيما اذا صار  
 بالتقليب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون  
 دراهم وان كان في يده من بدل خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من بدل  
 طعام او عرض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الرجح انما يثبت عند اتحاد  
 الجنس ومالم يصير بالتقليب من جنس ما ضمن لا يظهر الرجح انتهى **وقال نصير**  
**رحمه الله** في ايام غارة المسلمين لا يثري من العساكر شيء لانه حرام ملك الغير ولا  
 يباع منهم شيء بالدرهم لانهم خلطوا الدرهم انتهى **قلت** واطلاقه عدم الحل بالثرا  
 والبيع بملك الدرهم ظاهر على قول مشايخنا قبل اداء الضمان **وفي الخلاصة** قال  
 في شرح حيل الخصاص لشمس الامعة الحلواني رحمه الله ان الشيخ ابا القاسم الحكيم كان  
 ممن يأخذ جازرة السلطان وكان يستقرض بجميع صواحيبه ويقضي دينه بما يأخذ  
 من الجازرة والحيلة في مثل هذه المسائل ان يثري شيئاً ثم ينفق ثمنه من اي مال أحب  
 قال ابو يوسف رحمه الله سالت ابا حنيفة رحمه الله عن الحيلة في مثل هذا فاجابني  
 بما ذكرنا انتهى **وقال الكرخي** رحمه الله انه على اربعة اوجه **اما** ان اثار الدرهم

لو اثري شيئاً نسيت ثم دفع  
 ثمنه من مال خبيث

المقصوبة

المقصوبة ونقد منها او اثار لها ونقد من غيرها او اطلق اطلاقاً ونقد منها او  
 اثار الى غيرها ونقد منها **وفي كل ذلك** يطيب له الا في الوجه الاول وهو ما اذا  
 اثار اليها ونقد منها لان الاشارة اليها لا تقيد التعيين فيستوى وجودها  
 وعدمها الا اذا تاكد بالنقد منها **وقال مشايخنا** لا يطيب بكل حال ان تناول منه  
 قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطيب الرجح بكل حال وهو المختار واطلاق الجواب  
 في الحاميين والمضاربة يدل على ذلك ووجهه انه بالنقد منه استناد سلامة  
 المثري وبالاشارة استفاد جواز العقد لتعلق به في حق القدر والوصف فيثبت  
 فيه شبهة المعرفة للملك بسبب خبيث واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في  
 زماننا لكثرة المحرم **تنبيه** علمت ان الخبث واجب التصديق فلا يأخذ الامن  
 يجوز له اخذ الصدقة **وسئل ابو حنيفة** رحمه الله عن اكل طعام السلاطين والظلمة  
 واخذ الجائزات منهم فقال ينبغي ان يتجرى عند اخذ والاكل فان وقع في قلبه انه حلال  
 يأخذ ويتناول والا فلا كذا في الخلاصة انتهى **وكان العلامة** بخوارزم لا يأكل طعام  
 الظلمة ويأخذ جوايزهم فقبل له في ذلك فقال تقدم الطعام يكون اباحاً والمباح له  
 يتلقاه على ملك المبيع فيكون اكله طعام الظالم والجائزة تحميك فيتصرف في ملك  
 نفسه انتهى **واذا بلغ** المال الخبيث نصيباً لا يجب فيه الزكاة لان الكل واجب  
 التصديق وهذا في الذي لا يجب زكاه لصاحبه بعينه والا فهو دين جميعاً ولا زكاة  
 فيه **فان قلت** كيف سأل الفقهاء تناول ما فيه خبث دون الغاصب **قلت** محمله  
 عدم علمه بحقيقة الحال وان علم فهو كغيره الا انه اذا لم يجد لغيره غيره كان  
 كالمضطر فيتناوله حينئذ **فان قلت** قال في كافي النسفي كما لا يحل اكل الحرام لا يحل  
 دفعه لغيره لياكله انتهى وان ما لا يحل للشخص تناوله لا يحل له فعله بغيره  
 كلبس الحرير والبأسه وشرب الخمر وسقيه وكما كره استقبال القبلة بالفرج في الخلا  
 لا يباح اجلاس صبي للقبلة لذلك فكيف امرتم الغاصب بالتصدق بالرجح او  
 بالعين المصنوعة وقد تغيرت مع انه لا يباح للغاصب تناولها قبل اداء الضمان  
**قلت** امرناه بذلك استدلالاً بقصة الشاة المصلية وامره صلى الله عليه وسلم  
 باطعامها الاساري على فنوال حمل الهرة الميتة فتاكلها الاعلى حمل الميتة للهرة

لو بلغ المال الخبيث نصيباً  
 لا يجب زكاته

Copy



ولأنه لما تبدلت العين ودخلت في ملك الغاصب وزال ملك المصنوب منه ومع  
ذلك منع عن الانتفاع بها أصح المادة الغصب وسد الباب لم يبق إلا تفرغ  
الذمة عنها لا تصدق كإلا يتلف المال من غير انتفاع محتاج إليه وهو الفقير ولذا  
لا يقصد به تحصيل الثواب بل تفرغ الذمة وعلمت أن ما بقي بعينه على حاله  
وقت الغصب ولم يخلط بما يحسب تحيز عنه يلزم رد عينه لما ملكه لبقائه على  
ملكه **ولذا قال في الفتاوى** وقد وقع في ديارنا أن السلاطين ينهبون  
بمال المكس على العلماء والمشايع ويدعون لهم عند أخذه إن كان ما أخذه بعينه  
من مسلم أو معاهد بعينه بلا خلط ولا تغيير فحال الأخذ والمعطى معلوم انتهى  
**وعلمت** حكم ذلك ما قدمناه **فإن قلت** إن تبدل الملك كتبدل العين فإذا  
تبدل الملك في المال الحرام زالت الحرمة بتبدل الملك **كما في** صدقة أخذه  
المكاتب وأداه السيد بتبدل الملك **وكذا** ابن السبيل إذا وصل إلى ماله  
وببده صدقة أخذه حين انقطاعه عن ماله وكفقره مات عن صدقة  
أخذها تطيب لوارثه الغني **قلت** إنما زالت الحرمة بتبدل الملك في ذلك  
المقيس عليه ولم تنزل في المقيس مع تبدل الملك في كل منهما لأن الحرمة في المقيس  
عليه ليست لغني قام بالعين إذا خبث في نفس الصدقة وإنما الخبث  
في فعل الأخذ الغني لكونه إذا لاله ولا يجوز ذلك للغني من غير حاجة ولا  
لها شئ من زيادة حرمة وحلت لغيرها لأنها صدقة طيبة في ذاتها مأخوذة  
برضى مالها المستحقها فما حرمت على الغني والهاتمي إلا لصونه عن  
ذل الأخذ بوصف الغني القائم به وصونا لقواية النبي صلى الله عليه وسلم عن  
أوساخ الناس فالمحرم عليهم إبداء الأخذ للصدقة بذلك المعنى فإذا  
عجز المكاتب لم يوجد من المولى ابتداء الأخذ بل استدأته وكذا البت  
السبيل والفقير إذا مات لم يوجد ابتداء الأخذ بل استدأته محل المأذون  
وطالب للوارث بخلاف العين المصنوبة فإن الحرمة القائمة بها لا تنزل  
بتبدل الملك الأثرى إلى بقاء وصفها بالغصب فيها كما قدمناه ولما كان  
وصف الصدقة له صلى الله عليه وسلم المقضى لمنعه عن أكل الصدقة

ابتداء

ابتداء قد زال بتبدل الملك ولذا كان امتناع النبي صلى الله عليه وسلم ومنعه  
أصحابه عن أكل الشاة المصلية لبقا لحرمة بوصف الغصب مع تبدل الملك  
أكل صلى الله عليه وسلم مما أهدى من بريرة وكان قد تصدق به عليها وبين  
ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية كما روتها عائشة  
رضي الله عنها قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرقة تغور  
بالبحر فقرب إليه خبز وأدم من آدم البيت فقال المأزومة فيها لحم قالوا  
بلى ولكن ذاك لحم تصدق به على بريرة وانت لانا كل الصدقة قال هو  
عليها صدقة ولنا هدية استفيد هذا من شرح الكنز والهداية **وفي هذا**  
**القدر كفاية** لإثبات ما اردناه مع قصر الباع وضيق الحال والإطلاع والحمد  
رب العالمين ثم تأليفه في شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين والف غفر الله  
للمؤلف ولوالديه ولنا نجله وللمسلمين آمين انتهى نقلها سنة رمضان سنة ١٢٣٥







بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** على نعمه التي لا تحصى ولا تحظر واشرف  
 الصلاة وأزكى السلام من الملك الكريم العلام على هيبنا محمد المجتبي ذوا  
 الوصف الاخضر والجبين الازهر الفايق نوره على البدر واملاله الزيد  
 الاظهر والمقام المحمود والحوض المورود شفا لمن ورد صدر سيد المرسلين  
 وسند المتقين لم يراع حسن منه بل ولا مثل جماله وقد لبس الاحمر على الوجود  
 وعطر الكون برحمة الانفس الاعطر وعلى الله واصحابه ذوى المفاز التي  
 يطوى الزمان وذكرها ينشر **وبعد** فيقول خادم مذهب الامام الاعظم  
 الاشهر المقدم على كل امام فهو المقتدى به في كل مجمع وجامع ازهر حسن بن  
 عمار بن علي بالشرنبلالي قد يذكر **هذه** تحفة اظهرها وفريدة اشهرها  
 وجوهرة يمنية استخرجتها وقد كانت كمانة بمعدنها في محيط عواصمه  
 لا مثل له يلقي وينظر ونظمتها بعقد فجلت مابه من نفارس الدرر **سهيته**  
 تحفة الاجل والهام المصدر لبيان جواز لبس الاحمر يحظى بها تاليتها  
 ويستلذ بها سامعها حين قرر والله سبحانه بها التقرب اذ هي حاكية ما في  
 الصحيح وما في كتب المذهب المحرر وما الهمة من الدليل القطعي له بحال  
 يلحق به ذوا الجواد المضمر في حلية ذوى التحقيق فما جئ اليه مدقق فيما  
 علمته وما نظر فوجب عليها اظهار النعمة وشكرها والحمد كمد ما عهد  
 وشكر **وقد تحصل لنا** في لبس الاحمر ولبس حرير ثلاثة اقوال في كتب المذهب  
**والظاهر منها** للدليل جواز لبس الاحمر **واما** جملة الاقوال العلميا فالي  
 ثمانية مذاهب سنذكرها ان شاء الله تعالى والثلاثة التي عندنا  
**الاول** منها نص على الحرمة في متن مواهب الرحمن وقد نقلت منه نسخة  
 المصنف بخطه وتاريخها ثامن الحرم افتتاه سنة تسعة عشر وثمانمائة  
 فهو في اوائل القرن العاشر وكان بالقاهرة المحروسة وشرحه مولفه  
 وسماه بالبرهان وله الاسعاف في احكام الاوقاف **ولم** ارض وافقه  
 من المحققين على اطلاق الحرمة ولعله اخذه من قول بعض ائمتنا  
 لا يجوز كما قال في السراج الوهاج لا يجوز للرجل لبس المعصفر والمزفر

والمصبوغ

والمصبوغ بالورس اثار الى ذلك في الكرخي انتهى **فقد** نفى الجواز ولم يصرح  
 بالحرمة لعدم الدليل القطعي لكن قال العلامة ابن نجيم في الجريح اطلاق  
 الحرمة على المكروه تحريما فيحتاج الى اثباتها وسنذكر النص على كراهة  
 التنزيه في هذا بل نفى الحرمة الكراهة **فلم ينهض** نصير صاحب البرهان  
 بالحرمة في متنه مواهب الرحمن ولم يكن له دليل عليه حيث قال وحرم لبس  
 الاحمر والمعصفر انتهى **وسنذكر** نص الامام علي جواز المعصفر ولبس النبي  
 صلى الله عليه وسلم الاحمر فيندفع به قوله يحرم واستدل الله بقوله لما  
 في سنن ابى داود والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال مر  
 رجل وعليه ثوبان احمران فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه  
 وفي سنن ابى داود عنه ايضا قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعلي ثوب مصبوغ بعصفر موردا فقال ما هذا فعرفت ما كره فانطلقت  
 فاحرقته فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما صنعت بثوبك فقلت  
 احرقته قال افلا كسوته بعض اهلك فانه لا بأس به للنساء **وفي صحيح**  
 مسلم عنه ايضا قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ثوبين  
 معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها **وفي رواية** قلت  
 اغسلها قال بل احرقهما انتهت عبارة البرهان وهي لا تثبت الحرمة  
 التي نص عليها في متنه لعدم القطعي لان دليله ليس من هذا القبيل  
 ومع ذلك لم يصرح فيه بالحرمة ولو وجد التصريح بها فيه لا يسلم لانه  
 ظني **وبعارض** رواية الامري لا احراق وعدم رضاه صلى الله عليه وسلم  
 به بقوله افلا كسوته بعض اهلك حين اخبره بحرقه **فانتهى** القول  
 بالحرمة **هذا** والعجب كيف نص على الحرمة مع الدليل القطعي الثاني لها  
 وجئ الى اثباتها بحال توجيه السنة ولو يتيقظ لذلك ماسطر مبتديا  
 او مقفلا لما هو مردود بالقطعي ونحالي لنص الامام علي خلافة  
**وبوضحة** **وتدفع الشبهة** قولهم ان المكروه تحريما حرام عند محمد  
 رحمه الله لكنه لما لم يوجد نصا قاطعا لم يطلق فيه الحرمة بل الكراهة



وعندها الى الحرام اقرب كما ان المكروه تنزيها الى الحل اقرب **وفي مسئلة**  
وهي لبس الاحمر نجد نصا قطعيا لاثبات الحرمة **ووجدنا** النهي عن  
لبسه وهو لعله قامت بالفاعل من تشبهه بالنساء وبالاعاجم والتكبر  
وبانتفا العلة نزول الكراهة العارضة **ووجدنا** نص الامام الاعظم  
عليه جواز لبس الاحمر ودليلا قطعيا لابطاح لبس الاحمر وهو اطلاق  
الامور باخذها من الزينة عن الوصف بقوله تعالى يا بني ادم خذوا  
زينتكم عند كل مسجد **ووجدنا** في الصحيحين موجبه وبه تنفي  
الحرمة والكراهة عن ذات لبس الاحمر فلا وجه لتحريم لبسه لذاته  
وسنذكر تمامه ان شاء الله تعالى **والثاني من الاقوال** النص علي  
الكراهة كما قد مناه عن السراج **وكذا** قال في الاختيار شرح المختار ويكره  
الاحمر والمعصفر لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المعصفر انتهى  
وهو اخص من المدي وقال في الفتاوى الكبرى وكان ابو حنيفة رحمه الله  
يكراه للرجل ان يلبس الثوب المعصفر المصبوغ بالمعصفر وبالورس  
او بالزعفران للاثر الوارد فيه انتهى وفي المحيط ويكره لبس الثوب الاحمر  
والمعصفر وقال عليه السلام ايكم والحمة فانها زي الشيطان ولانها كسوة  
النساء ويكره التشبه بهن انتهى **وبعارضة** ما سنذكره من الجواز  
عن الامام وغيره وقد تنفي المعارضة بحمل الكراهة على التشبه  
بالنساء وعدم الكراهة على ارادة اظهار نعمة الله تعالى وعدم التشبه  
وعدم التكبر فالنهي ليس لذات الثوب وصيغه كما سنذكره عن  
شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى **واقول** ايضا قد قيدت الكراهة  
بما اذا كان في صبغه دم قال في الحاوي الزاهدي يكره للرجل لبس المعصفر  
والمزعفر والورس والمجراي الاحمر حريرا كان او غيره اذا كان في صبغه  
دم وان لم يكن في صبغه دم لا يكره ونقله عن عدة كتب **وقال** في مجمع  
الفتاوى لبس الاحمر مكروه عند البعض وعند البعض لا يكره **وقيل**  
لبس الاحمر مكروه اذا صبغ بالاحمر القاني لانه خلط بالنجس اي نجس

الكلب

الكلب وغيره **وفي** الواقعات مثله ولو صبغ بالشجر البقم لا يكره ولو صبغ  
بقشر الجوز عسليا لا يكره لبسه اجماعا انتهى ويدفع الكراهة النص  
القطعي كما سنذكره **الثالث من الاقوال جواز لبس الاحمر قال**  
العلامة القهستاني رحمه الله في شرح النقاية واصب اللوان البياض  
ولبس الاخضر سنة كما في الشرعة ولبس الاسود مستحب كما في الخلاصة  
والاباس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي انتهت عبارة القهستاني  
**وذكره** الزاهدي في المجتبى شرح القدوري وقد مناه القول بالجواز  
مطلقا وتقييد الكراهة بما اذا صبغ بنجس وفي التجنيس والمزيد  
لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر لان التكبر حرام وتفسير ذلك يكون  
معها كما كان قبلها انتهى **وقال العلامة** الشيخ قاسم رحمه الله تعالى في  
حاشيته على الجمع فانصه المختار ان لبس الثياب الجميلة مباح اذا  
لم يتكبر كما ان جمع المال الحلال حلال اذا لم يضيع الغرايض ولا يمنع حقوق  
الله تعالى ولا يتكبر **ويستحب** ان يلبس الثوب المصبوغ احبنا خلافا  
للمجوس انتهى ولم يسندها وهي مسطرة في مختار النوازل لصاحب  
الهداية رحمه الله تعالى **قلت** وفيه التوفيق عن الاباحة الى الاستحباب  
وشمول اللوان كلها الاحمر وغيره وفي مجموع النوازل خرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه ردا قيمته اربعة الاف درهم  
وابو حنيفة رحمه الله تعالى كان يتردي بردا قيمته اربعمائة دينار  
وكان يقول لتلاميذه اذا رجعتكم الى اوطانكم فعليكم بالثياب ::  
النفية **وقال** الامام السرخسي ينبغي ان يلبس الغسيل في عامة  
الاوقات ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعمة الله تعالى  
ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يودي المحتاجين انتهى كذا في  
الفيض **وقال** في خزائن الاكل وعن محمد لاباس باللباس المرتفع  
جدا انتهى وقال الشيخ ابي الدين رحمه الله تعالى في شرح المنار  
اختلف الصحابة والتابعين في لبس المعصفر **قال** ابو حنيفة رحمه الله



وما لك والثا فعي رحمهم الله يجوز لكن قال مالك وغيرها افضل منها :  
وسنذكر مثله عن الامام النووي رحمه الله وقال جماعة من العلماء مكروه  
كراهة تنزيه وجلوا النهي على ذلك لانه عليه السلام لبس حلة حمرا  
**وفي الصحيحين** انه عليه السلام كان يصبغ بالصفرة وقال الخطابي  
النهي منه صرف الى ما صبغ من الثياب بعد النسيج فاما ما صبغ غزله  
ثم نسيج فليس بداخل تحت النهي **ومحمل** بعضهم النهي على انه للمحرم  
بجاءة وعمره ليكون موافقا لحديث ابن عمر انه عليه السلام نهى المحرم  
ان يلبس ثوبا مشه زعفران او ورسم وفيه نظر لانه عبد الله  
لم يكن محرما وقت النهي انتهى وقد يقال لا يلزم ان يكون المخاطب  
بالنهي محرما ففي النظر ثا مل **ووجدنا** في كتب المذهب موافقة  
الحمل المذكور قال الزيلعي اذا احمرت فائق الرق والثوب المصبوغ  
بورس او زعفران او عصفر الا ان يكون غسلا لا ينقض اي لا يفوح  
وقيل لا يتناثر والتفسير ان مرويات عن محمد لان النهي عنه الطيب  
للا لوان الا يرى انه يجوز للمحرم ان يلبس الثوب المصبوغ بمفرة لانه  
ليس له راحة طيبة وانما فيه الزينة والمحرم ليس بممنوع عنها انتهى  
**ومثله** في الكافي فكان المنع عن المزعفر لعارض على فنوال ما تقدم  
من التشبه بنحو النساء فيزول المنع بانعدام العارض **والحديث**  
ان هذه من لباس الكفار فلا تلبسها قاله النبي صلى الله عليه وسلم  
لعبد الله بن عمرو حين راي عليه ثوبين مصبوغين **وفي رواية**  
امك امرتك بهذا قلت اغسلهما قال بل احرقهما الحديث الرواية  
الاولي فيها التصريح بانها من لباس الكفار والثانية على انها من  
لباس النساء وزينتهن قيل المراد بالاحراق الافنا ببيع او هبة او  
اهلاك صبغها وصدر بلفظ الاهلاك تنبيهها على شدة التنكير  
انتهت عبارة الشيخ اكل الدين رحمه الله تعالى وقول الشيخ اكل الدين  
انه عليه السلام لبس حلة حمرا يثير الى رد قول من اولها بذات

الخطوط

الخطوط كما سنذكره **ويشير** الى قول البخاري رحمه الله **باب الصلاة**  
**في الثوب الاحمر** وقال شارحه الامام محمود العيني رحمه الله لا خلاف  
للحنفية في جواز ذلك ولا يحتاج الى تاويل بعضهم بانها حلة من برود فيها  
خطوط حمراء ولا يحتاج الى هذا التاويل لانهم يعني ائمة الحنفية لم يقولوا بحرمة  
لبس الاحمر حتى تلووا هذا وانما قالوا مكروه لحديث آخر وهو نهى صلى الله  
عليه وسلم عن لبس المعصفر **قلت** وهو يثير الى ما قاله الكمال بن الهمام  
رحمه الله تعالى كان عليه السلام يلبس يوم العيد بردة حمرا انتهى واعلم ان الحلة  
الجر عبارة عن ثوبين من اليمن فيها خطوط حمراء خضراء احمر احمر تحت اي  
خالص فليكن محل البردة احدهما انتهى كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى والحمل  
فيه تاويل من حيث ان البردة قد يقال انها ليست مدلول احد الثوبين بل  
غيرهما لما سنذكره ان البردة جمع برد فمحتاج الى اثبات ان البرد جمع برده  
بالهاء **وقد قال في الصحاح** البرد من الثياب والجمع برود وابراد **والبردة**  
كاسود مربع فيه صفر تلبسه الاعراب والجمع برد انتهى **وقوله في**  
الصحاح كاسود بيان نوع وذلك لما قال في شرح المصابيح :  
للحنفا الى قال ابن عباس جعل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيعة حمرا  
وهو نوع من الكسي كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فوضعها صفوان  
وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره وقال والله لا يلبسها احد  
بعدك انتهى **وايضا** الحمل مردود كما سنذكره في الرد على ابن القاسم  
حيث حمل الحلة الجرا على ذوى الخطوط الجرا والسود **وقد نقل** صاحب  
البحر كلام ابن الهمام وعقبه بقوله بدليل نهى صلى الله عليه وسلم عن لبس  
الاحمر والقول مقدم على الفعل والحاظر مقدم على البيع لو تعارض فكيف اذا  
لم يتعارض بالحمل المذكور انتهى **فاقر** الحمل مع كونه مردودا وسنذكر  
ان ثا الله تعالى افادة النص القطعي جواز لبس الاحمر الخالص وما يقيد  
عدم المهارضة **ثم اقول** ولو استحضرت العيني ما نقلناه من حل لبس  
الاحمر في كلامنا بدون كراهة لاثبتته وقواه بدليله **واستحضر**



ما الهنا من الدليل القطعي للجواز لنص عليه وسطه رعه **وفي هذا**  
 رد لما قاله في مواهب الرحمن وشرحه **ثم قال** العيني والعمل بما ورد من  
 الحديثين اولى من العمل باحدهما فاحتجوا بالاول على الجواز والثاني على  
 الكراهة **واقول** الكراهة منتفية كما سذكره **ونص البخاري** خرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء وصلى الى العترة بالناس ركعتين **ثم قال**  
 الشارح العيني **اخرجه** البخاري ايضا في اللباس **واخرجه** ايضا في ستره  
 الامام **واخرجه** بعده بقليل في باب الصلاة الى العترة **واخرجه** مسلم في  
 الصلاة **واخرجه** ابوداود **واخرجه** الترمذي **واخرجه** النسائي **واخرجه**  
 ابن ماجه **ثم قال** العيني **قوله** في حلة حمراء في موضع النص على الحال والحلة  
 ثوبان ازار وردا وقيل ان تكون من ثوبين من جنس تسميا بذلك لان  
 كل واحد منهما محل على الاخر وقيل اصل تسميتها بهذا اذا كان الثوبان  
 حديدتين فقليل لهما حلة لهذا ثم استمر عليهما الاسم **وقال** ابن الاثير  
 الحلة واحدة الحلل وهي برود اليمن ولا تسمى حلة الا ان تكون من جنس  
 واحد **وفي رواية** ابى داود عليه حلة حمراء برديانية قطري **قوله** برود  
 جمع برود مرفوع لانه صفة للحلة **وقوله** يمانية صفة البرود اي منسوبة  
 الى اليمن ووصف الحلة بثلاث صفات الاولى صفة الذات وهي **قوله** حمراء  
 والثانية صفة الجنس وهي **قوله** برود بين به ان جنس هذه الحلة  
 من البرود اليمنية والثالثة صفة النوع او هي **قوله** قطري لان  
 اليمنية انواع نوع منها قطري **قوله** صلى بالناس هي صلاة الظهر  
 ركعتين ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى  
 المدينة **وفي شرح** الشمايل للقسطلاني **قوله** قطري بكسر القاف  
 وسكون المهملة ضرب من البرود او قرية يقال لها قطري بضم القاف  
 والسياب القطرية نسبة اليها بكسر القاف من تغير النسب وقيل  
 منسوب الى قطر موضع بين عمان وسيف البحر انتهى **ثم قال** الشارح العيني  
 رعه الله تعالى **ذكر** استنباط الاحكام فيه جواز لبس الاحمر والصلاة فيه

وجواز

وجوز المرور وراء ستره المصلي **وقال** ابن بطال فيه انه يجوز لبس الثياب الملونة للسيد  
 الكبير والحرمة اشهر الملونات واجمل الزينة في الدنيا انتهى **وسذكر** ان السيد لا يختص  
 بالجواز **وفي** طهارة الماء المستعمل لمبادرة الناس وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فمن اصاب منه شيئا مسح به وجهه ومن لم يصب شيئا اخذ من بلل يد صاحبه  
**واكونه** المستعمل نجسا في رواية **في** عن ابى حنيفة وليس العمل عليها على ان حكم تلك  
 الرواية باعتبار زالة الانام الخمسة عن البدن المذنب فينجس الماصح كاخلا  
 وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فانه طاهر من بدن طاهر وطهور ايضا طاهر من  
 كل طاهر واطيب انتهى كلام العيني رحمه الله **ونقل** الشيخ قاسم حديث جابر بن  
 سمرة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة اضحيان وعليه حلة حمراء  
 فجعلت انظر اليه والى القمر فها احسن في عيني من القمر راواه الترمذي والحاكم  
 وقال صحيح الاسناد انتهى **قوله** في ليلة اضحيان اي مضيئة مفرقة يقال ليلة  
 اضحيان واضحيانته والالف والنون زايدان كذا في نهاية ابن الاثير **وفي**  
 المواهب اللدنية ذكر بعد رواية ابن سمرة **وعن** عوف بن ابى حميفة عن ابيه  
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حلة حمراء كاني انظر الى بريق ساقيه  
 ثم ذكر حديث البراء المذکور في الشمايل **وفي** رواية البخاري ومسلم رايت في حلة حمراء  
 ارقط احسن منه انتهى **والذي** في الشمايل من رواية سفيان عن ابى اسحاق  
 عن البراء بن عازب قال رايت من ذلك سورة في حلة حمراء احسن من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم **وفي** الشمايل ايضا من رواية شعبة عن ابى اسحاق قال سمعت  
 البراء بن عازب يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا مريعا بعيدا بين  
 المنكبين عظيم الجمجمة الى شحمة اذنيه عليه حلة حمراء رايت قط احسن منه انتهى  
**وقوله** من ذي لمة بكسر اللام اي شعر الراس دون الجمجمة سميت بذلك لانهما ملت  
 بالمنكبين فان زادة فهي الجمجمة كذا في المواهب اللدنية **وقال** العلامة شيخ  
 الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى في شرحها عليه حلة بضم الحاء ازار وردا برودا  
 غيره ولا يكون الا من ثوبين ظهارة وبطانة وان كانا جنسين خلافا لما في شرط  
 اتحاد جنسهما **عمر** افرد رعايته للفظ وانارة الى ان الثوبين بمنزلة ثوب واحد



للاحتياج اليها معا والحديث صحيح وبه استدلال اما في الثاني فاعني رضي الله عنه على  
 لبس الاحمر وان كان قانيا **اقول** كذلك هو دليل لاماننا الاعظم ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لقوله بجواز لبس الاحمر كما نقله الاجل عن الائمة الثلاثة ابي حنيفة وما لك والثاني  
 رضي الله عنهم انتهى **وقال** شيخ الاسلام الرافعي رحمه الله تعالى ولا كراهة فيه انتهى **ومجمل**  
 على ذي الخطوط سيأتي رده مع بسط الكلام على ذلك في لباس النبي صلى الله عليه وسلم  
**ثم بين رده** بقوله واما قول ابن القيم غلط من ظن انها حمرا جنتا اي خالصا  
 لا يخالطها غيرها وانما الحلة الحمراء ان يمانيان فتسوجان بخطوط حمراء  
 الاسود كسائر البرود البنية وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط  
 والا فالاحمر البحت فمنه اشتد النهي في البخاري النهي عن المياتر المحرقة في مسلم  
 ان هذين الثوبين معصفرين لباس اهل النار فلا تلبسهما ومعلوم انه انما  
 يصبغ صبغا احمر وفي جواز لبس من الاحمر من الثياب والجوخ وغيرها نظر  
 واما كراهته فتدبر فكيف يظن به صلى الله عليه وسلم انه ليس الاحمر القاني  
 وانما وقعت الشبهة في لفظ الحلة الحمراء هو الغلط انتهى **اي الغلط** قول  
 ابن القيم الذي قد حكى هذا اللفظ **ثم** قال العلامة ابن حجر في بيان وجه الغلط  
 الحاصل من ابن القيم لان حلة الحلة على ما ذكره لا يشهد له لغة ولا شرعا فان  
 زعم انه عرف ذلك الزم قلنا له اين دليلك على ذلك وليس النهي عن المعصفر  
 لمجرد الحلة بل لما فيه من التشبه بالنساء فانه من زينت من وحدته وليس في  
 لبسه صلى الله عليه وسلم الاحمر القاني محذور لانه لبيان الجواز وهو واجب عليه  
 وان نهى عنه **وقد قال** النووي اباح المعصفر جميع العلماء **وكذا** قال في  
 المواهب اللدنية قال النووي اختلف العلماء في الثياب المعصفرة فاباحها  
 جميع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الامام الشافعي وابو  
 حنيفة وما لك ولكنه قال غيرها افضل منها انتهى **ثم قال** ابن حجر ومنهم من كرهه  
 تنزيها وجعل النهي عليه **وروي** الحافظ الدمي طي انه عليه السلام كان يلبس  
 برده الاحمر في العيدين والجمعة ولعله فعل ذلك في الجمعة في بعض الاحيان  
 لبيان الجواز فيها وان لبس الثياب البياض افضل لا واجب انتهى **وهارواه**

الحافظ

الحافظ الدمي طي رواه البيهقي في السنن **وروي** الطبراني من حديث ابن عباس  
 كان اي النبي صلى الله عليه وسلم يلبس يوم العيد بردة حمرا **قال** البيهقي ورجاله  
 رجال ثقات قاله المناوي **قلت** ويستدل للجواز باطلاق الكتاب العزيز وهو  
 قوله تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد **قال** في الاختيار قال ائمة  
 التفسير هي ما يورى به العورة انتهى ولم يخصها بنوع وفسرت بما يلبس  
 للصلاة فان ستر الجسد زينة والمأمور به في الامر عام في شمل الاحمر وغيره  
**وكذا** قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق  
**وقد** لبس النبي صلى الله عليه وسلم الحلة الحمراء وصلي بها اما ما ولبس الاحمر  
 في الجمعة والعيدين وفيها الخطبة وهو الخطيب اللابس للاحمر والحلة الحمراء  
 ولا اقوى من هذا في الاستدلال للجواز **ونص المذهب** الاحسن ان يلبس  
 احسن ثيابه للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد **وروي** معراج  
 الدراية هذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل وهو الثوب كذا ذكره عاقل المشا  
 قال شيخنا العلامة رحمه الله تعالى هذا من قبيل اطلاق المسبب على السبب لان  
 الثوب سبب الزينة ومحل الزينة الشخص وقيل الزينة فائز من به من  
 ثوب وغيره كما في قوله تعالى ولا يبدن زينتهم فعلى هذا يصح ما ذكره من  
 التأويل انتهى **هذا** نص الفروع **ونص الاصول** الامر بوجوب الوجوب مطلقا  
 سواء كان قبل الخطر او بعده والمأمور به في الامر عام باخذ الزينة عند كل  
 مسجد لم يخص بنوع فتشمل كل لون والنهي الوارد في الحديث عن لبس الاحمر  
 ان كان قبل الامة فقد نسخته مع صلاحيته للاحتياج فكيف وقد ضعف  
 كما سنذكره ان شاء الله تعالى لان العام ينسخ الخاص وان كان بعدها يكون  
 فقيدا للعام ولا يكون بالاحاد وشرط التخصيص ففقود فكان الامر عاما  
 وهو قطعي في لزوم الستر ولا معارض في وصف لسان بلون **وهذا** يدفع  
 ما ذكره من ان النهي عن لبس المعصفر ورد بعد لبس الحلة وهو كما نقله الشيخ  
 قاسم بما نصه قال في شرح السير الكبير وما روي عن البراء بن عازب انه قال  
 ما ريت ذالمه سوا في حلة حمرا احسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بع



فانه كان في الابتداء ثم كرهه بعد ذلك فقد جاء في حديث ابن عمر وان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لم ينه عن لبس المعصفر وانما لبسه الشعبي فرار من القضا  
 انتهى وعلى تسليم ذلك يكون النص القطعي مثبتا للجواز وهذا لا يصح تخصيصا  
 له فلا معارض للنص بوصف لسا تلبون فلزم الستر ولو بالحجر يراذ الم يوجد  
 غيره للرجال وانتفت كراهة الامر مطلقا وانتفت كراهة الصلاة بالحجر عند  
 تعينه للستر وفي هذا اشارة الى دفع ما يقال جواز استعمال الامر للصلاة  
 اذا تعين **وجه الدفع** ان اباحة الامر كانت ثابتة قبل ارادة الصلاة فيه فاذا  
 كان معه غيره لا كراهة في صلاته به ولا كذلك الحجر لم يخطر استعماله وما ايج  
 الا للضرورة وهما يلزم الستر لسقوط المحذور كما جازت الصلاة في ثوب كله  
 نجس لم يجد غيره ولا ما يطهره وان طهر ربه لزمه الصلاة فيه فلم تجز  
 لو صلى عاريا وخران طهرا قل من ربه فقد صار القدر المانع من النجاسة  
 ساقطا للضرورة **هذا ما وجدنا به فله الحمد على تنبيهه وقال** في المحصول  
 للرازي الثاني رحمه الله تعالى **المسئلة الثانية** قوله تعالى قل من حرم زينة  
 الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق انكر الله تعالى على من انكر حرم زينة  
 الله تعالى فوجب ان لا تثبت حرمة زينة الله واذا لم تثبت حرمة زينة الله  
 امتنع ثبوت الحرمة في فرد من افراد زينة الله تعالى واذا انتفت الحرمة بالكمية  
 ثبتت الاباحة **المسئلة الثالثة** قوله تعالى احل لكم الطيبات وليس المراد  
 من الطيب الحلال والالزم التكرار فوجب تفسيره بما يستطاب طبعيا وذلك  
 يقتضي حل المنافع باسرها انتهى كلام رحمه الله تعالى وفيه اشارة الى ما ان  
 ثبتت حرمة يقطع كالحجر والتحذير والاجماع كل لبس الرجال المحرر فليس الكلام  
 فيه وفيه موافقة لقولنا ان قوله تعالى اخذوا زينكم نسخ النهي عن لبس  
 الامر مع كونه صحيحا فقد ما على نزول الآية فكيف ولم يصح الاستدلال به  
 ولم يصح تعيين العام المبيح لو صدر بعد الآية فبقيت الآية باقية ثابتة في اخذ  
 تلك الزينة على العموم وفي شرح الشمايل للقسطلاي رحمه الله عند الكلام على حديث  
 البراء بن عازب الذي تقدم وهو ما رايت احدا من الناس احسن في حله مما رايت رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم **والا بي داود** من حديث هلال بن عامر عن ابيه رايت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يخطب يعني على بغيره وعليه برد احمر واسناده حسن **وللطبراني**  
 غوه في هذه الاحاديث جواز لبس الاحمر قلت وهذا كله سند ودليل لما قاله  
 القسستاني ولذا لم يذكر قول ابى بكر كراهة رحمه الله تعالى **وذلك** لنص الامام الاعظم علي  
 جواز لبس الاحمر كما ذكره الاكل رحمه الله تعالى وكذا قال النووي وتقدم **ثم قال**  
 القسستاني واختلف العلماء فيه على اقوال **الاول** الجواز مطلقا لهذه الاحاديث  
**الثاني** المنع مطلقا لحديث ابن عمر ان هذه من ثياب الكفار فلا يلبسها **وعنه**  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغدق بتشديد الدال والغا المشيع  
 بالعصفر اخرج به اليه في وهو ضعيف **والحديث** ان الشيطان يحب المحمرة  
 فياكم والحمر وكل ثوب ذي شهرة وهو ضعيف وبالغ ابن الجوزي فقال انه  
 باطل وليس كذلك **الثالث** يكره لبس الثوب المشيع بالمحمرة دون ما كان  
 خفيفا **الرابع** يكره لبس الاحمر مطلقا بقصد الزينة والشهرة ويجوز في  
 البيوت والمهنة **الخامس** التفرقة بين ما صبغ غزله ثم نسج وما صبغ  
 بعد النسج يجوز **الاول** لا الثاني **السادس** اختصاص النهي بما صبغ  
 بالعصفر ولا يمتنع ما صبغ بغيره **السابع** اختصاص المنع بما لبس فيه  
 خطوط واما ما فيه لون اخر من بياض وسواد وغيرها فلا يمتنع وعليه  
 التاويل المردود كما تقدم **الثامن** بالنظر الى اصطلاح اهل الزمان فان منهم  
 اي العلماء من نظروا اليه قال ما فيه خلل بالمروءة **وقال** العلامة شيخ الاسلام  
 ابن حجر رحمه الله تعالى **والتحقيق** في هذا المقام ان النهي عن لبس الثوب  
 الاحمر ان كان من اجل انه من لباس الكفار فالقول فيه كالقول في الميتة  
 المحرر ليس الميم وسكون التحية وفتح المثناة وطا كانت النسب تصيغه  
 من الحرير والديباج ليعولن **قلت** وفي افتراش الحرير وتوسده اختلاف  
 يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله **ثم قال** ابن حجر وهو تحقيق القول فيها ان كانت  
 من حرير محرر فالمنع المحرر اي عند من يقول به ويتأكد المنع مع كونها محررا  
 وان كانت غير حرير فالنهي للزجر عن التشبه بالاعاجم وان كان النهي عن



لبس الاحمر لكونه من زي النساء فهو راجع للزجر عن التشبه بهن فعلي  
الوجهين يكون النهي للذات الثوب بل للتشبيه وان كان من اجل الشهرة  
او حرم المروة فيمنع حيث يقع لذلك والافلا مخصص **وهذه الاقوال**  
يظهر ان الراجح منها القول الاول وهو جواز لبس الاحمر وهو قول الامام الاعظم  
ابي حنيفة والامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم كما نص عليه الشيخ  
احمد الدين وهو قول جميع العلماء قال الامام النووي اباح جميع العلماء من  
الصحابة والتابعين ومن بعدهم لبس المعصفر ومنهم من كرهه تنزيها وحمل  
النهي عليه يعني الوارد في الحديث **وكذلك** يكون محمل ما قدمناه عن ابي  
حنيفة من الكراهة على التنزيه لقوله بالحمل فيما نقله الاكل والنووي  
فتوجد كراهته للباس على التشبه بالنساء او بالاعاجم وتنفي الكراهة اذا لم يكن  
اللبس لذلك **ودليل الجواز** من غير كراهة اطلاق نص الكتاب العزيز ولبس  
النبي صلى الله عليه وسلم اياه **وهو دليل** لما قدمناه موافقا له نقله في المذهب  
عن القسستاني عن الزاهد في نقله في المجتبى شرح القدوري وفي الحاوي الزاهدي  
من انه لا باس بالثوب الاحمر في الكراهة في لبسه لبني الباس **وفي** فتخب الفتاوى  
قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الاحمر والاخضر بلا كراهة  
نقله الخايمي **ونقل الشيخ** قاسم حديث بريد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب  
فاقبل الحسن والحسين وعليهما قميصان احمران فجعلتا يتعثران ويقومان فنزل  
النبي صلى الله عليه وسلم فوضعهما بين يديه ثم قال صدق الله ورسوله انما اموم  
واولادكم قننه رايت هذين فلم اصبر ثم اخذ في خطبته قال الحاكم صحيح على  
شرط الشيخين انتهى **وقيه** تقريره عليه السلام على لبس الاحمر وعلى لباسه **وقدنا**  
انه يستحب لبس الثوب المصبوغ احيانا خلافا للمجوس وهو يقتضي استحباب  
لبس الاحمر احيانا وبه يترقى الى مرتبة الاستحباب عن مرتبة الاباحة **وقدنا**  
دليله وهو ما في النمايل من لبس النبي صلى الله عليه وسلم الحلة الحمراء وقد تعددت  
طرقها في البخاري واخرجه مسلم واصحاب السنن ابوداود والترمذي والنسائي  
وابن ماجة **فاتفق** ائمة الحديث على وصف الحلة الحمراء **واتفاق** الائمة الثلاثة

ابي حنيفة

الى حنيفة ومالك والشافعي على جواز لبس الاحمر **وقول** شيخ الاسلام الرملي انه  
لا كراهة في لبس الاحمر **وهو كما قال** الشيخ احمد الدين **وما قال** الامام النووي  
اباح لبس المعصفر جميع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال  
الامام الشافعي وابو حنيفة ومالك كما قدمناه عن المواهب اللدنية **كل ذلك**  
**مبطل** لما زعم انها ذات خطوط لما فيه من نوع تكذيب للصحابي فيما وصف  
به الحلة الحمراء ولذا رده المحقق ابن حجر رحمه الله تعالى وقد بيناه **وقدنا**  
قول الامام العيني في استنباط الاحكام انه يجوز لبس الاحمر والصلاة فيه يعني  
لكل فاعل فلا يختص به الكبير وبه يشير الى قول ابن بطال في استنباط الا  
فيه انه يجوز لبس الثياب الملونة للسيد الكبير والجمرة اشهر الملونات واجمل  
الزينة في الدنيا انتهى ليس ذكره السيد قيدا احترازا بل اتفاقا فذكر الجواز  
له ليعلم جوازه لمن هو دونه بالطريق الاولى لانه هو المقدي به **وقد**  
صلى النبي صلى الله عليه وسلم اماما وهو لا يسه فلا كراهة في صلاة الامام  
به اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم لانه المشرع ولانه مفاد اطلاق نص الكتاب  
العزيز الامر باخذ الزينة امرعا ما في المأمور به بقوله تعالى يا بني ادم خذوا  
زينتكم عند كل مسجد **وهو دليل** لما حكاه الشيخ الاكل والنووي عن الامام  
الاعظم والامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم **ودافع** لما نقل عن شرح  
السير الكبير كما بيناه ودليل نص المذهب الذي حكاه القسستاني وغيره بحمل  
نص الامام الاعظم من غير نظر لامر عارض وعروض الكراهة للمصبغ النجس  
نزول بغسله او للتشبه بالنساء نزول باخلاص النية لاطهار نعمة الله تعالى  
فتنتفي الكراهة بل وينتفي استحباب لبسه اقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم  
**ونكريرنا** حكما لفايدة ظاهرة **وهذا كاف** في الاستناد للمقول بالجواز  
بدون كراهة وهو خلاصة ما مررنا به بقدره العلي العليم وسطرته رجاء  
الثواب الجسم واعتذر لذوى العلم كيف وفوق كل ذي علم علم انتهى تاليفه  
يوم السبت المبارك حادي عشر شوال سنة خمس وستين والى وكتب هذه  
النسخة المباركة ان شاء الله تعالى لولفها وانتهت كتابته فيها بطلع الفجر

حكا



من يوم السبت المبارك سادس عشر ربيع الاول سنة ثمان وستين والقرن :  
 ونتيجة هذه الفائدة تخليص الامة المحمدية عن نسبتها لارتكاب المكروه  
 او المحرم ببيان جواز الاحمر القاني للعظمى وجند الاسلام والسادة العلماء  
 ادام الله نعمهم للانام ولطف بمولفها وبذريته ورحم الله مشايخه الكرام  
 ووالديه واخوانه ومحبيه والمسلمين بجاه النبي المصطفى صلى الله عليه  
 وسلم وعلى سائر الانبياء والمرسلين امين وكان الفراغ من نقل هذه الرسالة  
 يوم الاثنين الموافق ١٨ من شهر رمضان سنة ١٣٦١ لله وللحمد لله رب العالمين

٥٦  
 الرسالة الثالثة والخمسون  
 كتاب الرهن عايقا المطلب في الرهن اذا  
 ذهب تاليف الفقير حسن الشربلالي  
 غفر الله له ولوالديه ولنا  
 والمسلمين اجمعين  
 اعانت

محمد صالح بن محمد  
 عباس يزداد



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي **الحمد لله** الذي تفضل على عباده بمقتضى  
 حكمته ونافذ قضايه ومراده واجزل جميل احسانه وهباته لمن سلم ذاته  
 رهينة بدوام اوقاته لينال منه اعز مطلب ونجته مجاد بايجاد عزير المراد  
 واوفر الفيض والامداد وفكاك الرهن من رقة القبض بسطة عطايه فهو  
 الكريم الجواد والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى سائر الانبياء والاوليا  
 الذين جاهدوا في الله وعلى الال والصحابه الفايدين برضوان الله **وبعد**  
 فيقول العبد المفتقر الى لطف مولاه الوفي حسن الشربل الى الخفي غفر الله له  
 ولو الدية ومناجحه ومحبيه والمسلمين انه قد سئل عن مرتين وضع الرهن  
 بمنزله وقفله ثم عاد فوجد الرهن قد ضاع وهو يريد عن الدين **فأفتي**  
 بعض اهل عصرنا بعدم الضمان لما زاد ووجد صورة فتوى للعلامة ابي  
 السهود المفتي صاحب التفسير رحمه الله بلزوم الضمان فتعارض المفتيان  
**فأردت** تطير ما وصل اليه علمي القاصر وان كنت ممن لا تطمح اليه النواظر  
 ليحيط بذلك علم الناظر في الاحكام والمفتي خدمة لامة خير الانام صلى الله  
 عليه وسلم وعلى اله وصحبه الكرام **وسميته** غايه المطلب في الرهن اذا ذهب  
**ونذكر** اول بيان بايجب على المرتين من الحفظ وما يحفظ به ثم نذكر الفروع  
 المنصوص عليها في خصوص هذه الحادثة فنقول وبالله التوفيق **قال**  
 في الهداية ما نصه قال والمرتين ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده  
 وخادمه الذي في عياله **اي قال** القدوري في مختصره وتماحه وان حفظ  
 بغير من في عياله او اودعه ضمن **وقال الكرمي** في مختصره وهو اي الرهن  
 بمنزله الوديعه في يده فما لا يجوز له في الوديعه من التصرف فانه لا يجوز له  
 في الرهن فيجوز الدفع الى زوجته وخادمه ومن هو في عياله من ولده واجرائه  
 الذين يتصرفون في ماله **كذا قاله الاثني** رحمه الله في غايه البيان **وهذا**  
 تصريح باحد قسمي ما يحفظ به **والثاني** الحرز بكان واليه يشير **نص** مواهب  
 الرحمن في **كتاب الرهن** بقوله ويحفظ بما يحفظ به ماله انتهى وان كان  
 شارحه قد خصه بقوله من زوجة وولدا في اخره **وكذا قال** غيره من

مرتين وضع الرهن بمنزله وقفله  
 ثم عاد فوجد الرهن قد ضاع

الكلام على بيان ما يحفظ به  
 المرتين الرهن

الكلام على بيان المكان الذي  
 يحفظ فيه الرهن  
**قوله** شارحه اي صاحب البرهان  
 او

اصحاب

اصحاب المتون والشروح وكان ينبغي اجراء المتن على عمومته لكنهم اتوا بذكر  
 هذا البيان جواز الدفع الى ذي يد غير يده وليس احتراز عن وضعه بمنزله  
**وقد اوضح** ذلك بما قاله في المحيط من **كتاب الوهن ديعه يلزمه حفظها**  
 بما يحفظه ماله من حرز ويداها اما الحرز فهو داره ومنزله وما نوته سواء  
 كان ملكا له او استأجره او استعاره لانه يحرز ويحفظ الاموال عادة في هذه  
 المواضع فكان حافظا لامضيها اها واما الوديعه فله ان يحفظها بيده ويد  
 من هو في عياله كزوجته وولده الكبير وامته وعنده واجيره اي مشاهرة  
 بنفقة وكسوة **وهو** سكن في عياله **وكذا** شريكه مفاوضة او عنان  
**وكذا** الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع احدهما في كيسه او صندوقه  
 وامر شريكه بحفظها فحل الشريك الكيس فضع علم يضمن قصارت يدهم في الحفظ  
 كيد المودع ولان دفع الوديعه الى من في عياله حصل باذن المالك دلالة لانه لا  
 يتهمه الحفظ بنفسه **دايمانا** **الليل** واطراق النهار فانه يضطر الى الخروج  
 لاقامة معاده ومعاشه ولا قامة **الفرايض** ونحوها وصتي خرج رجلا لا  
 يمكنه اخراج الوديعه مع نفسه فلا يمكن الحفظ دايمانا **المن** في عياله اي وعن  
 في معناه لانه متى خرج بنفسه يتركه في بيته فتصير الوديعه في يد عياله  
 فصار للمالك راضيا بكونها في يد عياله دلالة **ولو قال لا تدفعها الي**  
**فلان** من عيالك وعينه فدفعها ولا بد له منه بان لم يكن له عيال سواه  
 لم يضمن لانه لم يصح نهيه **كما لو قال** لا تحفظ في هذه الدار وليس له دار  
 اخري سواها **وان كان له** عيال غيره ضمن لانه صح نهيه لان الناس  
 يتفاوتون في الحفظ وله بد من ان يدفع اليه فاذا فعل صار ضامنا انتهى  
**ومن في عياله** ان يضعها عند من في عياله **كما في فصول العبادي**  
**وقبها عن** شرح صدر الاسلام ابي اليسر **لو قال** احفظ الوديعه بيدك  
 ولا تضعها من يدك كان كلامه لغوا **ولو قال** ضعه في كيسك فوضعه  
 في الصندوق لا يضمن اهو وفيها ايضا لو شرط ان يحسبها بيده ليل او نهارا  
 ولا يضعها فهذا الشرط باطل **ولو قال** لا تضع في الخانوت فانه يخوف

Copy



فوضعتها فسرقت ليلان لم يكن له موضع احرز من الحانوت لا يضمن والا  
ضمن اذا كان قادرا على الحمل **وقال** في الخلاصة عن شرح الطحاوي عين الرهن  
امانه في يد المرتهن بمنزلة الوديعة **وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة**  
يضمن فكذا المرتهن **اذا فعل** لان الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئا والرهن اذا  
هلك سقط الدين على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة  
لا يغرم فكذا المرتهن اذا فعل انتهى **ومثله** في البرازية من كتاب الرهن  
**ومثله** في التارخانية **ومثله** في فصول العمادى نقل عن العدة **ورهن**  
شرح الطحاوي **تنبيه** لا بد من كون الماذون له بالدفع اليه مأمونا  
**كما قال** في الفصول العمادية عن فتاوى ظهير وابي الليث رجل غاب وخلف  
امراته في منزله وفي المنزل ودائع الناس ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجدها  
فان كانت المرأة امينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير امينة وعلم الزوج  
بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن انتهى **ومثله** في المحيط **ومثله**  
في الفيض للبرهان الكركي **واما الفروع** المنصوص عليها في خصوص هذه  
الحادثة **فقال** في البرازية **غاب** المودع عن بيته وترك مفتاحه عند غيره  
فلما رجع لم يجد الوديعة في مكانه لا يضمن بدفع المفتاح الى غيره انتهى  
**وكذا** في الخلاصة عن فتاوى الفضيلي **وكذا** في الفيض **ومثله** في  
فصول العمادى مودع غاب عن منزله فقال له اجنبي لي في منزلك شيئا واخذ  
منه المفتاح فلما رجع المودع الى بيته لم يجد الوديعة لا ضمان عليه **قيل** لمحمد  
ابن الفضل بدفع المفتاح الى الاجنبي لا يصير جاعلا البيت في يده **قال لا**  
انتهى **وقال** في التارخانية عن المحيط وفي قاضي خان مودع غاب عن  
بيته **فقال** له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفع الي المفتاح حتى ارفعه  
فسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها **قال** الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصير  
جاعلا بيته في يد الاجنبي انتهى **وفي** البرازية وضعها في حجرة خان وربط  
السلسلة بالمحيط ولم يقفله فتلفت ان عذ هذا اضاعة واغفالا في هذا

الموضع

الموضع يضمن وان عذر توثيقا لا يضمن وفيها وضعها في الدار وخرج **والباب**  
مفتوح فسرقت فان لم يكن في الدار احد والمودع في موضع يسمع حسن الداخل لا يضمن  
**وفيها** ايضا خرج الطحان لينظر الى الماء فسرقت البرازية ترك الباب مفتوحا وبعد  
عن الطاحون يضمن **بخلاف مسئلة الخان** وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل  
فخرج من مقفل وترك الباب مفتوحا فجاء سارق واخذ شيئا لا يضمن **وقال** في الفيض  
وان وضعه في موضع لا يدخل عليه احد الا بالاسيذان لا يضمن **وفي** الفيض ايضا  
لو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حايط يمنع روية الماء واغلق الباب لا يضمن  
انتهى **تنبيه** الكلية وان كان قد ردها عليها النقص لكن صار مانص عليه في الوديعة  
نصا في الرهن فخرج مانص عليه من المحمل للنقص **تنبيه** اخر هو انه كما يقبل قول  
المودع في دعواه هلاك الوديعة بميمته كذلك يقبل قول المرتهن غير ان المودع لا ضمان  
عليه والمرتهن يضمنه ضمان الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين كالموتىب هلاكه  
بالبيينة **لما قال** في الحقايق شرح منظومة النسفي في باب الامام فالك رحمه الله  
**وقيمة الرهن على المرتهن اذا ادعى الهلاك ولم يبرهن** ادعى المرتهن  
هلاك الرهن ولا بيينة له يضمن قيمته بالغلة ما بلغت عنده اي عند الامام فالك  
رحمه الله بناء على ان المودع لو ادعى هلاك الوديعة ولم يقل هلكه معه شيء اخر لم  
لا يصدق عنده وعندنا يصدق ويسقط الدين بقدره والباقي لا ضمان عليه  
انتهى وهذا العلم السامح الواقع في عبارة شرح المجمع لابن الملك رحمه الله حيث قال  
**وضمنوه** بدعواه الهلاك يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يقيم البيينة عليه  
ضمنه عندنا مطلقا اي سواء كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان او الباطنة  
كالنقدين والعروض لافي الاموال الباطنة اي قال الامام فالك رحمه الله يضمن  
في الباطنة لانه متم فيه وقول المتهم غير مقبول **وتبعه** صاحب الدرر والفرر حيث  
قال وضمن اي المرتهن بدعوى الهلاك بلا بيينة يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن  
ضمنه ان لم يقيم البيينة عليه مطلقا اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبد  
والعقار ومن الاموال الباطنة كالنقد والحلي والعروض **وقال** فالك رحمه الله  
يضمن في الاموال الباطنة فقط **وهو وجه** السامح ان قول ابن الملك اذا ادعى هلاك الرهن



ولم يبق البيعة عليه ضمانه عندنا يوم عدم قبول دعوى الهلاك بالبيعة وضمانه جميع  
 قيمة الرهن وليس مراد **والمراد** بكونه مضمونا عندنا يعني ضمان الرهن لا مطلق الضمان  
 وكذلك الحكم في عبارة الدرر لكنها اشدها بالاشياء بآداة الشرط في قوله ضمن ان  
 لم يبق البيعة في يوم عدم الضمان مع اقامتها وليس مراد كما قد علمته فليتنبه له **وقول**  
 محشي الدرر العلاقة الوافى رحمه الله الظاهر ان كلمة ان ههنا وصليته ليس بظاهر  
**وعلى** تسليمه يحتاج لنا وويلين كون ان وصليته وكون الضمان ليس الا ضمان الرهن  
 لا مطلق الضمان **وقول** ابن الملك يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبق البيعة غير  
 مسلم ايضا لان **المصنف** اعني صاحب مجمع لم يعن هذا التخصيص اذ قيمته وشرحه  
 لا يفيد انه غايته انه وان اطلق الضمان هنا فالمراد به ضمان الرهن لانه قد مر  
 مفصلا **وقد** يتبادر عن هذا الابهام صاحب البرهان في منتهى مواهب الرحمن حيث **قال**  
 ولا يجعله امانة مطلق ولا خصوصاً فيما لا يغيب كحيوان وعقار فجعلناه مضموناً  
 بالاقول من قيمته ومن الدين لا يتماها **هذا** وقد رايت فيما جمع من فتاوى العلاقة  
 ابن التلي رحمه الله **وقد** مثل عن الراهن اذ طالب المرتهن بالعين المرهونة فادعى المرتهن  
 تلفها هل القول قوله مع يمينه **فاجاب** بان القول قول المرتهن في هلاك الرهن مع يمينه  
 اه **ولم** يذكر ذلك سنداً وسنده قد ذكرناه لكن من الحقايق **تممة** قال المرتهن اخذ  
 الرهن على انه ان ضاع ضاع بغير شيء **فقال** الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل  
 كذا في **غزاة** المفتين وفيها وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن  
 وقال المستعير ليرهن هلك قبل ان ارهنه او بعد ما رهنه وافتنكته كان القول  
 قول الراهن وهو المستعير مع يمينه **وفيها** ولو ان العدل باع الرهن في حياته وتسا  
 على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بما به والدين وقيمة الرهن مائة ايضا وصدقه  
 العدل في ذلك وقال المرتهن بل باعه بمسكين كان القول قول المرتهن مع يمينه والبيعة بينه  
 الراهن **وفيها** لو قال الراهن برهنه بنصف الدين او ثلثه او ربحه **وقال** المرتهن  
 بل بجميع الدين فالقول قول الراهن مع يمينه على دعوى المرتهن **ولو** اقام جميعا البيعة  
 فالبيعة بين المرتهن **ولو** هلك الرهن عند المرتهن ثم اختلفا **فقال** المرتهن كان رهنا  
 ببعض الدين وقد سقط ذلك القدر هلاكه ولي ان ارجع بالبائع **وقال** الراهن كان

اعتراض على شرح المجمع والدرر

اعتراض على الوافي

لو شرط المرتهن عدم ضمانه  
عند الهلاك فالشرط باطل

لو اختلف المالك مع مستعير  
الرهن في وقت هلاكه

اختلف الراهن والمرتهن في  
الشئ الذي باعه العدل به

قال الراهن رهنه بنصف الدين  
وقال المرتهن بل بكلمة قبل الهلاك  
او بعده وفيما لو اختلفا في قيمة  
الرهن بعد هلاكه

رهنا

رهنا بجميع الدين فالقول قول المرتهن مع يمينه **ولو** اقام جميعا البيعة فالبيعة بينه  
 الراهن **ولو** اختلفا في قيمة الرهن بعد الهلاك **فقال** الراهن كان فيه وفاء بالدين  
 وسقط جميع الدين **وقال** المرتهن كانت قيمته مثل نصف الدين **فالقول** قول المرتهن  
**ولو** اختلفا في مقدار الدين فالقول قول الراهن لان الدين عليه **تنبيه** اخر **جميع**  
 ما تقدم سند من افي بعدم الضمان في هذه الحادثة وله سند ايضا فيها سند كره  
**واما** من افي بالضمان فله من النص ما قال في شجرة الدر **سئل** اي حيز الوبري  
 رحمه الله عن عامل لوال اودع مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان خرج من بيته  
 بامتعة نفسه وترك الوديعة في بيته واغلق الباب وتوارى ثم اغتصب على البيعة والوديعة  
 هل يضمن **فقال** يكون هذا تعصيرا منه فيصير ضمانا **فيل** له لو بقي في الدار  
 بعض امتعة نفسه هل يفرق الجواب **فقال** بتضييعه مال نفسه لا يصير معذورا  
 في تضييع مال غيره اه **وكذا قال** في الغنية بعد فزة للوبري فانضه وودع عامل  
 لوال مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الوديعة وتوارى  
 فاغتر على بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته اه **وسيتان**  
**له** بما قال في البرازية دفع خقه الى خفاف ليصاحبه فوضعه في خانوته فسرق ان  
 كان في الخانوت حافظا وفي السوق حارسا لا يضمن اه **فأفاد** الضمان مع العقل  
 بعد الحارس لكن مع ملاحظة العرف لانه عقبه بقوله **والحاصل** ان العبرة للعرف  
 حتى لو ترك الخانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابيه وقام في بخاري ان بالنهار  
 ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم والليل اه لكن  
**قال** في الخلاصة عن فتاوى النسفي وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الاجارات  
 انه لا يشرط الحافظ والحارس اه فيكتفي بالعقل لعدم الضمان **وقال** في الترخانية  
 نقلا عن المحيط **سئل** بحم الدين عن دفع خفا ليصاحبه فترك الخفاف في خانوته فسرق  
 ليلا هل يضمن قال لا لان كان في الخانوت حافظا وفي السوق حارسا وكان الشيخ الامام  
 ظاهر الدين يعني بعدم الضمان وان لم يكن هناك حافظ ولا حارس اه وهذا  
 يوافق ما في الخلاصة من انه الجواب المختار انتهى ثم **قال** في الترخانية وقد قيل  
 يعتبر العرف فان كان العرف فيما بين الناس انهم يتركون الاشياء في الخواشيت

الكلام على سند من افي  
بالضمان

وصليته

Copy



من غير حافظ فيها ومن غير حارس في السوق فلا ضمان وان كان العرف بخلافه يجب بالضمان وعليه الفتوى انتهى وهذا التصحيح يعارض ما في الخلاصة فاختلف الترجيح لكن يتايد هذا بان عليه الفتوى فينظر اليه العرف والذي افتى بالضمان او عدمه في الحادثة المذكورة قد اطلق الجواب كالسؤال انتهى ثم قال في الترخائية وكذلك قيل لو ترك الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك وعرفهم وعادتهم لا ضمان وفي الجاوي جري العرف بترك باب الدكان وبالنوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية محفوظة فيما لو ترك الحايك الثوب الذي تسج بعضه والفزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحايك انتهت عبارة الترخائية والرواية المحفوظة يمتشي عليها ما ذكر في الخلاصة من الجواب المختار انه لا يشترط الحافظ ولا الحارس فتاخص من جميع ما تقدم ثلاثة اقوال القول بعدم الضمان بمجرد القفل وهو الجواب المختار المذكور في الخلاصة موافقا للرواية المحفوظة والقول بالضمان مع القفل من غير تفصيل وهو قول الوبري رحمه الله والقول الثالث الملاحظ للعرف ان كان العرف فيما بين الناس الترك بلا حافظ وحارس فلا ضمان والا فضمن وعليه الفتوى انتهى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وسلم  
والرسلين وعلى الال والصحابه والتابعين وغفر الله لنا ولوالديننا ولما نحننا والمسلمين امين والحمد لله رب العالمين وغفر الله لمولفها ولكاتبها ولقارنها والمسلمين نقلت في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨٥ هـ

٥٩  
الرسالة الرابعة والخمسون بنظر المحاذق التحرير  
في فكاك الرهن والرجوع على المعير باليف  
الفقيه حسن التريبللي الحنفى  
غفر الله له ولوالديه  
ولما نحننا ومحببيه  
امين  
في حوزة محمد صالح  
ابن محمد عباس  
ميرزا



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد**  
 فقد قال العبد الفقير حسن الشربلالي الحنفي غفر الله له وادام عليه جزيل  
 فضله الوفي رأيت جمع هذه المسئلة في حكم رجوع معير الرهن بما قضاه من دين  
 المستعير وتسليم المرهن وقد ساوى الرهن او زاد قيمة عنه **وحاصل الخلاف**  
 والاستشكال يعلم الطلاب حكمها في حال الاشتغال **وسميتها** نظرا لحاذق  
 التجرير في فكك الرهن والرجوع على المستعير **قال** في الدرر والمقرر لو قمتك  
 المعير ليس المرهن ان يمنع عن تسليم الرهن لان اداء الرهن كاداء الرهن  
 فيجبر المرهن على قبول ويرجع على الراهن بما ادي ان ساوي الدين  
 القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فلا يوصف بكونه متبرعا وانما  
 قال ان ساوي لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة  
 متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرهن على  
 تسليم الرهن ذكره تاج الشريعة انتهى **قلت** اما كونه متبرعا في الزايد  
 فليس متفقا عليه لما قال الزيلعي ثم يرجع المعير على الراهن بما ادي لما ذكرنا  
 انه غير متبرع بل هو مضطرب فيه **وذكر في** النهاية انه اذا افتك باكثر  
 من قيمته بان كان الدين المرهون به اكثر لا يرجع بالزايد على قيمته  
**وهذا** مشكل لان تخليص الرهن لا يحصل بايفاء بعض الدين فكان مضطرا  
 وباعتبار الاضطرار ثبت حق الرجوع فكيف يمنع الرجوع معا بقاء  
 الاضطرار وهذا لان غرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الابداء  
 الدين كله اذ المرهن ان يجسه حتى يستوفي الكل على ما عرف في موضعه  
 اه ما قاله الزيلعي **وقال** سعدى جلبي وقد سخر لي هذا الاستشكال  
 الذي قاله الزيلعي قبل روي كلامه في هذا المحل وجوابه مذكور في الكفاية  
 والدراية اه **قلت** وذلك انه ذكر في معراج الدراية ما في النهاية على جهة  
 تسليمه ثم قال فان قيل هو لا يتوصل الى تخليصه ملكه الا بايفاء جميع  
 الدين فلم يكن متبرعا ولنا الضمان على المستعير باعتباره ايفاء الدين من  
 ملكه فكان الضمان بقدر ما يحقق به الايفاء كذا في الايضاح اه ثم

قال

**قال** سعدى جلبي بعد نقله وان للكلام بما لا انتهى ولم يلم ختمه الجواب  
 عن الاستشكال مع كونه مذكورا في غاية البيان ايضا حيث **قال** فيها بيان  
 اذا اعاره عبدا قيمته مائة واذن له ان يرهنه بما تبين فافتكه المعير بما تبين  
 رجع بما تبين لان العبد لو هلك في يد المرهن صار مستوفيا لهذا القدر ولم  
 يكن يرجع باكثر منه فكذا اذا قضى بنفسه لم يرجع باكثر منه ويكون  
 منطوعا في الزيادة التي قضاه **ولا يقال** انه لا يتوصل الى خلاص عبده  
 الا بقضا الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرهن بالهلاك  
 كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعير اذا وفي بالمباشرة الا بما يرجع به  
 اذا وفي من طريق الحكم كذا ذكره القدروري في شرحه اه **وقال** الشافعي  
 ولا يمنع المرهن اذا قضى المعير دينه وفك رهنه لان المعير محتاج الي  
 ذلك لتخليص ملكه ورجع المعير على المرهن بما ادي لانه قضى دين  
 الراهن مضطرا فلا يكون متبرعا **قيد** بالمعير لان الاجنبى اذا قضى  
 الدين المرهن ان يمنع لانه متبرع لانه لا يسعى في تخليص ملكه **واعلم**  
 ان صاحب الهداية والحاكم الشهيد في كافيته قيد **المسئلة** بما اذا كانت قيمة  
 المسفار مثل الدين ولم يعيدها المص وصاحب الوقاية تبعا لمختصر الكرخي ووجه  
**التوفيق** ان القيد في الهداية والكافي وقع اتفاقا للاخترازا اه **قلت** وكيف  
 يدعى ان القيد وقع اتفاقا مع نصير صاحب القدروري به في شرحه فليتامل  
 ويحرج على ذلك لاختلاف الرواية وغيره ويعين النظر لما حاك في صدر  
 سعدى جلبي بقوله وان للكلام بما لا **وقد** اعترض قاضي زاده على الزيلعي  
 حيث ذكر الزيلعي الاشكال بما يقتضيه انه من جهته وهو مذكور في النهاية مع جوابه  
**فان** كان الجواب مرضيا عند الزيلعي ايضا فلا معنى لاستشكاله كلام صاحب  
 النهاية بعد ان راي السؤال والجواب مسطورين في النهاية **وان** لم يكن  
 الجواب المذكور مرضيا عنده كان عليه ان يبين محل فساد ولا ينبغي ان يعيد  
 السؤال المذكور فيها اشكالا من عند نفسه اه **وقال** استاذي الشيخ العلامة  
 علي المقدسي رحمه الله انه لما قوى الاشكال وضعف الجواب ذكره على ذلك



الخواطر من الزيلعي ان الرجوع متجه بجميع ما افكك به الرهن لاضطراره  
 اه قلت وفي البزازية اطلق ايضا فقال ولو عسر الرهن ولم يقدر علي  
 فكه ففكه المعير يرجع على الرهن اه **ويظهر** لي ان الاعسار غير قيد معتبر  
 فالمدار على اضطرار المالك **واما** قوله في الدرر عن تاج الشريعة وان  
 كان اقل من القيمة فلا يجبر المرئى على تسليم الرهن اه **فلم** اره في غيره  
 وظاهر كلام المشايخ الجبر مطلقا لما ذكر من اضطرار المالك ولم اطلع علي  
 كلام تاج الشريعة الا فيما نقله عنه في الدرر وفاد كلام غيره بخلافه  
**وقال** بعض افاضل عصري ان المرئى مودع في الزايد من القيمة علي  
 الدين والمودع لا يدفع لغير مودعه **وقد** يجاب عنه ان ذاك في الايداع  
 القصري وهذا ايداع ضمني وهو غير محيز والضمنيات تخالف القصد  
 وذكر مثل هذا في اخر الفصل العشرين من فصول العبادي **تنبيه**  
 اذا مات المستعير الرهن ففلسا **فالمرئى** يجبر على الرهن بجميع الدين  
**ويجبر** المالك على ايفائه بطلبه الرهن **وله** الرجوع بذلك في مال يظهر  
 للميت ان وجد **ولا** يكون المرئى كواحد من الغرماء فيما تركه الرهن  
 وهي حادثة حال في سنة ١٠٤٨ او لم ارجو ان يكون في خزنة الاكل رحم الله  
 مولفها ولم ارجع هذا ولعل الله سبحانه يفتح بالمراد مع الزيادة عن المفاد  
 وصلى الله على خير العباد في سبع جمادى الاولى سنة خمس و الف غفر الله  
 لمولفها ولوالديه ومشايقه والمسلمين وكان الفراغ من نقلها يوم الثلاثاء  
 الموافق ٢٦ شهر رمضان عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف

مات مستعير الرهن مفلسا

# الرسالة الخامسة والخمسون التحاق ذوي

الاتقان بحكم الرهان تاليف العبد الفقير

حسن الشرنبلالي المحنفي

غفر الله له ولوالديه

والمسلمين

في حوزة محمد صالح بن  
 محمد عباس بركة

ويليهما الرسالة السادسة والخمسون تاليف حسن الشرنبلالي رحمه الله

ويليهما الرسالة السابعة والخمسون رقم البيان في دية المفصل  
 والبنان تاليف الشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** فلهم الصواب وميسر الأمور الصعاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى اله واصحابه السادة الأجاب **وبعد** فيقول العبد الملتجئ إلى الملك المتعالي حسن الخلق الشريف الذي قد ورد سؤال عن بعض من ورثة اشرعقار كان رهنا تحت يد مورثهم ووقفه فما حكم ذلك **واجاب** حنفي بقوله ان شراءه باطل ووقفه باطل **ثم رفع** الحث فحاشا لفته بما هو الصواب ثم طلب مني بيان ذلك فسطرته لافادته وبيان وجه استفادته فان الدين النصيحة لله ولرسوله ورد الخط للصواب طريقه العلم الاجتباب بواضح الدليل وصحيح البرهان **وسميته** اتحاف ذوي الاتقان بحكم الرهان **والمختص** الجواب الذي اجبت به ان شراء الوارث ووقفه صحيح نافذ بقدر حصته من الميراث لمصادفته صحيح ملكه ويبقى موقوفا بقدر حصته باقى الورثة وليس للباقين ابطال البيع لان الوارث لا يملك ابطال بيع الرهن الاجنبي في اصح الروايتين لقول الزيلعي وفي اصح الروايتين لا يفسخ بيع الرهن وفي المختصر يعني الكثر اشارة اليه حيث قال بوقف بيع الرهن على اجازة مرثسته او قضا دينه جعل الاجازة اليه دون الفسخ وجعله متوقفا على قضاء الدين وهذا دليل على ان فسخته لا ينفذ ووجهه ان الافتناع لحقه كمالا يتضرر بالتوقف لا يضره لان حقه في الحبس لا يبطل بمجرد الانقضاء من غير نفوذ فبقي متوقفا كذا نص الزيلعي في كتاب الرهن **واما** نفوذ وقف المشتري بقدر حصته فظاهر لمصادفته ملكه **لقول** الزيلعي في باب الاستحقاق عند قول الكترو صحت عتق من غاصب باجازه بيعه عند ابن حنيفة وابن يوسف لان الملك ثبت مرثبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري من الراهن فانه يتوقف وينفذ باجازه المرثمين البيع لان العتق من حقوق الملك والثمن اذا توقف بجميع حقوقه واذا نفذ نفذ بحقوقه انتهى **قلت** فهذا نص على نفاذ الوقف بقدر حصته الوارث **ومثله** في غاية البيان وفتح القدير واذا علمت هذا فمن قال من اهل زماننا محييا للحادثة ان بيع المرهون اوارث المرثمين بيع باطل ووقفه باطل فقد اخطا من وجوه **وهوان** الباطل غير الفاسد كما هو معلوم في المذهب

الكلام على حكم ما اذا اشترى بعض الورثة ما كان رهونا عند مورثه من راعته ثم وقفه

الوارث لا يملك ابطال بيع الرهن الاجنبي في اصح الروايتين

وهي

وهي غير الموقوف والموقوف بالمرة انما هو لغير وارث واما الوارث للبعث فلا يكون شراؤه موقوفا مطلقا ولا باطلا **فان قلت** قد راينا اطلاق الباطل في البيع المرهون **قلت** هو مؤول في الفاظ العلماء المجتهدين **ولا يجوز** في جواب مثل هذه الحادثة لمن يدعي الفتوى والتاويل هو كما قال في وجيز الحصري **قال** محمد رحمه الله تعالى باع الراهن فالباع باطل اي موقوف ولهذا قال محمد لان يحيزه المرثمين وروي عن ابى يوسف انه نافذ حتى لو اعنته المشتري ينفذ لانه تصرف في خالص ملكه وحقه اي المرثمين في الحبس لا يبطل بالانتقال كالارث والاقرار ولهذا لو اعنته الوارث او المقر له ينفذ انتهت عبارته رحمه الله **وقال** ايضا في غاية البيان : واما المشتري من الغاصب اذا عتق ثم ملكه الغاصب بالرضان فاجاز الغاصب المعتق قال علا الدين العالم في طريقه الخلاف فيه اختلاف المشايخ والاصح انه ينفذ واليه اشار في وقف هلال الراي ابن يحيى البصري وهو من اصحاب ابى يوسف فانه نفذ وقف المشتري من الغاصب اذا ملكه الغاصب بالرضان والوقف غير الارض كالاعتاق تحرير العبد انتهى نص غاية البيان **وهذا** نص على ان وقف مشتري الرهن صحيح موقوف على اجازة البيع او قضا الدين وليس للمرثمين فسخ الوقف كالباع في الاصح لانه من حقوقه كاعتاقه وهذا في البيع لمن ليس وارثا للمرثمين اما اذا كان وارثا للمرثمين كسئلتنا فذ عليه ووقفه واعتاقه وتدبيره واستيلاده بقدر حصته وبغير الشريك بين الاعتاق والتضمين مع اليسار او الاعتاق والسعاية مع الاعسار وياخذ العقر منه بقدر حصته في الاستيلاد وعلى المستولد ضمان حصته شريكه مع كونه معسر لانه ضمان تملك فلا يختلف بالاعسار واليسار ولا سعاية على ام الولد **تنبيه** افرق الحكم بين عتق الراهن وعتق المشتري منه وقالوا في باب الاستحقاق يتوقفه كشرائه وكذا تدبيره واستيلاده فينفذ بنفاذ شرايه **تنبيه اخر** في وقف الراهن المرهون قال في البحران افتكاه او مات عن وفاء عاد الى الجهة يعني الموقوف عليها وان مات عن غير وفاء عاد وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه اجبرا ففاضى على دفعه ما عليه ان كان موسرا

عن الراهن  
المشتري

اطلاق البطل في بيع المرهون مؤول

الكلام على عتق المشتري من الغاصب ووقف المشتري منه ثم ملكه الغاصب

وقف مشتري الرهن صحيح موقوف على اجازة البيع او قضا الدين

عتق الراهن المرهون صحيح نافذ وعتق المشتري من الراهن موقوف

الكلام على وقف الراهن للمرهون



وان كان معسرا ابطال الوقف وباعه فيما عليه انتهى وكذا في الذخيرة والمحيط  
**قلت** وهذا سند ونص لحدثي بحت للطرسوسي في انفع الوسائل وهو الذي  
قال علقمة والى الان لم يترجم عندي شي لا القول بالبطالان ولا بعده وقد رد  
في بحثه بين الابطال وعدمه باعسار الرهن وقد علمت الابطال بنص الاسعاف  
والذخيرة والمحيط **واقول** لقايل ان يقول ان البيع عند الاعسار ليس الاعلى الرواية  
المجوزة للمرتهن فسخ بيع الرهن واما على اصح الروايتين من منه من الفسخ  
فيقال ليس له ايضا فسخ الوقف والجامع بين الوقف والبيع خروج العبد عن  
ملك الراهن وهذا هو الشق الثاني من تردد الطرسوسي في بحثه حيث قال  
اذا اعسر الرهن فلقايل ان يقول برفع الامر للقاضي فيفسخ بشعوب الاعسار  
ولقايل ان يعكس هذا ويقول ينبغي ان لا يبطل المرتهن الوقف لان المرتهن لاهق  
له في الرقبة والوقف صادق الرقبة فتوقف نفاذه في الحال رعاية حق المرتهن  
ولهذا لا يمكن فسخ بيع الرهن على الصحيح وحقه لا يبطل بالوقف فيبقى موقوفا  
لاحتمال عود اليسار والواقف لا يملك ابطاله للزوم في حقه ولا جائز ان يملكه  
المرتهن على الصحيح ولا جائز ان يملكه القاضي لان مذهب الامام عدم الحجر على الحر  
المكلف ولا يبيع عليه عروضه وعندهما يبيع القاضي العروض وفي العقار  
روايتان ولا يقال به هنا لانه غير متحدر بل حريص على قضا الدين وانما انفعه  
عروض الافلاس انتهى **قلت** ويؤيد هذا الشق الثاني من البحث مسألة تحرير  
الراهن وتحريره فانه لا يبطل تحريره ولا تدبيره وسعي العبد وقد علمت ان الوقف  
تحرير الارض كالاتفاق تحرير العبد فكما تؤخذ السعاية في ازمته غير مقدرة  
بوقت كذلك يبقى الوقف على حكم التوقف حتى يؤخذ من غلته وفاء الدين  
للمرتهن رعاية لحق الفقرا ببقا الوقف وعوده لهم بعد ذلك ورعاية لحق  
المرتهن بالقدر الممكن والعقار متحصن لا يطرا عليه الهلاك سريعا بخلاف العبد  
فاخذ غلة الوقف لوفاء الدين فيه نظر يزيد نظرا على سعاية العبد لطرق موته  
او مرضه او اباقة او ثبوت حرية سابقة على تدبيره ولكن قال في المحيط وضع  
الكتابة والمرتهن فسخها لان الكتابة مما يحتمل الفسخ دفعها للضرر عنه

ببطالان

ببطالان الرهن بعقدها باداء البدل **واقول** فيه بحث لانه يمكن ان يكون تخريجا  
على رواية جواز فسخ بيعه والا صح عدمه وعلمت صحة اعتناق الراهن ابتداء **وقد**  
قال الخصاص الوقف لا يمكن والوقف بمنزلة المدبر وقال الزيلعي في كتاب الوقف  
البيع لا ينعقد على الوقف لانه صار محررا عن الملك والتملك **وذكر** هلال والمحقق الكمال  
ابن الهمام ان الوقف حكمه حكم المدبر وقد علمت ان تدبير الرهن لازم فكذا يكون وقفه  
لازما فلماذا يمكن ان يكونه القول ببيع وقف الراهن جريا على رواية فسخ بيعه لا على  
الصحيح من عدم فسخ بيعه فكذا وقفه لمصادفة ملكا صحيحا فليست مل وبخبر  
**تحريم** بيان قيمة المقتضى **قال** في المحيط في بيان القيمة عن الجامع الراهن اذا اعتق  
الرهون وهو معسر ينظر الى ثلاثة اشياء الى القيمة يوم العتق والى ما كان مضمونا  
بالدين والى ما كان محبوسا به فيسعى العبد في الاقل من هذه الثلاثة **اما** الغنى فلانه  
اعتبس بالعتق عند العبد من حق المرتهن هذا القدر فلا يلزمه السعاية الا في هذا  
القدر كالعبد المشترك اذا اعتق احدهما وهو معسر **واما** المضمون بالدين اذا كان  
اقل فلان العبد مضمون بقدر الدين بالعقد وما يحدث من الزيادة المتصلة بعد  
القبض لم تصر مضمونة وان كانت تحبس للدين **وان** كان المحبوس اقل من  
المضمون ومن قيمته يسعى بقدره بان رهن عبدا بالغ فادي الراهن تسعيا  
من الدين ثم اعتقه وهو معسر يسعى العبد في مائة لانه مضمون بمائة من حيث  
الاعتبار حال الاعتاق **ويجوز** تزويج المرهونة ولا يقربها الزوج الا اذا زوجها  
قبل الرهن وعام تغريم ذلك في المحيط والله سبحانه الموفق بكفره وذكر هذا  
القدر يعلم من يريد الخلاص من الله سبحانه وتعالى صعوبة العلم واستخراج  
احكامه الغامضة والمشكلة ولا يقدم بمجرد رايه من غير رؤية ورسخ قدم  
في حكم نال الله سبحانه العفو والتوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم في شهر القعدة سنة ١٠٥٧ كان تاليقها وكان الفراغ من نقلها يوم الاثنين  
٢٧ في شهر رمضان عام ١٠٥٧ سمر عشرين من الثلاثمائة والالف والحمد لله العالمين

بيان قيمة العبد اعتقه  
راهنه

لعله  
ورسخ



**الرباثة السادسة والخمسون الاقناع في الرهن**  
 والمرهن اذا اختلفا في الرد ولم يذكر الضياع  
 تأليف حسن الشربللي الخ  
 غفر الله له ولوالديه  
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** المنعم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد المحدث  
 بحكم الكتاب وعلى الله واصحابه والتابعين ليوم المآب **وبعد** فيقول حسن الشربللي  
 ادام الله عليه فضله المسمى قد الزمني من وجوب طاعته حفظه الله تعالى وحققت له  
 بغيته انا جيب بنقل صريح فيمن يقبل قوله من الرهن والمرهن اذا اختلفا في رد الرهن  
 ولم اجد لذلك نصا صريحا يطعن الحافظ بالوقوف عليه سوى الذي لولا الهداية وفتح  
 القدير والعناية لم تصل اليه **قال** في معراج الدراية القول للرهن مع اليقين انتهى  
**وهو** وان كان فيه نوع الكفاية لكن الطريق الوقوف بالوقاية الى الكشف والبيان  
 الى التحقيق فلهذا **سميتها** الاقناع في الرهن والمرهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر  
 الضياع لان المسؤل عنه اذا اختلفا في الرد وعدمه ولم يتعرض لهلاك الرهن **والذي**  
 في عامة الكتب مفروض فيما اذا ادعى هلاك الرهن واختلف في زمنه القول للرهن  
**فلذا** قلت قد يجاب بان القول للرهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية لكن كلام الدراية  
 ابتداء فيما اذا هلك الرهن واختلفا ونصها **فروع** اختلفا في قيمة الرهن بعد الهلاك  
 فالقول للمرهن وبه قالت الايعة الثلاثة في صورة ضمان الرهن بان تعدي المرهن في الرهن  
 انتهى **واقول** وكذا اذا لم يتعد فقال الرهن كان فيه وفاء بالدين وسقط جميع الدين  
 وقال المرهن كانت قيمته مثل نصف الدين فالقول قول المرهن كما في الخزانة انتهى ثم قال  
**في الذم اية** ولو اختلفا في قدر الدين بان يقول الرهن اني ويقول المرهن القين فالقول  
 للرهن وبه قال الكافي واعمدوا بنور النخعي والثوري قال مالك القول للمرهن ما لم  
 يجاز عن الرهن وقيمته وبه قال الحسن وقتادة ولو اختلفا في قدر الرهن بان يقول  
 المرهن الرهن هذين العبدان وقال الراهن احدهما معينا فالقول للرهن ولا يعلم فيه  
 خلاف ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للرهن بلا خلاف لانه منكر والقول لرفع اليقين انتهى  
 عبارة الدراية **فهذا** نص على ان القول للرهن في عدم الرد **لكن** قد يقال ان كلام الدراية

الكلام على من يقبل قوله من الرهن  
 والمرهن اذا اختلفا في الرد ولم  
 يذكر الضياع

حكم ما لو اتفقا على هلاك الرهن  
 واختلفا في زمنه

اتفقا على الهلاك واختلفا  
 في قيمة الرهن

محول

محول على ما اذا اختلف الراهن والمرهن في الرد وادعى هلاك الرهن لكن اختلفا في  
 زمن هلاكه الراهن يدعيه عند المرهن وينكر رده والمرهن يدعي رده وهلاكه بعد  
 الرد عند الراهن القول للرهن وذلك لساق الكلام في الاختلاف في القيمة بعد  
 الهلاك الى اخره وبذلك صرح في غير ما كتب **وعلي** اطلاق قبول الراهن في دعوى  
 الهلاك يقال هل يدعي ايفاء الدين او يقر ببقائه او يقر بالمرتن باخذ دية  
 او يدعي بقاءه ورد الرهن فما الحكم المرتب عليه هل يقال بضمان المرهن الرهن كله  
 يودي الزايد على قدر الدين ويسقط ما قابله منه ان قيل به يطلب الدليل  
 عليه مع ادعاء الامين رد الامانة التي هي عين الرهن لما كفاها صرح المصنف في  
 مختصره بان الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن **وقال** في شرح الطحاوي  
 عين الرهن امانة في يد المرتهن بمنزلة الوديعة وفي البرازية مثله والتخاينة  
 وفصول العمادي وفي الاشباه والنظائر كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها  
 قيل قوله سواء كان في حياة مستحقها او بعد موته وما استثناه من الوكيل  
 بقبض الدين يرد عليه فمن يدعي استثناء المرتهن في هذه الكمية او يدعي  
 تخصيص كلام الايعة بان عين الرهن امانة عليه البيان ولا يفيد التمسك بما  
 في الدراية لما انه يحتمل كلاما خلافا فعلى ذلك يقبل قول المرتهن في ان رده مجرد  
 عن دعوى الهلاك ويواخذ المرتهن بالدين باقراره ببقائه **فهل** يكون الحكم عدم لزوم  
 الراهن باداء الدين مع اقراره بعدم ايفائه لانكاره رد الرهن مع عدم دعوى  
 الهلاك والمرتهن امين يطلب اثبات هذا الحكم والاجري على عموم قبول قول  
 الامين في رد الامانة **وذلك** لما انه يجوز شرط الخيار للرهن لانه لا يملك الفسخ فيفيد  
 الشرط ولا يجوز للمرتهن لانه يملك الفسخ بغير شرط فلا يفيد انتهى فله الرد ويكون  
 فسخا والعين امانة والامين مقبول القول باليمين **وقال** في الاختيار للرهن  
 يملك على ملك الراهن حتى يكفنه لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن حتى  
 لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه امانة فلا ينوب عن قبض  
 الضمان وان كان ملكه عليه كفنه انتهى والامين يقبل بقوله في الرد كدعوى الهلاك  
 عنده واذا انتفع المرتهن باذن المالك فهلاك حالة الاستعمال هلك امانة لانه

الرهن بمنزلة الوديعة  
 في يد المرتهن

الرهن يملك على ملك الراهن  
 ولا ينوب قبض الرهن عن قبض  
 الشراء

Copyrsity



عارية وان هلك قبل الاستعمال او بعده هلك مضمونا **وفي المحيط** اذ نه في لبسه  
ثم جاء به مخرقا فقال تخرق من لبسي يوم اذ نه نتي بلبسه فيه وقال  
الراهن لم يتخرق من لبسك ولم تلبسه فالقول للراهن وان اقرب لبسه ذلك  
اليوم وقال تخرق قبله او بعده فالقول للمرتهن انه تخرق من لبسه . . .  
والبينة للراهن انتهى **فهذا** منكر ولم يقبل قوله لاقراه باللبس ولم  
يقبل انكاره التخرق حالة اللبس وهذا فيه معارضة لتعليل قول  
الدراية يقبل قول المرتهن في عدم الرد لانه منكر **واقول** الفرق بين الماذون  
له باللبس وبين ما اذا هلك غيره وادعي المرتهن هلاكه عند الراهن بعد  
الردالية والراهن يقول هلك عندك انه لم ياذن باستعماله اصلا وهلاكه  
يضمن ضمان استيفاء الدين حكما بالقيمة واما اذا اذن باستعماله واقتر  
بالاستعمال فقد اخرجه عن ضمانه حال الاستعمال فاذا اقرب سقط الضمان  
ولم يؤخذ بقوله هلك قبل الاستعمال ولا بعده هذا ما ظهر لي من الفرق **وهما**  
يظهران كلام الدراية محمول على دعوى هلاك الرهن مع انكار الراهن  
الرد **قول** البرازية زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقط الدين وزعم  
المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن  
لانه يدعي عليه الرد العارض وهو منكر انتهى وضمير لانه يدعي يرجع للمرتهن  
اي يدعي الرد وبقاء الدين والراهن منكر لبقاء الدين باستيفائه الحكم  
بالهلاك عند المرتهن لموجب عدم الرد ثم **قال** في البرازية فان برهننا . . .  
فالقول للراهن ايضا وسقط الدين لاثباته الزيادة انتهى **وهكذا** في  
الذخيرة **وهذا** في دعوى هلاك الرهن فان تجرد الاختلاف في الرد عن  
دعوى الهلاك فالمرتهن امين ادعي رد الامانة والراهن المقر بعدم ايفاء  
الدين مواخذ به **فليجبر الحكم** في هذا **وتعليل** البدائع اولى من تعليل البرازية  
والذخيرة قال اي في البدائع لو قال الراهن للمرتهن هلك الرهن في يدك  
وقال المرتهن قبضته فتي بعد الرهن فهلك في يدك فالقول للراهن  
لانها اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكرها

وكان

102  
وكان القول قوله يعني ينكر البراءة من الدين بالرد وعدم قبض الدين وقد  
هلك الرهن فحصلت البراءة من الدين للاستيفاء الحكيم ثم قال في البدائع  
ولو اقام البينة فالبينة بينته ايضا لانها تثبت استيفاء الدين وبينة  
المرتهن تنفي ذلك فالمثبتة اولى انتهى **وهو** يفيد قبول بينة المرتهن  
اذا انفردت **فهذا** اظهر في التعليل من تعليل البرازية والذخيرة **وكذا**  
تعليل الولو المجي ونصه لو قال هلك في يدك والمرتهن يقول رده  
عليك فالقول للراهن بيمينه لان المرتهن يدعي البراءة بالرد بعد  
ضمانه والراهن ينكر والبينة ايضا بينته الراهن لانه برهن على ايفاء  
الدين حقيقة والمرتهن ينفيه انتهى **كذا** نقله العلامة الشيخ علي  
المقدس في شرحه **وكذا** في مبسوط السرخسي قال لو اختلف الراهن  
والمرتهن قبضت منك المال واعطيتك الثوب واقام البينة فالبينة  
بينته الراهن بل قبضت منك المال وهلك الثوب عندك واقام البينة  
فالبينة بينته الراهن لانه يثبت بيمينته ايفاء الدين بحالية الرهن  
يعني وقد اقر المرتهن باخذه الدين من الراهن فلزمه رده لانه  
استوفاه حكما بالهلاك والمرتهن ينفي ذلك بقوله اعطيتك الثوب وترجع  
البينات بالاثبات اصل انتهى **فهذا** قد يقال ان كلام معراج الدراية  
محمول على ما اذا ادعي الهلاك واختلف في وقته **واما** اذا تجرد الاختلاف  
في الرد عن دعوى الهلاك فالمرتهن امين والامين مقبول القول باليمين  
مع اقرار الراهن بعدم اعطائه الدين الامر اظهر **وشمل** ذلك قول ايمتنا  
كل امين ادعي اتصال الامانة لمستحقها قبل قوله في حياته وبعد مماته  
**وتعليل** الدراية قبول قول الراهن بانه منكر **حملناه** على انكاره لزوم  
الدين عليه بالاستيفاء الحكيم لهلاك الرهن **بوضي** ما في مبسوط  
السرخسي في مسألة معير الثوب ليرهن اذا قال اي المستعير هلك  
بعد ما افتككته او قبل ان ارهنه وقال رب الثوب هلك قبل ان تفكه  
فالقول للراهن والبينة بينته رب الثوب **اما** اذا قال هلك قبل ان ارهنه

استعار ثوبا ليرهنه فهلك



فلأنكاره السبب الموجب للضمان وحاجة رب الثوب الى اثبات ذلك بالبينة  
**واما** اذا قال هلك قبل بعد ما افتككته فلأن رب الثوب يدعي عليه ايقاع  
الدين بما لبثته وهو منكر لذلك فالقول قول المنكر مع يمينه وعلى المدعي  
البينة انتهى كلام المبسوط **وهو** يعارض ما في الدراية الا ان يحمل كلامها  
على دعوى الهلاك **ويعارض** كلام الدراية بما لو ادعى المرتهن هلاك  
الرهن عنده وانكره الراهن **بان** القول قول المرتهن بيمينته مع ان الراهن  
منكر ولم يقبل قوله وذلك لان المرتهن امين كالمودع والمستعير والمستأجر  
والشريك والمضارب والوصي والمتولي غير ان الرهن يملك مضمونا  
بالدين ان ساواه والزايده امانة كما هو مقرر **وفي الذخيرة** اذا كان الرهن  
عبدا فاقام الراهن بينة انه ابق عند المرتهن واقام المرتهن بينة انه  
رده على الراهن فابق عنده قال ابن سماعه قال محمد اخذ بينة المرتهن  
لانه قد يابق عنده ثم يجده فيرده فيكون دينه على حاله وهو برئ  
منه انتهى **اقول** كذلك يجري هذا فيما اذا ادعى الراهن سرقة الرهن  
عند المرتهن يمكن ان يعود اليه بعد السرقة فيرده على المرتهن فتقبل بينة  
المرتهن **فيما** ذكرناه يتامل في كلام الدراية **وعجبر** الحكم المرتب على قبول  
قول الراهن ولم يتعرض لذكر الهلاك **فان** الاختلاف لا يتأق مع بقاء  
عين الرهن ولا يعلم الحال اذا لم يتعرض لهلاكه وكان اختلاف بين الامين  
ومن اتهمه في رد الامانة **وقبول** قول المنكر في امر يفيد لم يثبت اصله  
من جهته كدعوى دين عليه واجارة وبيع **واما** المرتهن فهو امين  
**الا برى** قبول قوله في دعواه هلاك الرهن وعدم ضمانه ما زاد من  
يمينه على الدين فهو امين ادعى رد الامانة لما كرها وانكره الراهن من  
غير تعرض لدعوى الهلاك خصوصا اذا اقر الراهن ببقاء الدين فلا  
يقبل انكاره الرد **وذلك** لان قول الدراية لو اختلفا في رد الرهن  
فالقول للراهن بخلاف لانه منكر **قد يقال** مفعوله محذور في تقديره  
منكر لزوم الدين بالاستيفاء الحكمي لهلاك الرهن عند المرتهن اذا ادعى

الهلاك

الهلاك كما بيناه ولا يقال مفعوله الرد اي هو ينكر الرد لان المرتهن امين  
ولم يتعرض لذكر هلاك الرهن والقول للامين في رد الامانة ولا يقبل  
انكار رب الامانة ردها **قال الشيخ الله** حكم والمفتي وينظر النص الذي  
لغبار عليه فينبعده ويجرر الحكم الذي يترتب على قبول قول الراهن على  
اطلاق الدراية وينظر النص الذي يغنده **يسقط** قدر الدين ولا  
ضمان في الزايده **او** الاضمان اصلان نظر للامانة واقرار الراهن بعدم  
قضاء الدين **و** يضمن كل القيمة **وهذا غاية** جهد العاجز المقل والله  
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم حرره مولفه حسن الشرنبلالي في  
منتصف ذي القعدة سنة سبع وستين والفق لطف الله به وبالمسلمين  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم نقلت سنة رمضان سنة

في رد المختار بعد تخصيصه هذه الرأية فانصه **اقول** لكن الفرق ظاهر بين  
الرهن وغيره من الامانات لانه مضمون بالدين فكيف يصدق في الرد **واما** ما  
عارض به كلام المعراج فلا يخفى عدم وروده لان الضمير في عنده ان كان المرتهن فلا  
معنى لكون القول له لان الدين يسقط بهلاك الرهن عند المرتهن فلا معارضة  
لانه لم ينفذ الضمان عن نفسه وفي دعواه الرد ينفذ الضمان عن نفسه وان كانت  
الضمير للراهن فانما يكون القول للمرتهن بيمينته اذا ادعى الهلاك قبل القبض لا بعد  
كما مر من البرازية **والفرق** بينه وبين دعوى مجرد الرد بعد القبض اظهر من ان  
يخفى **ورأيت** في فتاوى قارى الهداية مانصه **سئل** عن المرتهن اذا ادعى رد العين  
المرهونة وكذب الراهن هل القول قوله **اجاب** لا يكون القول قوله في رده مع يمينه  
لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينته في عدم رده اليه  
او ومثله في فتاوى ابن التلبي وفتاوى ابن نجيم وهو عين ما في المعراج فلزم اتباع  
المنقول كيق وهو لمعقول ومقتضى عدم قبول قوله ضمانه الجيم لكن ينبغي ان يقال ان  
ذلك كله فيما اذا كان الرهن غير زايده على الدين فان كان زايده لا يضمن الزايده فتحفظها  
امانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى مجرد الرد او مع الهلاك هذا ما ظهر لي  
والله تعالى اعلم وهذا التحريم من خواص كتابنا هذا والله تعالى الحمد



الرسالة السابعة والخمسون رقم البيان

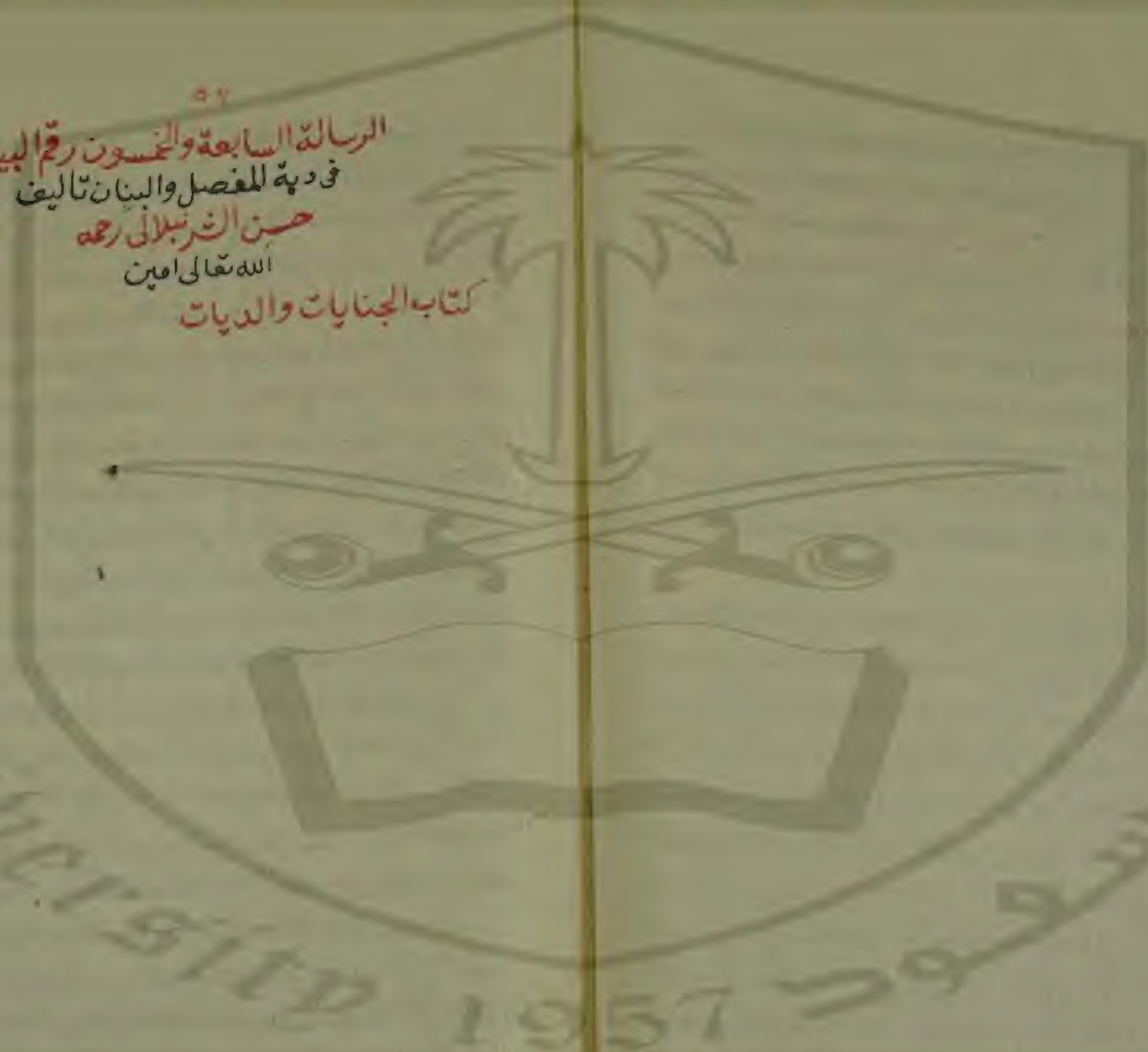
في دية المفصل والبيان تأليف

حسن الشربلاني رحمه

الله تعالى آمين

كتاب الجنائيات والديات

في حوزة محمد صالح  
ابن محمد عباس ميرداد



جامعة الملك سعود



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الذي جعل العلم انجاء زاهرة للاهتداء واعلاما  
ظاهرة للاقتداء **وجه** راحة لمن اعتدي **والصلاة والسلام على من ارسل**  
بالايات البينات **فبين** احكام الدين ومقادير الديات **وعلى** اله الذين  
نزلت بفضائلهم الايات **كلما** مدة الاقلام **وتذكر** الافهام **وبعد** فهذه نبذة  
لطيفة **سميتها** رقم البيان في دية المفصل والبيان لدفع ما يتوهم في عبارة  
الدرر والغرر ببادي الاطلاع والنظر **وهذه** عبارة رحمه الله لا قود في اذهان  
عينه بموضحة بل دية الموضحة والعين ثم قال ولا يقطع اصبع شل جازمه لانه  
ايضا من قبيل السراية بل الدية فيهما لان القصاص لما سقط وجب ارش  
كل منهما لكونهما عضوين مستقلين او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع قطع  
مفصله الاعلى فثل ثل فاقبى لانه ايضا من قبيل السراية بل دية المفصل  
لانه مقد رثعا فقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي الانتفاء التقدير  
الشري في ان انتفع به وانما كان كذلك لكونهما عضوا واحدا ذكره الزيلعي  
انتهى كلامه **فقوله** او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع الى اخره فيه نظر فانه  
اوجب دية المفصل فقط اذا لم ينتفع بما بقي والدية والحكومة فيما بقي ان  
انتفع به وهو مخالف لما في غيره من الكتب وليس بصحيح فانه نقل في النهاية  
عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصل واحد فثل الباقي من الاصبع  
او الكف لا يجب القصاص ولكن يجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً قديماً  
الاصبع فان كان كفاً قديماً الكف وهذا بالاجماع انتهى **وقال** في غاية البيان  
واجمعوا انه لو قطع مفصلاً من اصبع فثل الباقي او قطع الاصبع فثلت  
الكف فانه يجب في الكل الارش ويجعل كله جناية واحدة انتهى **فقوله**  
بل دية المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي ان انتفع به مخالف  
لما ذكره الزيلعي لم يذكره فان عبارة وان كان عضوا واحداً بان  
قطع الاصبع من المفصل الاعلى فثل ما بقي منها يكتفي بارش واحد ان لم ينتفع  
بما بقي وان كان ينتفع به يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي  
بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود ما بقي او اصفر او احمر يجب دية

حكم ما لو قطع من اصبع مفصلاً  
واحد فثل الباقي من الاصبع

السن كله بالاجماع انتهى **فان قيل** المخالفة بينه وبين كلام الزيلعي لان الزيلعي  
قال يكتفي بارش واحد ان لم ينتفع بما بقي وهو مفهوم عبارة المصنف التي هي بل دية  
المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي **قلت** قول الزيلعي يكتفي بارش واحد ان لم  
ينتفع بما بقي المراد به ارش اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسر نصف السن الى اخره  
واما قول المصنف بل دية المفصل فقط انما يوجب دية المفصل لادية باقي  
الاصبع لانه قابله بقوله والحكومة فيما بقي الانتفاء التقدير الشري فيه  
ان انتفع به فليتأمل **وقال** في كتاب المضاربة كذا اي يفسد المضاربة كل  
شرط يوجب جهالة الرج كالوقال لك نصف الرج او ثلثه او ربعه فقلت  
لا يشكل قوله كالوقال لك نصف الرج او ثلثه بان من شرط صحتها كون الرج  
مشاعاً ولا شك ان قوله نصف الرج او ثلثه مشاعاً لان مراده من قوله نصف  
الرج او ثلثه التردد في الرج وهو اي التردد يوجب الجهالة في الرج لما  
قال في شرح الكنز لملا مسكين رحمه الله تعالى وكل شرط يوجب الجهالة في الرج  
يفسد اي عقد المضاربة وذلك بخلاف شرط رب المال على المضارب ان  
يسكن رب المال داره مدة سنة او ارضه لانه جعل نصف الرج عوضاً عن  
عمله واجرة الدار فصارت حصّة العمل مجهولة فلم يصح وكذا الورود في الرج  
ايضا يفسد عقد المضاربة انتهى تأليفها في اوائل شهر ربيع الثاني سنة تسع  
عشرة والف **وهذه** اول فتح في التأليف من الله به على العبد الضعيف  
فلله الحمد والشكر ونسأله المزيد من فضله المزيد والقبول لما يريد **وهذا**  
مثال قريض استاذي العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن المحب الحنفى رحمه الله  
الحمد لله الذي فضل العلم واهله وزين من شاء بالفضائل واثقله  
والصلاة والسلام على من جمع الصفات الكاملة له وعلى اله وصحبه الائمة  
الكلمة **وبعد** فقد وقفت على هذه النبذة اللطيفة والعجالة الطريفة  
فاذا المخالفة فيها ظاهرة ومنابذتها الكلمة الائمة مقررّة ابرزها فمشها  
بلفظ وجيز والتوفيق ممكن ولكنه كما قيل عزيز واسلوها والله در مبتكرها  
حسن حسن الله تعالى لنا حاله وحالنا واسبع علينا نعمة وافضاله امين



الرسالة الثامنة والخمسون النص المقبول لرو  
 الافتاء المعلوم بديعة المقتول تاليف  
 الفقير حسن الشرنبلال الحنفى  
 غفر الله له وللمسلمين  
 امين  
 في حوزة محمد صالح بن محمد  
 عباس ميرداد

حكم ما اذا وجد قتيل ولو وجد قتيل في المسجد الشوارع لاقامة  
 في بيت وقف فيه وديته في بيت المال  
 ولو وجد قتيل في المسجد الجامع ولا يدري من قتله او قتله الى اخره

٥٩  
 ويليهما الرسالة التاسعة والخمسون والرسالة الستون  
 تاليف الشيخ حسن الشرنبلال رحمه الله

وكتبه الفقير العاجز الحقير محمد المحب الحنفى حامداً وصلياً وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله واصحابه واخوانه من الانبياء والمرسلين والمحمد لله رب العالمين  
 .: وغفر الله لولغها والكايتها ولمن نظر فيها والمسلمين نقلت قايمة روضات الجنات



بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي **الحمد لله** الذي اسبغ نعمة ودفع نقمة ووفق  
من علمه وفهمه واطلعه على اسرار المسائل المشككة والمبهمة فازال شبهتها  
وكشف عن طلاها والصلاة والسلام على سيدنا محمد كاشف شرف الضلال وعلي  
اله واصحابه والتابعين بحيل الاحوال بتوالي نعم ذي الجلال والافضال **وبعد**  
فهذه نبذة يسيرة لدفع شبهة عن مسئلة في القسامة شهيرة **وسميها**  
النص المقبول لرد الافتاء المعلوم بديانة المقتول **وصورة الحادثة سئل عن**  
قتلى وجدوا في بيت موقوف على جماعة معينين والقاتل مجهول فهل تكون  
القسامة والدية على اهل الموقوف عليهم وليست المال اخذ الدية حيث جهل  
الوارث **اجاب** حنفي بقوله الحمد لله الهادي للصواب اذا وجد قاتل في ارض  
او دار موقوفة على ارباب معلومين فالقسامة والدية على اربابها وان كانت  
موقوفة على المسجد فهو كالموقوف في المسجد فيجب على اهل المحلة القسامة  
والدية كن ان المحيط وفي الترخاينة معزيا الى البقالي اذا وجد القاتل  
في وقف ان كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى  
**وحيت** لوارث القاتل فدية بيت المال للعوده والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه  
فلان الحنفي **ورفع** الى خطه وما سطره فرد دته وكتبت الحكم المنصوص عليه  
وبينته وسطرت المسئلة **فقلت** مستهينا بالله تعالى ان جوابه فيه خلل  
وهو خطأ وفيه ايجاب ومال عظيم على من لم يكن له شيء منه فانه لما صدر رد للاب  
مستك بعض الموقوف عليهم لوجود القاتل في البيت الموقوف وبه ساكن  
والموقوف عليهم ببعد منه فالزم اي الذي فسك بحاله عظيم اذني الاستيصاله  
بمفرده اعتمدا على هذه الزلة العظيمة الصادرة من ذلك الجيب بفتواه  
الباطلة فان الله وانا اليه راجعون **وسطرت** الحكم وبينته ليعلمه من يريد  
الوقوف على حدود الشريعة ولطلاب العلم ودفع الذريعة **فان الغرور** وان  
ذكرت في معظم الكتب واجلها لا يغني بحجج وانه عظيم من الحكم المجل فان بيانه  
في غير ذلك الموطن والاحكام والمسائل مرتبطة ببعضها خصوصا مثل هذا  
الفرع المذكور **وملخص** الحكم فيها ان الموقوف عليهم اذا كان لهم النظر وولاية

**قوله** معزيا الي ناسبا الي  
سؤال البقالي وقوله البقالي  
وهو تاريخ الهداية

التدبير

التدبير ولم يفت عنهم منه غير البيع صار كالمملوك لهم فلا بد وان يدعي ولي  
المقتول الموجود به القتل منهم او من معين منهم اما قتل عمدا او خطأ بمجيب  
او غيره ثم يجرها بخلاف خمسون رجلا لافرق في تخليف الخمسين بين دعوى  
القتل عمدا او خطأ واما الدية فعلى اهل المحلة في دعوى العمد وعليهم وعلى  
العاقلة في دعوى الخطا كما في الذخيرة وهذا بعد صحة الدعوى بشرطها  
المعلومة في محلها وطلب القسامة بشرطها ثم بعد ما يقضي بالدية في  
ثلاث سنين بحيث لا تزيد غرامة المدعي عليه ولا غرامة غيره على اكثر من اربعة  
درهم فضة تؤخذ في ثلاث سنين كما هو مبسوط في محله **وهذا** كله من اللازم  
على الجيب وقد تركه **واذا لم يكن** للموقوف عليهم ولاية التدبير كبيت او  
ارض وقف مسجد او جامع وله خدام وقرأ ومؤذنون وخطيب وامام وغيرهم  
لا قابل بان القسامة والدية عليهم او على فرض ان يكون لهم ولاية التدبير  
لا بد من دعوى القتل عليهم او على معين منهم وهو متفق **وقد** حصل الابهام  
والابهام في قول الجيب وان كانت موقوفة على المسجد فهو كالموقوف في  
المسجد وليس المراد مطلق المسجد بل هو الخا ص بقوم بسكة غير نافذة  
لان ساجد الشوارع المسلموك والجوامع للعامة لا يقضي بوجود القاتل فيها  
على احد وديته في بيت المال ولا قسامة فيه **وقد** وقع في عبارة الهداية  
الابهام بمثل الفرع المذكور ونصها قاتل وجد في محلة اذا حلفوا قضى على اهل  
المحلة بالدية انتهى **وقال** شارحها ليس المراد ظاهر الايجاب على المحلة بل  
المراد عواقبهم معهم **وقال** الامام جلال الدين الجبازي **قوله** يعني صاحب  
الهداية فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية اي على عاقلة اهل المحلة  
في ثلاث سنين لان حالهم هناك من حال من باشر القتل خطأ واذا كانت الدية  
هناك على عاقلة اي معه في ثلاث سنين فهنا اولى انتهى **قلت** لكن  
صاحب الهداية رحمه الله وان اطلق الايجاب فعلى اهل المحلة فقد بينه وبين من  
يقضي عليه وقد اراد المأخوذ من كل فرد بعد ذلك فانه قال بعد هذا من اشترى  
دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قاتل ان قال فهو على عاقلة **وقال** ايضا

لو وجد قاتل في مسجد  
الشوارع لا قسامة فيه  
وديته في بيت المال

Copy



وفن كان في يده دار فوجد فيها قتيلا لم يعقله العاقلة حتى يشهد الشهود انها  
 للذي في يده يعني اذا انكرت العاقلة ان تكون الدار له وقالوا انها وديعة في يده  
 ثم ذكر في كتاب المعاقلة ان القاتل خطأ كواحد ابي في قدر ما يؤخذ منه في الدية  
 للمتحقق عنه **فقد** بين المراد بكون القضا على اهل المحلة مع عاقلتهم لهذا  
 كصاحب الدار فكلاهما شارح لبعضه بعضا فلامؤاخذة عليه الا ان يكون قد  
 اقتصر على ذلك وقد بسطه وبينه فاجماله في عبارة وقد ظهر المراد منها في  
 غيرها طريقه المؤلفين رحمهم الله **وفي** الترخاينة عن المتفق كل قتيلا يوجد  
 في المسجد الجامع ولا يدري من قتله او قتله رجل من المسلمين ولا يدري من  
 هو او زاحمه الناس يوم الجمعة فقتلوه فديته في بيت المال يعني ولا قسامة  
 فيه واذا وجد القتيلا في مسجد لقبيلة فهو على عاقلة القبيلة وان كان في درب  
 غير نافذ ومصلاه واحد كان على عاقلة اصحاب الدرب يعني في دعوى  
 الخطا كما تقدم **وفي** الباقي اذا وجد القتيلا في وقف المسجد فهو كوجوده  
 في المسجد الجامع كانت الديته في بيت المال انتهى **فبعد** هذا التبصير  
 والتفصيل كيف يسوع اطلاق الجواب الذي سطره ذلك المجيب ثم ان المجيب  
 قال بعد من تلقاء نفسه وحيث لا وارث للقتيل فديته لبيت المال فاطلق  
 الاخذ لظاهره جملة فقد ظلم نفسه ووقع غيره فيه فلا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم انتهى بحسب ضيق الحاله تسطير هذه المقالة وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم نعلت غايه رمضان الحاشية والمجدي به بالعالين

٥٩  
 الرسالة التاسعة والخمسون الفوز في المال  
 بالوصية بما جمع من المال تاليف الفقير الى الله  
 تعالى حسن الشربلالي المحقق  
 غفر الله له ولوالديه  
 والمسلمين اجمعين  
 آمين  
 في حوزة محمد صالح  
 ابن محمد عباس  
 بربداد  
 ٦٠  
 ويليهما الرسالة الستون تاليف حسن الشربلالي رحمه الله



بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي **الحمد لله** الذي اسبغ علينا نعمه ظاهرة  
وباطنة. واسعد من رزق ظاهره وطهر باطنه. ومن عليه بيننا بعض  
ما ملكه من المتاع القليل للفوز في جنات عدن بالنعيم الجليل. والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد صاحب المقام المحمود وعلى آله واصحابه والتابعين  
الى يوم الورد **وبعد** فيقول العبد الفقير حسن الشربل الى الحنفى هذه  
رسالة **سعيته** الفوز في المال بالوصية بما جمع من المال جمعها حين  
ورود سؤال عن شخص مرض بمكة المشرفة فوقف بيتا له على عنقائه  
ثم من بعدهم على الحرم النبوي واوصى لهم ببعض امتهنه وكتب به حجة  
عند قاضي مكة المشرفة ثم توفي بعد يوم وليلة وليس له وارث  
نسبي ولا سببي **فهل** ينفذ ذلك من جميع ماله او يكن من الثلث واذا اراد  
الحاكم ان ينفذ ذلك من ثلث ما اوصى به فقط له ذلك ام لا **فاجبت**  
بلزوم تنفيذ ذلك من ثلث ما اوصى به فقط جميع المال ولا يجوز لاحد  
المعارضة في شيء من ذلك ثم طلب مني دليل **الجواب** بنقل المذهب المستطاب  
فسطرت بعناية الملك الوهاب **قال** في الهداية ولا يجوز الوصية بما زاد  
على الثلث **قال** في معراج الدراية وهذا عند وجود الورثة باجماع اهل العلم  
عند عدم اجازة الورثة ويجوز عند اجازتهم **الحديث** سعد بن ابي وقاص  
**وفي** المبسوط سعد بن مالك كان سعد بن ابي وقاص ولكن الاول موثق  
لكتب الحديث كالمصابيح وغيره **وهو** ان سعد رضى الله عنه لما قال  
اوصي بما لي كله قال عليه السلام لا فقال في الثلثين فقال عليه السلام  
لا فقال في النصف فقال عليه السلام لا فقال في الثلث فقال عليه  
السلام الثلث والثلث كثير **ودليل** جواز الوصية بالكل عند عدم الورث  
ماروي عن ابن مسعود رضى الله عنه انه جاز ان يوصي بما شاء عند  
عدم الورثة ولم يعرف له من الصحابة مخالف فحل محل الاجماع وتعليل  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله **لا** انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من  
ان تدعهم عالة يتكففون الناس دليل على ان العلة في ان لا تجاوز عن

يلزم تنفيذ الوصية من كل  
المال حيث لا وارث له

الثلث

الثلث في الوصية للمستوفى الورثة فاذا لم يكن له ورثة فقد ارتفعت العلة  
فله ان يوصي بما شاء **ولا** يقال لو كانت العلة اغنياء الورثة لصح ان يجوز  
التجاوز عن الثلث اذا كانت الورثة اغنياء وليس ذلك بالاجماع لانا نقول  
وجود العلة لا يراعي في جميع الصور كما في الرمل في الحج انتهى **فلمخصا وقال**  
العلامة ابن كمال بان رحمه الله وان لم يوجد وارثا او وجد ولم ياب عنه  
التنفيذ من الكل تنفذ الوصايا من الكل لعدم المانع انتهى **وقال** في  
مناهيه كان قضية اطلاق نص الكتاب اعني قوله تعالى **من بعد وصية**  
ان تنفذ الوصية بما زاد على الثلث ايضا يعني مع وجود الوارث الا ان  
الاجماع اخرج الزايد عن خير التقديم حتما فبقى ما دونها اي الزيادة على  
قضية النص انتهى **وقال** في الدرر والغرر وصحت اي الوصية بالكل اي  
بكل ماله عند عدم وارثه لان المانع من الصحة تعلق حق الوارث فاذا  
انقضى يصح انتهى **وقال** في شرح الجمع لابن الملك واذا لم يكن وارث نجيزها  
بالكل يعني اذا اوصى لاجنبي بكل ماله ولا وارث له صحت الوصية ويسلم  
له ماله عندئذ لان ما زاد على الثلث لعامة المسلمين والموصي له منهم وقد  
ترجح بايصا به له انتهى **فلمخصا وفي** الخلاصة يجوز الوصية بكل ماله اذا  
لم يكن له وارث انتهى **وقال** في البرازية والوصية بالثلث يجوز للاجنبي  
اجازة الورثة او لا وبكل المال باجازتهم وان لم يكن له وارث تجوز اجازة  
السلطان ومن لم يبيت المال ام لا انتهى ولا مزيد على هذا البيان المؤيد  
بواضح البرهان **واقصرنا** على مورد الجواب بالاختصار من غير اطالة  
وانتشار لوضوح العذر عند ذوي الاستبصار وصلى الله على سيدنا محمد  
المصطفى المختار وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته السادة البررة  
الاخيار **تنبيه** اذا اجاز الوارث الوصية بما زاد على الثلث فانما يملكه  
الموصي له بالاجازة من قبل الموصي حتى يجبر الوارث على التسليم **ولو**  
**اعتق** عبدا ليس له غيره واجازوا **فالولاء** له ولو اجاز وارث الوصية  
بنوعيته لم يبطل نكاحه ويملكه قبل القبض ولو نكح ما مطلقا **وقال**

الوصية بكل المال للاجنبي صححت  
حيث لا وارث ولا توقف على اجازة  
السلطان ولا على ابي بيت المال  
قوله تجوز اجازة السلطان اي اولم يجز

اذا اجاز الوارث الوصية بما  
زاد على الثلث

Copy



الثاني وقال من جهة المحيز فانعكس الحكم لان الميت لاحق له فيما زاد علي  
الثالث فيكون ملك الوارث حقيقة فهو المملك له **قلت** الصادر منه  
الوصية الوصي فصادفت ملكه حالا لان كل ماله ملكه وقت الوصية وبعد  
الموت حكما فلا يملك الا ما فضل عن حوائجه ولا يملك ما شغل بجائته ومثله  
الوصية لكن لهم نقضها فيما زاد لحقهم فان اجازوا ظهر انه لم ينتقل اليهم  
ونفذ العقد السابق لم يكن اجاز بيع الرهن لا يقال لو كان الوارث مريضا  
تعتبر اجازته من ثلثه فكان ثلثها لان اسقاط الحق يعتبر من الثلث  
ايضا كعتق ومحاباة كذا في شرح المقدسي رحمه الله **هذا** واعلم ان  
قوله **وانك ان تذر ورثتك اغنيا خير يجوز في انك فتح الهزلة وهو**  
واضح لانه علة لما تضمنه **قوله** والثلث كثير ويجوز كسرهما استينافا  
وفيه اشارة الى تلك العلة ايضا خلافا لما يوهمه كلام بعضهم ان الكسر  
يفوت التنبيه على العلة **وقوله** ان تذر بفتح الهزلة اي تترك  
ورثتك اغنيا وخير خبر انك وعلى كسر ان الذي صحت به الرواية فالغاء  
والمبتدأ الداخلة عليه محذوفان للعالم بهما اي فهو خير وبصحة الرواية  
به الدفع ما قيل حذف ذلك ضرورة قاله ابن حجر في شرح للشكاة رحمه الله  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والمرسلين وعلى آل وصحابة  
والتابعين والحمد لله رب العالمين **نقلت يوم الاحد ٩ شوال ١٢٨٤**

١٦١  
**كتاب الشركة الرسالة الستون نتيجة للمفاوضة**  
لبیان شرط المفاوضة وتحرير كلام الهداية  
**تأليف العبد الفقير الى منيل المعالي**  
الشيخ حسن الحنفى الشرنبلالي  
**عقل الله له ولو الدية**  
وللمسلمين اجمعين  
**آمين**

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** الغني عن الكائنات المنزه عن الشريك  
والمعين فزيل الكرب بالطافه الخفيات كاشف الضر والبلي عالم  
السرو والنجوى والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه  
الكرام وعلى آله واصحابه السادة الاعلام **وبعد** فيقول العبد الضعيف  
حشا ومعني حسن الشرنبلالي ازال الله عنه فاصبره كئيبا ومضني  
**هذه** مسألة حررتها ولبيان الحكم سطرتها للاحتياج اليها عند  
المعارضة **سميتها** نتيجة المفاوضة لبيان شرط المفاوضة **قال**  
ابن قتيبة سميت اي شركة المفاوضة بذلك من قولهم تفاوض  
الرجلان في الحديث اذا شرعافيه جميعا وقيل من قولهم قوم فوضي  
اي مستوون قاله النووي في التحرير وفي المغرب تفاوض الشريكان  
اي تساويا واستقامتهما من قبض الماء واستفاضة الخبر خطاء  
انتهى **وشرطهما** تساوي المفاوضين في التقدير وبارت احدهما  
نقد ازا نصيبه بمجرد موت مورثه فانقلبت المفاوضة عنانا  
هو التحقيق لوجود ملكه بخلاف ما لو وهب له فانه لا بد من قبض  
الهبة اذ لا ملك للهبة بدون قبضها وكان القبض ليس شرطا  
في الموروث **وقد** قال في الدرر والفرر وان ملك احد المفاوضين  
بارت او هبة ما صح فيه الشركة وقبض عطف على ملك صار  
المفاوضة عنانا لزوال المساواة للمعبرة في المفاوضة انتهى

الكلام على شرط المفاوضة



**فقلت** انها من احسن العبارات بالعناية عدل بها عن عبارة الهداية  
لما حصل فيها من اختلاف فهم ذوي الرؤية غير ان زيادة القبض فيها  
غير مرضية مع قوله وان ملك لان الملك لا يكون في الموهوب الا بقبضه  
واما الموروث عينا فملكه قد حصل للوارث بمجرد موت مورثه لدخوله  
في ملكه دخولا قهريا ولا يد لأحد عليه حشا ولا معنى والقبض يشعر  
بإيصال الغير للقبض فلم يكن لزيادة القبض معنى في عين النقد  
الموروث وقد جعل صاحب الدرر القبض قيدا في الموروث  
والموهوب لقوله وقبض عطف على ملك **ولما** كانت عبارة صدر  
الشرعة في مثله مساوية لعبارة الدرر احتراز عن شمول القبض للموروث  
فقال القبض شرط في الهبة وهذه عبارته وان ورث أحدهما أو وهب له  
ما صح فيه الشركة وقبض صارت عنانا القبض شرط في الهبة انتهى  
**وكذلك** قال ابن كمال بإشام وان ورث أحدهما أو وهب له ما صح فيه  
الشركة وقبض **ش** أي الموهوب **م** صارت عنانا انتهى **وكذلك** لم يذكر  
القبض مع الملك في شرح القدوري ولجمع البحرين ودرر البحار ومواهب  
الرحمن **وعبارته** **م** واذا ملك ما نصح به الشركة صارت عنانا انتهى لان  
المبطل للمفاوضة زيادة مال أحدهما شيئا نصح به الشركة والزيادة  
تحصل بالموروث بدون قبض أحد لملك الموروث بمجرد موت المورث  
فكان الملك كافيا لانقلاب المفاوضة عنانا بزيادة مال الملك بقبض  
الموهوب وبدخول الموروث في ملك الوارث بدون قبض **هذا** وصاحب  
الهداية رحمه الله اراد بسط العبارة مع بيان الوجه فوق للبعض تحمليها  
عالم بترده وقد يقال بل ولا تحمله من اشتراط قبض الدراهم الموروثة  
وجعلها كالموهوبة اذ ياباه بيان الوجه الذي صرح صاحب الهداية  
به **وهذه** عبارة الهداية وان ورث أحدهما ما نصح فيه الشركة أو وهب له  
ووصل إلى يده بطلت المفاوضة وصارت عنانا لقوات المساواة فيما  
يصلح رأس المال انتهى **فأفادت** الهداية قوات المساواة في الموروث

بمجرد.

بمجرد موت المورث لملك الوارث ذلك حينئذ واما الموهوب فلا يقوت  
المساواة به حتى يصل إلى يد الموهوب له بتسليم الواهب لان الهبة  
لا تملك الا بالقبض فكان القبض شرطا في الهبة فقط في كلام الهداية  
لقول الشيخ كل الدين في العناية **وقوله** يعني صاحب الهداية وان ورث  
أحدهما ما لا بالتقنين أي المال الذي يصح فيه الشركة كالدراهم والدينانير  
والفلوس النافعة بطلت المفاوضة لما ذكر في الكتاب انتهى **والمذكور**  
في الكتاب يعني الهداية قوات المساواة فيما يصلح رأس المال فجعل  
الشرط فيه الميراث دون القبض في الموروث لوجود ملكه بمجرد موت  
المورث **ولم** يذكر الاكل الهبة لظهور أمرها وهو اشتراط قبضها اذ  
لا تملك بدونه فكان شرط الوصول لليد المذكور في الهداية بقوله  
أو وهب له ووصل إلى يده خاصا بالموهوب **وعبارته** الاتقاني نصها  
قوله وان ورث أحدهما ما لا نصح فيه الشركة أو وهب له ووصل إلى  
يده بطلت المفاوضة وصارت عنانا هذا اللفظ القدوري في مختصره  
انتهى وهي لا تخالف ما شرح به الاكل للحمل الذي بيناه ثم قال الاتقاني  
**قال** في شرح الطحاوي ولو استفاد أحدهما ما لا بالميراث أو بالهبة  
أو الوصية أو الصدقة فانه ينظر كان ذلك المال فما لا يصح عليه  
عقد الشركة لم تبطل المفاوضة وان كان مما يقع عليه عقد الشركة  
لم تبطل ايضا حتى يصل إلى يده فاذا وصل إلى يده بطلت المفاوضة  
وصارت شركتهما عنانا انتهى **وهذه** محتمل تخصيص القبض بغير  
الموروث لما ذكره الاكل فلا مخالفة **وقال** في مختصر الطحاوي وما ورث  
كل واحد منهما بعد ذلك أو طرأ على ملكه من غير شركتهما كان له خاصة  
دون صاحبه ولا يفسد ذلك شركة المفاوضة حتى يقبضه  
انتهى **وهي** محتمل ما قاله الاكل فلا مخالفة في تخصيص القبض بغير  
الموروث **وكذلك** قول شمس الأئمة السرخسي في المبسوط ولا  
يشركه فيما ورث أو وهب لها وكان جائزة له أي من نحو سلطان



او هدية الا عند ابن ابي ليلى ثم قال ولا يفسد ذلك للمفاوضة الا ان  
 تكون دراهم او دنانير وقد قبضته معناه لم يكن ديناً وهذا بناء على  
 ما بينا انه متى اختص احدهما بملك مال يصلح ان يكون راس مال  
 الشركة يفسد به موجب المفاوضة فتبطل المفاوضة انتهى **وهذا**  
 ايضا يحتمل ما قاله الشيخ اكل الدين رحمه الله فلا يخالف في تخصيص  
 القبض بغير الموروث من نقد **وقد** ازال الشبهة الامام الشافعي  
 في النهاية رحمه الله بقوله وان ورث احدهما ما لا يصلح به الشركة اي  
 بالمال الذي تصح فيه الشركة كالدراهم والدنانير والغلويس  
 النافعة بطلت المفاوضة وان ورث احدهما عرضاً لا يفسد به  
 المفاوضة وكذا الوورث ديناً هو دراهم او دنانير لا يفسد به المفاوضة  
 لا تمنع ابتداء فكذا لا يفسد بقاء كذا في الايضاح انتهى **فقد** اطلق  
 الموروث عن قيد القبض بقوله وان ورث ما لا كالدراهم بطلت  
 المفاوضة ثم فصل بينه وبين الدين الموروث بالعرض فقال  
 عقبه وان ورث عرضاً لا يفسد به المفاوضة وكذا الوورث ديناً هو  
 دراهم لا يفسد ما لم يقبض الدين لان هذه المفاضلة لا تمنع ابتداء  
 فكذا لا يفسد بقاء انتهى **ولا شك** ان من ورث دنانير او دراهم  
 وهي بمنزل مورثه وكان بيده دراهم غيرها لا يصح ان يعقد  
 المفاوضة مع من له مثل ما بيده فقط لزيادة مال الوارث بما تركه  
 مورثه نقداً لم ينظر اليه ولم يعد له فضله على ما عقده الشركة  
 مع الآخر **فهذا** ظهر الامر وزال به الاشتباه عن المراد في كلام الهداية  
**وبذلك** ينظر في قول الامام النسفي في الكافي وتصير المفاوضة  
 عنانا ان وهب لاحدهما او ورث ما صح فيه الشركة **اعلم** انه اذا  
 وصل الي يد احد المتفاوضين مال يصلح راس مال الشركة كالدراهم  
 والدنانير بالارث او الهبة او الصدقة تبطل المفاوضة وتصير  
 عنانا لان المساواة فيما يصلح راس مال الشركة شرط للمفاوضة

ابتداء

ابتداء وبقاء وقد فات وانما تبطل اذا قبض الدراهم او الدنانير  
 فان لم يقبضها لم تبطل لان الدين لا يصلح راس مال للمفاوضة فاذا  
 قبضها الآن ازداد مال احدهما من جنس راس مال للمفاوضة  
 فتبطل المفاوضة وبهذا اوضح ان قوله في الهداية ووصل الي يده  
 يرجع الي الهبة والاث وان كان الموهوب او الموروث لا يصلح راس  
 مال الشركة كالعروض والعقار والدين لا تبطل المفاوضة لان  
 المساواة فيما لا يصلح راس مال الشركة ليست بشرط للمفاوضة  
 انتهى **لان** ما نسبته الي الهداية غير مسلم وذلك لانه بعد ما ذكر  
 تعليل الهداية بطلان المفاوضة بفوات المساواة فيما يصلح راس  
 المال بوصوله الي يده **قال** صاحب الكافي النسفي فان لم يقبضها لم تبطل  
 المفاوضة لان الدين لا يصلح راس مال للمفاوضة فاذا قبضها  
 الآن ازداد مال احدهما انتهى **فحكم** على الدراهم والدنانير بانها دين  
 وهي عين **ثم** قال وان كان الموهوب او الموروث لا يصلح راس مال  
 الشركة كالعروض والعقار والدين لا تبطل المفاوضة **فقد** حكم علي  
 النقد الموروث بانه قبل قبضه دين وجعله مثل ما في الذمم والعقار  
 بعد ذلك وهذا غير مرضي للهداية **فلم** تسلم دعوى الكافي علي  
 الهداية **والرد** عنها بالغناية والهداية كما بيناه وقد تبع الكمال بن  
 الهمام صاحب الكافي **فقال** الكمال وان ورث احدهما ما لا تصح به  
 الشركة فقبضه بطلب المفاوضة وصارت عنانا وكذا اذا وهب  
 له فقبضه او تصدق عليه او وصي له به او زادت قيمة دراهم  
 احدهما البيض علي دراهم الاخر السود او دنانير قبل الشراء كل ذلك  
 اذا وصل الي يده وانما بطلت لفوات المساواة شرط ابتداء وبقاء  
 انتهى **فجعل** العلة المبطله عدم المساواة وهي حاصلة في الموروث  
 بمجرد موت المورث نقداً بدون قبض لانه ليس في يد غير الوارث اصلاً  
 لا حقيقة ولا حكماً ولا احداً يكون موصلاً ذلك لبيده **وكذلك** تبع

اي عدم المساواة



الكافي محشى صدر الشريعة يعقوب باثا فاعترض عليه به وقال انه  
لا وجه لتخصيص صدر الشريعة الهبة بالقبض وجعل الموروث  
مثل الهبة نظر الدين وكذا لك اخي جلي في حاشية اعترض صدر  
الشريعة بما نصه **قوله** القبض شرط في الهبة **اقول** في التخصيص  
اشكال لان الدليل بعينه جار في الارث ايضا وهو انه اذا لم يقبض  
النقود لم تبطل المفاوضة لان الدين لا يصلح ان يكون راس مال  
لها فاذا قبضه الان ازداد مال احدهما من جنس مال المفاوضة  
فتبطل المفاوضة ولهذا قال العلامة النسفي بعد تقرير هذا  
الدليل وبهذا اوضح ان قوله في الهداية ووصل الي يد مبرجع الي  
الهبة والارث فالينظر في الكفاية انتهى **وقد** علمت ما في ذلك ::  
وعلمت ان عدم تسليمه امر واضح لان الدين لا يجزى في الحالين  
فيكون علة لهما وقد علمت ان الموروث نقد ابيه زيادة مال احدهما  
وليس كالدين الموروث قبل قبضه **وقال** العلامة القسستاني شارح  
النقاية وان ورث احدهما ما تصح فيه الشركة او وهب له او تصدق  
عليه او اوصى له ما تصح فيه الشركة من التقديس وغيرها وقد  
قبض الوارث والموهوب له او غيره وانما لم يبين الفعل لانه معطوف  
باو في شرط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضي خان  
والمستصفى والنتف وغيرها وعبارة الهداية كالمثل بعينه فلا  
يشعر بان القبض شرط في الهبة فقط كما ظن صارت للمفاوضة ::  
عنا في جميع التجارات لانقضاء المساواة والتخصيص غير ظاهر  
فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عنا كما في شرح الطحاوي  
وغيره انتهى **وكان** الاول ان يقول وبطلانها بما ذكر ليس قيدا بل  
مثالا لانها تبطل بقوات غيره من شروطها اذ ليس في العبارة ما  
يقتضي التخصيص بذلك **ولم** ار في قاضي خان ولا في النتف ما  
ادعاه وقد بينا ما في شرح الطحاوي وما في متنه وما في المبسوط

من احتمالها

من احتمالها ما نص عليه الامام السفنا في وما يفيد عبارة الاحمل  
في العناية بمثل ما في النهاية من اختصاص القبض بغير النقد الموروث  
**وبذلك** سلم تخصيص صدر الشريعة وابن كمال باثا وان دفع الاعتراض  
المقدم ببيانته والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم  
**وهذا** غاية جهد العاجز الحقير المريم وسطره رجاء الثواب من الجواد  
الكريم لبيان مذهب الامام الاعظم المقدم على كل امام عليهم وحصل  
كشف الشبهة بما يرضيه ذو العلم والانصاف الخالص عن الضغينة  
والاعتساف الناظر لما به نفع الطلاب وتحصيل ما به الفوز في المآب  
وليس ذلك الا بحمد المصطفى صلى الله عليه وسلم وبركة صاحب  
المذهب زاده الله فضلا وشرفا وحصل التحرير وبالفصل صدر  
في منتصف شهر الخير صفر جمع الليل وقت التجلي بالسحر سنة ست  
وستين والقر وكان انشاء كتابة هذه النسخة ليلة الثلاثاء الموافق  
الـ في شهر شوال عام السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف وصلى الله  
على سيدنا ومولانا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين ::